جامعة باتنة 1 -الحاج لخضر-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

تأثير الإسلاموفوبيا و الإرهاب على الأمن الأوروبي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل م د) في العلوم السياسية

تخصص:الأمن و التعاون في العلاقات الدولية و دراسات متوسطية

إعداد الطالبة الباحثة
نسرين قرابسي

إشراف الدكتور:
رابـح مرابـط

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د. عبد الله راقدي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة -1-	رئيســـــــا
د. رابـــح مرابـــط	أستـاذ محاضــر " أ "	جامعة باتنة -1-	مشرفا ومقررا
أ.د. لزهر وناسي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة -1-	عضوا مناقشـا
أ .د. عبد الله هوادف	أستاذالتعليم العالي	جامعة المسيلة	عضوا مناقشـا
د.كريم رقولي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سطيف-2	عضوا مناقشـا

السنة الجامعية:2021/2020م

قال الله تعالى: بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾

–صدق الله العظيم –

سورة البقرة: الآية 32.

شكر و عرفان

أتوجه بالشكر إلى عائلتي كما أود شكر أستاذي رابح مرابط الذي أشرف علي خلال إعدادي لهذه الدراسة والبروفيسور عبد الحق زغدار والبروفيسور عادل زقاغ وأتوجه بشكر خاص إلى البروفيسور قادري حسين وإلى أساتذة العلوم السياسية وأتقدم بالشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة كل بإسمه ومقامه على قبولهم تقييم الأطروحة وعلى كل ملاحظاتهم القيمة وإلى كل من إستفدته منه في إنجازي لهذه الدراسة سواء كان من قريب أو من بعيد.

نسرين قرابسي

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى عائلتي و إلى كل

إنسان يصون أمانة الإسلام:

الأخلاق و العلم و السلام.

نسرين قرابسي

ملخص:

شكلت ظاهرتي الإسلاموفوبيا والإرهاب في أوروبا خلال السنوات الماضية أهم موضوع على الساحة الأكاديمية والفكرية والإعلامية والأمنية، خاصة أنه أصبح من أخطر التهديدات التي تمس الأمن الأوروبي فعلى الرغم من أن الظاهرتان منفصلتان في النشأة لكن متلازمتان في التهديد أي ربط الإرهاب بالإسلام، سواء كان ذلك على مستوى تهديد أمن الإنسان بجميع أبعاده، الأمن القومي للدول الأوروبية أو الهوية المجتمعية للمجتمعات الأوروبية، ومنه يحاول البحث الإجابة عن الإشكالية: كيف أثرا الإسلاموفوبيا والإرهاب على تهديد الأمن الأوروبي؟

وقد تم صياغة الفرضيات التالية: أولا، كلما إزدادت الهجمات الإرهابية في أوروبا تنامت ظاهرة الإسلاموفوبيا. ثانيا: كلما تدخلت الدول الأوروبية عسكريا في الدول العربية الإسلامية، كلما زادت معها الهجمات الإرهابية في أوروبا. ثالثا: يعتبر الإسلام دين دخيل على أوروبا ومنافس بتعاليمه للدين المسيحي بالتالي يشكل تهديدا على الأمن الهوياتي والمجتمعي في أوروبا لدى غالبية الأوروبيين. رابعا: الهجمات الإرهابية في أوروبا تهدد القيم الأوروبية التي تبني عليها الدول الأوروبية أمنها ويتعدى إلى تهديد أمن ومصالح المواطن الأوروبي. خامسا: القضاء على الإسلاموفوبيا والإرهاب في أوروبا يحتاج إلى معالجة الأسباب وتكاثف الجهود الدولية لتفعيل الأمن الأوروبي. المقاربة المنهجية المعتمدة في البحث تراوحت ما بين المنهج المقارن ومنهج دراسة الحالة.

وتوصلت هذه الدراسة في نتائجها إلى أن ظاهرتي الإسلاموفوبيا والإرهاب، قد أثرتا على الأمن الأوروبي بمختلف أنواعه وأبعاده خصوصا الأمن الهوياتي والمجتمعي، والأمن القومي والديمقراطي و إقتصاد الدول الأوروبية وحريات وأمن المواطن الأوروبي وأن الأمن الأوروبي مرتبط بأمن العديد من الدول العربية المسلمة وبالتالي فإن الأمن العالمي مرتبط بأمن هذه الدول وبالأمن الأوروبي.

الكلمات المفتاحية: الإسلام؛ الإرهاب؛ أوروبا؛ الإسلاموفوبيا؛ الأمن.

Resumé :

L'Islamophobie et le Terrorisme en Europe durant les années précédentes sont considérés comme un sujet très important sur le plan académique , intellectuel , médiatique et sécuritaire et particuliérement quand il devient un danger permanent menaçant la sécurité Européenne et malgré que les deux fléaux sont séparés par l'origine mais syndrome de menace ce qui veut dire lié le terrorisme à l'Islam soit au niveau de menacer la sécurité humanitaire sur toutes les dimensions, la sécurité nationale des pays Européens où l'identité sociale de les sociétés Européennes. Alors que l'étude cherche la réponse de la problématique suivante **:** Comment l'islamophobie et le terrorisme ont provoqué la menace sur la sécurité Européenne ?

On fini par formuler d'hypothèses suivantes: Premiérement: cependant qu'à chaque fois que les attaques terroristes se propagent en Europe, L'Islamophobie se développe d'avantage. Deuxièmement: Dés lors que les interventions militaires Européennes sont mennées dans les pays Arabo-Musulmans, les actions du terrorisme s'emplifient.Troisièmement: l'islam est considéré comme une religion étrangère en Europe et un concurrent parrapport à la religion Chrétienne.De ce faite il constitue une mence vis –à- vis de la sécurité identitaire et sociétale Européeene .Quatrièmement :les attaques terroristes en Europe menace les valeurs Européennes dont les pays Européens s'y basent ce qui menace la sécurité et les intérêts du citoyen Européen .Cinquièmement: l'élimination de l'Islamophobie et le terrorisme en Europe nécessite un traitement de fond incluant les causes et developper les efforts internationaux pour la mise en œuvre de la sécurité Européenne. L'approche de méthodologie approuvée dans cette recherche est entre la methode comparatif et l'approche d'étude de cas.

La conclusion de cette étude se représente dans les résultats suivants :Les fléaux d'islamophobie et du terrorisme ont influer sur la sécurité Européenne dans toutes ses formes et dimensions surtout la sécurité identitaire et sociétale , et la sécurité nationale et démocratique l'économie des Etats Européens et les libertés et la sécurité du citoyen Européen et la sécurité Européenne est liée avec la sécurité de beaucoup de pays Arabo-Musulmans d'où la sécurité mondiale est liée aussi avec la sécurité de ces pays et la sécurité Européenne.

Mots Clés: Islam; Terrorisme; Europe; Islamophobie; Sécurité.

Abstract:

The Islamophobia and Terrorism in Europe constitute one of the most discussable subjects at the academic; intellectual, information and security field they especially become a threat for the security of Europe and despite both phenomena are different but they go together and relate terrorism with Islam either by threatening the human security, the nation security of the European countries and also the social identity of European people, the research attemps to answer the following question : How did islamophobia and terrorism affect the threat on European security?

To sue this problem, the following theories where raised: first: As long as Europe terrorist acts take place mostly in Europe islamophobia rise .Second: as long as the European countries intervene military in Islamic countries, the terrorist attacks rise. Third: Islam is stranger for Europe and competes the Christianity this is why it constitutes a threat for the identity and societal security of Europe of most Europeans. Forth: the terrorist attacks in Europe threat then European values of the European countries security and reach the security and the interests of the European citizen. Fifth: exterminating islamophobia and terrorism in Europe needs to treat the reasons and double international efforts to reinforce the European security. This study adopts the comparative approach and the case study approach.

Consequently through this study it is necessary to confirm that islamophobia and terrorism impacted on security especially the identity and societal security, nation security and economics and democracy of European countries as well as the liberties and the security of the European citizen, we also deduced that the European security is related to the security of different Muslim-in Arab countries; this why the world security is related to the security of these countries and to the European security.

Key words: Islam; Terrorism; Europe; Islamophobia; Security.

الخطة

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة الإسلاموفوبيا والإرهاب والأمن الأوروبي

المبحث الأول: مقاربة مفاهيمية للإسلاموفوبيا

المطلب الأول: تعريف الإسلاموفوبيا وعلاقاته بالمفاهيم المتشابهة

المطلب الثاني: مراحل نشأة الإسلاموفوبيا

المطلب الثالث: أسباب نشأة الإسلاموفوبيا

المبحث الثاني: مقاربة مفاهيمية للإرهاب

المطلب الأول: تعريف الإرهاب وعلاقته بالمفاهيم المرتبطة

المطلب الثاني: الإرهاب في أوروبا: النوع والأسباب

المبحث الثالث: تعريف الأمن الأوروبي

المطلب الأول: نحو تحديد مفهوم الأمن الأوروبي

المطلب الثاني: المفاهيم الأمنية المفسرة للأمن الأوروبي

الفصل الثاني: إنعكاسات الإسلاموفوبيا على الأمن الهوياتي والمجتمعي في أوروبا

المبحث الأول: إنعكاسات الإسلاموفوبيا على الأمن الهوياتي في أوروبا

المطلب الأول: الدين والهوية الأوروبية

المطلب الثاني: تهديد الإسلام لقيم الهوية الأوروبية من المنظور الأوروبي

المبحث الثاني: ملامح الإسلاموفوبيا وإنعكاساتها على الأمن المجتمعي في أوروبا

المطلب الأول: تأثير الإسلاموفوبيا على المجتمع الأوروبي

المطلب الثاني: تأثير الإسلاموفوبيا على السياسة الأوروبية

الفصل الثالث: إنعكاسات تهديد الإرهاب لأمن الدولة والمواطن في أوروبا

المبحث الأول: تهديدات الإرهاب للبيئة الأمنية والإقتصادية للدول الأوروبية

المطلب الأول: الواقع الأمني للدول الأوروبية في ظل التهديد الإرهابي

المطلب الثاني: الآثار السلبية على إقتصاديات الدول الأوروبية

المبحث الثاني: تداعيات الإرهاب على الحقوق والحريات

المطلب الأول: الإرهاب ومسألة حقوق المواطن الأوروبي

المطلب الثاني: تأثير الإرهاب على حريات المواطن الأوروبي

الفصل الرابع: تقييم الجهود الأوروبية للحد من الإسلاموفوبيا ومكافحة الإرهاب

المبحث الأول: الجهود الأوروبية للحد من الإسلاموفوبيا بين التحديات والإنجازات

المطلب الأول: الصعوبات التي تواجه الدول الأوروبية لمحاربة الإسلاموفوبيا

المطلب الثاني: الإنجازات والحلول الأوروبية المقترحة للحد من الإسلاموفوبيا

المبحث الثاني: الآليات الأوروبية لمكافحة الإرهاب بين التحديات والإنجازات

المطلب الأول: العراقيل التي تواجه الدول الأوروبية لمكافحة الإرهاب

المطلب الثاني: الإنجازات الأوروبية لمكافحة الإرهاب

الخاتمة

مقدمـــة

مقدمـة

عانت أوروبا من الحروب في العديد من الفترات التاريخية خصوصا أثناء الحرب العالمية الأولى (1914-1919م) والحرب العالمية الثانية (1939-1945م) والتي هُدِدَ من خلالها الأمن القومي وسيادة الدول الأوروبية، وعانت أوروبا مرة أخرى في ظل الحرب الباردة -بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي سابقاً- من إنقسامات بين بعض الدول الأوروبية كألمانيا ويوغوسلافيا سابقاً، لكن في هذه الأثناء كانت دائما تحاول بناء أمنها وتسعى لحماية سلامة الأوروبيين بقيامها بمبادرات الإتحاد الجمركي والسوق الأوروبية المشتركة وصولا إلى الإتحاد الأوروبي وما حققه من إنجازات، حيث أنشأت أوروبا أكبر تكتل للإندماج والتكامل في العالم، وأصبح نموذجاً يقتدى به على الساحة الدولية، يحتوي على أكثر من عشرين دولة متجاوزين الخلافات السياسية والإقتصادية أملاً في الوصول إلى وحدة أوروبية مشتركة بأبعاد مختلفة.

كما تحاول الدول الأوروبية حماية نفسها من التهديدات المختلفة التي يمكن أن تواجهها كأي دولة من دول العالم خصوصا مع ظهور "العولمة" التي كانت لها إنعكاسات هي الأخرى في شتى الميادين، حيث غيرت في المفاهيم السياسية والأمنية وساهمت في نمو العديد من الظواهر الخطيرة: كالهجرة الغير الشرعية، الجريمة المنظمة، الجريمة السيبريانية، المخدرات، ومن أكثر الظواهر المهددة لأوروبا حالياهي: الإسلاموفوبيا والإرهاب.

فإنتشار الإسلاموفوبيا في الغرب وتمددها في أوروبا تظهر من خلال منع الحجاب للمرأة المسلمة في أوروبا والرسوم الكاريكاتيرية المسيئة للنبي محمد – صلى الله عليه وسلم – وحظر بناء المآذن في سويسرا و زيادة العنصرية إتجاه المسلمين في أوروبا في العمل والدراسة وغيرها من المظاهر، وقد تعددت أسباب رفض الإسلام في أوروبا منها ما قيل على أنه يتنافى مع الحضارة الغربية الأوروبية بمعتقداتها وقيمها أو حتى هويتها، والوضع الحالي يقابله معاناة المسلمون من بطالة وفقر وتخلف وحروب ونزاعات مست بالصورة الحقيقة للإسلام، فعند أغلب الأوروبيين بمجرد سماع إسم الإسلام أو رؤية إمراة محجبة وسماع الآذان أو قراءة القرآن الكريم... تتشكل الصورة الذهنية السلبية وتترجم على شكل أفعال عنيفة كالكتابة بالشتائم على جدران المساجد في أوروبا أو الإساءة للمسلمين ورفضهم في المجتمع الأوروبي، وهذا ما ينعكس على العلاقات بين الجالية المسلمة والأوروبيين وهذا الجانب يمس بالأمن المجتمعي، والهوية الأوروبية فأفعال وسلوكيات الأوروبيين غالبا ما تكون تعبيرا عن الخوف على ديانتهم المسيحية و لغتهم وتاريخهم وثقافتهم من الإسلام.

وتجدر الإشارة إلا أن ما يعبر عنه ويعرف "بالإسلاموفوبيا" الذي يصف الخوف والعداء للإسلام والمسلمين في أوروبا هي ظاهرة وفكرة بدأت تتقوى في المجتمعات الأوروبية لتصبح نمط فكري وثقافي وسياسي يرتبط بنظرة إختزالية وصورة نمطية سلبية للإسلام ومعتنقيه في أوروبا، فهذا الخوف من الإسلام لم يعد مجرد خوف تلقائي لأسباب نفسية أو إجتماعية أو سياسية أو حتى إقتصادية، بل أصبح اليوم يعبر عن عملية تخويف من الإسلام– صناعة الإسلاموفوبيا– ليُستخدم كأداة من أجل تحقيق أغراض محددة والتي تظهر على السياسات كخطابات اليمين المتطرف إتجاه المسلمين والمهاجرين أو المواقف السياسية حتى إتجاه عضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي.

ما حدث و يحدث في أوروبا اليوم بالإعتداء على الرموز المقدسة للإسلام كالرسوم الكاريكاتيرية المسيئة للرسول محمد –صلى الله عليه وسلم– والذي بدأ في مجلة دانماركية سنة 2005م و تبعتها النشر مجلة " شارلي إيبدو" الفرنسية لعدة مرات، وقد تأزم الوضع بشكل كبير مع إنتشار ظاهرة الإرهاب المسلح كتنظيم القاعدة وظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" والتي تبعتها أحداث إرهابية في العاصمة الفرنسية باريس وإنتشرت في مدن العديد من الدول الأوروبية المجاورة لها.

فمنذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية لم تواجه القارة الأوروبية ظروفاً مشابهة لما تعيشه اليوم من تهديدات أمنية على أوروبا ومما يزيد الأمر خطورة عندما يتم ربط الإرهاب بشعارات إسلامية، مما يُشكل نوع من التهديد الأمني خاص فيُصنف الأوروبيون الدين الإسلامي والإرهاب كمهددات للهوية الأوروبية والأمن القومي وحريات وحقوق المواطن الأوروبي، ومن هذا المنطلق تسعى الدول الأوروبية جاهدة للحد من تدفق الهجرة الغير الشرعية من جنوب المتوسط إضافة إلى السياسات التي تتخذها والقوانين التي تصدرها بحق الأقلية المسلمة القاطنة بأوروبا والخطابات المعادية للإسلام بصفة عامة والمسلمين بصفة خاصة في سبيل حماية أمنها.

أهمية الموضوع

الأهمية العلمية:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من التصاعد الحاد لظاهرة الإرهاب والعنف والأحداث التي تحدث في العواصم الأوروبية من هجمات إرهابية أو من الخطابات المعادية للإسلام والمسلمين كمصادر تهديد جديدة والتي من شأنها أن تهدد إستقرار أوروبا عامة وأمنها الداخلي خاصة مما سينعكس بشكل واضح على السياسات الأوروبية سواء الداخلية والخارجية، كما تكمن أهميته العلمية في كونه يسلط الضوء على الأمن

الأوروبي ويعتبر من بين أهم المواضيع التي تشهد نقاشاً أكاديمياً حاداً حوله وتبقى من الإهتمامات الأكاديمية في المجال المتوسطي والدراسات الأمنية في حقل العلاقات الدولية.

الأهمية العملية:

تكمن أهمية الدراسة العملية في أنه يبحث في تأثير كل من الإسلاموفوبيا والإرهاب على الأمن الأوروبي وعليه يحاول تفكيك مصطلح الإسلاموفوبيا والإرهاب والأمن الأوروبي بالبحث والدراسة المعمقة لمراحل نشأة الإسلاموفوبيا وأسبابها الحقيقية ونوع الإرهاب في أوروبا خصوصا في ظل النقاشات النظرية حول هذا الموضوع وتحاول الدراسة الكشف عن كيفية إسقاط بعض المقاربات النظرية للعلاقات الدولية على المفاهيم الأمنية الجديدة التي تأثرت بالإرهاب والإسلاموفوبيا وذلك من أجل الفهم والتعمق أكثر في الموضوع، كذلك تكمن أهميته في الكشف عن كيفية عمل السياسات الأوروبية مع إنتشار الإسلاموفوبيا والإرهاب في أوروبا.

أهداف الدراسة

1-السعي إلى فهم وتحليل ظاهرة الإرهاب والإسلاموفوبيا والتفريق بين مترادفتها.

2-بناء إطار نظري وكذلك منهجي للتهديدات الإرهابية وأثرها على الأمن الأوروبي من خلال تداعياتها على الأمن القومي والأمن الداخلي والديمقراطي والإقتصادي.

3-دراسة بعض الدول الأوروبية التي إنتشر فيها الإرهاب والإسلاموفوبيا وتحليل الخطوات التي إتخذتها أوروبا لمحاربة الإرهاب والإسلاموفوبيا للبحث في مدى نجاعة هذه السياسات للتصدي لهذه التهديدات.

4-محاولة الوصول إلى الحقيقة العلمية حول الأمن الأوروبي ودراسة مدى إرتباطه بالأمن العالمي في ظل تنامي الإسلاموفوبيا والإرهاب كتهديدات أمنية في أوروبا.

أسباب إختيار الموضوع

تكمن أسباب إختيار أي موضوع بحث علمي فيما يلي الأسباب الذاتية والموضوعية.

الأسباب الذاتية

1-بيان حقيقة الدين الإسلامي والإتهامات التي طالت الدين والثقافات والمساهمة العلمية في الحد من التهجم على الإسلام والسخرية من رموزه المقدسة كالرسوم الكاريكاتورية المسيئة لقداسة الرسول محمد -صلى الله عليه وسلم-.

2-كشف حقيقة الفوبيا والرفض التاريخي والحضاري الذي تعيشه النخبة السياسية والثقافية والإعلامية في أوروبا من إنتشار الإسلام وربطه بالإرهاب وبروزه في المشهد الأوروبي.

الأسباب الموضوعية

يكمن السبب الموضوعي في دراسة أهم المواضيع الأكاديمية ألا وهو الأمن وبالأخص الأمن الأوروبي لأن المنطقة عرفت تاريخيا وشهدت عدم الإستقرار وهي دائمة البحث عن الأمن في منطقتها بكل أنواعه، وما يجرى من مساس لأمن أوروبا ينعكس على دول الجنوب المتوسط خاصة في العلاقات الإقتصادية والسياسية والأمنية مع إعتبار جنوب المتوسط المصدر الرئيسي لتهديد أمنها.

إشكالية الدراسة

تعتبر الأحداث الإرهابية التي شهدتها فرنسا سنة 2015م بمثابة نقطة تحول في أمن أوروبا ويرى العديد من المفكرين بأنها شبيهة بأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م بالولايات المتحدة الأمريكية، فقد غيرت مجرى السياسات الأوروبية وسط جو من الإرباك السياسي وهيستريا لدى المواطنين الأوروبين وإنتشرت العدوى في الدول المجاورة: بلجيكا، ألمانيا، بريطانيا، إسبانيا... وأعلنت أوروبا حالة الطوارئ ورفعت ميزانيات الدفاع وبات المواطن الأوروبي مهددا في حقوقه وحرياته وتغير نمط حياته على غير المعتاد، إلا أن الدول الأوروبية سارعت لإحتواء الأزمة وأقرت العديد من التشريعات وراجعت سياسات مكافحة الإرهاب لحماية أمن دولها بما فيهم مواطنيها وإزدادت معها التصريحات السياسية والإعلامية المعادية للإسلام والمسلمين وإنتشرت سلوكات العنف في المجتمع الأوروبي وتنوعت مظاهر الإسلاموفوبيا في أوروبا.

هذه التهديدات في مجملها أدت إلى خلق مناخ من الفوضى واللإستقرار ولو نسبيا في القارة الأوروبية وزعزعت الأمن الأوروبي وعلى هذا الأساس أيضا تعددت المقاربات الأمنية التي تهدف إلى تفسير تأثير تهديد الإرهاب والإسلاموفوبيا على الأمن الأوروبي، وعلى غرار الأمن القومي هناك الأمن الهوياتي والأمن المجتمعي حيث تُعتبر من المفاهيم الجديدة التي حاول الباحثين وضعها في قالبها ومعالجتها وإيجاد الحلول لها.

وعلى ضوء ما تقدم نطرح الإشكالية الآتية: **كيف أثرا الإسلاموفوبيا والإرهاب على تهديد الأمن الأوروبي؟**

وبغرض تسهيل فهم الموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1-ما هي الإسلاموفوبيا؟ كيف نشأت وماهي أسبابها؟

2-ماذا نعني بالإرهاب؟ وما هو الإرهاب الذي تغلغل إلى داخل أوروبا؟ ما هي أسبابه؟

3-ما هي أهم الجوانب الأمنية المهددة من قبل الإسلاموفوبيا؟

4-ما هو الوضع الأمني الأوروبي في ظل تزايد الهجمات الإرهابية في أوروبا؟

5-ما هي الجهود الأوروبية المتخذة في مواجهة الإسلاموفوبيا والإرهاب؟ ماهي أهم التحديات التي تحول دون تفعيل الأمن الأوروبي في ظل تنامي الإرهاب والإسلاموفوبيا؟

نعتمد في بحثنا على مجموعة من الفرضيات المتعلقة بالموضوع وإختبار مدى صحتها وندرس الفرضيات التالية:

فرضيات الدراسة

1- كلما إزدادت الهجمات الإرهابية في أوروبا تنامت ظاهرة الإسلاموفوبيا.

2- كلما تدخلت الدول الأوروبية عسكريا في الدول العربية والإسلامية، كلما زادت معها الهجمات الإرهابية في أوروبا.

3- يعتبر الإسلام دين دخيل على أوروبا ومنافس بتعاليمه للدين المسيحي وبالتالي يشكل تهديدا على الأمن الهوياتي والمجتمعي في أوروبا لدى غالبية الأوروبيين.

4- الهجمات الإرهابية في أوروبا تهدد القيم الأوروبية التي تَبْنِي عليها الدول الأوروبية أمنها وتتعدى إلى تهديد أمن ومصالح المواطن الأوروبي.

5- القضاء على الإسلاموفوبيا والإرهاب في أوروبا يحتاج إلى معالجة الأسباب وتكاثف الجهود الدولية لتفعيل الأمن الأوروبي.

حدود الدراسة

الحدود المكانية:

تشمل الدراسة البلدان الأوروبية التي تعرضت للهجمات الإرهابية والإجراءات الأمنية المتخذة لمواجهة وآثار الإسلاموفوبيا لكل من: فرنسا، إسبانيا، وبريطانيا، الدانمارك، بلجيكا وألمانيا ولا تشمل الدراسة دول أوروبية الشرقية.

الحدود الزمانية:

تركز الدراسة على الفترة الزمانية من سنة 2015م إلى أواخر سنة 2018م خصوصا بالنسبة للهجمات الإرهابية في أوروبا وتصاعد ظاهرة الإسلاموفوبيا بمظاهرها المختلفة على المجتمع الأوروبي إلا أنها لا تهمل الفترات التاريخية السابقة المتعلقة بالإسلاموفوبيا التي تساهم في إثراء البحث بالمعلومات التي نستند عليها في التحليل وإستخلاص النتائج خصوصا ما تعلق بنشأة الإسلاموفوبيا وأسبابها والقضايا المجتمعية والسياسية المتعلقة بها، إضافة إلى بعض الأحداث الإرهابية التي جرت قبل سنة 2015م في فرنسا وإسبانيا وبريطانيا وربط الأحداث ببعضها البعض على مستوى التحليل.

منهجية الدراسة

إستخدمنا في بحثنا المناهج التي تتلائم مع الموضوع ومنها:

1- **المنهج المقارن:** فهو يهدف إلى عقد مقارنات بين ظواهر أو مفاهيم لإستخراج علاقة التشابة والإختلاف، يساعد هذا المنهج على المقارنة الضمنية بين المفاهيم المتداخلة كالمسلموفوبيا والإجزنوفوبيا أو كالمقارنة بين الإرهاب والمقاومة والعنف أو حتى سياسات الدول في التعامل مع الحد من الإسلاموفوبيا أو بخصوص مكافحة الإرهاب.

2- **منهج دراسة الحالة:** يساعد منهج دراسة الحالة في إعطاء نماذج مختلفة لحالات الإسلاموفوبيا وتأثيرها على الأمن المجتمعي كدراسة عضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي وحظر بناء المآذن في سويسرا في الفصل الثاني تأثير الإرهاب على الأمن والحريات والحقوق والإقتصاد من حيث جانبي السياحة وزيادة النفقات العسكرية بدراسة عدة حالات كفرنسا، ألمانيا، بلجيكا... أو حتى في سياسات الحد من الإسلاموفوبيا ومكافحة الإرهاب في الفصل الرابع وهذه النماذج تساعدنا في الدراسة والتحليل والتفسير عند جمع البيانات والمعلومات لإستخلاص النتائج بشأن موضوع البحث دون تعميمها على باقي الدول الأوروبية.

أدبيات الدراسة:

في الحقيقة لم نعثر في أدبيات الدراسات السابقة على ما جمع بين الإرهاب والإسلاموفوبيا والأمن الأوروبي، إلا أنه هناك العديد من الأدبيات التي تناولت المتغيرات الثلاثة كلٌ منها على حدا:

1-مقالة Houda Asal بعنوان:**ISLAMOPHOBIE :LA FABRIQUE D'UN NOUVEAU CONCEPT.ETAT DES LIEUX DE LA RECHERCHE:** في مجلة Sociologie، العدد الأول، المجلد 5 الصادر سنة 2014، حيث إهتمت الباحثة بتقديم مفهوم الإسلاموفوبيا مع دراسة أصل المفهوم دراسة مفاهيمية تاريخية شاملة بين الفرانكفونية والأنجلوفونية وإنتشاره على المستوى الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م وربطت الظاهرة بالعنصرية والعدائية إتجاه الدين الإسلامي ومنه توصلت في الخاتمة على أن:"التردد في التسمية يعكس صعوبة فهم خصوصية ظاهرة العنصرية التي تستهدف السكان المسلمين على أساس إنتمائها الديني."[1] ودعت إلى فتح النقاش حول إستخدام المصطلح، كمجال للتحقيق في الإسلاموفوبيا في فرنسا، ومنه إنطلقت وتميزت دراستنا بدراسة المفاهيم المتشابهة كمسلموفوبيا والإجزنوفوبيا وركزنا على

[1] Houda Asal, Islamophobie : La Fabrique D'un Nouveau Concept, **Etat Des Lieux de la Recherche Socioligie**, N 01, Vol 5, 2014, p25.

العنصرية كإنعكاس لظاهرة الإسلاموفوبيا في أوروبا بصفة عامة وتأثيرها على الأمن المجتمعي، كما أننا درسنا مختلف جوانب الإسلاموفوبيا في أوروبا وليس في فرنسا فقط.

2-كتاب **داعش إلى أين؟ جهاديو ما بعد القاعدة**، من تأليف فواز جرجس، ترجمة محمد شيا، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 2016. يحوي الكتاب ثمانية فصول حول نشأة داعش كما ركز في دراسته على الوضع في العراق وسوريا وتطرق إلى ظاهرة المقاتلون الأجانب ومأزق الأمن وأشار إلى الذئاب المنفردة في حين نركز في هذه الدراسة على الدمج بين الخلايا النائمة والذئاب المنفردة كجماعات إرهابية إخترقت أوروبا مع دراسة أسبابها في أوروبا والإنعكاسات الأمنية على مختلف الدول الأوروبية التي تعرضت للإرهاب من خلال دراسة عدة جوانب وكذلك دراسة الجهود والصعوبات التي يواجهها الأوروبيين في مجال مكافحة الإرهاب من بينها عودة مقاتلين الأجانب ومعهم النساء إلى الأراضي الأوروبية.

3-كتاب **الخلايا النائمة والتقنيات المتطورة لصناعة الإرهاب**، من تأليف محمد نعمة السماوي، ط1، دار الكتب التاريخية ناشرون، سنة 2015، يهتم هذا الكتاب بتحليل نشأة وظهور الخلايا النائمة والإرهاب في المنطقة العربية وخلفياتها الفكرية والأيديولوجية المتطرفة كما ذكر الكاتب دور الإنترنيت في إنتشار الخلايا النائمة الإرهابية، إلا أنه تميزت دراستنا كما ذكرنا على دراسة أسباب الإرهاب في أوروبا بين مزيج من الخلايا النائمة والذئاب المنفردة و حاولنا تحليل ودراسة الأسباب التي حددناها في: مواقع التواصل الإجتماعي وشخصية الإرهابي والسياسة الخارجية للدول الأوروبية والرسوم الكاريكاتيرية الساخرة من النبي محمد –صلى الله عليه وسلم– فكتاب الخلايا النائمة ركز على دراسة الخلايا النائمة الإرهابية بصفة عامة على عكس دراستنا التي إهتمت وإختصت بالإرهاب والخلايا النائمة في أوروبا.

4-كتاب **خطاب ضد الإسلاموفوبيا في ألمانيا والغرب مناهضة بيغيدا**، للكاتب ستيفان فايدنر، سنة 2015، ترجمة رشيد بوطيب، منتدى العلاقات العربية الدولية ويحتوي هذا الكتاب خمسة فصول إنطلقت من: كيف نسقط مشاكلنا على الإسلام: حيث ركز فيها على دور الغرب في تشويه صورة الإسلام من تدخلات عسكرية ومحاولة محو الثقافة الإسلامية، والثاني: من الإحساس السلبي إلى العنصرية: في إبراز لمسح تاريخي عن هذا الشعور والنظرة السلبية في أوروبا وألمانيا عن الإسلام وكيف تحولت إلى عنصرية عنيفة ثم الفصل الثالث :المصادر الفكرية لبيغدا "نقد الإسلام"، الفصل الرابع:الخلفيات الأيديولوجية للإسلاموفوبيا: الخلفيات السياسية والدولية والإجتماعية والإقتصادية المساهمة في إنتشارها والفصل الخامس :هؤلاء عبدوا الطريق لبيغيدا: وفي هذا الفصل ركز على أهم الملهمين والمفكرين التي إستوحت حركة بيغيدا منهم أفكارها. على

عكس دراستنا التي ركزنا على دور الإستشراق كسبب من أسباب الإسلاموفوبيا وتوقفنا بالإشارة إلى حركة بيغيدا كحركة عنصرية في أوروبا في الفصل الثاني.

5-كتاب **رسم خريطة الأمن الأوروبي ما بعد كوسوفو** Mapping security European after kosovo ببيتر فام هام Peter Van Ham وسيرجي مدفيد Sergei Medvedev من مطبوعات مانشستر الجامعية Manchester university press لسنة 2002م، والتي حاول فيها الكاتب إبراز محاولات تشكيل الأمن الأوروبي على إثر تأثير أزمة كوسوفو وتداعياتها عليه الأمن الأوروبي وعلى عكس دراستنا التي تبحث في تأثير الإرهاب والإسلاموفوبيا على الأمن الأوروبي.

بدأ كتاب رسم خريطة الأمن الأوروبي بالسؤال كيف غيرت التجارب في كوسوفو خطاب الأمن الأوروبي؟ وتستند جميع الفصول إلى إفتراض أن النموذج السياسي التقليدي يجب أن يتم فحصه من خلال سلسلة من المتغيرات الحرجة، على الرغم من أنها لا تتبع نهجاً نظرياً واحداً متفقاً ومشتركا عليه، وبدلاً من إعتماد المفاهيم مثل الفوضى، وتوازن القوى وتفسيرات الدولة للسياسية الأوروبية، يدعو هذا الكتاب إلى إعادة تصور للأمن الثنائي داخلي وخارجي من خلال تقديمه سلسلة جديدة من الألغاز التي تركز على مسائل الهوية والثقافة واللغة والمفاهيم المعيارية للسياسة العالمية هناك العديد من المقاربات النقدية للسياسة الأوروبية ودراسة العلاقات الدولية التي يتناسب معها هذا الكتاب من الناحية المفاهيمية، لقد كشفت البنائية والنظرية النقدية وما بعد الحداثة والعديد من المناهج النسوية هيمنة العلوم الإجتماعية السائدة وقدمت قراءات مختلفة للأحداث الحالية والتاريخ الحديث.[1] أما دراستنا فهي تركز على متغيرين وظاهرتين الإسلاموفوبيا والإرهاب وكيف كان لها الدور في التأثير على مستويات ومفاهيم مختلفة للأمن الأوروبي: هوياتي، مجتمعي، قومي، ديمقراطي مع دراسة مواكبة المقاربات النظرية للعلاقات الدولية والمدارس الأمنية النقدية الحديثة لهذه المفاهيم المتأثرة بطريقة مباشرة وغير مباشرة مع الإسلاموفوبيا والإرهاب.

تبرير الخطة

قسمنا البحث إلى إطار نظري وتطبيقي ويتضمن أيضا أربعة فصول ومباحث ومطالب، يتناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة الإسلاموفوبيا والإرهاب والأمن الأوروبي وذلك لما تطلبه البحث من تحديد للمفاهيم محل الدراسة لإزالة الغموض عن المفاهيم المحورية، في محاولة من خلاله رصد أهم التعريفات المتعلقة بالإسلاموفوبيا ومدى تميزها عن بعضها البعض وعلاقتها ببعض المفاهيم المتشابهة:

[1] Sergei Medvedev and Peter Van Ham, Preface : Kosovo and the outlines of Europe's new order, **Mapping European Security after Kosovo**, First published, UK, Manchester University Press, 2002, p 3.

الأجزنوفوبيا Xenophobia، ومسلموفوبيا Muslimophobia لإزالة الخلط والتداخل بينهم ولمعرفة نشأة الإسلاموفوبيا وتطورها برصد أهم المحطات التاريخية والوقوف على أسبابها المختلفة التي ساهمت في ظهورها وإنتشارها كذلك إهتمت الدراسة بمصطلح الإرهاب والتي من خلاله تمت دراسة التعاريف المختلفة للإرهاب، وعلاقته بالمفاهيم المرتبطة: العنف والمقاومة، للتمييز بينهما مع دراسة نوع الإرهاب في أوروبا الذي مزج بين الذئاب المنفردة والخلايا النائمة في دراسة مسحية لأسباب الظاهرة في أوروبا.

ولفهم الموضوع أكثر تم الإعتماد على دراسة تعريف الأمن الأوروبي، من خلاله تم تحديد مفهومه وبغرض التفسير العلمي من الجانب النظري للتهديدات تم الإعتماد على بعض المفاهيم الأمنية كالأمن القومي والمجتمعي والهوياتي مع الإشارة لمختلف المقاربات النظرية للعلاقات الدولية كالمقاربة الواقعية والليبرالية والبنائية وإضافة إلى المدراس الأمنية النقدية كوبنهاجن وباريس وأبريستوث.

ولدراسة إنعكاسات الإسلاموفوبيا على الأمن الأوروبي تم تخصيص الفصل الثاني المتعلق بإنعكاسات الإسلاموفوبيا على الأمن الهوياتي والمجتمعي حيث تم الإشارة إلى الإنعكاسات على الأمن الهوياتي وذلك بهدف الكشف عن علاقة الدين بالهوية الأوروبية والخوف المصاحب بتهديد الإسلام كدين للقيم الأوروبية من منظور الأوروبي ونقصد بذلك: الدين المسيحي،الديمقراطية، الحرية، والنظرة السلبية التي يحاول الأوروبيون رسمها عن الإسلام دفاعا عن هويتهم حسب معتقداتهم ولتعميق الفهم بالتفاصيل والدراسة والتحليل تم البحث في تأثير الإسلاموفوبيا على الأمن المجتمعي بالتركيز على المجتمع الأوروبي والسياسات الأوروبية بمختلف مظاهرها المتمثلة في الحجاب والعنصرية، والرسوم الكاريكاتورية المسيئة للنبي محمد– صلى الله عليه وسلم– وغيرها من المظاهر المجتمعية،(رفض إنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي،تصاعد اليمين المتطرف في أوروبا، حظر بناء مآذن المساجد في سويسرا).

الفصل الثالث فقد تم التركيز فيه على: إنعكاسات تهديد الإرهاب لأمن الدولة والمواطن في أوروبا ويهتم بدراسة تهديدات الإرهاب للبيئة الأمنية والإقتصادية للدول الأوروبية في ظل التهديد الإرهابي وإبراز ما عانته من حالة إستنفار أمني وحالة الطوارئ التي تشهدها الدول الأوروبية والإضطراب الأمني وقد تناول الآثار السلبية على إقتصاديات الدول الأوروبية وذلك بخفض معدل السياحة المساهمة في الدخل الإقتصادي وزيادة ميزانية الدفاع والأمن على حساب القطاعات الأخرى، وإهتم من جهة أخرى بدراسة الحقوق والحريات المهددة من قبل الإرهاب:(الحق في الحياة، الحق في الأمن، الحق في الحرية)،(حرية التنقل، الحرية الشخصية وحرية التجمع).

تم التركيز في الفصل الرابع على تقييم الجهود الأوروبية للحد من ظاهرة الإسلاموفوبيا، ومكافحة الإرهاب بين الصعوبات والإنجازات، لمتابعة أهم الجهود الأوروبية للحد من الإسلاموفوبيا بين الإنجازات والصعوبات التي تواجه الأوروبيين في معالجة الظاهرة وتتمثل في: الجاليات المسلمة، إعتناق الأوروبيين الإسلام، موجات الهجرة الغير شرعية واللاجئين في أوروبا، ومن ناحية أخرى تم إبراز بعض الإنجازات والتي تتمحور أساسا في السماح ببناء المساجد لدى بعض الدول الأوروبية وبعض السياسات والقوانين التي شُرعت لصالح المسلمين.

أما فيما يتعلق بالآليات الأوروبية لمكافحة الإرهاب بين التحديات والإنجازات: هنا تمت الإشارة أن الإرهاب ظاهرة عالمية يصعب مكافحتها، كما أن نوع الإرهاب في أوروبا هو محلي وإستراتيجيته مختلفة – ذئاب منفردة وخلايا نائمة–مصادر خارجية متمثلة في داعش وإستراتيجيتها ووسائلها، دور الإنترنت ووسائل التواصل الإجتماعي التي يصعب مراقبتها، الإنفلات الأمني في الدول العربية ودور النساء المتطرفات تتراوح، الإنجازات الأوروبية لمكافحة الإرهاب ما بين فرض حالة الطوارئ وفرض التشريعات القانونية مع إقرار التعاون الثنائي بين الدول الأوروبية والتعاون على المستوى الدولي وفي الأخير الخاتمة التي تجيب على الإشكالية المطروحة والفرضيات المقترحة.

صعوبات الدراسة

لا يخلو أي بحث علمي من الصعوبات وهي متعلقة أساسا بما يلي:

1–حداثة الموضوع: خاصة فيما تعلق الأمر بتطور السياسات إتجاه مكافحة الإرهاب أو الإسلاموفوبيا في أوروبا أو حدوث هجمات إرهابية جديدة في أوروبا وطريقة إستجابة حكومات الدول مع المستجدات السريعة من هجمات إرهابية أو مظاهر للإسلاموفوبيا، إذ ولغاية حدود زمن كتابة البحث مازالت التطورات جارية.

2–صعوبة رصد المراجع الأكاديمية المحكمة: بخصوص هذا الموضوع ونظرا لحساسيته المتعلقة بالدين الإسلامي والإرهاب، حيث تتنوع الرؤى وتختلف خصوصا بعض المراجع الأجنبية التي تركز على نظرتها الغربية مما يصعب إختيار المراجع الحيادية، ومما يزيدها صعوبة هو التحكم في المشاعر الذاتية عند الإنتقاد والتحليل خصوصا فيما تعلق بالإسلام والإهانات الموجهة له ولمقدساته.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة الإسلاموفوبيا والإرهاب و الأمن الأوروبي

تعتبر الإسلاموفوبيا من أهم القضايا المعاصرة التي تشغل تفكير الغربيين والأوروبيين والمسلمين في نفس الوقت، إلا أن إقترانه بالتاريخ يرجع إلى ظهور الإسلام وقد زاد الإهتمام بهذا المفهوم حيث أصبح مترجم بظاهرة تخطت الحدود بالإساءات للإسلام والمسلمين وما زاد من شدة الإهتمام أكثر هو جدلية ربط الإرهاب بالإسلام وتصاعدت معها الهجمات الإرهابية في أوروبا من نوع الخلايا النائمة والذئاب المنفردة، كما أن الإرهاب مفهوم معقد يعكس صعوبة تحديده فهو يتضمن مفاهيم غامضة يصعب على الباحث الإعتماد على إحداها دون الآخر، وعلى غرار مفهوم الأمن الأوروبي الذي تطور بتطور الأحداث الدولية مع إختلافات التفسيرات المتعددة بين المقاربات النظرية لمفاهيم يمكن أن تساعد في التحليل والدراسة ومن ثم كان لابد من البحث في الإطار المفاهيمي والنظري للإسلاموفوبيا والإرهاب والأمن الأوروبي من خلال النقاط التالية:

المبحث الأول: مقاربة مفاهيمية للإسلاموفوبيا.

المطلب الأول: تعريف الإسلاموفوبيا وعلاقاته بالمفاهيم المتشابهة.

المطلب الثاني: مراحل نشأة الإسلاموفوبيا.

المطلب الثالث: أسباب نشأة الإسلاموفوبيا.

المبحث الثاني: مقاربة مفاهيمية للإرهاب.

المطلب الأول: تعريف الإرهاب وعلاقته بالمفاهيم المرتبطة.

المطلب الثاني: الإرهاب في أوروبا: النوع والأسباب.

المبحث الثالث: تعريف الأمن الأوروبي.

المطلب الأول: نحو تحديد مفهوم الأمن الأوروبي.

المطلب الثاني: المفاهيم الأمنية المفسرة للأمن الأوروبي.

المبحث الأول: مقاربة مفاهيمية للإسلاموفوبيا.

تضاربت الآراء حول تحديد مفهوم الإسلاموفوبيا ويعود ذلك إلى إختلاف المعايير التي إعتُمد عليها في تحديد هذا المدلول، ومع ذلك فعلى الرغم من أن مفهوم الإسلاموفوبيا يُعتبر من المفاهيم الحديثة التي ظهرت على الساحة الدولية، فإن تطور الأحداث العالمية أدت إلى حدوث تداخل كبير بين هذا المفهوم والمفاهيم المتشابهة الأخرى كالإجزنوفوبيا ومسلموفوبيا، وبالتالي أصبح من الضروري التعرض إلى أهم التعريفات المتعلقة بالمصطلحات السابقة وكذلك تتبع المسار التاريخي والتطوري لهذه الظاهرة وتوضيح أسباب نشوء الإسلاموفوبيا من عدة جوانب.

المطلب الأول: تعريف الإسلاموفوبيا وعلاقته بالمفاهيم المتشابهة.

الفرع الأول: تعريف الإسلاموفوبيا.

الإسلاموفوبيا هذا المصطلح أو المفهوم المتداول عند الباحثين والأكاديمين في مختلف ميادين العلوم الإنسانية والذي أحدث تباين في وجهة نظر وتحديد حدود هذا المفهوم بين المختصين ومراكز البحث المتخصصة، فعند تحليل أو تفكيك هذا المفهوم نجد أنه يتكون من شقين: **الإسلام** و**الفوبيا**، فبالنسبة إلى الإسلام: هو الدين الأخير الذي أنزله الله على عباده، نبيه محمد – صلى الله عليه وسلم – وكتابه القرآن الكريم، وقد ذكر الدين الإسلامي في القرآن الكريم قال تعالى:**{ إِنَ اَلْدِينَ عِنْدَ اللهِ اَلْإِسلاَمَ }**[1] وقوله تعالى: **{وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضَيْتُ لَكُمُ اَلْإِسْلاَمَ دِينًا}**[2] وورد أيضا في القرآن الكريم: **{ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَنِ إِفْتَرَى عَلَىَ اَللهِ اَلْكَذِبَ وَهُوَ يُدْعَى إِلىَ اَلْإِسْلاَمِ }.**[3] ويعتبر الدين المنهج والمرشد للمؤمن في الحياة الدنيا والآخرة ويرسم نطاق وحدود تعامله في الدنيا.

–بالإضافة إلا أن قيمة الدين في المجتمع يوفر القاعدة الفكرية السليمة والحكيمة لتعامل الإنسان مع ربه ونفسه وأسرته ومجتمعه في نطاق الرابطة الإنسانية التي تجمعهم، أما كلمة الإسلام لغة فتعني:

–**الإسلام:** أَسلم، يُسلم إسلاماً، فهو مُسلِم، والمفعول مُسلَم (للمتعدي)، أسلم الشخص: دخل في دين الإسلام وأصبح مُسلماً "طلب منه صديقه أن يُسلِم فأسلم،**"فإنَ أَسْلَمُوا فَقَدْ إِهْتَدُوْا".**[4] أخلص الدين لله وأنقاد وخضع

---

[1] سورة آل عمران، الآية 19.

[2] سورة المائدة، الآية 3.

[3] سورة الصف، الآية 7.

[4] سورة آل عمران، الآية 20.

له.[1] أما كلمة الفوبيا **Phobia** فتعني عند المختصين النفسيين والعامة من الناس الخوف الغير العقلاني و الغير منطقي، ويعرفها معجم مصطلحات الطب النفسي: " **رُهَاب،خَوَاف،خوف مرضى: Phobia** يوجد هذا المصطلح في صفحات متعددة هنا كوصف لحالات "الرُهَاب" المرضية وهي الخوف غير المبرر من مصادر وأشياء معينة، وقد يستخدم اللفظ كلاحقة Phobic – Phobe، والوصف منها خواف أو رهابي phobic، ومن أنواعها: رُهَاب الخلاء Agoraphobia، والخوف الإجتماعي Socialphobia والرهاب المحدد Specific Phobia ، ويتم العلاج بالوسائل السلوكية والعقاقير»[2]. ولتحديد وفهم المعنى أكثر تدقيقا نجده في **Petit Larousse De La Médecine** كالآتي:"الفوبيا: خوف مقلق وغير مبرر لوضع ما، أو شيء ما أو إنجاز مهمة، الفوبيات المعروفة هي الخوف من الفرغات أو من المساحات المفتوحة أو من الحشد الغفير(agoraphobie) الخوف من الأماكن المغلقة،(claustrophobie)، الخوف من إرتكاب فعل عنفي أو صادم(phobie d'impulsion)، الخوف من الإحمرار (éreutophobie)، والخوف الساذج عند الطفل أو حتى عند البالغ من الحيوانات مثل الأفاعي أو العناكابيت.الفوبيات تؤخذ من بين أهم الأعراض الأكثر إستجابة للعصبية لاسيما العصبية الرهابية، علاج الفوبيا يعتمد كثيرا على تشخيص المرض."[3]

فمن خلال القراءة لمختلف تعاريف الفوبيا يستنتج أنها تقترن بالجانب النفسي للإنسان أكثر ولم يتم العثور على أي إشارة إلى الخوف المرضي من الدين، وعند جمع هذا التفكيك المركب من الإسلام كدين والفوبيا كمرض فلغويا الإسلاموفوبيا تعني الخوف المرضي أو الرهاب من الدين الإسلامي، فهو مفهوم وصفي إلا أن هذا المفهوم هو دخيل على اللغة العربية وليس عربيا، ومن المفارقة أيضا أن علماء النفس قد حددوا أعراض الفوبيا الشائعة وهي:

1 –ألم وإضطرابات في المعدة.

2–تسارع ضربات القلب.

3–برود وإرتجاف الأطراف.

4–نوبات غضب وبكاء شديد.

5–الإغماء.

6–الهروب... لكن فيما تظهر هذه العلامات في الخوف من الإسلام كدين؟ قبل أن نحدد ذلك نعرف الدين.

---

[1] أحمد مختار عمر، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، المجلد الأول، ط1، القاهرة، عالم الكتاب، 2008، ص 1099.

[2] لطفي الشربيني، **معجم مصطلحات الطب النفسي**، مركز تعريب العلوم الصحية، ص138.

[3] Yves Morin, **Petit la Rousse de la Médecine**, Paris, 2003, pp700, 701.

في معجم أوكسفورد **(Advanced learner's Dictionary,1963)** يعرف الدين بأنه: 1-"الإعتقاد بوجود قوة مدبرة فوق الطبيعة، هي الخالق والمسيطر على العالم، والذي أعطى الإنسان طبيعه روحيه تستمر في الوجود بعد موت الجسد. 2-وينبنى على هذا الإعتقاد منطومة من الإيمان والعبادة هو الأديان الكبيره في العالم هي: الإسلام والمسيحية والبوذية. 3- مسألة ضمير."[1]

فإذا كان الدين ينبي على الإيمان والعبادة، فالإيمان ينطلق في الرغبة بالقبول بالدين الإسلامي أما العبادة فهي تقوم على التوجيهات التي جاء بها الدين للتقرب من الله وكسب رضاه -فهل الفوبيا من الإسلام تأتي على شكل رفض كل ما يتعلق بالإسلام؟ أم تأتي على شكل رؤية موقف يمثله مسلم؟ ولكن الإسلام ليس موقف ولا يعني سلوك مسلم، فالصوم لا يعني المرض وإنما الصحة والحجاب لا يعني التخلف وإنما الستر، بل والآذان لا ينادى للقتال وإنما للصلاة، بناء المساجد لا يشوه جمال الحضارات بل يزيدها جمالا في إطار ما يعرف بتعدد الحضارات والثقافات وغيرها من المظاهر التي تجد الرفض وعدم القبول والنقد عند المجتمع الغربي، هذا من جهة ومن جهة أخرى وبالعودة إلى أعراض الإسلاموفوبيا المذكورة سابقا يستخلص أنها لا تنطبق على الإسلاموفوبيا فعادة ما تكون أعراض الفوبيا أو الخوف من الإسلام عنده متعارضة مع الأعراض العامة للفوبيا فسلوكه- الإسلاموفوبي- ينبني على العنف والرفض، وبهذا فكلمة إسلاموفوبيا لا وجود لمعنى لها ولا أصل ولا تركيب في اللغة العربية ولا في علم النفس، هذا ما يوضح نشأته الغربية حيث سيتم تحديد مختلف التعاريف والمفاهيم التي تناولت المفهوم.

أما فاليرى أميرو فلورنس ديسروشر **Valerie Amiraux et Florence Desrochers** في دراسة لهما بعنوان: **التحدث عن الإسلاموفوبيا: كيف ولماذا؟ Parler D'Islamophobie : Comment et Pourquoi ?** حاولا في خاتمة الدراسة إعطاء تعريفا جاء فيه ما يلي: "الإسلاموفوبيا هي التصنيف العنصري للشعوب المسلمة والتي تعمل تاريخيا وبالتدقيق على مستويات مختلفة في المجتمعات الديمقراطية الليبرالية، غير الإسلامية خاصة في أوروبا وفي أمريكا الشمالية، ويتم تجسيده في التفاعلات وينتشر في حالات معينة و يتم تحديثه بطريقة مختلفة، ودائما في ربط مع التاريخ والثقافة الوطنية من مكان حيث تعمل."[2] يحدد هذا التعريف الإطار الزماني والمكاني للإسلاموفوبيا حيث يحصرها في أوروبا وفي الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك يشير إلى أن هذه الظاهرة تتماشى تاريخيا وتتطور مع تطور الثقافة.

---

[1] نقلا عن: محمد عبد الفتاح المهدي، **سيكولوجية الدين والتدين**، ط1، الإسكندرية، البيطاش سنتر للنشر والتوزيع، 2002، ص12.

[2] Valerie Amiraux et Florence Desrochers, Parler D'Islamophobie : Comment, Pourquoi?, **Vivre Ensemble**, Vol 21, N 71, Automne, 2013, p7.

ويستند العديد من الباحثيين على تعريف **The Runnymede Trust Commission** التي تعرف المصطلح ثمانية نقاط وهي تمثل جملة الآراء المغلقة حول الإسلام وهي موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم 01: الآراء المغلقة والمفتوحة حول الإسلام.

الإختلافات	الآراء المغلقة حول الإسلام	الآراء المفتوحة حول الإسلام
1 – متجانس/متنوع	الإسلام ينظر إليه على أنه كتلة واحدة متجانسة، ثابت ولا تستجيب للحقائق الجديدة.	الإسلام ينظر إليه على أنه متنوع ويتعامل بصفة تدريجية، مع الإختلافات الداخلية والمناقشات والتطور.
2 – الفصل/ التفاعل	الإسلام ينظر إليها على أنه منفصل غير – (أ) لا يملك أي أهداف أو قيم مشتركة مع الثقافات الأخرى (ب) لا يتأثر بهم (ج)لا يؤثر عليهم.	الإسلام ينظر إليه على أنه مترابط مع غيره من الأديان والثقافات – (أ) وجود بعض القيم والأهداف المشتركة(ب) يتأثر بهم (ج) يؤثر فيهم.
3 **– أدنى/ مختلف**	الإسلام ينظر إليه على أنه أقل شأنا من الغرب– بربري،غير عقلاني، بدائي، جنسي.	الإسلام ينظر إليه على أنه مختلف تماما، ولكن ليس ناقصا، وأيضا يستحق الإحترام.
4 – العدو/ الشريك	الإسلام ينظر إليه على أنه عنيف، عدواني، يهدد،داعم للإرهاب، يساهم في "صدام الحضارات.	الإسلام ينظر إليه على أنه شريك فعلي أو محتملفي المؤسسات التعاونية المشتركة وفي حل المشاكل المشتركة.
5 – التلاعب/ الصدق	الإسلام ينظر إليه على أنه أيديولوجية سياسية، وتستخدم بأفضلية في المجلات السياسية أو العسكرية.	الإسلام ينظر إليه على أنه دين إيمانى حقيقي، يمارس بصدق من قبل أتباعه.
6 – نقد رفض الغرب /متعلقة	إنتقادات الإسلام "للغرب" مرفوضة.	تعتبر إنتقادات الغرب والثقافات الأخرى محل نقاش.
7 – الدفاع عن التمييز / الإنتقاد	العداء نحو الإسلام يستخدم لتبرير الممارسات التمييزية تجاه المسلمين إستبعاد المسلمين من التيار الرئيسي للمجتمع.	المناقشات والمنازعات مع الإسلام لا يقلل من الجهود المبذولة لمكافحة التمييز والإقصاء.
8 – ينظر إلى الإسلاموفوبيا كحالة طبيعية / إشكالية	معادات المسلمين مقبول كحالة طبيعية وعادية.	الآراء النقدية للإسلام هي نفسها عرضة للنقد، خشية أن تكون غير دقيقية.

Source: The Runnymede Trust, **Islamophobia A Challenge For Us All**, Report of the Runnymede Trust Commission on British Muslims and Islamophobia, , 1997, p5.

يعتبر تعريف رنميد ترست من أهم التعاريف التي يُستند عليها في تعريف الإسلاموفوبيا ويركز كثيرا على جانب الآراء المغلقة للإسلام ويعتبرونه تعريفا شاملا للإسلاموفوبيا إلا أنه من خلال التعريف بنظرتين مختلفتين ما هو إلا دليل على الإرباك الفكري والخلط بين الإسلام كدين وتأثير السلوكات اليومية للمسلمين أو تأثير بعض الجهات كالإعلام والإرهاب على رؤية الإسلام ومنه إلى صناعة ما يعرف بالإسلاموفوبيا.

ومن جهة أخرى **Bleich Erick إريك بليش** يصف تعريفه للإسلاموفوبيا في النظريات التي تحمل الأحكام المسبقة على أنها:"المواقف أو المشاعر السلبية وبدون تمييز التي تهدد الإسلام أو المسلمين."[1] يركز هذا التعريف على الجانب النفسي للمسلمين والمواقف السلبية التي يتلقها المسلمين من قبل الغرب سواء كانوا رجال أو نساءاً أو أطفالا أو كل ما يتعلق بالإسلام كالقرآن ورسوله والمساجد دون تمييز.

وحسب **ستولزStolz:** "الإسلاموفوبيا فهي رفض للإسلام، أو فرد مسلم أو لجماعات مسلمة والتي بنيت على أساس الأحكام المسبقة والصور النمطية ويتفقون على أنه قد يكون تقييمهم هذا من خلال المعرفة العاطفية لهم أكثر من توجيههم للأفعال على سبيل المثال: العنف العنصري".[2] يركز ستولز كغيره من المفاهيم السابقة على الأحكام المسبقة للإسلاموفوبيا والمتشكلة من نظرة سلبية عن الإسلام، إلا أن ما يميز تعريفه هو تحديده لما يعانيه الإسلام والمسلمين من عنصرية.

وحسب **آرون كونديناني:**"...وينصب إهتمامي على الإسلاموفوبيا بوصفه شكلا من أشكال العنصرية المنهجية المستقرة في البنية الإجتماعية الموجهة نحو المسلمين، وعلى وسائل إذكاء هذه العنصرية من خلال علاقة حيوية تبادلية بالفكر الرسمي وممارسات الحرب على الإرهاب. ولا تكمن دلالة الإسلاموفوبيا بالأساس فيما يولده من أفكار وإتجاهات سلبية لدى الأفراد بل في عواقبه السياسية الأوسع – إذ إنه يتيح إنتهاكات ممنهجة لحقوق المسلمين ويشيطن الإجراءات التي تتخذ لعلاج تلك الإنتهاكات."[3] يسلط الضوء هذا التعريف على العنصرية الموجهة إتجاه المسلمين والتي عادة ما تكون لها علاقة مع ظاهرة الإرهاب والتي تُنتهك من خلالها حقوق المسلمين وتكون عرقلة في القضاء على الإسلاموفوبيا.

وفي منشور آخر صادر عن **المجلس الأوروبي** سنة **2005م** وبعنوان **l'Islamophobie et Ses Conséquences Pour Les Jeunes، الإسلاموفوبيا وإنعكاستها على الشباب** قدم تعريفا للإسلاموفوبيا:

[1] Citant : Houda Asal, Islamophobie : la Fabrique d'Un Nouveau Concept, Etat des lieux de la Recherche, **Sociologie**, Vol 5, N1, 2014, p19.

[2] Quoting : Jennifer E Cheng, Islamophobia ،Muslimophobia or Racism? Parlimentary Discourses on Islam and Muslims in Debates on the Minaret Ban in Switzerland, **Discours and Society,** Vol 26(5) 2015, p 564.

[3] آرون كوندناني، **المسلمون قادمون الإسلاموفوبيا والتطرف والحرب الداخلية على الإرهاب**، شكرى مجاهد،ط1، قطر، منتدى العلاقات العربية والدولية ، 2016، ص 19.

" تعني التخوف والأحكام المسبقة تجاه الإسلام والمسلمين وكل ما يتعلق بهم، سواء تم التعبير عنه بالأشكال اليومية للعنصرية أو التمييز أو في طابع الأكثر عنفا، فالإسلاموفوبيا هي إنتهاك لحقوق الإنسان وتشكل خطر على التماسك الإجتماعي."[1] أهم ما ورد خلال هذا التعريف هو ربط مفهوم الإسلاموفوبيا بإنتهاك حقوق الإنسان، أي أن كل ما يتعرض له المسلمون بخصوص ممارسة شعائر الدين الإسلامي هو إنتهاك وتعدي على حقوقهم.

وقد ساهمت الأمم المتحدة في تعريف الإسلاموفوبيا بواسطة مقرر الأمم المتحدة الخاص المختص بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب في تقريره الذي قدمه إلى الدورة السادسة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في عام 2006 بتعريف الإسلاموفوبيا: "على أنها تعبر عن مشاعر العداء والخوف التي لا أساس لها إتجاه الإسلام، ينتج عنها تأجيج مشاعر الخوف والكراهية ضد جميع المسلمين أو غالبيتهم. وأضاف أن مصطلح الإسلاموفوبيا يشير إلى الممارسات العملية لهذا العداء من حيث التمييز والتحامل والمعاملة غير المنصفة التي يقع المسلمون ضحاياها".[2]

وتُظهر العديد من الدراسات على أن مصطلح الإسلاموفوبيا تجاوز حدود الخوف ليدل على التعصب والكراهية والتمييز ضد المسلمين على أساس الجنس أو الدين، وقد عُرفت الإسلاموفوبيا من قبل مقرر الأمم المتحدة الخاص المختص بالأشكال على الرغم من غياب إهتمام الأمم المتحدة بمعالجة قضايا الإسلاموفوبيا إلا أن هذا التعريف قد حدد بإمتياز الصورة الحقيقية للإسلاموفوبيا بإعتبارها مشاعر وأفعال لا أساس لها وبالتالي فهو تضخيم الصورة السلبية للإسلام مع تعرض المسلمين للمضايقات.

وفي سنة 2007 م حسب مجلة علم الإجتماع التي نشرت مقال عُرفت فيها الإسلاموفوبيا بالعنصرية المعادية للمسلمين مع إستمرار العداء للآسيوين والعرب وهذا تماشيا مع معاداة السامية، كما أن الإسلاموفوبيا مصطلح تمت صياغته حديثا إلا أنه يرجع بجذوره إلى تاريخ طويل من الخوف والكراهية من المسلمين في الغرب كمعاداة السامية وقد مر عليها وقت طويل أين أصبحت مغروسة في نفسية الغرب.[3]جل التعاريف السابقة الذكر تؤكد أن الإسلاموفوبيا تعتمد على أحكام مسبقة وصورة نمطية سلبية إتجاه الإسلام والمسلمين.

---

[1] Citant **: Les Musulmans Au Sein de l'Union Européenne –Discrimination et Islamophobie**, EUMC, 2006, p 72.

[2] نقلا عن: أكمل الدين احسان أوغلي، **العالم الإسلامي وتحديات القرن الجديد منظمة التعاون الإسلامي**، ط1، مصر، دار الشروق، 2013، ص ص، 195، 196.

[3] Rabbi Reuven Firestone, Islamophobia and Anti-Semitism: History and Possibilty, **ARCHES QUARTERLY**, **ISLAMOPHOBIA AND ANTI-MUSLIM HATRED: CAUSES ET REMEDIES** Vol 4, Edition 7, 2010, pp, 42, 43.

وإذا نظرنا إلى**Open Society Institute*** في تقرير صدر سنة 2010 الموسوم بـ : "المسلمين في أوروبا: تقرير عن 11 مدينة بالإتحاد الأوروبي"، عرف الإسلاموفوبيا بأنها:" عداء غير عقلاني وخوف وكراهية للإسلام والمسلمين والثقافة الإسلامية، والتمييز النشط تجاه هذه المجموعة كأفراد أو مجتمع ". في عام 2011، إقترح **مركز التقدم الأمريكي (CAP)** ** في تقريرFear Inc... تعريفا للإسلاموفوبيا على النحو التالي:" الخوف المبالغ فيه، الكراهية، والعدواة تجاه الإسلام والمسلمين التي تديمها الصور النمطية السلبية التي تؤدي إلى التحيز والتمييز وتهميش وإستبعاد المسلمين من الحياة الإجتماعية والسياسية والمدنية الأمريكية."[1] يقدم هذين التعريفين حالات الإسلاموفوبيا في أوروبا وأمريكا فهما متشابهتين في توصيف الإسلاموفوبيا فالمستهدف في كلتا الحالتين أو المنطقتين الإسلام والمسلمين وهذا ما ينعكس سلباً على الحياة الإجتماعية للمسلمين، ولا يمكن لنا سرد كل مختلف التعريفات المتعلقة بالإسلاموفوبيا ولكن ركزنا على أهمها فالبعض منها يشترك في عناصر والبعض الآخر يختلف والآخر ينطلق من تعريف معين ويكمله كتعريف **.Runnymede Trust**

في عام 2017 أعدت **Runnymede Trust** تقرير متابعة لتقريرها الأصلي لعام 1997 بعنوان:" رهاب الإسلام: لا يزال يمثل تحديا لنا جميعا "وفيه قدمت **Runnymede Trust** تعريفا قصيرا وطويلا للإسلاموفوبيا، التعريف القصير: "الإسلاموفوبيا هي العنصرية المعادية للمسلمين." التعريف الطويل: "الإسلاموفوبيا هي أي تمييز وإستبعاد أو تقييد تجاه أو تفضيل ضد المسلمين (أولئك الذين يُعتقد أنهم مسلمون) والذي يكون له غرض التأثير لإلغاء الإعتراف أو التمتع أو الممارسة على قدم المساواة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في المجال السياسي أو الإقتصادي أو الإجتماعي أو الثقافي أو في أي مجال آخر من مجالات الحياة العامة."[2]

من خلال هذا التعريف الإسلاموفوبيا تظهر بشكل واضح من خلال العنصرية إتجاه المسلمين ومصادرة لحقوقهم وحرياتهم في جميع مجالات الحياة وهو إنعكاس للواقع المعيش الذي يظهر على الساحة الأوروبية

***Open Society Foundations** OSF: مؤسسة المجتمع المفتوح أسست من قبل الأمريكي جورج سوروز Georges soros وهو أكبر ممول ذو طبيعة خاصة في العالم للمجموعات المستقلة التي تهدف إلى تعزيز العدالة والحوكمة والديمقراطية، حقوق الإنسان، إفتتح جورج سوروز أول مؤسسة دولية له في المجر عام 1984 واليوم يدعم مؤسسات المجتمع، المجتمع المفتوح عبارة عن مجموعة واسعة من المشاريع في أكثر من 120 دولة، وتقدم آلاف المنح كل عام من خلال شبكة من المؤسسات والمكاتب الوطنية والإقليمية. المصدر : https://www.opensocietyfoundations.org/who-we-are)، تم زيارة الموقع يوم: 2019/06/15.

[1] Quoting: All Party Parliamentary Group on British Muslims, **Islamophobia defined**, Report on the inquiry into a working definition of Islamophobia / anti-Muslim hatred, 2017, p 24.

(CAP) **Center for American Progress****: المركز التقدمي الأمريكي هو معهد مستقل يهدف لتحسين حياة جميع الأمريكين، من خلال الأفكار التي يقدمها. https://www.americanprogress.org/mission/ ، تم زيارة الموقع يوم : 2019/07/26.

[2] Quoting: All Party Parliamentary Group on British Muslims, Op Cit, p p 24,25.

فمصدر هذا التعريف يبدو أنه إستُنبط من الظواهر الإجتماعية وليس من أفكار وأيديولوجيات كتقرير الصادر سنة 1997م، ومن خلال ما سبق نستنتج أن الإسلاموفوبيا مصطلح سياسي، يصف ظاهرة الكره والعداء والرفض للإسلام كدين ولتعاليمه وبهذا يترجم على شكل سلوكات عنيفة – بنيوية ، ثقافية و مادية – وعنصرية إتجاه كل ما يتعلق بالإسلام والمسلمين.

الفرع الثاني: علاقة الإسلاموفوبيا بالمفاهيم المتشابهة

هناك عدة مصطلحات متشابهة بالإسلاموفوبيا منها:

أولا: الإجزنوفوبيا Xenophobia.

يشير قاموس بينغوين للعلاقات الدولية لمصطلح الإجزنوفوبيا على هذا النحو:

"... الخوف من الأجانب وكرههم وسوء الظن بهم إما كأفراد أو كجماعات. ويقترن إقترانا وثيقا بالقومية والتمحور حول الإثنية وكثيرا ما يتجلى بتعابير عدائية إزاء الغرباء... ، وكثيرا ما يرتبط بالإنعزالية، وبهذا المعنى فقد كان الخوف من الأجانب (Xenophobia) يكمن وراء الإنفعالات والعواطف التي فرخت سياسات الصين واليابان (لسبب وجيه،موانىء المعاهدات) نحو الأوروبيين قبل القرن العشرين.(...)إن ظاهرة الخوف من الأجانب آخذة في التصاعد، وهي أوضح في المجتمعات الصناعية الغربية حيث أصبحت الإتجاهات نحو الخوف من الأجانب على عكس المواقف المتسامحة إزاء الأجانب وحيث سمحت سياسات قبول الأجانب الليبرالية في الماضي بنمو عدد السكان الكبير...[1]

يوضح هذا التعريف بشكل بسيط الإجزنوفوبيا على أنها الخوف من الأجانب كما حدد هذا التعريف السياق الذي جاء فيه مصطلح الإجزنوفوبيا في الدول الصناعية الغربية وتطوره في الدول الأوروبية بعدما تم إستغلال الأجانب في العمل الصناعي والزراعي خصوصا من أجل زيادة عدد سكان القارة التي كانت تعاني من إنخفاض حاد في عدد الشباب وإرتفاع معدل الشيوخ، ولكن تتغير الصورة بتغير المصالح ومع تنامي موجات الهجرة سواء كانت شرعية أو غير شرعية إرتفعت معها الإجزنوفوبيا وهذه ظاهرة عادة لصيقة في أي مجتمع يحاصره الخوف على هويته و يحاول بناء أمنه الهوياتي.

تمثل الإجزنوفوبيا مشاعر ممنهجة من الخوف والعداء وحتى الكراهية للأجانب وينظر إليها كأنها تهديد لتوازن الحياة وبالتالي يعتبر الأجنبي كعدو.[2] وعادة ما يُعبر عن كراهية الأجانب من خلال الكلمات وليس بالأفعال.[1]

---

[1] غراهام ايفانز وجيفيرى نوينهام، **قاموس بينغوين للعلاقات الدولية**، ط1، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 802.

[2] Voir : Charlotte Denizeau, l'Europe Face Au (x) Discours De Haine, **Revue Générale du Droit**, Etudes et Réflexions,9 éme conférence –débat du CDPC – Le Discours de Haine, sous la direction de Robet Badinter, N11, le 9 avril 2015, p7.

والإجزنوفوبيا لا تستهدف فئة المسلمين فقط ولكن الأجانب بشكل عام.[2] ولكنها إرتفعت في فئة المسلمين في أوروبا لأنهم يمثلون فئة الأجانب في الدول الغربية وبالتالي تتداخل مع الإسلاموفوبيا.

وأشارت **جوسلين سيزاري** في هذا السياق:" مصطلح الإسلاموفوبيا محل خلاف لأنه غالبا ما يتم تطبيقه بشكل غير دقيق على ظواهر متنوعة للغاية، تتروح من كراهية الأجانب xenophobia إلى مكافحة الإرهاب. إنه يجمع معا بين أنواع مختلفة من الخطاب والكلام والأفعال من خلال الإيحاء بأنهم ينبعون من أيديولوجية متطابقة، وهو خوف غير عقلاني (الخوف) من الإسلام. " [3]

وعن علاقة الإسلاموفوبيا بالإجزنوفوبيا فهي علاقة الجزء بالكل فهذه الأخيرة تشمل الإسلاموفوبيا التي بدورها تحدد صنف الأجانب التي تخاف منهم أو تكرههم وهم؛ المسلمون كما أن لكل دولة أو منطقة صنفها الخاص من الأجانب الذين تشعر بالخوف وبالكراهية نحوهم، وتحدد على أي أساس يمكن أن يكون سبب الخوف: بسبب اللغة أو الثقافة أو الدين، الأيديولوجية أو حتى في الجانب الإقتصادي بإقتحام مناصب العمل والمنافسة عليها، وبذلك يمكن القول بشكل عام أن الإجزنوفوبيا في أبسط تعريف لها هي الخوف من الأجنبي ليس كشخص معنوي وإنما الخوف من تأثير أفكار ومعتقدات جديدة على المجتمع المُسْتَقْبل لهذا الأجنبي،إلا أن الإجزنوفوبيا تقتصر على فئة الأجانب أي ما يتعلق بالجنسية المختلفة، ويكون الخوف داخل دولة معينة تستقبل أجانب، في حين الإسلاموفوبيا تتعلق بالأجنبي والغير الأجنبي وتحديده من قبل دينه داخل دولته أو خارجها وهناك مصطلح مرادف للإسلاموفوبيا وهو مسلموفوبيا.

ثانيا: مسلموفوبيا Muslimophobia

مسلموفوبيا مصطلح ومفهوم حديث على الساحة الأكاديمية يشير هذا المصطلح إلى الخوف من المسلمين، إلا أن هذا الخوف يطرح العديد من الأسئلة المبهمة حوله –هل هو ناتج عن كونهم ينتمون إلى الدين الإسلامي؟ أم سلوكات الأغلبية منهم تُنمي الشعور بالخوف والرفض والكره وكل ما له علاقة بالإسلاموفوبيا؟ ففي أبسط تعريف يمكن أن يقدم للمسلموفوبيا هو الخوف الغير عقلاني والغير مبرر من المسلم، لكن هذا الخوف هل يكون من المسلم المهاجر؟ من السائح المسلم؟ من السياسي المسلم؟ أم من

---

[1] See: Kristoffer Larsson, Sweden and Anti-Muslim Hysteria**, ARCHES QUARTERLY**, **ISLAMOPHOBIA AND ANTI-MUSLIM HATRED: CAUSES ET REMEDIES**, Vol 4, Edition 7, 2010, p70.

[2] See: Jolanda Van Der Noll and Vassilis Saroglou, Anti-Islam or Anti-religion? Understanding Objection Against Islamic Education, **Journal of Ethnic and Migration Studies,** Vol 41, N2, 2015, p 223.

[3] Jocelyne Cesari, **Islamophobia in the West: A Comparison between Europe and the United States , ISLAMOPHOBIA THE CHALLENGE OF PLURALISM IN THE 21ST CENTURY**, NewYork , Oxford University Press, 2011, p 21.

المسلم أينما كان وأينما حلَ؟ وبالتالي معظم هذه الأسئلة والإشكالات تقودنا إلى البحث عن هذا المفهوم المسلموفوبيا والذي يمثل الإسلاموفوبيا ولكن بصورة مصغرة.

مسلموفوبيا يدل على العداء لا أساس له نحو الأفراد أو الجماعات والإسلاموفوبيا عداء لا أساس له نحو الدين الإسلامي في الحالة الأخيرة سؤال آخر يطرح نفسه حول ما إذا كان الإثنان دائما يجب أن يكونا معاً جنباً إلى جنب أو ما إذا كان يمكن أن يوجد واحد منهم دون الآخر؟ هذه الأسئلة لها أهمية خاصة عندما يتعلق الأمر بإعتبار الإسلاموفوبيا /مسلموفوبيا شكل من أشكال العنصرية.[1]

فمصطلح مسلموفوبيا جاء كوسيلة للتأكيد على البعد الإجتماعي للخوف المصاحب للإسلاموفوبيا والتي تعود إلى جزء من الصراع التاريخي بين الإسلام والمسيحية (...)، فعلى الرغم من الميوعة الموجودة بين المفهومين إلا أن مسلموفوبيا يختلف عن الإسلاموفوبيا في مفهوم السياقات السابقة، فالمسلموفوبيا يستهدف المسلمون كمواطنين مقيمين في الدول الأوروبية الذين يختلفون عن الإسلام كدين ففي السياسة العامة ووسائل الإعلام ليس الإسلام هو المستهدف وإنما المسلمون هم الذين في دائرة الضوء.[2]

وهذا ما تؤكده معظم مظاهر الإسلاموفوبيا التي تتجسد في معاناة المسلمين سواء بالشتم أو العنصرية ... فالمسلمون يستخدمون كوسيلة لإفراغ الشحنات السالبة التي يحملها بعض الغربيين المتأثرين ببعض الأفكار السلبية والمنفرة التي تروجها جهات مختصة أو وسائل الإعلام أو غيرها سواء كان أوروبيين أو أمريكيين أو... إتجاه الإسلام، ومع زيادة العنصرية إتجاه المسلمين في أوروبا، أصبح مصطلح " المسلم " أداة للعنصرية والكراهية ويحدد مفهومه جغرافيا : إلى المنطقة العربية، سياسيا: المسلم يعني الإنتماء للتنظيمات الإرهابية المتطرفة والتي تحارب الديمقراطية والحرية بأوروبا، أمنيا: المسلم يعني المهاجر الذي يهدد أمنه المجتمعي والهوياتي ويجلبون معهم العادات السيئة وعلى الرغم من حداثة وعدم رواج مصطلح مسلموفوبيا إلا أنه يمكن القول أن مسلموفوبيا هو جزء من الكل الإسلاموفوبيا، فهو يستهدف فئة جزئية من المسلمين أينما كانوا وليس من الإسلام على عكس الإسلاموفوبيا. وبالعودة إلى الكره والرفض للإسلام فهو قديم منذ مجيء الإسلام فكيف نشأت الإسلاموفوبيا؟

[1] Jennifer E Cheng, Islamophobia, Muslimophobia Or Racism? Parliamentary Discourses On Islam and Muslims in Debates on the Minaret Ban in Switzerland, **Discourse and Society**, 2015, Vol 26(5), p564.
[2] Burak Erdiner, **Islamophobia qua Racial Discrimination**, p29, vu 15/06/2016. https://www.ab.gov.tr/files/di%C4%9Fer%20faydal%C4%B1%20dok%C3%BCmanlar/islamophobia_qua_racial_discrimination.pdf

المطلب الثاني: مراحل نشأة الإسلاموفوبيا.

الفرع الأول: نشأة الإسلاموفوبيا كفكر.

ترجع جذور الكراهية والرفض وعدم القبول للدين الإسلام إلى بدايات ظهوره وبالتحديد، منذ نزول الوحي على الرسول محمد– صلى الله عليه وسلم– بدأت الدعوة الإسلامية والتي دعا فيها الناس إلى عبادة الله وحده وإلى ترك عبادة الأصنام وإلى إتباع سنة النبي محمد–صلى الله عليه وسلم – وإلى التمسك بكتاب الله – القرآن الكريم – وما يشمله من تعاليم دينية، إلا أنه وكباقي الرسل والأنبياء قد واجه العديد من العقبات فعلى الرغم من أنه جاء بالدين المتسامح والداعي إلى السلام وإتسمت الدعوة إلى الإسلام في عهد النبي– صلى الله عليه وسلم– بين العداوة والكيد إلى الإتهام والحروب وإنكار النبوة وألصقوا به تهما باطلة لصد الناس عنه فإتهموه بالسحر والكذب :{ **وَقَالَ اَلْكَافِرُونَ هَذَا سَاحِرٌ كَذَابٌ}.**[1] وقابلوا دعوته بالإستهزاء ووصفوه بالمجنون، **{وَقَالُوا يَا أَيُهَا اَلَذِي نُزِلَ عَلَيْهِ اَلِذكْرُ إِنَكَ لَمَجْنُونٌ}.**[2] وإفترائهم على القرآن بأنه أساطير الأولين وأنهم قادرون على تأليف مثله، كما في قوله تعالى: **{وَإِذْ تُتْلىَ عَلَيْهِم آيَاتُنَا قَالُوا قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مَثْلَ هَذَا إِنَ هَذَا إِلاَ أَسَاطِيرُ اَلْأَوَلِينَ}.**[3]

وأكملت مسيرة الفتوحات الإسلامية بعد وفاة النبي–صلى الله عليه وسلم– في جميع أنحاء العالم شرقاً وغرباً فتم فتح أوروبا منها الأندلس وصقلية، فرنسا وسويسرا وزادت قوة المسلمون في العالم بعد القضاء على الإمبراطورية الفارسية والرومانية، وقد إمتدت الفتوحات الإسلامية إلا أن فتح المسلمون الأتراك القسطنطينية سنة (753هـ–1453م) وأصبحت القوة العثمانية الإسلامية تحظى بثقة العالم الإسلامي في الجانب العسكري والآلات الحربية والصناعية والتفوق أمنياً.[4] وللقضاء على الإسلام إستخدمت كل الحيل لإثارة الفتنة بين المسلمين آنذاك على مر التاريخ من خلال المؤامرات التي تهدف القضاء على الوحدة بين المسلمين.

عمل الأدباء الأوروبيون منذ العصور الوسطى في أعمالهم الأدبية التي شملت أفكار عن المسلمين توحي بأنهم يعبدون تماثيل للنبي محمد– صلى الله عليه وسلم –، وقد ظهر ذلك في قصائد "لوحات ماهوميس الذهبية" التي تأخذ مكانة مميزة في إطار القصائد الرومانسية في الشعر الألماني، في حين فرق الغناء الحواري الفرنسية، فإنها لم تستبعد بربط كل الصفات القبيحة بنبي الإسلام، حتى أنه– عند رأي

---

[1] **سورة ص، الآية 4.**

[2] **سورة الحجر، الآية 6.**

[3] **سورة الأنفال، الآية 31.**

[4] محمد عثمان شبير، مستقبل علاقات الغرب بالإسلام السياسى في الشرق الأوسط في مضمار التنافس الحضاري والإختراق الإجتماعي، **التوجهات الغربية نحو الإسلام السياسي في الشرق الأوسط**، ط1، عمان، نداوات، مركز دراسات الشرق الأوسط ،2000، ص167.

البعض منهم– يصفونه بأنه كان في شرود مستمر وحيرة وشدة الخبل، أما عمليا فقد تغيرت صور الإسلام في أجمل وأحسن الصور منذ عام 711م عندما تجاور مع المسيحين في الغرب.[1] في سنة 711م عندما بدأت الجيوش المسلمة التي جاءت من المنطقة العربية إلى الشمال الأفريقي بغرض الفتح الإسلامي وسيطرت على الجزء الأكبر من الجزيرة الإيبيرية أين وضعت أسس الحكم الأموي الأندلسي من عام 756م إلى عام 1031م وعاصمتها قرطبة، في حقيقة الأمر إن فترة خلافة عبد الرحمن الثالث في عام 929م تعتبر من وجهة نظر الكثير العصر الذهبي الأندلسي إلى غاية سقوطها سنة 1013م ولم يتم القضاء أو تفريغ المسلمين من المنطقة إلا في عام 1492م.[2]

كما أن المسلمين قد عانوا من الحروب الصليبية التي شنها الأوروبيون عليهم، حيث كانت بمثابة حملات دينية وتحت شعار الصليب خصوصا وأن المسلمين قد حققوا إنتصارات في أوروبا وعلى رأسهم إسبانيا بما يسمى دولة الأندلس فشنت حروب شملت معاقل المسلمين وتداخلت أسباب الحروب الصليبية ما بين الدينية والإقتصادية وهذا على غرار السبب السياسي وهو الرغبة في الإستعمار والتوسع الخارجي بهدف السيطرة والهيمنة والإستحواذ على القوة والسلطة.

ومثال على ذلك ألقى البابا اربتن الثاني Raban2، (1088–1099م) خطبة شهيرة كخاتمة لمجمع ديني في حفل كبير في أوفيرني بكليرمون في جنوب فرنسا أين كان لها تأثير على فكرة الحروب الصليبية سنة 1095م وكانت موجهة إلى الأساقفة لمناقشة أحوال الكنيسة الكاثوليكية المزرية وكان محتواها يدعو إلى حملة تحت راية الصليب ضد المسلمين في فلسطين وإعتبرت الخطب التي ألقاها بمثابة تسريح أو نقطة إنطلاق للحرب الصليبية.[3] وقد عرفت الحملة الصليبية عدة حملات الحملة الأولى والثانية... كانت فترة طويلة عانى من خلالها المسلمون وكان هدفها إختزال الإسلام والقضاء عليه.

الحملة الأولى (1096–1099) م قسمت إلى فئتين، الفئة الأولى تم عبور إلى نيقية حيث تصادمت مع السلاجقة المسلمين وقاموا بإبادتهم، والفئة الثانية قادها: جودوفروا دي بيون، وأخوه بودوين، وبوهمند، وإبن أخيه ريمون تانكرد – وليس بينهم ملوك فرنسا وإنجلترا وألمانيا إذ كانوا مطرودين من حظيرة الدين –وتم الإستلاء على نيقية (1097) م والرها، القسطنطينية (1098) م ... والقدس (1099) م بعد حصار 40 يوما فذبحوا من سكانها 70 ألفا...[4]

---

[1] أنا ماري شمل، **أوروبا في مواجهة العالم الإسلامي**، محمد نبيل خلف، ط1، الرياض، دار السيد للنشر، 2010، ص9. بتصرف.

[2] انظر: عبد البارى عطوان، **القاعدة التنظيم السري**، ط1، لبنان، دار الساقي،2007، ص271.

[3] انظر: قاسم عبده قاسم، **ماهية الحروب الصليبية**، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1990، ص ص 7، 8.

[4] نجيب العقيقي، **المستشرقون**، ج1، ط3، القاهرة، دار المعارف مصر،1964، ص61. بتصرف.

لقد كانت مشاعر الصدمة والإندهاش التي شعر بها المسلمون نتيجة العنف الذي قام به الصليبيون كبيرة حيث كانت الأخبار التي تصل عن الفرنجة تروي بأن سمعتهم سيئة ومخيفة والحديث المتداول حولهم كان يدور حول قتلهم مئة ألف في أنطاكيا، وكانوا يوصفون على أنهم متوحشين ولديهم النية أن يأكلوا لحم أي مسلم(saracen)* يمر من أمامهم وكان المسلمون مندهشون من فظاعة وأسلوب الصليبيون في القدس مقارنة بالحروب التي شنها المسلمون مع بقية الإمبراطوريات الكبرى طيلة ثلاث قرون السابقة حيث كانت تلك الحروب تلتزم بحدود العرف المتعارف عليه في الحروب، وحسب المصادر الإسلامية فإن الفرنجة لم تستثني لا عجوزا و لا إمرأة، ولا مريضا، ولا عالما أو عابد منعزلا في عبادته إلا قتلوه.[1]

أما الحملة الصليبية الثانية سنة 1148م فكانت تستند على جيوش كبيرة قادمة من أوروبا لإستعادة "الرها" ومنه جعلت المسلمين يعيدون النظر في التهديد الذي يمثله الفرنجة وكانت ردة الفعل سريعة على يد إبن عماد الدين الزنكي هو نور الدين الذي حكم ما بين 1146-1184م وبعد التشاور مع كبار العلماء المجاهدين نذر نفسه للجهاد الأكبر حيث أعاد إحياء التراث الإسلامي في الجهاد ... وقام نور الدين الزنكي بالتركيز على العلم من خلال إنشاء المدراس والزوايا الصوفية وتعزيز دور العلماء لإعادة روح الجهاد إلى الأمة الإسلامية و كان هذا بعد قيامه بتحصين المدن.[2]

الجهاد الذي قام به " الزنكي " ليس الجهاد الذي يرتكز عليه الإرهابيين وإنما كان لمحاربة الحملات الصليبية التي كانوا يتعرضون لها وقد عكس الغرب والأوروبيون ما كانوا يقومون به وقلبوا دفاع المسلمين عن أنفسهم آنذاك أو فتوحاتهم الإسلامية بالإستعمار والغزوات ... فما عاناه المسلمين أثناء الحملات الصليبية لا يقل أهمية عن المعاناة التي تعرض إليها المسلمون بعد سقوط الأندلس في إسبانيا سابقاً أين تعرض المسلمون آنذاك إلى التعذيب بأبشع الطرق بهدف تنصيريهم وردهم عن دين الإسلام وقد أطلق عليهم إسم الموريسكين وأنشأت محاكم التفتيش لرصد كل ما يقومون به من عبادات إسلامية في الخفاء ولما إكتشفوا تمسكهم بالدين الإسلامي قاموا بتهجيريهم إلى دول الشمال الإفريقي.

بعد سقوط غرناطة سنة 1492م وإستلاء الإسبان عليها نقضوا المعاهدة التي أبرمت مع الحكام المسلمين وكان هذا على يد الكاردينال- منودسيه- عند دخول الحمراء قام بتنصيب الصليب فوق أعلى

---

[1] كارين امسترونغ، **حقول الدم الدين وتاريخ العنف**، أسامة غاوجي،ط1، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2016، ص ص327، 328.

*ساراكينوس: مصطلح إستخدمه الرومان للإشارة إلى المسلمين والعرب، وقد كان يستخدم قبل ذلك لوصف البدو الرحل في الصحراء السورية، ومن المرجح أنه إشتق من الكلمة العربية "شرقيون". (انظر: كارين أمسترونغ، نفس المرجع).

[2] نفس المرجع السابق، ص 331.

أبراجها وأداء الصلاة الكاثوليكية وبمرور بضعة أيام أرسل أسقف غرناطة رسالة إلى ملك إسبانيا يخبره أنه قد أخذ على عاتقه حِمل المسلمين في غرناطة وغيرها من مدن إسبانيا على أن يصبحوا كاثوليكاً وذلك تنفيذا لرغبة السيد المسيح الذي ظهر له وفقا لما رواه، ومنه ظهرت محاكم التفتيش التي تحاكم كل مسلم يرفض التنصير وقاموا بحرق المصاحف وكتب الدين والفقه والحديث وأكثر من ذلك حيث أصدرت المحاكم أحكاماً بحرق المسلمين وهم على قيد الحياة أمام أعين الناس في الساحات العامة لتخويف المسلمين وإستمرت هذه المجزرة حتى سنة 1577م وحسب مصادر المؤرخيين الغربيين يبلغ عدد الضحايا المسلمين حوالي أكثر من نصف مليون مسلم.[1]

وإستمر إستفزاز ومطاردة المسلمين عبر مختلف المحطات التاريخية أو من خلال أدنى فرصة تتوفر لهم فيسارعون بمهاجمة الدين الإسلامي وأهم مدخل إستند إليه الغربيون والأوروبيون هو الإستعمار وسياسته الدينية والثقافية والإجتماعية ولم تقتصر على إقليم أو دولة دون الأخرى وإنما هي سياسة موحدة طبقت على المسلمين من خلال الإستعمار بوجهه القديم والحديث.

وهذا ما ذكره محمد قطب:"... فقد إنطلق المنصرون مع طلائع الإستعمار الصليبي يسعون في لهفة مجنونة إلى تنصير المسلمين، ويؤكدون هذا الهدف في كلامهم وأفعالهم، وذلك قبل أن يتبينوا بالتجربة العملية أن التنصير المباشر للمسلمين عمل أحمق ليست وراءه نتيجة حقيقية. فلما تبين لهم ،عدلوا عن التنصير المباشر، وداروا حول الهدف ليصلوا إليه من طريق آخر، هو تنصير أفكار المسلمين وعاداتهم وتقاليدهم ونظرتهم إلى الحياة ،بهدف إستعبادهم للنصرانية، مع إبقائهم يحملون أسماء المسلمين، ويحسبون أنهم مازالوا مسلمين".[2] وهذا كان من بين أحد أهداف الإستعمار القديم على غرار الأهداف الإقتصادية والسياسية ففي تلك الحقبة الزمنية من الإستعمار الغربي للدول المسلمة كان يسعى دائما لتضليل المسلمين عن دينهم من خلال هدم المساجد وتحوليها إلى كنائس وغيرها من المظاهر وخير مثال على ذلك ما كان يحدث في الجزائر إبان الإستعمار الفرنسي.

كان الجنرال "بيجو" يجمع الأطفال الجزائريين اليتامى ويأتي بهم إلى القسيس فيسلمهم له قائلا:"حاول يا أبتي أن تجعل منهم مسيحيين وإذا فعلت فلن يعودوا إلى دينهم ليطلقوا علينا النار"، ويعتبر "الكاردينال لا فيجرى" هو من أعطيت له مهمة تنصير الجزائريين بمحاولته لدمجهم روحيا وعقليا مع الفرنسيين، لتنفيذ سياسة التنصير وكان المنصرون يأتون بهم من مختلف الدول كأمريكا وهو ما يثير الذهول، لأنهم أدركوا أن

[1] كمال الدين عمراني، **السياسة الجنائية المنتهجة ضد الجرائم الإرهابية (دراسة مقارنة)**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان–الجزائر–، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، 2016، ص ص، 16 ،17.

[2] محمد قطب، **المستشرقون و الإسلام**، ط1، القاهرة، مكتبة وهبة، 1999، ص 35.

عملية تنصير الجزائريين والمجتمع الإسلامي عامة تلقى مقاومة وصمود ليس كباقي المجتمعات الدينية الأخرى، فالأمر يتطلب جهوداً كبيرة بإستخدام كل الوسائل المساعدة في ذلك.[1] ولقد بقيت هذه السياسة الإستعمارية وسادت جميع المستعمرات بل وكانت الهدف الرئيسى بعد الأهداف الإقتصادية التي سعى لتحقيقها الإستعمار بكل أنواعه وإستمر ملازماً لهذه السياسة حتى في التدخلات الدولية كالعراق مثلا.

وحتى عند دخول وغزو الأمريكيين للعراق سنة 2003 م سارعوا في خطوات إستباقية إلى إستغلال بعض الكنائس العراقية وجعلها كمواطىء قدم لهم ومنطلق لعملية تنصير العراق وهو ما أحدث الفتنة لدى المجتمع العراقي بين مختلف طوائفه وتراوحت المواقف ما بين غضب ونفور وعنف عند بعض الكنائس والطوائف المسيحية العراقية بعدما كانوا يعيشون في وفاق وسلام مع بعضهم البعض.[2] هذا ما شمله تطور الأفكار الرافضة للإسلام وأهم المحطات والحوادث التاريخية التي شهدتها والتي كان المسلمين ضحيتها.

الفرع الثاني: نشأة الإسلاموفوبيا كمفهوم.

ظهر مفهوم الإسلاموفوبيا على الساحة الأكاديمية في كتاب صادر سنة 1910م الموسوم بـ:" **La Politique Musulmane Dans l'Afrique Occidentale Française" السياسة المسلمة في إفريقيا الغربية الفرنسية**" وهذا يدل على قدم الظاهرة والمصطلح في الغرب وفي أوروبا. ووفقا آلان كولين **Alain Quellien:** " فإن الإسلاموفوبيا–كانت موجودة دائما ولا تزال موجودة أحكام مسبقة ضد الإسلام تظهر عند شعوب الحضارة الغربية والمسيحية ".[3] ويعتقد اليوم على نطاق أوسع أن الإسلاموفوبيا المعاصرة كمفهوم جديد أصله بريطاني، إلا أنه ليس صحيح تماماً ففي قاموس أكسفورد الإنجليزي يشير أنه قد تم إستخدامه في الدورية الأمريكية **Insight** من عام 1991م ولكن على ما يبدو أن أول ظهور قد كان في فرنسا من قبل إتيان دينت وسليمة بن براهيم **Etienne Dinet Et Slima Ben Brahim** حيث قاموا سنة 1925 بكتابة **Accés De Délire Islamophobe.**[4] فظهور المفهوم في العديد من المراجع الأكاديمة الأوروبية المختلفة التواريخ يدل على أنه مفهوم قديم ظهر في أوائل القرن 19م في أوروبا وإنتشر فيما بعد في الدول الأوروبية والغربية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1] صالح فركوس، **المختصر في تاريخ الجزائر، من عهد الفنيقين إلى خروج الفرنسيين (814 ق، م 1962م)** ، الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع، ص ص، 219، 220.

[2] محمد عمارة، **الإستغلال الأمريكي للأقليات**، ط1، القاهرة، مكتبة وهبة / دار الكتب المصرية، 2011، ص ص، 24، 25.

[3] Alain Quellien, **La Politique Musulmane Dans l'Afrique Occidentale Française**, Paris, Émile Larose, 1910, p133.

[4] Chris Allen, Contemporary Islamophobia Before 9/11:A Brief History, **Arches Quarterly**, **Islamophobie ou Racisme Antimusulman**, Edition 7, Vol 4, Winter 2010, p15.

MRAP: Mouvement Contre Le Racism et l'Amitié des Peuples حركة المناهضة للعنصرية ومن أجل صداقة الشعوب.

وفي نهاية سنوات 1980م وبداية سنوات 1990م أصبح المصطلح يستخدم في الدول الأنجلوساكسونية ولاسيما في بريطانيا لوصف الرفض و العنصرية التي كان ضحاياها المسلمون القاطنين في الغرب ففي سنة 1998م إستخدم المصطلح من قبل لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، أما في فرنسا إستخدم**MRAP** "الحركة المناهضة للعنصرية من أجل الصداقة بين الشعوب" مصطلح الإسلاموفوبيا في ندوة في سبتمبر سنة 2003م الموسومة ب:"من العنصرية ضد العرب إلى الإسلاموفوبيا" ووفقا**MRAP** هذا المصطلح ظهر في أكتوبر2001م في الرابط الإلكتروني للمراقبة الأوروبية لظاهرتي الإجزنوفوبيا والعنصرية لفيينا **l'Obseravtion Européenne des Phénomènes de Racisme et de Xénophobie(EUMC) de Vienne**، وقد ظهر في نفس السنة في إطار **l'ENAR Europeeen Network Against Racism**"الشبكة الأوروبية لمناهضة العنصرية" وقد كان الوزير الأول **Jean Pierre Raffarain جان بيرر رافارين** قد صرح به في خطابه في مسجد باريس في 17 أكتوبر2003م.[1]

وفي فرنسا يعتبر كتاب **الإسلاموفوبيا الجديدة la Nouvelle Islamophobie** لفانسان غيسر **Vincent Geisser** الذي نشر سنة 2003م هو أول محاولة فرنسية في هذا الموضوع والذي تتبع التحليلات المعمقة للإسلاموفوبيا في الإعلام التلفزيوني الفرنسي لتوماس ديلتومب **Thomas Deltombe** الذي سلط الضوء على مسألة ظهور الإسلام كإشكالية إنطلاقا من الثورة الإيرانية 1979م إلى بدايات الجدل حول الحجاب سنة 2004م ...[2]

هذا بالنسبة لأوروبا وفرنسا أما في الولايات المتحدة الأمريكية فالمفهوم حديث النشأة مقارنة بأوروبا وذلك لإعتبارت سياسية ودولية، وفي الولايات المتحدة الأمريكية ظهور المفهوم له علاقة وطيدة بالإرهاب وما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م وإنتشر على الصعيد العالمي وعلى مستوى المؤسسات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة الكائن مقرها بنيويورك.

وفي هذا الصدد الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان **Kofi Annan** سنة 2004م في إجتماع له في نيويورك صرح قائلا:"عندما يضطر العالم قادرا على إبتكار مصطلح جديد من أجل رؤية تعصبية منتشرة فهذا التطور حزين ومضطرب هذا هو الحال مع الإسلاموفوبيا."[3] كما ورد مفهوم الإسلاموفوبيا في العديد من الكتب والمقالات والمداخلات والدراسات الغربية في محاولة دائمة لبناء التركيب المعرفي والأيتيولوجي له

[1] Voir: Mohammed Moussaoui, **Islamophobie ou racisme antimuslman** ?, p2, vu : 24/06/2016. https://www ،umfrance ،fr/images/Islamophobie-CNCDH-octobre-2013-Vf ،pdf

[2] Houda Asal, Islamophobie : La Fabrique D'un Nouveau Concept, **Etat Des Lieux de la Recherche Socioligie**, Vol 5, N 01,2014, p16.

[3] Quoting : Rabbi Reuven Firestone, Islamophobia and Anti–Semitism : History and Possibility, **Arches Quarterly**, **Islamophobie ou Racisme Anti Musulman**, Edition 7,Vol 4, winter 2010, p42.

ويختلف الباحثيين في تحديد فترة ظهور المفهوم إلا أن المتفق عليه ظهور الإسلاموفوبيا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 م كظاهرة وواقع.

الفرع الثالث: نشأة الإسلاموفوبيا كظاهرة.

ظهرت مظاهر الإسلاموفوبيا بصفة خاصة في المجتمعات الأوروبية والأمريكية، وتزايدت هذه الظاهرة وإنتشرت بصفة خاصة في المجتمع الأوروبي وكذلك على الساحة الإعلامية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م وتزامن ذلك مع إعلان تنظيم القاعدة مسؤوليتها عن تفجيرات الإرهابية بالولايات المتحدة الأمريكية وذلك بتبنيها لشعارات إسلامية مما ولد نوع من شعور بالكره والإحتقان إتجاه الشعوب المسلمة والدين الإسلامي عند الغربيين والأوروبيين والأمريكيين وبعد هذه الأحداث واجه المسلمون الأوروبيون والأمريكيون العديد من الحملات التشهيرية بالمسلم والدين الإسلامي، بالإضافة إلى الهجمات العدائية من قبل الجماعات المتطرفة التي طالبت بمحاصرتهم وعدم إدماجهم في المجتمعين الأوروبي والأمريكي على أساس أن الدين الإسلامي والمسلمين يشكلون خطرا جسيما على الديمقراطية في أوروبا وأمريكا فهي ظاهرة مشتركة بينهما.

وهذا ما تؤكده جوسلين سيزاري في هذا السياق:" لقد واجه المسلمون الأوروبيون والأمريكيون كلاهما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر من يربط بين الإسلام –الذي أصبح يُنظر إليه على أنه مصدر تهديد سياسي– والمسلمين بصفة عامة (حتى المسلمين الذين يعيشون في الأمم الديمقراطية، كما رأينا في ردود الفعل العدائية التي أعقبت هجمات 11 سبتمبر 2001) ..."[1] والتي تعدد شرارة إنطلاق الإسلاموفوبيا بشكل واضح وتم التعبير عن ذلك في جميع الميادين السياسية، الإعلامية، الإجتماعية... وأصبح المسلمين مستهدفين بالنبذ والتمييز العنصري خاصة في جانب الممارسات الدينية.

وفي هذا الصدد يرى جيرمي سولت: "... إزدياد في عدد الملتحين وعدد المحجَبات الذين يملؤون شوارع المدن الأوروبية، ومنظر المساجد في أماكن لم يكن فيها قبلاً إلا الكنائس أو كنيس، عرضاَ.. كل هذا يُغَذى التحامل والجهل. القنابل– والتفجيرات–في لندن ومدريد، وإغتيال المخرج السينمائي الهولندي ثيوفان غوغ، والجدل حول ما نُشرَ في بعض صحف الدانمارك، والصور الكاريكاتورية الهاجية للنبي محمد، كل ذلك دَفَعَ إلى إرتفاع مفاجيء للرهاب من الإسلام Islamophobia."[2] ومن المظاهر التي لا يتقبلها الأوروبيون

[1] جوسلين سيزاري، الهويات الإسلامية في أوروبا شرك الإستثنائية، **الإسلام في أوروبا التنوع والهوية والتأثير**،أحمد الشيمي،ط1، القاهرة، المركز القومى للترجمة،2011، ص 114.

[2] جيرمى سولت، **تفتيت الشرق الأوسط – تاريخ الإضطرابات التي يثيرها الغرب في العالم العربي**– نبيل صبحي الطويل، ط1، سوريا، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع،2011، ص 34.

والأمريكيون إزدياد إ.عتناق طبقة سياسية وثقافية هائلة من المجتمعين الأوروبي والأمريكي للإسلام وإرتفاع مظاهر وتعاليم الدين الإسلامي لديهم.

حيث يصف واقع الإسلاموفوبيا: "في أوروبا بقيت نيران الإسلاموفوبيا مستعمرة عبر الكتب الأكثر مبيعا والمناهضة للإسلام وعبر الإحتجاجات العنيفة في الشوارع...."[1]

وتعتبر أحداث سنة 2015 م في فرنسا بمقر شارلي إيبدوCharlie Hebdo وفي ملعب سانت دينيس saint denis في باريس نقطة تحول في نظرة الأوروبيين للإرهاب وللإسلام والمسلمين خصوصا المتواجدين في أوروبا أين زادت معها معدلات إرتفاع الإسلاموفوبيا في فرنسا والدول الأوروبية وكراهية العرب و المسلمين ومعاملات العنصرية في أماكن العمل والدراسة وغيرها من المظاهر التي تعبر عن كراهية الأجانب وبصفة خاصة المسلمون والمهاجرين العرب وعلى الرغم من أن الإسلاموفوبيا كانت موجودة في أوروبا قبل حادثة شارلي ايبدو بعدة قضايا كالحجاب في فرنسا وحظر المآذن في سويسرا إلا أنه ومع تنامي موجة الإرهاب في الدول العربية وفي أوروبا تنامت معها الإسلاموفوبيا أكثر– فما هي أسباب الإسلاموفوبيا؟

المطلب الثالث: أسباب نشأة الإسلاموفوبيا.

تتعدد وتختلف الأسباب التي جعلت المفكرين والكتاب والنقاد والصحفيين يطلقون مصطلح الإسلاموفوبيا، وسنحاول من خلال هذا المطلب الإشارة إلى أهم الأسباب التي أدت إلى بروز هذه الظاهرة.

الفرع الأول: أسباب متعلقة بالعالم الغربي.

أولا: الخوف من إنتشار الإسلام في العالم.

يطرح العديد من المسيحيون في الماضي والحاضر على أنفسهم نفس الأسئلة حول إمكانية ظهور دين جديد على غرار المسيحية ويمنح لنفسه ملكية الحقيقة لوحده وبأن محمد –صلى الله عليه وسلم–هو خاتم الأنبياء ولا نبي بعده، مقابل الدين المسيحي الذي يعتقدون بأن عقيدته خالصة ولا يحتاج لظهور دين جديد ينافسه في العالم ويفرض نفسه على منطقة البحر الأبيض المتوسط التي يعتبرونها منطقة مسيحية، وكيف إستطاع العرب بعد مرور قرن على وفاة النبي محمد – صلى الله عليه وسلم–سنة 732 م للوصول إلى فرنسا ومواجهة الملك كارتل مارثل؟ وتسائل أيضا المسيحيون هل الدين الإسلامي وحقيقته هو إلحاد عن الدين المسيحي كبقية الزندقة التي واجهتها من داخلها والتي تفرعت على حساب الكنيسة الكاثوليكية؟[2]

---

[1] جون فيفر، **الحرب الصليبية الثانية– حرب الغرب المستعمرة مجددا ضد الإسلام**، محمد هيثم نشواتى، ط1، منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015، ص 13.

[2] أنا مارى شمل، **أوروبا في مواجهة العالم الإسلامي**، محمد نبيل خلف، ط1، الرياض، دار السيد للنشر، 2010، ص8. بتصرف.

فإضافة إلى الأسئلة التي دارت ولاتزال تدور في أذهان الغربيين والأوروبيين والأمريكيين حول تأثير الإسلام وإنتشاره في العالم أصدر موقع **مركز بيو للأبحاث Pew Reasearch Center** تقريرا له بعنوان :مستقبل الديانات في العالم: توقعات النمو السكاني،2010–2050– لماذا يرتفع عدد المسلمين بصور أسرع وتقلص عند الديانات الأخرى من السكان في العالم: The Future of World Religions Population Growth Projections،2010-2050، Why Muslims Are Rising Fastest and the Unaffiliated Are Shrinking as a Share of the Word's Population لعام 2015.

وقد جاء في التقرير ما يلي:" فمن المتوقع أن يزداد إرتفاع عدد المسلمين في العالم بصورة أسرع في العقود المقبلة، وتزايد بنحو 6،1 مليار في عام 2010 ومن المتوقع أن يزداد ما يقرب 2،8 مليار في سنة 2050، من المتوقع أن ينمو عدد سكان المسلمين ضعفي بقية عدد سكان العالم بشكل عام، ونتيجة لذلك من المتوقع أن يرتفع عدد سكان المسلمين في العالم من 23% سنة 2010 ليصبح 30% سنة 2050، يعتبر هذا النمو الكبير المتوقع إلى حد كبير في عمر الشباب وإرتفاع معدل الخصوبة عند المسلمين مقارنة بباقي الجماعات الدينية الأخرى".[1] كما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم 02: العدد المتوقع للسكان المسلمين 2010–2050.

Projected Global Muslim Population, 2010-2050

	POPULATION ESTIMATE	% OF WORLD'S POPULATION
2010	1,599,700,000	23.2%
2020	1,907,110,000	24.9
2030	2,209,270,000	26.5
2040	2,497,830,000	28.1
2050	2,761,480,000	29.7

Source: The Future of World Religions: Population Growth Projections, 2010-2050
Population estimates are rounded to the nearest 10,000. Percentages are calculated from unrounded numbers.

PEW RESEARCH CENTER

Source: Pew Research Center, **The future of world Religions: population growth projections, 2010-2050**,Why Muslims Are Rising Fastest and the Unaffiliated Are Shrinking as a Share of the World's Population,2015,p70.

[1] Idem.

وترجع أسباب زيادة عدد المسلمين في الدول الغربية لعدة أسباب تكمن أهمها فيما يلي:

1-الهجرة: عرفت هجرة المسلمين إلى أوروبا منذ التاريخ وتعود إلى زمن الفتوحات الإسلامية، وبذلك إنتشرت عقيدة الدين الإسلامي، وتعتبر الهجرة أكبر دافع يؤدي إلى زيادة المسلمين في أوروبا وتختلف أسباب الهجرة في حد ذاتها من أسباب إقتصادية إلى إجتماعية أو بغرض إكمال الدراسة والتحصيل العلمي إلا أن الهدف والنتيجة واحدة وهو الإستقرار في أوروبا وتكوين أسرة والزواج والعيش فيها بإستمرار، في هذا الصدد يرى علي بن المنتصر الكتاني أن من بين أهم الأسباب جعلت المسلمين ينجحون في تنظيم أنفسهم بالمهجر هو:

..." تعاليم الإسلام التي تدفع المسلم حيث ما كان إلى القيام بواجبه وتحمل مسؤولياته. وكذلك الإخوة الإسلامية التي تجعل المسلم الصادق أخا صادقا للمسلم مهما كان جنسه وقومه وأصله وهذه الأخوة لا توجد إلا في الإسلام.والسبب الثالث هو قوة حقيقة الإسلام التي تجعله ينتشر بطريقة عفوية ليست لغيره كلما فتح المجال لحرية للعقيدة الحقيقية، وهذه القوة هي السبب في رسوخ الإسلام أمام الإضطهادات الطويلة والمتواصلة...أن الجاليات هي التي نظمت نفسها حتى الآن وقامت ببناء مئات المساجد والمدارس عبر القارتين الكبيرتين. ...، فمعظم الجاليات الإسلامية في أوروبا وأمريكا تكونت نتيجة هجرة فردية مكونة في كثير من الأحيان من الرجال دون النساء. وتكونت بعض الجاليات نتيجة إعتناق الأهالي للإسلام، في الولايات المتحدة الأمريكية وفي فرنسا مثلا." [1]

2-الزواج المختلط: زواج العرب المسلمين من المواطنات الأمريكيات والأوروبيات مكنهم من إمتلاك حق الإقامة والإستفادة من العمل والإستقرار وأصبحوا مواطنين داخل الدول ويملكون نفس حقوق المواطنة للأوروبي والأمريكي.[2] والزواج المختلط ساعد على إنتشار الإسلام فالعديد من الأزواج المختلفين في الديانة إعتنق أحدهم الدين الإسلامي وإلتزم بتعاليمه من إرتداء للحجاب للنساء وإلتزام الرجال بالزي الإسلامي وبالتالي أصبحت المجتمعات الغربية تتشكل من مسلمين غربيين وهو ما لم يتقبله المجتمع الغربي وظهرت العديد من الإنتقادات لهؤلاء المسلمين.

3-إرتفاع مواليد المسلمين: يتميز المسلمون بإزدياد المواليد وذلك بسبب الخصوبة التي يتمتع بها المسلمون، فالمسلمون يؤمنون بكثرة التناسل للحفاظ على النسل والتباهي والرغبة في ملك الكثير من الأولاد وفقا للآية: **اَلمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الْدُنْيَا."**[3] وهذا ما تثبته الدراسة الموضحة في الجدولين الآتيين.

---

[1] على بن المنتصر الكتانى، **المسلمون في أوروبا وأمريكا**، ج2، لبنان، دار الكتب العلمية، 2005، ص ص،294،293.

[2] بوفلجة غيات، الوجود الإسلامي والتفاعل الحضاري في الغرب، **الإسلام الأوروبى صراع الهوية والإندماج**، ط1، مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2010، ص228

[3] **سورة الكهف، الآية 46.**

الجدول رقم 03: يوضح مجموع معدلات الخصوبة الإجمالية (الطفل المولود لكل إمرأة) مع مرور الوقت في أوروبا، لسيناريو الهجرة المتوسطية.

Estimated total fertility rates (children born per woman) over time in Europe, for medium migration scenario

	Muslim	Non-Muslim	Difference
2015-2020	2.6	1.6	1.0
2020-2025	2.6	1.6	1.0
2025-2030	2.5	1.6	0.9
2030-2035	2.5	1.6	0.9
2035-2040	2.5	1.7	0.8
2040-2045	2.4	1.7	0.8
2045-2050	2.4	1.7	0.7

Note: Europe is defined here as the 28 nations of the EU plus Norway and Switzerland. In medium migration scenario, regular migration continues and refugee flows cease. Differences computed based on unrounded numbers.
Source: Pew Research Center calculations. See Methodology for details.
"Europe's Growing Muslim Population"

PEW RESEARCH CENTER

Source: Pew Research Center, **Europe's Growing Muslim Population Muslims are Projected to Increase as a Share of Europe's Population – even with no future Migration,** ,2017, p35**.**

ومن خلال القراءة وجد أن معدل ولادة الطفل عند المرأة المسلمة أكثر منه عند المرأة الغير المسلمة وحتى مع التوقعات المستقبلية فنجد أنه مهما تنخفض النسبة لمعدل الأطفال المسلمين تبقى دائما أكبر عند المرأة المسلمة مقارنة بنظريتها الغير مسلمة.

الجدول رقم 04: يوضح توقعات عدد الأطفال المسلمين في أوروبا مقارنة بغير مسلمين في الفترة بين 2015_2020.

In Europe, Muslims projected to have more children than non-Muslims

Total fertility rates, 2015-2020

	Muslims	Non-Muslims	Difference
Europe average	2.6	1.6	+1.0
Finland	3.1	1.7	+1.4
United Kingdom	2.9	1.8	+1.0
France	2.9	1.9	+1.0
Sweden	2.8	1.8	+0.9
Belgium	2.6	1.7	+0.9
Denmark	2.5	1.7	+0.8
Netherlands	2.3	1.7	+0.5
Austria	2.2	1.5	+0.7
Norway	2.1	1.8	+0.3
Switzerland	2.1	1.5	+0.6
Germany	1.9	1.4	+0.5
Ireland	1.8	2.0	-0.2
Slovenia	1.7	1.6	+0.1
Bulgaria	1.6	1.6	+0.1
Romania	1.6	1.5	+0.1
Greece	1.5	1.3	+0.2

Note: The total fertility rate (TFR) is an estimate of the number of children an average woman is expected to have in her lifetime based upon age-specific fertility patterns observed in a given period. Europe is defined here as the 28 nations of the EU plus Norway and Switzerland. Countries lacking sufficient data are not shown. Differences between Muslims and non-Muslims are computed based on unrounded numbers.
Source: Pew Research Center calculations. See Methodology for details.. "Europe's Growing Muslim Population"

PEW RESEARCH CENTER

Source: Pew Research Center, **Europe's Growing Muslim Population Muslims are projected to increase as a share of Europe's population – even with no future Migration**, 2017, p 34.

يعتبر عدد الأطفال المسلمين المتوقع ولادتهم في الدول الأوروبية أكثر من نظيرتها الغير مسلمة حيث تحتل فنلندا أكبر عدد ثم تليها المملكة المتحدة وفرنسا السويد و بلجيكا الدانمارك و... ففنلندا لا تحتوي على مهاجرين مسلمين بعدد أكبر مقارنة بفرنسا أو المملكة المتحدة وألمانيا وهذا دليل على أنها ليست الهجرة أو

الزواج هي ما تجعل زيادة عدد المسلمين في أوروبا وإنما إعتناق الأوروبيين الإسلام وإنتشاره بسرعة هي ظاهرة في تزايد مستمر.

4-**إعتناق الإسلام:** إن إعتناق الإسلام من قبل الغربيين قد جاء كنتيجة لإختلاط المسلمين بالغربيين و التأثير فيهم من خلال البحث عن أسس وعقيدة الإسلام فأقتنعوا به وإعتنقوه وكذلك الأحداث العالمية التي دارت وتدور في الساحة العالمية التي إرتبطت بالمسلمين جعلت العديد من الأوروبيين والأمريكيين من مختلف الفئات يبحثون عن حقيقة الدين الإسلامي وبالتالي أدى ذلك إلى تقبله وإعتناقه.[1] وكانت نتيجة هذين العاملين تكوين جاليات مسلمة مختلفة سواء في أوروبا أو في أمريكا منهم من يتمتع بكافة حقوق المواطنة ومنهم من يملك حق الإقامة ومنهم من هو مواطن أوروبي أصلي، وعلى غرار هذا في أوروبا يوجد العديد من الجاليات العربية المسلمة، وقدر عدد المسلمين في الستينات والسبعينات القرن الماضي بآلاف وزاد بالملايين في التسعينيات وأصبح أكثر تأثيرا وإنتشارا على العالم بأكمله وهذا ما أعطى المبرر بمحاربته فكريا وسياسيا وأمنيا أكثر وأكثر. ويرى جون فيفر:

"**لقد دارت عجلة التاريخ. إنبعث الإسلام من جديد، ومن جديد أضحى مستهدفا من قبل الغرب.نحن الآن عالقون في شرك مواجهة كبرى ثانية، حملة صليبية ثانية، فالحرب في أفغانستان أصبحت للتو أطول صراعات أمريكا العسكرية أمدا. و"عمليات الطوارىء في الخارج"، التي حلت محل "الحرب العالمية على الإرهاب"، والتي تشنها الولايات المتحدة وحلفاؤها، تنبىء بالبقاء ردحاً أطول من الزمن، وتحديد شكل ما أطلق عليه إسم حقبة ما بعد – بعد – الحرب الباردة.حاليا، كما كانت الحال في القرن الحادي عشر، يتراءى للغرب أنه منخرط في حرب لا نهاية ولا حدود لها، حرب الخير ضد الشر، حرب تعريف ماهية الجوهر الحقيقي للحضارة.**"[2]

وقد تزامن هذا مع صدور وإنتشار نظرية صدام الحضارات لصمويل هنتغتون حيث أشار على حدوث مستقبلا صدام بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية حيث جاء في كتابه صدام الحضارات ... إعادة صنع النظام العالمي مايلي: "طالما أن الإسلام يظل و(سيظل) كما هو الإسلام، والغرب يظل(وهذا غير مؤكد) كما هو الغرب، فإن الصراع الأساسي بين الحضارتين الكبيرتين وأساليب كل منهما في الحياة سوف يستمر في تحديد علاقتهما في المستقبل، كما حددها على مدى الأربعة عشر قرناَ السابقة. هذه العلاقات يزيد من تعكيرها عدد من القضايا الجوهرية تختلف عليهم مواقفهم أو تتصارع."[3] ومن القضايا الجوهرية

---

[1] بوفلجة غيات، الوجود الإسلامي والتفاعل الحضاري في الغرب، **الإسلام الأوروبى صراع الهوية والإندماج**، ط1، مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2010، ص228.

[2] جون فيفر، **الحرب الصليبية الثانية حرب الغرب المستعرة مجددا ضد الإسلام**، محمد هيثم نشواتى، ط1، منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015، ص16.

[3] صامويل هنتجتون، **صدام الحضارات .. إعادة صنع النظام العالمي**، طلعت شايب، ط2، 1999، ص343.

المختلف بشأنها التي أصبحت عديدة منها: السياسية والإقتصادية والدينية والثقافية والتاريخية والجغرافية التي مجملها تكون في إختلاف القيم الغربية مع القيم الإسلامية والتي يتعايش معها الإنسان يومياً من تأثير لنمط الحياة الغربية على المسلم عبر وسائل الإعلام، هذا من جانب ومن جانب آخر إشكالية إندماج المهاجرين المسلمين في الحياة الغربية وإنتشار الإرهاب، أو تأثير نمط حياة الإسلامية على الإنسان الغربي سواء كان ذلك عن طريق السفر والعمل في الدول الإسلامية والتعرف على الإسلام بالتعارف مع الأصدقاء والمهاجرين المسلمين، وهذا ما يشكل القلق والخوف من الإسلام المتنامي يومياً لدى الغرب، وإلى أبعد من ذلك من تأثير الحضارة العربية الإسلامية عليهم، الحضارة التي كان على المستشرقين نقلها بصورة حيادية وصحيحة للإستفادة من تجارب الحضارة العربية الإسلامية دون محاولات تشويه صورة الإسلام.

ثانيا: دور المستشرقين في تشويه صورة الإسلام.

من المعروف أن المستشرقين هم الباحثين الغربيين المختصين بدراسة كل يتعلق بجوانب الحياة من تاريخ، لغة، دين، المتعلقة بالحضارات الشرقية خاصة العربية والإسلامية منها، وهذا إستنادا لمعتقداتهم وآرائهم الخاصة وهذا نتيجة لإحتكاك المستشرقين بالحياة الشرقية وذلك لقضائهم فترة من حياتهم بالدول الشرقية.

المستشرقين هم الأكثر فئة من النخبة إدراكا بحقيقة الإسلام ومعرفة أسسه العادلة وعقيدته المسالمة وإنجازاته التاريخية والعوائق التي واجهها لنشره وإنتشاره إلا أنه العكس تماما فما يجري من قبل هؤلاء المستشرقين–بإستثناء فئة قليلة منهم – سعوا إلى تشويه صورة الإسلام وكأنه العدو الأول الذي يلزم تدميره والقضاء عليه سواء كانوا كتاب أو سياسين أو حكام أو حتى إعلامين وهذا ما يخلق العداء إتجاه الإسلام من قبل الشعوب الغربية المتأثرين بهم.[1] فالثنائية الإستشراق ووسائل الإعلام تعملان معاً على تشويه صورة الإسلام ويرى العديد من الباحثين وجود ما يسمى بالإستشراق الجديد الذي تدعمه وسائل الإعلام والمنظمات الفكرية والذي يهتم بالدراسات العربية الإسلامية وشؤونهم وإعادة صياغتها وإستخدامها بما يخدم مصالحهم الفكرية والسياسية.

الدكتور **أوليفيه مووس**– أستاذ التاريخ المعاصر في جامعة فريبورغ في سويسرا، والأكاديمي في مدرسة الدراسات العليا للعلوم الإجتماعية بباريس– يرى أن الإستشراق الجديد هو: "مذهب ثقافوي* جديد يقوم على

[1] يوسف العاصي الطويل، **حملة بوش الصليبية على العالم الإسلامي وعلاقتها بمخطط إسرائيل الكبير**، لبنان، ج2، مكتبة حسن العصرية، 2014، ص61. بتصرف.

تجديد وإعادة تأهيل الأطروحات الإستشراقية الكلاسيكية، ومتطلبات الدفاع عن قيم الحداثة والديموقراطية،" في سياق يتميز بأدلجة متنامية للعلاقات بين الشرق الأوسط والدول الغربية، تعمل على تشجيع العودة إلى ما هو قراءة ماهوية للمجال الإسلامي (...) ويرى مووس– في ملاحظة مهمة – أن أعباء الإستشراق الجديد ليست في الغالب من عمل مختصين أكاديمين، وإنما يشارك في صياغة خطابه الصحفيون، الكتاب، الباحثون، الخبراء المدونون والناشطون في الحقول الفكرية، والإعلامية،وحقول الدراسات الأمنية ."[1]

وأهم دولة تطبق الإستشراق الجديد بمفهومه العام هي الولايات المتحدة الأمريكية وبما أنها أكبر دولة تحتكر وسائل الإعلام والمؤسسات الإقتصادية الكبرى فهي تستطيع أن توجه الرأي العام العالمي بالتأثير فيهم عبر إستخدام مراكز الفكر والسلطة الرابعة – الإعلام – والإقتصاد الذي يعتبر مصدر تمويل المنظمات ومؤسسات الإعلام حيث يجتمع هذان العاملان في صناعة الإسلاموفوبيا في الولايات المتحدة الأمريكية كما يوضحه الشكل الموالي الصادر عن المركز التقدمي الأمريكي لسنة 2011م حيث تم من خلال التقرير الإشارة إلى ممولين وخبراء التظليل وصفاً وذكراُ وهذا يدل على أن الإسلاموفوبيا في الولايات المتحدة الأمريكية تُصنع صناعةً حيث تم تمويل قرابة 42،6 مليون دولار خلال 10 سنوات من قبل العديد من قبل خبراء التضليل، والممولين حسب الشكل رقم 01 على التوالي:

1–خبراء التضليل:

*فرانك غافني Frank Gaffney بمركزالسياسات الأمنية.

*دانيال بايبس Daniel Pipes بمنتدى الشرق الأوسط.

*ديفيد يروشالمي David Yerushalmi بجمعية الأمريكيين من أجل الوجود القومي.

*روبرت سبنسر Robert Spencer منظمة "جهاد ووتش" و"منع أسلمة أمريكا".

*تيفن إيمرسون StevenEmerson صاحب مشروع التحقيق في الإرهاب.

2–الممولون:

*صندوق كبار المانحين Donors capital Fund.

*مؤسسات رتشارد مليون سكيف Richard Mellon Scaif Fondations.

*مؤسسة ليند وهارى برادلى Lynde and Harry Bradley Fondation.

---

[1] نقلا عن: عبد الله بن عبد الرحمن الوهيبى، **حول الإستشراق الجديد – مقدمات أولية** –، ط1، الرياض، مركز البحوث والدراسات، البيان، 1435هـ، ص ص،85،84 .

*ويقصد بالمذهب الثقافوي، مذهب انثربولوجي، يعتبر أن أفعال ودوافع الفاعلين يتم تفسيرها حصرا عبر قيم المجتمع الذي ينتمون إليه.(عبد الله بن عبد الرحمن الوهيبى، راجع نفس المرجع السابق، ص 84).

*مؤسسة روسل بيرى The Roussel bery Fondation.

*مؤسسة بيكر Becker Fondation.

*مؤسسة أنشوراج/وصندق ويليام روزنوولد العائلي anchorage fondation /william rowsenwald family fund.

*مؤسسة فيربروك The Fairbook Fondation.

الشكل رقم 01 : يوضح الممولين وخبراء التضليل في الولايات المتحدة الأمريكية.

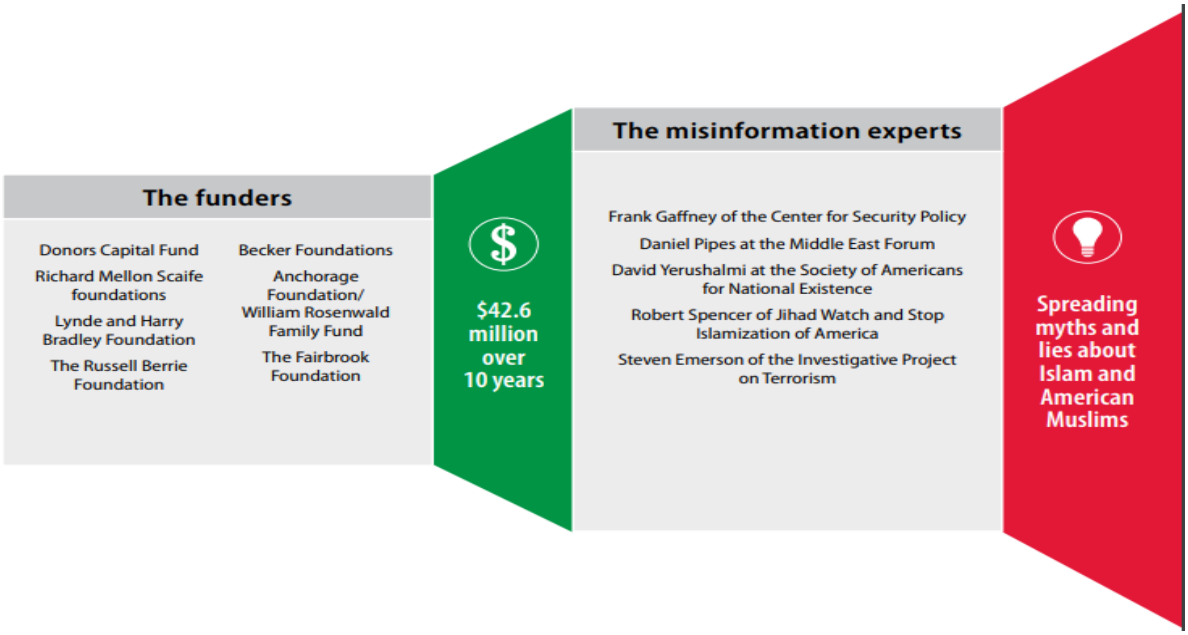

Source: Wajahat Ali, Eli Clifton, Matthew Duss, Lee Fang, Scott Keyes, and Faiz Shakir, **Fear, Inc. The Roots of the Islamophobia Network in America,** Center for American Progress, 2011, p4.

وإتبع رواد الإسلاموفوبيا النهج الذي كان سائد إبان فترة الحروب الصليبية في معاداة الإسلام حيث يسير المستشرقون الجدد على خطاهم بمهاجمة النبي محمد –صلى الله عليه وسلم– بتشويه لسيرته الذاتية وحياته وهذا ماقام به روربرت سبنسر صاحب موقع جهاد واتش في كتابه حقيقة محمد: مؤسس أكثر الأديان تعصبا في العالم ويلفت النظر إلى الخرافات حول قضية التعصب ... هناك أيضا التجديف بالإساءة إلى الإسلام لإستفزاز المسلمين وإثارة العنف كما كان يقام في قرطبة سابقًا بمحاولة تحقير النبي محمد – صلى الله عليه وسلم– في المساجد لصد المسلمين عن الصلاة وفي الوقت الحاضر يقوم الإسلاموفوبيون بحرق نسخ من القرآن الكريم لإثار الفتنة والعنف تحت غطاء حرية التعبير.[1] إن هذا الإستهزاء بالمقدسات الدينية وكره

[1] جون فيفر،**الحرب الصليبية الثانية – حرب الغرب المستعرة مجددا ضد الإسلام**، محمد هيثم نشواتى، ط1، منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015، ص 60. بتصرف.

الإسلام ومبادئه لم يقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية فقط، بل إنتشر في أوروبا أيضا وخاصة عبر وسائل الإعلام.

ثالثا: دور الإعلام الغربي في تشويه صورة الإسلام والمسلمين.

يواجه الإسلام حملات عالمية وإعلامية لتضليله وتشويه صورة الرسول الكريم– صلى الله عليه وسلم–، وأمة المسلمين جمعاء، لأن الإعلام يؤثر على الرأي العام العالمي وبإعتباره السلطة الرابعة لفعاليته في التأثير وتمرير الأجندات والإستراتيجيات المخطط لها من خلال عدة وسائل: السمعي، البصري والقراءة في الكتب أيضا لها دور في تغليط القارئ وتضليله من خلال تقديم المعلومة بطريقة هادفة ومخطط لها.ويرى خالد محمد غازي في كتابه **ما بعد العولمة صناعة الإعلام وتحول السلطة** حول هذا الموضوع:

..."فقد وجد أحد الباحثين الأمريكيين أن مناقشات الشرق الأوسط في كتب التاريخ المدرسية تزخر في أغلب الأحيان بوقائع غير دقيقة وإفتراضات وتكرس لمفاهيم الخاطئة عن الدين الإسلامي، نلخص بعضها في: أولا: تشيد الكتب لدى مناقشة المعتقد الإسلامي بالترخيص بتعدد الزوجات والرق دون ذكر الحدود التي وضعها القرآن الكريم والسنة النبوية، في تخصيص عموم النص. ثانيا: تحوي الكتب المدرسية شرح إنتشار الإسلام بقوة السيف، في تجاهل تام للعملية الطويلة التي إستغرقت قرونا، والتي أدت إلى التحول إلى الإسلام من خلال الإقناع، وليس بحد السيف. ثالثا: كثيرا ما تتجاهل هذه الكتب الإسهامات الإسلامية في الحضارة الغربية، وتتعرض لتاريخ الشرق الأوسط بعبارات سلبية في الأغلب...".[1]

حتى في الكتب المدرسية وفي المناهج التعليمية للدول الغربية خصوصا التي تتناول مواضيع التاريخ في الدول الأوروبية كفرنسا مثلا.

تعتمد كتب التاريخ في التعليم المدرسي بالتركيز على تاريخ فرنسا ولا يتم ذكر العالم العربي والإسلامي إلا عند التطرق للمحطات التاريخية المشتركة بين فرنسا والعالم الإسلامي سواء كان ذلك بنشأة العلاقات بينهما ويتم ذكر عرب ومسلمين كمفردات مترادفة أو بوصف الأداء في الحروب التي نشأت بينهم حيث يوصف الفرنسيين بالأداء البطولي والدفاعي بينما يتم وصف العرب بالعدوان والتوسع وأحيانا توصف بالحياد كلمة " الفتح الإسلامي "عندما يرتبط الأمر في مناطق الشرق الأوسط والشمال الإفريقي أما فيما يرتبط بفرنسا فيتم إستخدام كلمات سلبية تتعلق بالغزو والتهديد كالغزاة المسلمين والقراصنة المسلمين وهي كلها تعابير تحمل العداء للإسلام وتصف المسلمون بالعنف.[2]

---

[1] خالد محمد غازي، **الطوفان... ما بعد العولمة صناعة الإعلام وتحول السلطة**، (ب د س)، ص29.

[2] مارلين نصر، في فرنسا: عرض" متحفظ" للإسلام وتجاهل "متعمد" للعرب، **صورة العرب والمسلمين في المناهج الدراسية حول العالم**، ، ط1، الرياض، مجلة المعرفة، 2003، ص ص، 84، 85. بتصرف.

هذا فيما يخص الإعلام عن طريق القراءة في الكتب المدرسية التي تعلم القارئ التاريخ الذي يتمكن من خلاله دراسة ومعرفة الأحداث التارخية، مثلا أين كانت بوادر ظهور الإسلام كدين وفتوحاته الإسلامية – فماذا عن دور الإعلام الحالي في رسم الصورة السلبية عن الإسلام؟

المتتبع للقضايا التي يتم تناولها في وسائل الإعلام الغربية يدرك عدم وجود الحيادية بالقيام في هذه المهمة بصورة صحيحة وواقعية وبالمقارنة مع يتم تداوله في صحافة العالم الثالث أو الدول العربية المسلمة فإن الإعلام الغربي يتناقض في عرض الأحداث وربطها بالواقع.[1]

وعن دور وسائل الإعلام الفرنسية في نشر الإسلاموفوبيا في فرنسا منذ الثورة الإيرانية سنة 1979م والتي تزايدت مع قضية الحجاب سنة 1989م أين بدأت تتشكل الصورة النمطية السلبية إتجاه الإسلام والصور التي كانت تبث عن الوضع العام عن الإسلام في الشوارع ولباس الحجاب الإسلامي للمرأة المسلمة ... إلا أن الخطاب على مستوى الإعلام لا يمكنه أن يكون موحدا أو يشكل وحده الإسلاموفوبيا ولكنه يساهم في ذلك من خلال الصحف وإختيار عناوين المقالات والتحقيقات في حدود إعلامية والصور التي تنشر ويتلقاها القارئ بصورة مباشرة ...[2] وكمثال على ذلك دراسة قامت بها إلزابيت بول عن دور وسائل الإعلام البريطانية في نشر الصورة السلبية عن الإسلام والمسلمين، التي إستنتجت من خلالها أن وسائل الإعلام تعمم سلوكات المسلمين دون إستثناء كما أنه يتم إستصغار الإسلام من خلال وصفه على أنه لا يواكب التطورات الحياتية ويهدد المجتمع البريطاني ويصف المسلمون بالتخلف والرجعية وعدم قدرتهم على التطور والإندماج في الحياة الغربية والبريطانية.[3]

وهذا لا يقتصر على فرنسا أو بريطانيا فقط بل لقد لعب الإعلام الغربي دوراً كبيراً في التحفيز على الكراهية والعدائية للمسلمين عن طريق نشره لصورة سيئة عن الإسلام والمسلمين بطريقة غير مباشرة من خلال إستخدام أساليب السكوب والتضخيم والتخويف وإختيار العديد من الألفاظ في الوصف والتحليل التي تشير إلى العنف والإرهاب والقتل ومما ساعد على إنتشار الإسلاموفوبيا ربطهم الإسلام بالإرهاب وذلك عبر البرامج التلفزيونية العديدة التي تروج لذلك.

كما أن بعض المؤسسات الإعلامية تساهم بشكل كبير في إنتشار الإسلاموفوبيا ويتم تكريسها و ترسيخها لدى المتتبعين إعتماداً على الأسلوب والطريقة التي يتعامل معها مع مختلف القضايا المتعلقة

---

[1] عبد الحميد حمود، **الإعلام التضليلي– دور الدعاية والإعلان الغربية في تشويه صورة الإسلام**–،ط1، لبنان،مركز الدراسات والترجمة، 2010، ص168.

[2] نفس المرجع السابق، ص 30.بتصرف.

[3] انظر: معتز الخطيب، ظاهرة كراهية الإسلام الجذور والحلول، **ثقافاتنا للدراسات والبحوث**، المجلد 5، العدد 17، 2008، ص 62.

بالإسلام والمسلمين والتي تولد النفور والعداء إتجاههم، فالخطاب الإعلامي الفرنسي مثلا يعتمد في حديثه عن الإسلام على مصطلحي الإسلاموية والإرهاب...[1]

رابعا: ربط الإسلام بالإرهاب.

تعتبر حوادث 11 سبتمبر 2001 م بالولايات المتحدة الأمريكية الذريعة التي إرتكز عليها الغرب لتكثيف وتصعيد الصور السلبية عن المسلمين والعرب لإلصاق تهمة الإرهاب بهم وذلك وفقا لنهج " بافلوف" إذ أصبح تعريف العربي أو المسلم بمجموعة من الأوصاف والسلوكات التي تسعى لقتل الأبرياء والمدنيين والسلوك العنفي والعدواني وعدم إحترام الأعراف الدولية والأخلاقية الإنسانية للتعايش ... إلخ، بل تجاوز بهم الأمر أنه بمجرد رؤية شخص يلبس على الطريقة العرب والمسلمين وسماع حديث عنهم يثير نفورهم و يستحضرون الصورة السليبة عنهم.[2]

إن الحديث عن مصطلح الإرهاب الإسلامي كما يروجون له لا يعني كل من يحمل السلاح ويرهب المدنيين كما يَدَعُونَ ولكن يُراد بهذا المفهوم الإشارة إلى فئة معينة تخالف التقاليد الغربية أو تسعى إلى النزاع أو حتى الإختلاف معها حول العديد من القضايا السياسية أو الثقافية أو الحضارية والأمنية، بل أكثر من ذلك يعني أن كل من يؤمن بالدين الإسلامي وعقيدته وحضارته وفكره وسياسته ومنهج إقتصاده بما يضمن للمسلمين حياة أفضل، وبمجرد أن يكون مسلما أو عربيا بإنتماه يكون حجة للعداء إتجاهه وهذا بسبب الفكر الإسلامي والخوف من أن يحدث تغييرا عالميا وإختلالا في السياسة العالمية التي تستند إلى العولمة ...[3] إلا أن ظاهرة الإرهاب هي من الظواهر التي رُبطت قسرًا مع الإسلام وشوهت صورته خصوصا مع الشعارات التي يستغلها الإرهابيون كالتكبير وإستخدامهم الآيات القرانية لإعطاء المبررات لأعمالهم الإرهابية كإدعائهم بتطبيق الشريعة الإسلامية الصحيحة ونشرها عبر مواقع التواصل الإجتماعي تزيد من تنامي الخوف من الإسلام فهذا السلوك الإجرامي لا يبرر الصورة الحقيقة للإسلام وإنما عكس ذلك فيتحمل المسلمون ردات فعل المجتمع الغربي المختلفة بجميع أطيافه.

وهذا ما يؤكده محمد نعمة السماوي:" إنهم يحملون الإسلام مسؤولية تصرف بعض أتباعه، مع أن أغلب هؤلاء الأتباع (وهو ما تثبته الوقائع التاريخية) وقعوا في صراعات سياسية ومذهبية وعقائدية أججتها

---

[1] عبد النور بوصابة، دور وسائل الإعلام والإتصال في نصرة الرسول "صلى الله عليه وسلم" والتصدي للمسيئين له، **مجلة آفاق العلوم**، العدد السادس، 2017، ص367.

[2] لقاء مكي، صورة العرب عند الغرب في ضوء التداعيات الناشئة من غزو العراق، **عشر سنوات هزت العالم عقد على إحتلال العراق 2003-2013**، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2015، ص ص ،337، 336.

[3] يوسف العاصي الطويل، **حملة بوش الصليبية على العالم الإسلامي وعلاقتها بمخطط إسرائيل الكبرى**، ج2، لبنان، مكتبة حسن العصرية، 2014، ص ص، 80، 81.بتصرف.

طموحات شخصية لقادة وزعماء وحكام أنطلقوا لتحقيق تلك الطموحات بكافة السبل، وكانت ورقة الدين تبدو بنظرهم راجحة ومضمونة الربح، لذلك لم يترددوا بإستعمالها وإستغلالها".[1] فالصفات المذمومة التي تدعو إلى التطرف والعنف والإرهاب أصبحت لصيقة بالعرب والمسلمين حتى ولو كانوا في وضعية المظلومين الذين يطالبون بحقوقهم الشرعية وهي حالات كثيرة في العالم العربي والإسلامي.[2] وينعكس ذلك على واقع بعض الشعوب والدول العربية الإسلامية التي تعاني من واقع مأساوي جراء التدخلات الغربية العقيمة في شؤونها وفي جانب آخر تعاني هذه الشعوب من وضع صعب سياسيا وإقتصاديا ومجتمعيا وهذا نتيجة لإبتعادهم عن كل ما جاء به الدين الإسلامي الحنيف فنجد البعض منهم لا يزال يعيش في بيئة من الجهل والظلام وهي صورة الأخرى مساهمة في تنامي الإسلاموفوبيا.

الفرع الثاني: أسباب تتعلق بالعالم الإسلامي

أولا: الجهل بالإسلام.

نقصد بالجهل بالإسلام*، الجهل بتعاليم الإسلام ومبادئه السلمية وتفسير القرآن الكريم والسنة النبوية فقيم الإسلام تدعو إلى الحياة والتعايش بين الشعوب ويكون عادة هذا الجهل نابع من فئة المسلمين والغير المسلمين كما أن سبب الإساءة للإسلام والمسلمين يعود إلى الجهل الكلي والتام لتعاليم الدين الإسلامي من المسلمين أنفسهم، كما أن الإرهابيون ليس لديهم المعرفة الكاملة بتعاليم الدين الإسلامي فهم يفسرون ويحللون العمليات الإرهابية على أنها جهاد وهذا ما يسيء ويربط الإسلام بالعنف والقتل ويزيد من تشويه لصورته بالإضافة إلى تعدد المذاهب وإنعدام توحيد فكري إسلامي موحد.

في دراسة قام بها الطبيب مارك سيغمان **Marc Segeman** بخصوص الإرهابيين منفذي هجمات 11 سبتمبر 2001م ومساعديهم –على نحو قرابة 500 شخص–إستخلص أن 25 % يحمل عقيدة إسلامية

[1] محمد نعمة السماوي، **الخلايا النائمة والتقنيات المتطورة لصناعة الإرهاب**، ط1، دار الكتب التاريخية ناشرون، 2015، ص، 44.

[2] عبد الرحمن عمار، **قضية الإرهاب بين الحق والباطل دراسة**، دمشق، منشورات إتحاد الكتاب العرب، 2003، ص37.بتصرف

* محمد سعيد رمضان البوطي: "الجهل بالإسلام هو مصدر كل عداوة له ، ذلك لأن الجهل به يبرزه في مظهر جملة من القيود التي لا موجب لها ،وبتعبير آخر:يجعله يبدو في أعين الجاهلين به ،وكأنه مجموعة سدود تقف في وجه المصالح والرغبات، إذن،فأكثر الناس جهلا بالإسلام ،أشدهم عدواة له، وربما إنطبق هذا على كثير من المسلمين أنفسهم ،،فالمسلم الذي لم يكن له خيار في إنتمائه إلى هذا الدين إلا ما يساوى خياره فيالميراث الذي وصله ،دون قرار منه،من أبائه وأجداده ،أي فلم يعلم من إسلامه هذا إلا أنه الحظ الذي وصل إليه من الآباء والأجداد – أقول : هذا المسلم جدير به أن يضيق ذرعا بكل ما يبلغه عنه من مبادىء وأحكام ،لاسيما وأن رغائبه وأحلامه. تجمح به إلى نقيض كثير منها، إن الجهل بالإسلام هو الفرصة الوحيدة لإنتقاصه والهجوم عليه، وهو المناخ الوحيد الذي تستنبت فيه الأكاذيب والتقولات الباطلة على الإسلام .. فهذه الأكاذيب التي تتنامى في هذا المناخ و تلتصق بالإسلام خلال غيبوبة المسلمين أو أكثرهم عن إسلامهم بحاجز الجهل بحقيقته، هي التي تخلق عوامل الإشمئزاز منه والعداوة له" . انظر : (محمد سعيد رمضان البوطي، **الإسلام والغرب**، دار الفكر، ص99.)

تقليدية من خلال نشأته والثلثي منهم كانوا يحملون فكر علماني إلى غاية إنضمامهم إلى القاعدة، أما البقية فكانوا قد إعتنقوا الإسلام أو تدينوا حديثا، ومنهم من تبدو معرفتهم بالإسلام قليلة وسطحية فالبعض منهم لم يكن فقيه ولم يتخصص في علوم دينية بل منهم من قرأ القرآن الكريم في السجن مما إستخلصه سيغمان أن المشكلة ليست في الإسلام الذي تستغله الجماعات الإرهابية وإنما في الجهل بالإسلام.[1]

وهذا الجهل تعدى إلى تعدد المذاهب وهو ما أصبح اليوم أخطر على الأمة الإسلامية وأدخلها في نزاعات سياسية ومجتمعية أثرت على صورة الإسلام بطريقة مباشرة، يبدو أن الإسلام اليوم قد تفرع وتشتت وتنوع، فالإسلام واحد ورسوله واحد محمد–صلى الله عليه وسلم– وكتابه القرآن الكريم، فأصبح للإسلام ألقاب وتنوع وتفرع ما بين المتشدد والوسطي والمعتدل والسني والشيعي فأي من إنسان على وجه الأرض عندما يريد أن يتعرف على الإسلام وأن يعتنق الإسلام، يجد هذه الأنواع ويجد المسلمين مختلفي المذاهب فيبادر في ذهنه، أي إسلام سأعتنق؟ أي مذهب أحسن؟ لماذا إختلف المسلمون في مذاهبهم؟ أليس الإسلام الدين الجامع الشامل؟ كيف وصلوا لهذة النقطة من الإختلاف والخلاف؟ ألم يستطيع الإسلام أن يجمعهم؟ فكل هذا يؤثر على صورة الإسلام ويشوهها فتتشكل أحكام مسبقة سلبية عن الدين الإسلامي الذي هو بريء من هذه الإختلافات والخلافات، وتتشكل المشاعر المنفرة ومشاعر الخوف من الإسلام بسبب إختلاف المسلمين فيما بينهم حول دينهم.

فهذه الخلافات السياسية والمذهبية ترجع بجذورها إلى التاريخ القديم، فعلى الرغم من أن مبادئ الإسلام تدعو إلى الرحمة والسلام إلا أن السياق الإجتماعي والثقافي للجزيرة العربية لم يكن موحدا، فقد غلب عليه الطابع العصبي لكل قبيلة متجاوزين دعوة ورسالة الإسلام الموحدة للإنسانية.[2]

وقد تعدى ذلك في الغرب فأصبحت تتداول العديد من المفاهيم والمصطلحات كمصطلح إسلام أمريكي وإسلام أوروبي وإسلام شرق أوسطي وإسلام سياسي وإسلام أصولي وراديكالي وتختلف مدلولاته من بلد إلى آخر، وعلى الرغم من محاولة نشر هذه المفاهيم على المستوى الأكاديمي تبقى مفاهيم غير دقيقة أي تحمل العديد من الغموض، بالنسبة للإسلام الأوروبي مثلا هل هو إسلام يتماشى مع طبيعة البيئة الأوروبية ويحاول التوفيق بين تعاليم الإسلام والقيم الغربية الأوروبية؟ أم إسلام بمفهوم جغرافي ينتمي إلى منطقة معينة أوروبا؟ وهل هو بإنفراد السياسات وسن قوانين تتعلق بالإسلام؟ هل يمكن التفريق بين الإسلام الإسباني

[1] كارين امسترونغ، **حقول الدم الدين وتاريخ العنف**، أسامة غاوجي، ط1، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2016، ص568.

[2] محمد بن المختار لشنقيطي، **أثر الحروب الصليبية على العلاقات السنية الشيعية**، ط1، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2016، ص83.

والإسلام الفرنسي والإسلام الألماني وغيرها؟ ... لمحاولة فهم خلفيات هذه المفاهيم وبعيدا عن البعد الجغرافي نأخذ مثالا آخر وهو الإسلام السياسي والذي يأخذ طابع سياسي ديني.

يشير تقرير" مجموعة الأزمات الدولية " أن مصطلح الإسلام السياسي أمريكي النشأة وقد أصبح يستخدم بعد الثورة الإيرانية بمجيء الخميني إفتراضا منهم على أن الخيمني قد مزج بين السياسة والإسلام أو بمعنى آخر إدخال الدين في السياسة وأثر على السياسة الشرق أوسطية فيما بعد...[1] وبغض النظر على مدلولات هذه المفاهيم المتنوعة والغاية من نشأتها وسياق تطورها إلا أنها ساهمت في إنقسام المسلمين مما فتح العديد من الثغرات الدينية لدى السياسة الغربية والتي إستطاعت بأن تخلق التفريق بين المسلمين والعدائية بينهم خدمة لمصالحها.

ثانيا: تأخر المسلمين علميا

يتحمل المسلمون أيضا مسؤولية إنتشار الإسلاموفوبيا، بإبتعادهم عن العلم والثقافة والعمل والإتقان ولامبالاتهم بالجمال والنظافة والنظام، يقومون بتقديم أسوأ نموذج عن الإسلام... بخيانتهم للدين الإسلامي، ويبعدون الناس عن الدين بسلوكات منفرة ويعطون الفرص لأعداء الدين للقول الحق والباطل فيهم.[2] وعلى الرغم من أن أول كلمة أنزلت في القرآن الكريم على سيدنا محمد–صلى الله عليه وسلم–هي كلمة " إقْرَأْ" فالإسلام يحث على طلب العلم في أي مكان، وعلى الرغم من أن الأمة الإسلامية تملك العديد من المفكرين والعلماء في عدة مجالات علمية منذ القدم التي لا يمكن أنكار دورهم العلمي وعملهم المشرف للأمة الإسلامية...

يعتبر العالم العربي الخوارزمي الذي توفي سنة 840 م من أبرز العلماء المسلمين ومن مخلفاته كتاب عن الحساب الفلكي الذي قام بنقله اديلارد إلى اللغة اللاتينية ويحتوي هذا الكتاب جدول "الحساب اللوغارتيمي" الذي أوجده الخوارزمي والمعتمد عليه إلى غاية اليوم ... والخوارزمي ومن لحق بمسيرته من علماء المسلمين في الرياضيات الذين يعود لهم الفضل في تطوير العلم بعد تمكنهم من إيجاد حلول للمعدلات الرياضية المعقدة، وإكتشافهم "الجبر والتكامل" أو كما يطلق عليهم التسمية العرب "الجبر و المقابلة"حيث كانوا من بين الأوائل الذين أعطوا في مجال الرياضيات وأبدعوا في التسميات كالجيب

[1] رضوان زيادة، الإسلام بين المنظورين الأمريكي والأوروبي، **الإسلام الأوروبي صراع الهوية والإندماج**، ط1، مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2010، ص212.

[2] فتحي عوض الملا، دور الإعلام في أيضاح الصورة الحقيقية للإسلام والمسلمين، ورقة علمية مقدمة للندوة العلمية "**الأمن ودور الجامعات في تعزيزه**"، مركز الدراسات والبحوث قسم الندوات واللقاءات العلمية، 28/27 /8/ 2013، ص 11.

gayb"...[1] كل هذه الإنجازات التي ذكرت على حسب المثال لا على حسب الحصر تبين أن الإسلام يدعو إلى العلم وأن هناك من لبوا هذه الدعوة و رفعوا راية الإسلام.

ولا يمكن إنكار ما تم إنشاءه في العقود الأخيرة من عدة مؤسسات علمية في العالم العربي، بتوسيع التعليم بكافة مراحله وإنشاء جمعيات والمعاهد المهينة وشروع بعض الجامعات العربية في توسيع دائرة الدارسات العليا والبحث العلمي، كما أنشئت البعض منها مراكز متخصصة في أبحاث معينة، وفي جانب الصناعة إهتمت الدول العربية بالصناعة الخفيفة والتحويلية ولكن في أغلب الأحيان بتعاون وخبرات أجنبية ووطنية، وعلى الرغم من هذه الإنجازات ووجهودها المستمرة في إنشاء المنشآت الصناعية العربية وشروعها في إنشاء مراكز صغيرة للبحث والتطوير إلا أنها لا تزال في مرحلة النشأة...[2] لقد ساهم التقدم العلمي عبر التاريخ في تطور الشعوب فبالعلم إزدهرت العديد من الدول الغربية ونهضت بإقتصادها مما إنعكس إيجابا على شعوبها، بالرغم من عدم إمتلاكها للموارد البشرية والمواد الأولية التي يمتلكها المسلمين إلا أن إبتعاد العالم الإسلامي عن طلب العلم بجدية بالرغم من الإمكانيات التي بحوزتهم جعلهم في تدهور عبر جميع المجالات مما جعلهم عالة على الغرب وإرتبط هذا التخلف بالإسلام والمسلمين.

يشير تقرير اليونسكو للعلوم لعام 2010 الوضع الحالي للعلوم في مختلف أنحاء العالم للموجز تنفيذي مايلي: "ويحلل الفصل 13 الذي يتناول الدول العربية الأسباب الكامنة وراء النقص في الإستراتيجيات أو السياسات الوطنية الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا في معظم الدول العربية، علما بأن جميع هذه الدول لديها سياسات قطاعية للزراعة والمياه والطاقة وما إلى ذلك. وعندما تتوافر الإستراتيجيات الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا، نلاحظ أنه عادة ما يغيب عنها مفهوم الإبتكار، ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى ضعف الروابط بين أنشطة البحث والتطوير في القطاعين العام والخاص."[3] بالرغم من المجهودات المبذولة من قبل بعض الحكومات في الدول العربية والإسلامية من أجل النهوض بالإقتصاد وتطوير البحث العلمي إلا أنه نسبة النجاح لم تكن كبيرة بسبب عدم التنسيق بين القطاعات وعدم الإستمرارية في التتبع والدراسات العلمية.

وأعادت اليونسكو تقريرا آخر تقرير اليونسكو للعلوم حتى عام 2030 حيث أشارت في الملخص التنفيذي: " لاتزال كثافة البحث والتطوير منخفضة في الدول العربية خاصة في الإقتصاديات النفطية حيث

---

[1] أنا ماري شمل، **أوروبا في مواجهة العالم الإسلامي**، محمد نبيل خلف، ط1، الرياض، دار السيد للنشر، 2010، ص 24.

[2] محمد زكى محمد خضر، **تنمية العلم والتكنولوجيا في العالم العربي**، الجامعة الأردنية، ص ص 1، 2. تم الزيارة في:2017/11/24. www ،al-mishkat ،com/khedher/wp-admin/Papers/paper8 ،pdf

[3] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، **تقرير اليونسكو عن العلوم لعام 2010 الوضع الحالي للعلوم في مختلف أنحاء العالم– الموجز التنفيذي**– منشورات اليونسكو، ص 25.

أن إجمالي الناتج المحلي المرتفع يجعل ذلك صعبا..."[1] حيث أن الجهود المبذولة في الدول العربية ليست معتبرة للنهوض بمستوى عال من البحث العلمي والإبتكار.

ومن ناحية أخرى يرى الأمير شكيب أرسلان: "من أهم أعظم أسباب تأخر المسلمين فساد الأخلاق بفقد الفضائل التي حث عليها القرآن، والعزائم التي حمل عليها سلف هذه الأمة وبها أدركوا ما أدركوه من الفلاح، والأخلاق في تكوين الأمم فوق المعارف."[2] إبتعاد المسلمين عن التمسك بما ورد بالقرآن الكريم والسنة جعلهم محل إنتقاد من قبل العالم الغربي الذين يتمسكون بالمبادىء والقيم التي لم يتمسك بها المسلمين.

وهذا ما يؤكده ستيفان فايدنر: "ويتوجب هنا التأكيد على أمر لا يحوم حوله شك وهو أن العديد من مظاهر الإسلام اليوم لها علاقة بالقمع السياسي والتهميش الإقتصادي والإجتماعي وضعف التعليم في أوساط واسعة من المجتمع، ما تسبب في إنتشار العنف والتطرف".[3] والحروب والنزاعات السياسية التي نشبت ما بين الدول الإسلامية على مر التاريخ وحتى في الوقت الحاضر أثرت هي الأخرى على صورة الإسلام وساهمت في إنتشار الإسلاموفوبيا.

ثالثا: النزاعات في العالم الإسلامي

ساهمت النزاعات بين الدول الإسلامية فيما بينها في تنامي وإنتشار الإسلاموفوبيا لأن معظم النزاعات جاءت مخالفة لما يدعو إليه الدين الإسلامي وبالتالي إزداد إنتشار الصورة السلبية إنطلاقا من سلوكات التي قامت بها الدول الإسلامية ومظاهر العنف التي نتجت عنها وهو ما أعطى الذريعة للغرب والأوروبين بإستغلالها، وبالتالي تتداخل أسباب نشوئها ما بين الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والمجتمعية والتاريخية.

وتطرح العديد من الأسئلة حول ما إذا كانت الإختلاف الديني هو من يخلق النزاعات السياسية والإجتماعية والإقتصادية؟ أم من جهة أخرى الإختلافات السياسية والإجتماعية والإقتصادية هي التي إنعكست على الجانب الديني والفكري؟ أم أنه بمجرد وجود عدم توافق فكري ديني طفيف إنعكس على العلاقات المجتمعية المتعلقة بالكينونة والهوية.[4]

---

[1] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، **تقرير اليونسكو للعلوم حتى عام 2030** الملخص التنفيذي، منشورات اليونسكو، 2015، ص29.

[2] الأمير شكيب ارسلان، **لماذا تأخر المسلمون؟ ولماذا تأخر غيرهم؟**، قطر، وزارة الثقافة القطرية، 2015، ص ص53، 54.

[3] ستيفان فايدنر، **خطاب ضد الإسلاموفوبيا في ألمانيا والغرب مناهضة بيغيدا**، رشيد بوطيب، ط1، قطر، منتدى العلاقات العربية والدولية ،2016، ص75.

[4] جرايهام أي فولر، **عالم بلا إسلام ماذا لو**، أحمد جمال أبو الليل، ط1، القاهرة، مكتب السطور للنشر، 2013، ص80.

وفي هذا الصدد يرى محمد نعمة السماوي: "وربما يرى أن (الآخر) المذهبي الذي ينتمى إلى نفس الدين أشد خطرا وكفرا من (الآخر) الذي لا ينتمى لنفس الدين، بإعتبار أن الأولويات تقتضى تنظيف البيت الداخلي قبل كل شيء، ولعل ضحايا الحروب بين المسلمين أنفسهم بهذه الذرائع تفوق عشرات الأضعاف أعداد ضحاياهم على يد غيرهم من المسيحين والأوروبيين (في الحروب الصليبية مثلا)، وقراءة بسيطة في أي موسوعة تاريخية عربية تؤكد لنا صحة ذلك".[1]

معظم الحروب التي نشأت في القرن العشرين والقرن الواحد والعشرين،أو إبان فترة الحرب الباردة أو بعد فترة الحرب الباردة كانت ما بين دول الإسلامية وعربية فيما بينها والذي شوه صورة الإسلام والمسلمين في أذهان العالم وخصوصا معظم هذه الدول كانت قد تخلصت من الإستعمار وكانت في طريقها إلى نشوء والتنمية فبدلا من تركيزها على التعاون فيما بينها للتخلص من تبعات الإستعمار خصوصا في المجال الإقتصادي، كانت لا تزال تتنازع وتنشىء حروباً على الحدود الموروثة عن الإستعمار، صحيح أنه كان للعامل الخارجي– الإستعمار– دور في إشعال فتيل الحروب لكن هذه الأخيرة قد نشأت وإستمرت وطالت وخلفت مظاهر العنف والقتل والدمار، دون إعتمادها على فعالية الحلول السلمية وشكلت النظرة السلبية عن العرب والمسلمين وكان من بين أهم هذه الحروب: الحرب العراقية–الإيرانية،الحرب العراقية–الكويتية، الإرهاب في الجزائر... والأصل فيما شهدته وما تشهده الدول العربية والإسلامية هو تخليها عن المبادىء الإسلامية التي تدعوا إلى الصلح والتسامح بين المسلمين، كقوله تعالى :**{وَإِنَ طَائِفَتَانِ مِنْ المُؤْمِنِينَ إِقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا}**[2] حيث على سبيل المثال لا الحصر وبالرجوع إلى الحرب العراقية – الإيرانية نجد أنها خلفت العديد من الخسائر البشرية وتخريب البنى التحتية للدولتين التي كان لها صدى دولي وتأثير على صورة الإسلام.

وبحسب تقدير أنتونى كوردسمان وابراهام واغنر الخسائر البشرية خلال هذه الحرب التي راح ضحيتها بين نصف مليون ومليون قتيل، وبين مليون ومليوني جريح ومصاب وخمسة وأربعين ألف أسير حرب، ومليونين ونصف المليون مشرد وتشير تقديرات أخرى أن العراق أحصت 150 ألف شهيد وضعف العدد من الجرحى والمعاقين.[3]

---

[1] محمد نعمة السماوي، **الخلايا النائمة والتقنيات المتطورة لصناعة الإرهاب**، ط1، دار الكتب التاريخية ناشرون، 2015، ص ص 335، 336.

[2] **سورة الحجرات، الآية 9.**

[3] نقلا عن: عبد الوهاب القصاب، **الحرب العراقية –الإيرانية 1980 –1988 – قراءة تحليلية مقارنة في مذكرات الفريق الأول الركن نزار عبد الكريم فيصل الخزرجى**، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص158.

كانت العديد من الحلول السياسية السلمية مطروحة على إيران والعراق لتفادي الحرب بينهما منها المفاوضات الثنائية والوساطة والتحقيق والتوفيق والتحكيم ومحكمة العدل الدولية لإصدار حكم يلتزمان بتنفيذه، ولكن تعذر ذلك بسبب رفض الجانبين لهذه الحلول... وبالعودة إلى الجهد الذي قامت به الجزائر بمحاولة لحل القضية والتي أُسْقطت من خلالها طائرة وزير الخارجية الجزائري آنذاك محمد الصديق بن يحي في 3 جويلية 1982م على الحدود الإيرانية – التركية وهو في طريقه إلى طهران بعد قيامه بزيارة بغداد لإقتراح حل وسيط بينهما، والمتتبع لهذه القصية يجد أن محاولات تسوية توقفت مع بداياتها.[1]

وعلى غرار قضية النفط والثورة الإيرانية التي كانت مادة إعلامية دسمة إستغلتها وسائل الإعلام الفرنسية في فترة 1970– 1980م، فحرب الخليج والوضع الأمني في الجزائر إنعكس سلباً على صورة الإسلام في فرنسا بين سنوات 1990–2000م.[2] في بداية سنوات 1990م فرضت حرب الخليج الأولى "صنع السلام" مع مسلمي فرنسا وتزامن ذلك مع حصة تلفزيونية لجان ماري كافادا Jean –Marie Cavada في برنامجه la marche du sciècle وهذا ما دعا إليه في إحدى حصصه «le syndrome de saddam: la France, ses musulmans et l'Irak » متلازمة صدام : فرنسا مسلموها والعراق كما أن نشأة ما يسمى "الإسلام الفرنسي" من قبل الحكومات المتعاقبة والتمييز الأساسي بدأ يظهر في وسائل الإعلام: ما بين "المعتدل" و"المتعصب"، وتزامن هذا مع إندلاع أحداث العنف في الجزائر: والتي إهتزت من قبل الإرهاب الذي يُصنف على أنه إسلاموي...[3]

وساهمت تداعيات حرب الخليج الأولى في إلحاق العداء ضد العرب في الولايات المتحدة، ووفقا للجنة العربية – الأميركية لمكافحة التمييز وقعت أربع جرائم كراهية ضد العرب في سنة 1990م قبل غزو الكويت في أوت سنة 1990م وفي فيفري 1991م رصدت اللجنة 175 حادثة وأثناء التدخل الأمريكي في سنة جانفي 1991م شهدت العديد من المؤسسات التجارية والمنظمات الإجتماعية العربية المسلمة التعدي عليها بالقنابل والتخريب والمضايقات.[4]

---

[1] عبد الوهاب قصاب، مرجع سابق، ص ص 73، 74.

[2] المبروك الشيباني المنصوري، **صناعة الآخر المسلم في الفكر الغربي المعاصر من الإستشراق إلى الإسلاموفوبيا**، ط1، بيروت، مركز نماء للبحوث والدراسات، 2014، ص ص، 280، 281.

[3] Salim Chenna, **l'Orientalisme latent de l'Ecole de Copenhague la Sécurité Sociétale Appliquée au cas Français**, Master Gouvernance des Instutions et des Organisations Politiques Mention « Affaires Internationale » Parcours: Relations Internationales, Sciences Po Bordaux, 2006- 2007, p 65.

[4] أيلين ك، هاغوبيان، **إستهداف العرب والمسلمين – الحقوق المدنية في خطر**، محمد توفيق البجيرمى، ط1، المملكة العربية السعودية، مكتبة العبيكان، 2006، ص 34.

إن إهتمامات الأوروبيون من الطبقة العامة والخاصة بالإسلام لقد لفت الإنتباه مع إندلاع الأحداث الإرهابية في الجزائر إبان العشرية السوداء حيث كان الجزائريون يوصفون بالإرهابيين بسب المجازر المروعة التي إرتكبها الإرهاب في الجزائر ولكن هذا الإهتمام لا شك أنه كان بنظرة سلبية للإسلام، وذلك بسبب ممارسة القتل بإسم الإسلام، مع العوامل السابقة الذكر التي ساهمت في تشكيل الصورة المنفرة من الإسلام.

وهذا ما أكدته الباحثة جوسلين سيزاري: "علينا أن نفهم أن الإهتمام السياسي بالإسلام في السياق الأوروبي بدأ يظهر بقوة في الثمانينيات من القرن العشرين كرد فعل على إزاء التأثير المحلي المتزايد للحركات السياسية المتصلة بالإسلام (مثل: الحركة الجزائرية المسماة FIS، وحركة ملى قورش التركية) وأيضا إزاء التقارب الأقوى بين الدول الأوروبية وأقطار إسلامية معينة مثل: الجزائر والمغرب وتركيا وباكستان، وسرعان ما بدأ هذا الإهتمام السياسي في تشكيل هويات إسلامية وتشجيع الباحثين على دراسة الإسلام."[1]

وعليه فإن أبرز النزاعات الإسلامية التي ساهمت في إنتشار الإسلاموفوبيا وأصبح موضوعا بارزا على الساحة الإعلامية مع إهتمام كبير من قبل الأكاديمين والباحثين الغربيين حول هذا المفهوم وأعطت المبرر للغربيين على رفض وإنتقاد الإسلام هي: حرب الخليج الأولى– الحرب العراقية الإيرانية – وحرب الخليج الثانية –حرب العراق والكويت – والإرهاب في الجزائر، وعلى الرغم من الخلفيات والخفايا السياسية والدور الغربي في هذه الأحداث إلا أنها أعطت الشرارة لفتح مواضيع تتعلق بالإسلام والعنف والإرهاب كما ذُكر سابقاً.

[1] جوسلين سيزيراي، الهويات الإسلامية في أوروبا شرك الاستثنائية، **الإسلام في أوروبا التنوع الهوية والتأثير**،أحمد الشيمى، ط1،القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2011، ص112.

المبحث الثاني: مقاربة مفاهيمية للإرهاب

يعتبر الإرهاب من أهم المصطلحات الغامضة المبهمة والمعقدة التي تُحدث إختلاف وتباين بين المفكرين وكذلك بين الدول، على مستوى تحديد المصطلح، وكل باحث يتناوله من الزاوية التي يراها، وبالتالي نحاول التعرض لمختلف تعاريف الإرهاب، فإنتشاره يؤدي إلى التداخل مع بعض المفاهيم الأخرى، كالعنف والمقاومة، وعليه لا يوجد إتفاق حول أسباب الإرهاب الحقيقية، وسنحاول تحليل أسباب الإرهاب في أوروبا للفهم والتعمق في الموضوع من زوايا مختلفة في ظل المتغيرات المرتبطة بها على الساحة الدولية.

المطلب الأول: تعريف الإرهاب وعلاقته بالمفاهيم المرتبطة

الفرع الأول: تعريف الإرهاب

1_تعريف الإرهاب لغة

أرهبَ يُرهب إرهاباً، فهو مُرهِب، والمفعول مُرهَب، أرهب فلانًا: خوَّفه وأفزعه "أرهب شخصاً بالتَّهديد والوعيد، **{تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَ اللهِ وَعَدُوَكُمْ"}**.[1] إسترهبَ يسترهب، استرهاباً، فهو مسترهب، والمفعول مسترهب. إسترهب فلاناً: أرهبه، خوفه، وأفزعه **{وَاسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَاءُو بِسِحْرٍ عَظِيمٍ}**[2]، ... إرهابي (مفرد): إسم منسوب إلى إرهاب "عمل إرهابي" وصف يطلق على من يسلك سبيل العنف والإرهاب، لتحقيق أهداف سياسية أو خاصة.[3]

2-تعريف الإرهاب إصطلاحا

نقلا عن الموسوعة البريطانية ذكر بعض العلماء أن الإرهاب هو:"إستخدام الإرهاب أو العنف المفاجئ بصورة مخططة ضد حكومة أو عامة الناس أو أفراد بهدف تحقيق مكاسب سياسية."[4]

وقد جاء في **الإعلان المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي:** "إن الأعمال الإجرامية التي يقصد منها أو يراد بها إشاعة حالة من الرعب، لأغراض سياسية، بين عامة الجمهور أو جماعة من الأشخاص أو أشخاص معينين، هي أعمال لا يمكن تبريرها بأي حال من الأحوال أيا كان الطابع السياسي أو الفلسفي أو العقائدي، أو العنصري أو الإثني أو الديني أو أي طابع آخر للإعتبارات التي قد

---

[1] **سورة الأنفال، الآية 60.**

[2] **سورة الأعراف، الآية 116.**

[3] أحمد مختار عمر، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، المجلد الأول، ط1، القاهرة، عالم الكتاب، 2008، ص949.

[4] مجمع الفقه الإسلامي (الهند)، **الإرهاب والسلام**، (بحوث فقهية وعلمية حول الإرهاب والسلام العالمي من وجهة نظر الشريعة الإسلامية)، ط1، لبنان، دار الكتب العلمية، 2007، ص14.

يحتج بها لتبرير تلك الأعمال".[1] يحدد في هذا التعريف بأنه أي من الأعمال التي تشير فقط إلى الرعب لتحقيق أهداف معينة بطبائع مختلفة هي أعمال غير مبررة وتدخل في نطاق الإرهاب.

وقد عرفته **الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب 1998م** على النحو التالي: الإرهاب: ففي الباب الأول المادة الأولى:" كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أوحريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو إحتلالها أو الإستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر."[2] يعتبر هذا التعريف من الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب سنة 1998م الصادرة عن مجلس وزراء العدل والداخلية الدول العربية أثناء عقد إجتماعها المشترك بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في:1998/04/22م في القاهرة، وعلى نحو غير مسبوق ربطت الإرهاب بالعنف وركزت على تداعيات الإرهاب على الجانب النفسي والتي تشكل المساس بحريتهم وأمنهم وتعرض البيئة والأملاك المادية والوطنية لخطر الإرهاب وبالتالي هذا التعريف قد ركز على الجانب النفسي والحرية وأمن المواطنين وكذلك على الدولة وأملاكها ومواردها وبنيتها.

ووفقا للقرار المؤطر الصادر عن مجلس الإتحاد الأوروبي في 13 جوان 2002م لمكافحة الإرهاب وتمثل المعيار الأول الذي يتجاوز الحدود الوطنية والتي تحدد التعريف العام للإرهاب من حيث أهدافه كجريمة كاملة، هذا المعيار يجرم الأفعال الإجرامية التي :"بحكم طبيعتها أو سياقها، فإنها قد تلحق ضررا جسيما ببلد أو منظمة دولية عندما يرتكبها مرتكب الجريمة بهدف ترهيب السكان على نحو خطير أو إرغام السلطات العامة أو منظمة دولية على الإمتناع عن القيام بأي عمل أو زعزعة أو تدمير الهياكل السياسية أو الدستورية أو الإقتصادية أو الإجتماعية الأساسية لبلد أو منظمة دولية."[3] لقد أشار هذا التعريف إلى إمكانية تعرض المنظمات الدولية لخطر الإرهاب وينم عن الخوف الذي كان يعانيه الأوروبيون خصوصا بعد الهجمات الإرهابية في11 سبتمبر 2001م بالولايات المتحدة الأمريكية.

أما الأستاذ **فرانسيس سبينر FRANCIS SZPINER** فيعرف الإرهاب كالآتي:" أي جريمة قتل أو عمل تعذيب أو بربرية أو أخذ الرهائن، تدمير المباني المأهولة أو المستخدمة للسكن، وتحويل الطائرات الملتزمة بشكل فردي أو بشكل جماعي من أجل الإخلال بالسلم على نحو خطير من خلال التخويف أو الإرهاب وهذا

[1] الجمعية العامة، **التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي**، 9 ديسمبر1994، الدورة التاسع والأربعون، الأمم المتحدة، ص5.

[2] **الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب**،1998/4/22، الصادرة عن مجلسي وزراء الداخلية والعدل العرب القاهرة: أبريل نيسان 1998، ص3.

[3] Citant: Oriane Ben Attar, LES MODALITÉS ACTUELLES DE LA LUTTE CONTRE LE TERRORISME DANS LES ÉTATS EUROPÉENS, **« Civitas Europa »**, 2015/1 N° 34, p 173.

هو عمل الإرهاب، عندما تقع هذه الأعمال في حالة نزاع مسلح وإذا إستهدف أشخاص مدنيين يسمى عملا إرهابيا، أي شخص يقدم مساعدة لتشكيلة هذه الجرائم في إرتكابها يعتبر متواطئ في جريمة الإرهاب."[1] الإضافة التي قدمها هذا التعريف هي تجريم مساعدي القيام بعمل إرهابي وأيضا إشارته إلى الأعمال الإجرامية التي تقام أثناء الحروب والنزاعات المسلحة.

هناك مجموعة من الباحثين أمثال **مارتين غريفتش وتيرى أوكالاهان** عرفا الإرهاب كما يلي:"هو إستخدام للعنف، مقصود وغير قابل للتنبؤ به، أو تهديد بإستخدام العنف لتحقيق أهداف يمكن التعرف إليها، يتضمن الإرهاب هجمات ضد السواح وموظفي السفارات والطاقم العسكري والعاملين في مجال الإغاثة وموظفي الشركات المتعددة الجنسيات. يكون الإرهاب وسيلة يستخدمها الأفراد والجماعات ضد الحكومات، ويمكن أن تستخدمها وترعاها حكومات ضد مجموعات معينة..."[2] يركز هذا التعريف على إعتبار الإرهاب جريمة تمس السائحين أو الأجانب بصفة عامة... وبالتالي فقد خصص مفهوم الإرهاب على مساسه بفئة الأجانب.

وحسب **إبراهيم الحيدري** في كتابه **سوسيولوجيا العنف والإرهاب** يعرفه بما يلي: " والإرهاب هو رعب تحدثه أعمال عنف قصدية كالقتل والإغتيال وإلقاء المتفجرات والسيارات المفخخة وأعمال التخريب والإبادة وغيرها. وهو غالبا ما يكون عنفاً سياسياً بإعتباره سلوكاً غير منضبط يخرج عن القيم والمعايير الإنسانية وكذلك عن وسائل الضبط الإجتماعية العرفية والوضعية. والتهديد الذي يمثله الإرهاب يشمل اليوم جميع الدول في العالم ولا يقتصر على الشرق فحسب وإنما يشمل الغرب أيضا بدوله المتقدمة عسكريا وتكنولوجيا. كما أن بعض الأفراد في الدول الأوربية يرتكبون بدورهم أعمالا إرهابية في داخل وخارج الدول الأوروبية."[3] يعتبر هذا التعريف شاملا للإرهاب من حيث إنتهاكه لحقوق الإنسان ومختلف الوسائل المستخدمة فيه، ويشير إلا أنه يمكن إعتباره عنفا سياسيا ووسع نطاق حدود الإرهاب إلى كل العالم من حيث التهديد وقد أشار إلى الإرهاب في أوروبا وإرتكابهم الأعمال الإرهابية ولم يحدد نوع الأعمال الإرهابية التي يقومون بها.

وقد أصدر المجمع الفقهي في مكة المكرمة (1422هـ) تعريفا للإرهاب بأنه: "العدوان الذي يقوم به الفرد أو جماعة أو دولة ضد الإنسان: النفس، الدين، المال، العرض، العقل، ويكون ذلك بالتخويف والتعذيب

---

[1] FRANCIS SZPINER, **DEFINIR LE TERRORISME**, p 21. Vu : 15/06/2016. http://www ،sos-attentats ،org/publications/szpiner ،pdf

[2] مارتن غريفتش وتيرى أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ط1، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص41.

[3] إبراهيم الحيدري، **سوسيولوجيا العنف والإرهاب**، ط1، لبنان، دار الساقي، 2015، ص 33.

والأذى والقتل بغير حق وأحد صوره الحرابة وإخافة السبيل وأي وجه من أوجه العنف."[1] ركز هذا التعريف على إنتهاك الإرهاب حقوق الجماعات والدولة والإنسان في جوانب عديدة منها العقائدية والنفسية والدينية ومنه نطرح السؤال –كيف وردت كلمة الإرهاب في القرآن الكريم؟

3-تعريف الإرهاب في القرآن الكريم

لقد ذكر القرآن الكريم "رهب" لكن دون معنى الإرهاب الحالي ونذكر بعض الآيات: وفي قوله تعالى: **{وَلَمَا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ أَخَذَ الْأَلْوَاحَ وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِلَذِينَ هُمْ لِرَبِهِمْ يَرْهَبُونَ}.**[2] ضمن الرهبة معنى الخضوع، ولهذا عداها باللام.[3] وفي قوله تعالى أيضا: **{قَالَ أَلْقُوا فَلَمَا أَلْقَوْا سَحَرُوا أَعْيُنَ اَلْنَاسِ وَإِسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَاءُوا بِسِحْرٍ عَظِيمٍ}**[4]، أي: خيلوا إلى الأبصار أن ما فعلوه له حقيقة في الخارج، ولم يكن إلا مجرد صنعة وخيال.[5]

فلا يمكن إعطاء المبرر للممارسات الإرهابية إستنادا على آية قرآنية بغرض تحقيق أهداف سياسية وتمرير أجندات خفية وربطها بوقائع معينة، والتي تؤدي إلى الوقوع في إشكاليات التي تعزز القطيعة والخلاف بين المسلمين والغرب، ومنه يصر الغربيون على تحميل الإسلام والآيات القرآنية مسؤولية ترسيخ عقيدة الإرهاب عند المسلمين من خلال قرائتهم الخاطئة والناقصة للآيات القرآنية متجاوزين ومتغافلين حقيقة الإسلام وواقع المسلمين.[6]

ويمكن إستخلاص تعريف إجرائي للإرهاب على أنه ظاهرة إجتماعية يستخدم فيها أسلوب الترهيب بكل ما له من معنى لتحقيق الهدف المراد الوصول إليه أو الإنتقام لعدم الوصول للهدف ويكون هذا بعد الوصول إلى نقطة اليقين بأن الإرهاب هو الحل الوحيد الذي يحقق الهدف، وهو لا علاقة له لا بدين ولا بدولة وطائفة ولا بجنس معين ولا بزمان ولا مكان محدد، وإنما مرتبط بهدف مسطر يقوم به مجموعة من البشر يُدْعَوْنَ إرهابيون لتحقيقه.

---

[1] نقلا عن: سعد عبد الله المشوح، **العوامل النفسية لواقع الظاهرة الإرهابية**، الندوة العلمية استشراف التهديدات الإرهابية، مركز الدراسات والبحوث قسم الندوات واللقاءات العلمية، 2007، ص4.

[2] **سورة الأعراف، الآية 154.**

[3] ابى الفداء اسماعيل بن عمربن كثير القرشى الدمشقي، **تفسير القرآن العظيم**، ج3، المملكة العربية السعودية، دار طيبة،1999، ص478.

[4] **سورة الأعراف، الآية 116.**

[5] أبي الفداء اسماعيل، المرجع السابق، ج 3، ص456.

[6] محمد نعمة السماوي، **الخلايا النائمة والتقنيات المتطورة لصناعة الإرهاب**، ط1، دار الكتب التاريخية ناشرون، 2015، ص ص، 43، 44.

الفرع الثاني: علاقة الإرهاب بالمفاهيم المرتبطة

أولا: العنف

تعريف العنف **لغة:** عنف ب/عنف على يَعنُفْ، عُنْفاً وعَنافةٌ، فهو عَنيف، والمفعول معنوف به، عُنف بولده /عُنف على ولده: لامه وأخذ بشدَّة وقسوة بُغية ردعه وإصلاح...[1]

ويعرف ريمون آرون العنف بأنه: " كل مبادرة تتدخل بصورة خطيرة في حرية الآخر وتحاول أن تحرمه حرية التفكير والرأي والتقرير ومحاولة فرض مشروع يختصه ويكتنفه على الآخر دون أن يعامله كعضو حر وكفوء".[2] وبالتالي فالعنف هو التسلط والإكراه والإستبداد على الآخر وأخذ ممتلكاته بشتى الوسائل ويمكن أن يتعرض المُعَنَف إلى التهديد سواء كان عنف جسدي أو لفظي أو نفسي.

الهدف من العنف هو إستبدال سلوك معين بسلوك آخر بالإكراه، في حين الدعاية هدفها التغيير بالإقناع، الإرهاب يشمل الإثنين معا، فهدفه إحداث حالة الخوف في المجتمعات للضغط على الدولة لتقبل بطلباته فالهدف من الإرهاب ليس إحداث العنف وإنما إحداث الترهيب للفئة المستهدفة في المجتمع، ينجح العنف عندما تساهم وسائل الإعلام في نشره.[3] فالربط بين العنف وبين الإرهاب يتم من خلال الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام الغربية والتي تساهم في إرسائها، فالأعمال الإرهابية لا تمثل المسلمين ككل بل طائفة قليلة جاهلة ومتطرفة تستعمل الإسلام للترهيب والتخريب والعنف وإرساء قواعد الجهل والهمجية.

يوضح محمد سعيد رمضان البوطي في هذا الصدد بقوله:" أما ظاهرة العنف التي هبت رياحها في جهات من عالمنا العربي والإسلامي، حاملة شعارات التكفير الجماعية، مُتْبِعةً ذلك بقرارات هدر الدماء، فهي فتنة دخيلة على الإسلام، يتحمل المسلمون الجاهلون لدينهم جزءا من مسؤوليتها، وتتحمل الدوائر الأجنبية التي تكيد للإسلام علنا الجزء الآخر منها ..."[4]

وفي هذا الإطار يلخص يوسف محمد صادق الفرق بين الإرهاب والعنف:"الإرهاب يتميز بأنه يستخدم العنف بدرجات مختلفة لإيصال رسالة إلى ضحاياه المباشرين أو المخاطبين من وراء العملية أي أنه ينطوي على بعد سيكولوجي، ولكن صدور العنف السياسي غالبا ما تكون أهدافها مباشرة." [5]

---

[1] أحمد مختار عمر، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، المجلد الأول، ط1، القاهرة، عالم الكتاب، 2008، ص 1563.

[2] نقلا عن: يوسف محمد صادق، **الإرهاب والصراع الدولي**، دار سردم للطباعة النشر، 2013، ص 41.

[3] عبد الحميد حمود، **الإعلام التضليلي– دور الدعاية والإعلان الغربية في تشويه صورة الإسلام**–، ط1، لبنان، مركز الدراسات والترجمة، 2010، ص 166.

[4] محمد سعيد رمضان البوطي، **الإسلام والغرب**، دار الفكر، ص198.

[5] يوسف محمد صادق، مرجع سابق، ص43.

وفي رأي آخر لإبراهيم الحيدري: "الفرق بين الإرهاب والعنف هو أن الإرهاب عنف منظم ومقنن ويهدف إلى تحقيق أهداف محددة وتقوم به منظمات غير حكومية غالبا، كما يستخدم وسائل وأدوات متعددة لتحقيق أهدافه، ومنها تهديد العدو المقابل وإيقافه عند حده أو الإنتقام منه لكسر شوكته أو تدميره، من دون إستخدام قواعد ومعايير أخلاقية".[1] إذا كان العنف من أساسيات النشاط الإرهابي، فإن أعمال العنف لا تعتبر أعمالا إرهابية فمظاهر العنف متعددة ومتنوعة تتعدى مفهوم الإرهاب وبه فكل عمل إرهابي هو عنف ولكن ليس العنف هو الإرهاب.[2]

ثانيا: المقاومة

بالرجوع إلى المفهوم اللغوي للمقاوم نجد: قَاوم يقاوم مُقاومةً وقِوامًا، فهو مُقاوِم والمفعول مُقاوَم، قاوم العدوَّ: واجَهَهُ، وضادَّه "قاوم الإغراء/الظُلمَ/ البردَ/ميُولَه /الحاكم المستبدَ/الطغيانّ/العدوانّ/الهجومّ، الضَربةَ، قاوم الرجال الحريقَ–يقاوم بشراسة."[3]

كما أن مفهوم المقاومة يكون حتى في مقاومة جسم الإنسان للأمراض، فالمقاومة مفهوم يقتحم كل المفردات الإنسانية، وليس مفهوما مرتبط بإطار معين من الحياة البشرية وغير البشرية، فالحيوان والنبات... وأيضا المخلوقات تمارس عملية المقاومة في حياتها ونموها، فالمقاومة حق مشروع دوليا للدفاع عن حقوق الشعوب الضعيفة وتحريرها من الإستعمار سابقا، وللتمييز بين المقاومة والإرهاب لابد من توفير الشروط تتحلى بها المقاومة والتي لا نجدها في الإرهاب فعند هذا الأخير هناك الرغبة والإرادة في القيام بعملية الترهيب والقيام بعملية إرهابية.

أما عن الشروط الواجب توافرها في المقاومة، هي: التنظيم، وجود القيادة، الإنتماء إلى أحد أطراف النزاع، أما بخصوص الشروط الواجب توافرها في أفراد المقاومة فهي: العمل لدى مقاومة منظمة ومسؤولة عن أعمالهم، إحترام قواعد القانون الدولي والأعراف الدولية للحرب، أن يتميزوا كمقاتلين عن باقي المدنيين في حروبهم وإشتباكاتهم العسكرية ضد الطرف المتنازع معه.[4] ولا شك أن المقاومات الشعبية الجزائرية المسلحة كانت أكبر نموذجا عن المقاومة المسلحة والمدنية، وبعد الإحتلال الفرنسي في سيدي فرج يوم 14 جوان 1830م عرف الشعب الجزائري العديد من المقاومات الذي عبر فيها عن رفضه للإحتلال الفرنسي

---

[1] إبراهيم الحيدرى، **سوسيولوجيا العنف والإرهاب**، ط1، لبنان، دار الساقي، 2015، ص 34.

[2] هيثم عبد السلام محمد، **مفهوم الإرهاب في الشريعة الإسلامية**، ط1، لبنان، دار الكتب العلمية، 2005، ص 49.

[3] أحمد مختار عمر، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، المجلد الأول، ط1، القاهرة، عالم الكتاب، 2008، ص1875.

[4] هيثم موسى حسن، **المركز الدولي لحركات المقاومة في القانون الدولي المعاصر**، الملتقى الدولي الخامس (حرب التحرير الجزائرية والقانون الدولي الإنساني) جامعة حسيبة بن بوعلى –الشلف – الجزائر، 9–2010/11/10، ص10.

للجزائر وهذا من مقاومة سطاوالي 1830م إلى غاية المقاومات المسلحة التي سبقت الثورة الجزائرية المسلحة 1954 م فالمقاومة هي عملية مشروعة لكل من يتعرض لخطر العنف والإرهاب والإستعمار والتهديد على حقوقه وحرياته.

وحسب موريس دوفرجي **Maurice Duverger** يوجد معيارين أساسين يحددان الحركات الإرهابية ومنظمات المقاومة وحركات التحرر والحركات الجماهيرية الثورية: "الفرق الأساسي يكمن في طبيعة الأنظمة التي تعمل فيها. فالمقاوم يستخدم عنف مشروع ضد نظام مستبد أو إستعماري بينما الإرهابي يضرب النظام الديمقراطي، كما أن على المقاوم أن لا يستعمل أسلوب التعذيب كما هو الحال بالنسبة إلى العنف الذي يتعرض له الأبرياء".[1] يرى دوفرجى أن الفرق بين المقاومة كمنظمة والحركات الإرهابية من حيث طبيعة النظام حيث إقتصر وجه الإختلاف على– طبيعة النظام – والمقاوم، ولكن هناك عدة نقاط تميز المقاومة عن الإرهاب وهذا ما سنحاول التعرض إليه من خلال الجدول التالي:

أوجه الإختلاف	المقاومة	الإرهاب
الأسلوب	مدنية / مسلحة	مسلحة
الهدف	التحرر والدفاع	إحداث رعب
الدبلوماسية	تفاوض	لا تفاوض
الشرعية الدولية	شرعية دولية	لا شرعية دولية
ميدان المعارك	غير منتشر	منتشر

الجدول رقم 05: الفرق بين المقاومة والإرهاب من إعداد الباحثة.

نوضح من خلال هذا الجدول أهم الفروقات بين الإرهاب والمقاومة:

1_الأسلوب: المقاومة قد تكون مدنية وتبدأ بالحلول السلمية وإذا إستعصى عليها الأمر تلجأ للسلاح في حين الإرهاب أسلوبه السلاح من الوهلة الأولى.

2_الهدف: الهدف من المقاومة هو التحرر من الإستعمار أو الإحتلال أو الإستبداد أو الدفاع عن الوطنية في حين الهدف من الإرهاب هو الترهيب لإحداث الرعب في وسط مجتمع معين أو دولة ما.

3_الدبلوماسية: قد تلجأ المقاومة إلى التفاوض على عكس الإرهاب فهم لا يقبلون التفاوض فمنهجهم القتل والتدمير والخراب والترهيب.

[1] Citant : Kamal Bayramzadeh, les Etats faillis et le Terrorisme Transnational, **Doctrine**, Revue de la faculté de droit de l'Université de Liège, Vol 1, 2015, p105.

4_الشرعية الدولية: بعض المقاومات تكون بأسلوب منظم ومن قبل منظمات وأحزاب أو جمعيات كما أن الدول تعترف بالمقاومة أما المنظمات الإرهابية فليس لها إعتراف دولي لا من الدول أو المنظمات الدولية.

5_ميدان المعارك: عادة في المقاومة ميدان المعارك يكون في منطقة محددة أي غير منتشر وله حدود للقيام بالقتال في حين أن الإرهاب يستطيع أن يقوم بالهجوم على أي مكان في العالم وهو منتشر ولا يقتصر على دولة ما أو مجتمع أو من منطقة معينة.

وهناك من المهتمين بالإرهاب الذين يحاولون ربط الإرهاب بالمقاومة لإسقاط وسلب حق المقاومة على القضايا المظلومة، وبالتالي تسعى إلى محو كل المصطلحات التي كانت في القرن العشرين وما جاء من بعدها والتي تعبر عن كفاح ومقاومة الشعوب من الإضطهاد والإستعمار...والكفاح والجهاد غيرها من المفاهيم التي تعبر عن مقاومة العدو الظالم.[1]

المطلب الثاني: الإرهاب في أوروبا: النوع والأسباب

الفرع الأول: الخلايا النائمة

يعرف محمد نعمة السماوي الخلايا النائمة كالآتي: "إن (الخلايا النائمة) مصطلح إستخباراتي، إستحدث على خلفية زرع أجهزة المخابرات السوفياتية أيام الحرب الباردة، جماعات تجسُسية صغيرة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ويستعمل الآن لتعريف الجماعات الصغيرة المنتمية (للقاعدة) أو التي تتبنى أفكارها، وكذلك الجماعات المتطرفة المشابهة لها والمزروعة في مختلف مناطق العالم، والتي تعمل بعيدا عن مرجعياتها وتنظيماتها الهرمية التقليدية. وذلك يتيح لها التخفي والإختباء والقدرة على توجيه أشد الضربات قسوة بحرية ومرونة".[2] فالخلايا النائمة هي مجموعة من الأفراد تابعين فكريا ولوجيستيا لتنظيم أو جماعة إرهابية معينة وينفذون هجمات إرهابية في دول معينة بعيدة عن مقر التنظيم الإرهابي وبأوامر وتكتيكات منه ويكون التواصل إما عن طريق رئيس الخلية أو عن طريق وسائل التواصل والإتصال.

لقد تم إكتشاف الخلايا النائمة في فرنسا على إثر عمليات التفجير في باريس في نوفمبر سنة2015م ثم هجمات بروكسل سنة 2016م من قبل صلاح عبد السلام الذي كان يحمل الجنسية الفرنسية ويعيش في فرنسا ويتعايش مع المجتمع الفرنسي وهو يشكل عنصرا هاما في خلية نائمة في باريس.[3] يعد تنظيم داعش

---

[1] عبد الرحمن عمار، **قضية الإرهاب بين الحق والباطل**، دمشق، إتحاد كتاب العرب، 2003، ص 81.

[2] محمد نعمة السماوي، **الخلايا النائمة والتقنيات المتطورة لصناعة الإرهاب**، ط1، دار الكتب التاريخية ناشرون، 2015، ص 22.

[3] انظر: ميشيل حنا الحاج، **الذئاب_المنفردة .. خلايا نائمة أم فاعلة بتنفيذ العمليات_الإنتحارية؟**، 18-04-2017، تم زيارة الموقع يوم:2017/12/08.

http://www ،europarabct ،com/

الإرهابي أسوء صورة أُلصقت بالمسلمين بالرغم من كونه تنظيم إرهابي جماعي دولي يضم العديد من الغربيين الذين إعتنقوا الإسلام عن جهل حقيقي بالدين الإسلامي على أساس الجهاد وشكلوا خلايا نائمة في الدول الأوروبية.

ويصرح العديد من المنشقين عن داعش الذين إعترفوا أنه تأسست العديد من الخلايا النائمة في العديد من الدول الأوروبية مبكرا، وفي تركيا خاصة، وحسب مقاتلين سابقين في داعش فإن هذه الخلايا متكونة من رجال ونساء لا توجد أسماهم في قوائم المتورطين أو المشتبه فيهم الذين يتم مراقبتهم.[1] وأكبر فئة من المنظمين إلى داعش من أوروبا هم من بلجيكا وفرنسا إلى جانب خلايا صغيرة نائمة محلية من المتطرفين، حيث لو لا هذه الخلايا التي إستجابت لنداءات داعش بالقتل لما إستطاع هذا الأخير بتنفيذ هجمات إرهابية في فرنسا وبلجيكا.[2] وقد وفرت وسائل التكنولوجيا الحديثة ووسائل التواصل الإجتماعي مهمة التواصل والإنضمام بتوجيه المنضمين إلى الخلايا النائمة أو نشر الأفكار الإرهابية من قبل تنظيم داعش إلا أن الإرهاب في أوروبا هو مزيج من الخلايا النائمة والذئاب المنفردة.

والذئب المنفرد الذي تبنى أفكار ومبادئ تنظيم إرهابي ليس بالضرورة أن يكون قد أعلن إنتماءه بصفة رسمية وفعلية لهذا التنظيم على عكس الخلايا النائمة التي ينتمي العضو فيها إلى التنظيم الإرهابي، ويتصرف الذئب المنفرد بصف إنفرادية خلافا لعضو الخلية النائمة الذي يتصرف وفقا للأوامر وتعليمات التنظيم الإرهابي أما الذئب المنفرد يعتمد خلال تنفيذه الهجوم الإرهابي على موارده المالية الخاصة في حين عضو الخلية النائمة تمويل الهجوم يتم من قبل التنظيم الإرهابي من حيث السلاح والأدوات وما يحتاجه لتنفيذ العملية الإرهابية.[3]

الفرع الثاني: الذئاب المنفردة

يختلف مصطلح الذئب المنفرد في التسمية من لغة إلى أخرى le loup solitaire باللغة الفرنسية أو lone wolf باللغة الإنجليزية والذي أصبح يوصف به الإرهابي الذي يقوم بهجمات إرهابية من تلقاء نفسه إلا أنه تابع فكريا لجماعة إرهابية ما.

---

[1] كريستوف ريويتر، **تنشيط الخلايا النائمة: إستراتيجية "داعش" الجديدة في أوروبا**، عبد الرحمن الحسيني، 2016/3/29، 04 ابريل 2016، تم زيارة الموقع يوم: 2017/09/22.

http://www.alghad.com/articles/930022-

[2] فواز جرجس، **داعش إلى أين؟ جهاديو ما بعد القاعدة**، محمد شيا، ط1، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية،2016، ص208.

[3] ميشيل حنا الحاج، **التمييز بين الذئاب المنفردة والخلايا النائمة**، 06-09-2016، تم زيارة الموقع 2017/11/08.

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=530441&r=0.

الذئب المنفرد ليس بظاهرة جديدة حيث نجدها متشكلة من قبل أشخاص فرديين مثلا في الفوضى التي حدثت في القرن التاسع عشر...[1] وبشكل واضح إستمر إرهاب الذئب المنفرد بوضوح في القرن العشرين، ولكن يبدو أن مواقعه السياسية الأيديولوجية والجغرافية الرئيسية قد تغيرت بين عامي 1940 م_ و1957م. أين زرع جورج ميتيسكي المعروف أيضا بإسم "جنون المهاجم"، 33 عبوة ناسفة في نيويورك إنفجر منها 22 أخفى متيسكي قنابله الأنبوبية في الأماكن العامة مثل الحمامات العامة وأكشاك الهاتف ومقاعد المسرح، لم تسبب قنابله في سقوط قتلى، لكن 15 شخصا أصيبوا بجروح، و وضع ميتيسكي مرة أخرى عبوته الناسفة الأولى خارج مبنى عملاق الخدمات العمومية "كونسوليديت إديسون"، في 16 نوفمبر 1940م ...[2] إن إرهاب الذئب المنفرد الذي تبنى إستراتيجيته تنظيم داعش الإرهابي تعود جذوره الفكرية ونشأته إلى القرن التاسع عشر وفي الولايات المتحدة الأمريكية، فمن غير المنطق إلصاق الإرهاب وأنواعه بالإسلام والمسلمين وهذا ما تثبته النشأة التاريخية لإرهاب الذئب المنفرد ومن أين جاءت نشأته الفكرية ومصدره، ولأن مصدره ليس الإسلام فقد ظهر في الغرب ومنذ زمن طويل وبقي في تطور مستمر.

في عام 1963م، وقع هجوم للذئب المنفرد من قبل العنصري "ديلا بيكويث" في الولايات المتحدة في سياق العلاقات العرقية المتوترة (...) في عام 1973م، قُبض على "ديلا بيكويث" في لوزيانا بتفجير قنبلة في سيارته، قيل بأنه قصد قتل المدير الإقليمي لرابطة مكافحة التشهير... في عام 1994م، بعد 30 سنة من القتل، أدين بالسجن مدى الحياة بتهمة القتل... وفي مقابلة له وقبل وقت قصير من إعتقاله في عام 1990م، قال "ديلا بيكويث" مستعد لقتل الشر في هذا البلد الذي سيحاول طردي. "[3]

وفي سنة 1990م قام العنصريان الأمريكيان "الكس كيرتس وتوم متزغر" بدعوة الخلايا المنفردة والصغيرة التي تعمل بشكل سري تحت الأرض بدلا من الخلايا الكبيرة التي تعمل فوق الأرض ومنذ 1990 م بدأت في الظهور بالولايات المتحدة الأمريكية نوع من هجمات عنصرية تقوم بها ذئاب منفردة دون أي تنظيم كانت ندائتهم تدعو إلى التخلص من الأشخاص الذين ليسوا ببيضاء البشرة بجميع الوسائل ونشر حملات الإغتيال ودعوا أتباعهم إلى القول عند القبض عليهم:"ليس لديا ما أُقول".[4]

يوضح بايمان أن جميع الحركات المتطرفة من جميع أنحاء العالم قد مارست هذه الظاهرة، حيث في سنة 1995م وقبل أحداث 11 سبتمبر 2001م قام العنصري الأبيض البشرة "تيموثي ماكفي" بواحد من أعنف

---

[1] Ramón Spaaij, **Understanding Lone Wolf Terrorism Global Patterns, Motivations and Prevention** , Springer Dordrecht Heidelberg London New York, 2012 , p 23 .

[2] Ibid, pp, 23, 24.

[3] Ramón Spaaij, op cit, p 24.

[4] محمود البازي، الذئاب المنفردة "الملاذ الأخير لداعش"، **المستقبل العربي**، العدد 456، شباط /فبراير 2017، ص 110.

الهجومات الإرهابية بالولايات المتحدة الأمريكية عندما قام بقصف مبنى ألفريد مورا الفيدرالي أوكلاهوما سيتي وكانت ضحاياه 168 قتيل ومئات الجرحى... كما تمكن العنصري ذي البشرة البيضاء "ديولن رووف" بقتل تسعة أمريكيين من أصول إفريقية في الكنيسة التاريخية للسود بتشارلتون بولاية ساوث كارولينا سنة 2015 م.[1] ويبدو أن إرهاب الذئب المنفرد يرجع أصل النشأة عند الغرب من حيث التسمية والوصف والتكتيكات وطرق الإستجابة إلا أنه تم تبنيه من قبل أتباع داعش وإنتشر خاصة في وسائل الإعلام.

وهو ما يشير إليه سيف الهرمزي: "إصطلاح "الذئاب المنفردة " نحت بصورته الجلية في وسائل الإعلام والأوساط السياسية الغربية، وهو نسبياً مفهوم جديد على الإطلاق في علم السياسة وطور الولوج في هذا الحقل المتغير، وهو في طريقه إلى القواميس والمعاجم المتعلقة بحقل العلاقات الدولية."[2] في السنوات الأخيرة، ظهر مصطلح " الذئب المنفرد" في الأدب التسويقي الإداري، خاصة فيما يتعلق بعمليات الفريق.[3] في حقيقة الأمر مصطلح الذئب المنفرد جديد من الناحية النظرية ولا زالت الأبحاث مستمرة بشأنه.

رامون سبايج Ramon Spaaij يعد واحد من أكثر الذين قاموا بإجراء الدراسات المتعمقة عن إرهاب الذئب المنفرد من عام 2012 حتى الآن، يقدم تعريفا الأكثر عملي فيما يتعلق بهذا الموضوع، هذا التعريف يستخدم بسبب إختلافه المتميز عن أشكال الإرهاب الأخرى، Spaaij يعرف إرهاب الذئب المنفرد كأفراد: " أ–تعمل بمفردها. ب–لا تنتمي إلى جماعة أو شبكة الإرهابية. ج–تصور طريقة عملها وتوجيهها من قبل الفرد دون أي قيادة خارجية مباشرة أو تسلسل هرمي."[4] وهو ما ينطبق على العديد من الإرهابيين الذين ينتمون إلى هذا النوع أثناء قيامهم بهجوم إرهابي ليس له صلة مع الجماعات الإرهابية الأخرى من ناحية الفكرة أو إستراتيجية التنفيذ وهذا التعريف لم يحدد طريقة تأثير الإرهاب على الذئب المنفرد.

---

[1] دانيال بايمان، **ارهاب بلا قيادة: تهديدات "الذئاب المنفردة "لليبرالية الدول الغربية**، إبراهيم منشاوي، 2017/03/24، تم زيارة الموقع يوم:2017/10/05.
https://futureuae ،com/ar/Mainpage/Item/2617/

[2] سيف الهرمزي، **الذئاب المنفردة: هويات غير المنتمين للإرهابيين**، 07/ 2016/12، تم زيارة الموقع يوم: 2017/5/5.
https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/lone-wolves-the-identities-of-non-affiliated-terrorists

[3] See: Ramón Spaaij, **Understanding Lone Wolf Terrorism Global Patterns, Motivations and Prevention**, Springer Dordrecht Heidelberg, London New York, 2012, p17.

[4] Quoting: Lewis W.Dickson, **Lone Wolf Terrorism a Case Study: the Radicalization Process of Continually Investigated and Islamic State Inspired Lone Wolf Terrorist,** Faculty of Health and Society, p 5.
https://muep.mau.se/bitstream/handle/2043/19258/Lone%20Wolf%20Terrorism%20%20Masters%20Thesis%20-%20Lewis%20W.Dickson.pdf?sequence=2.vu: 15/04/2016.

إرهاب "الذئب المنفرد" يشير إلى الأعمال الإرهابية التي يقوم بها أفراد منفردين على عكس أولئك الذين يرتبطون بمنظمات إرهابية أو هيئات حكومية (...) يتبع تعريف الباحثين للذئب المنفرد على أنه:" الشخص الذي يتحرك لصالحه" دون تلقي أوامر من منظمة أو حتى إتصالات معها"، بموجب هذه الصيغة الذئب المنفرد ليس الشخص الذي يتآمر مع الآخرين في محاولة للقيام بعمل إرهابي، الذئب المنفرد هو منفرد بطبيعته ويفضل التصرف بمفرده على الرغم من أن تطرفه في العمل قد يكون مدفوعا من قبل مشاهد إعلامية عنيفة، الكتب، والبيانات، والفتاوى.[1] وهذا فقد عرفت العديد من الدول الأوروبية هجمات إرهابية من نوع الذئاب المنفرد كما يوضحه الشكل الآتي، أنظر الصفحة الموالية ص63.

من خلال هذا الرسم البيانى يتبين أن عدد الهجمات الإرهابية من قبل الذئاب المنفردة في الفترة ما بين 2004-2005م كانت منخفضة وزادت إنخفاضها سنة 2006م وبقي هذا الإنخفاض مستقر نسبيا إلى غاية سنة 2010م، مما يعني بروزه مع تنظيمات الإرهابية في العراق وشهدت أوروبا حسب هذا البيان 8 هجمات إرهابية من نوع الذئاب المنفردة وإنخفضت إلى3 هجمات سنة 2011م، وبدأ في الإرتفاع أكثر إنطلاقا من سنة 2012م، حيث بدأت التنظيمات الإرهابية في تنظيم نفسها أكثر في العراق وسورية وحددت مواقع الهجمات الإرهابية كأوروبا وبالتالي إرتفعت الهجمات الإرهابية نسبيا في الفترة ما بين 2012-2015م حيث شهدت أوروبا ما بين 13-35 هجمة إرهابية من نوع الذئاب المنفردة، إلا أن أهم ما يلاحظ من هذا المنحنى أن الهجمات الإرهابية من هذا النوع بدأت في سنة 2004م أي بعد أحداث 11 من سبتمبر 2001م والتدخل العسكري الأمريكي في العراق2003م.

[1] MARK S .HAMM and RAMON SPAAIJ, **THE AGE OF LONE WOLF TERRORISM**, New York, Columbia University Press, 2017, p5.

الشكل رقم 02: هجمات الذئب المنفرد في أوروبا، 2004-2015 م

Figure 5: Lone wolf attacks in Europe, 2004-2015

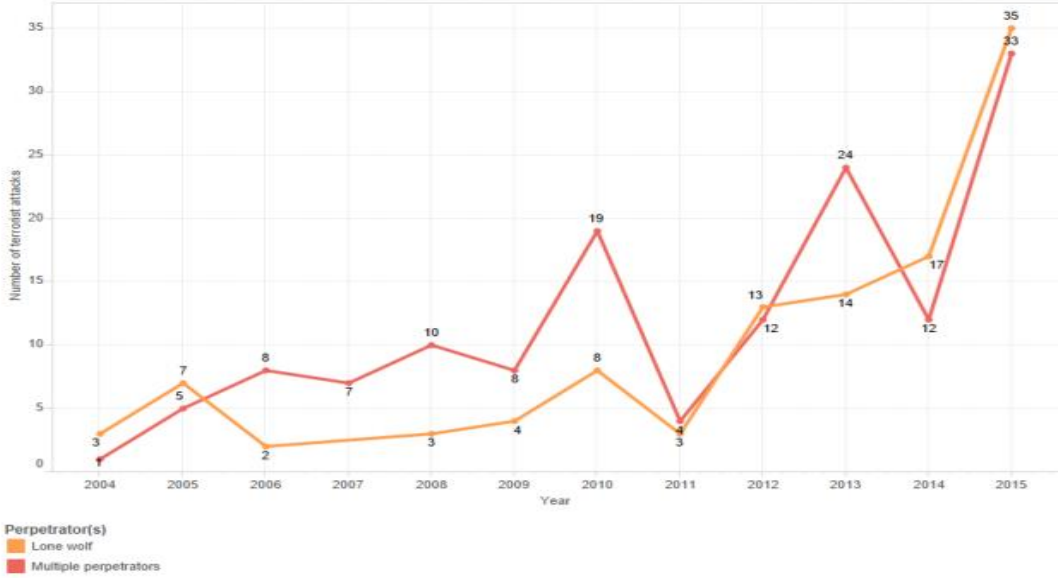

Source: National Consortium for the Study of Terrorism and Responses to Terrorism (START), *Global Terrorism Database 2016*. This figure shows a steady increase in the number of terrorist attacks by lone wolves.

Source: European Parliament, **the European Union's Policies on Counter- Terrorism Relevance, Coherence and Effectiveness,** Brussels, Policy Department Citizen's Rights and Constitutional Affairs, 2017, P 37.

تعرضت أوروبا اليوم ولازالت تتعرض للتهديد الإرهابي فالعديد من الدول الأوروبية شهدت هجمات إرهابية متفرقة زمانا: إسبانيا، لندن، فرنسا، ألمانيا، بلجيكا... والعديد من الأسئلة تطرح نفسها حول: ماهي أسباب الإرهاب في أوروبا؟ ولماذا تتعرض دول أوروبية محددة للإرهاب دون الأخرى؟ هل لها علاقة بالمهاجرين والوضع الإجتماعي؟ أم بسبب السياسات الخارجية الأوروبية؟ أم ظروف متوفرة في أوروبا جعلتها توفر المناخ لنشأة الإرهاب في أوروبا؟

الفرع الثالث: أسباب اللجوء إلى الإرهاب في أوروبا

ترتبط أسباب الإرهاب بالهدف والغرض الذي يسعى إليه الإرهابي والجماعات الإرهابية أو المنظمة الإرهابية التابعة إلى تحقيقه، فالهدف هو الذي يحدد سبب الإرهاب ويرجع سبب الهدف إلى تعقد المشكلة صعبة الحل بالنسبة إليهم فتلجأ الجماعة الإرهابية إلى تسطير أهداف تسعى إلى تحقيقها عبر تسخير الإرهابيين الذين يقومون بالعمليات الإرهابية، ففي حالة أوروبا تتداخل العديد من العوامل والأسباب في ظهور الإرهاب في أوروبا وسنتطرق بدراسة الأسباب الآتية:

أولا: شخصية الإرهابي

وهذا ما سيتم إبرازه من خلال دراسة مختلف الأسباب التي يسعى الإرهاب لتحقيقها من خلال الإرهابي الذي يساهم الجانب النفسي الشخصي في تحقيق ذلك وفي جانبه الخاص في أوروبا:

وطبقا لعلم النفس الإجتماعي، الإرهابي هو شخص مريض وعصابي أصبح لا يملك حسن التعامل بالحوار والتفاهم والتسامح ولم يبقى له سوى إستخدام الحلول القسرية في تعاملة مع أي قضية يواجهها ويصل به الحال إلى تدمير ذاته وإفنائها.[1] ومن الدارسات التي بحثت في شخصية الإرهابي نجد دراسة كزافيي ورافر Raver & Xavier من جانبهما يروا بأن الإرهابي هو شخصية سيكوباتية محاصرة بإحباطاتها على عكس آخرون من يزعمون أنه لا توجد شخصية إرهابية بل نشأ نتيجة لظروف معينة دفعت به إلى العنف الخطير والدراسات لا تزال مستمرة بهذا الشأن.[2] فشخصية الإرهابي ومسار حياته الأسرية والمهنية تؤثر على السلوكات والعوامل التي تؤدي إلى القيام بالعمليات الإرهابية، ونستند في هذا المثال على دراسة حول محمد مراح وهو الإرهابي من نوع الذئب المنفرد.

فمثلا محمد مراح مرتكب عمليات القتل في تولوز Toulouse وفي مونتوبان Montauban في مارس سنة 2012 م، والتي كلفت حياة 7 أشخاص، كان مسؤولا عن تعميم مصطلح " الذئب المنفرد" الذي إقترن به بسبب فعله الإنفرادي(...) تم تشخيص حالته من قبل طبيب نفسي بأمر من المحكمة، وفي تقرير الخبير وجد في الملف دخوله مستشفى قسم الأمراض العقلية بسبب محاولته للإنتحار شنقا في بداية توقيفه في السجن، وكذلك ذكر التقرير وجود أعراض مزمنة تنطوي على إضطراب القلق على خلفية عدم إستقرار للمزاج، كما تبين قيامه بأفعال غير إجتماعية التي تستند إلى سرقة حقيبة يد والذي كان السبب في سجنه لأول مرة في الفترة ما بين 2008م و2009م وإدانات أخرى للتعامل بالبضائع المسروقة والضرب والجرح العمدي، كما تبدو حالة عدم إستقرار عائلي أثناء طفولته ومراهقته بسبب إنفصال الوالدين تبعتها تنقلات العيش عند عائلات مستقبلة ودار الطفولة المسعفة تطبيقا لأوامر قضائية صادرة عن قاضي الأحداث وقد وجد عدم الإستقرار بعدها في حياته الدراسية والمهنية، من المستغرب أن الخبير يؤكد أن مراح ليس لديه "إضطربات مرضية" مع الإشارة إلى وجود "هشاشة عاطفية" في موضوع إنطوائي وقلق"وكذلك من

[1] إبراهيم الحيدرى، **سوسيولوجيا العنف والإرهاب**، ط1، لبنان، دار الساقي، 2015، ص 31.

[2] عزيرو سعاد/ شرناعى، البروفيل السيكولوجي للفرد الإرهابي، **مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية**، المجلد 1، العدد الثالث، 2013، ص 28.

عدم"النضج العاطفي"، ومع ذلك أصر الخبير على الحاجة إلى عرضه على طبيب الأمراض العقلية وهو محتجز وقد أوصى أيضا بالمتباعة بعد الإفراج عنه.[1]

فإذا كان الذئب المنفرد يعاني من إضطرابات وسلوكيات في شخصيته إلا أنه ليس كل الإرهابيين في أوروبا ذئاب منفردة أو تنتمي إلى خلايا نائمة فالوضع الإجتماعي هو أيضا يلعب دورا لدى المهاجرين فالخيال الواسع الذي كانوا يحلمون به عند وصلوهم إلى أوروبا إصطدم بواقع مرير في الحياة والعيش وإضطراب بين نشأة أوروبية مع أصول عربية مسلمة أو تاريخ نشأة عربية مسلمة مع نمو أوروبي وهذا ما ينعكس سلبا على وضعيتهم النفسية والإجتماعية...

ثانيا: وضعية المهاجرين في أوروبا

يؤدي إقصاء المهاجرين في أوروبا إلى البحث عن الهوية والمواطنة البديلة التي يجدونها غالبا في التدين بالدين الإسلامي ويتجسد ذلك في المظاهر إرتداء النقاب بالنسبة للنساء أو إطلاق اللحية بالنسبة للرجال وغيرها من المظاهر، ونظرا لغياب الوازع الديني الحقيقي وتدني المستوى الثقافي يقع هؤلاء الشباب العربي الأوروبي في فخ الإنجذاب لما تبثه وسائل الإعلام بما يسمى ذات التوجه الإسلامي الراديكالي أو من خلال محتوى المواقع الإلكترونية التي تمجد الإرهاب وتدعوا إليه فيتأثرون بالأفكار الجهادية والتي ترى في أوروبا بأنها دار كفر فيلجؤون للسفر إلى العراق وسوريا أو أفغانستان وباكستان للجهاد كما يروج له، وهناك العديد من الأمثلة الحية بهذا الخصوص وكحالة زكريا موساوي الفرنسي من أصول مغربية الإنتحاري الوحيد الذي نجى من بين العشرين الذي نفذوا تفجيرات 11 سبتمبر 2001م بالولايات المتحدة الأمريكية...[2]وهكذا هو وضع بعض المهاجرين القاطنين في أوروبا وبصفة خاصة فرنسا، كما تساهم عوامل أخرى كالبطالة وصعوبة الإندماج وحتى العنصرية في عدم الإتزان وعدم الإستقرار في حياتهم.

والبعض يرى بأنهم أصيبوا بإنفصام بالشخصية شيزوفرني*مقارنة بحياة آبائهم وأجدادهم، فهم ولدوا نشؤوا في دولة وتعلموا منها اللغة والثقافة ولكنهم يشعرون بأنهم مرفوضون داخل مجتمعها لأسباب تتعلق بلون البشرة أو الشكل أو وضعيتهم الإجتماعية أو بسبب دينهم وأسماهم العربية... إلخ، وبالتالي يجدون أنفسهم موضع التائهين فلا هم فرنسيين أصليين كالباقي ولاهم عرب حقيقة يعيشون في وطنهم الأصلي وبالتالي فهم يشعرون بالضياع خاصة في هويتهم ...[3]

---

[1] Citant : Joseph Marchand, **Psychopathologie du Terrorisme et de la Radicalisation**, Thése pour le Diplôme d'Etat de Docteur en Medecine, Université Lille 2 Droit et Santé, 2016, pp, 71 ،72.

[2] عبد الواحد أكمير، العرب الأوروبيون: الهوية والتربية والمواطنة، **المستقبل العربي**، العدد 429، تشرين الثاني /نوفمبر 2014، ص81.

[3] مصطفى عبد الغني، **عرب أوروبا الواقع والمستقبل**، جمهورية مصر العربية، دار الجمهورية للصحافة، 2009، ص 78.

ويلعب العامل الإقتصادي والإجتماعي دورا مهما مقارنة بعامل الدين والأيديولوجيا حيث أن البطالة والفقر والجهل واليأس هي مسببات تدفع إلى التطرف والإرهاب وهذا ما يذهب إليه فئة من الباحثين حيث يؤكدون على أن إنعدام العدالة الإجتماعية والتكافؤ في الفرص في المجال الإقتصادي يتفوق على عامل الدين والصراع الثقافي والحضاري الذي يؤدي إلى لجوء الشاب المسلم الذي يعيش في أوروبا إلى التطرف والإرهاب ... وإضافة إلى العديد من المسببات التي تساهم في ذلك، في حين يذهب إتجاه آخر يذهب إلى التركيز على الحرمان النسبي وهذا ما يحصل عند إدراك الفرد أن ما يتحصل عليه إقتصاديا و إجتماعيا لا يكيفه ولا يسد حاجياته خصوصا عندما يقارن حاجياته مع حاجيات الآخرين الذي يملكون نسبيا أكثر مما يملكه هو ويعيش الآخر في ظروف أحسن منه سواء كان في مجتمعه أو في مجتمعات أخرى...[1]

خصوصا إذا كان شباب متعلم ويتعايش ويتأثر بالعديد من مظاهر الحياة المختلفة والتي لا يستطيع تحقيقها في غالب الأحيان من رفاهية وحياة فاخرة التي تحظى بها طبقة دون الأخرى بطريقة غير متساوية... ويواكب التطور في نمط الحياة التي يبث على مواقع الأنترنيت فينمو الشعور بالدونية مقارنة بما يعرض على وسائل الإعلام والأنترنيت وتخلق لهم أزمات شخصية ونفسية من الإحباط واليأس فيجدون السبيل في الهروب من هذا الواقع والإنتقام لذلك بالتجنيد في صفوف الإرهاب إضافة إلى ذلك مرونتهم في إستخدام الوسائل التكنولوجية ووسائل التواصل الإجتماعي للوصول إلى مواقع التنظيم الإرهابي وسهولة التواصل معهم كل هذه العوامل تحفزهم وتخلق إليهم الدافع للإنضمام إلى هذه التنظيمات الإرهابية.

ثالثا: وسائل التواصل الإجتماعي

بعد الهجمات الإرهابية في جانفي ونوفمبر سنة 2015م بباريس والتي خلفت العديد من القتلى والجرحى تساءل العديد من المهتمين بهذا الشأن عن الأسباب التي تجعل شاب مسلم غربي ينضم إلى "داعش" وتولد الرغبة لديه في التمرد على دولته وقتل مواطنيها؟ ولا يوجد تفسير صريح بهذا الخصوص إلا أن ظروف حياتهم الشخصية تساهم في إعطاء الدافع لإنضمامهم للتنظيم الإرهابي وهذا عن طريق إستجابتهم للنداءات التي يقوم بها داعش عبر وسائل التواصل الإجتماعي والتأثير عليهم لجذبهم وإقناعهم بأفكارهم من خلال الفايسبوك، والتعليقات، ومقاطع الفيديو، واليوتوب، الأنستغرام، والقدرة على العمل بها بكل إحترافية.[2]

***شيزوفرينى:** إنفصام الشخصية ذهان يتسم بتفكك الشخصية وفقدان الإتصال الحيوي مع الواقع، وغالبا ما يصيب الفصام المراهقين أو البالغين بالسن 40-50. (Yves Morin, **Petit la Rousse de la Médecine** , Paris , 2003,p827)

[1] وليد كاصد الزيدي، **الإسلاموية المتطرفة في أوروبا دراسة حالة الجهاديين الفرنسيين في الشرق الأوسط**،ط1، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017، ص ص، 93، 94.

[2] فواز جرجس، **داعش إلى أين؟ جهاديو ما بعد القاعدة**، محمد شيا، ط1، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2016، ص207.

وقد أشارت كل من **لونا شامي وزولتان سزان Luna Shamieh and Zoltan Szenes** في مقدمة دراسة لهما بعنوان: دعاية داعش عبر الفضاء الإفتراضي **The Propaganda of ISIS /DAESH through the virtual space**:" تبين لهما أن داعش إستخدمت مجموعة واسعة من التكنولوجيا في تنفيذ إستراتيجيتها، لقد إستخدمت وسائل التواصل الإجتماعي بما فيها الفيس بوك، اليوتوب والتويتر، داعش تملك المواقع الخاصة بها والتي تحدد فيها إستراتجيتها وإنجازاتها، وهي الإستراتيجية التي إعترفت بوضوح في التحول في طبيعة الحرب، وقد أدى الإستخدام الفعال لوسائل التواصل الإجتماعي إلى جلب نتائج فعالة وبصفة خاصة في مجال توظيف الشباب من أنحاء العالم، وقد ساعدت وسائل التواصل الإجتماعي على نشر آرائهم وقصصهم عبر المجتمعات..."[1] وهذه أهم ميزة يتميز بها الإرهاب الحالي أو العصري هو إعتماد ومواكبة التطور التكنولوجي في مجال الإتصال والتواصل حيث يجيدون إستخدامها ويعتمدون عليها في نشر فيديوهاتهم.

وتنشر داعش على المواقع الإكترونية ومواقع التواصل الإجتماعي الخاصة بها والمتداولة من قبل العديد من سكان العالم كالفيسبوك والتويتر عدة أناشيد التي تحظى بإعجاب المتتبعين والذي يسعى من خلالها إلى نشر دعوته.[2] ونجد أيضا من الوسائل المستعملة فيلم داعش" طريق الخلافة"، يعرض هذا الفيديو الطريق إلى تغيير العالم، وهزيمة "الصليبين" ووحدة الأمة، طريقتهم لفرض التغيير المطلوب يظهر من خلال هذا الفيلم إنجازاتهم، وقد تم تقديم العديد من الرسائل الدعائية من خلال مقاطع الفيديو المختلفة التي يتم تحميلها، واحدة من الرسائل مفادها أن داعش يقدم هوية واحدة لجميع المسلمين وتشمل الهوية الواحدة للدين الواحد، والأفكار الموحدة والمنطقة الموحدة...[3] فهذا التنظيم الإرهابي يجيد سياسة التلاعب بالعقول وغسل الدماغ ومعرفة ما يستطيع أن يؤثر على العقول من خلال عامل مواقع التواصل الإجتماعي الذي يثير ويؤثر بشكل فعال على عقول الشباب المسلمين ويجذبهم للإنضمام لتنظيم داعش الإرهابي الذي إستطاع السيطرة حتى على عقول الشباب الأوروبين والمسلمين من خلال شبكة الإنترنت وذلك بتحفيزهم على الإنضمام إليها والتجنيد معها و وتزعم بأنها تمثل الإسلام الدين الذي ينتمون إليه وتوهمهم بأنهم سوف يفوزون بالجنة عند الإنضمام بالجهاد معهم في إعتقادهم وليس هذا فحسب فتتداخل معها أسباب أخرى ما جعل الغرب يعجزون على فهم وتحديد الأسباب المباشرة التي أدت إلى إلتحاق الشباب بهذا التنظيم الإرهابي لأنها متداخلة مع بعضها البعض.

---

[1] Luna Shamieh and Zoltan Szenes, The Propaganda of ISIS /DAESH through the virtual space, **DATR**, 7 (1) 2015, p 8.

[2] **ما هي خطة داعش الجديدة لإغواء الشباب للإنضمام اليه**، 2017/6/28، تم زيارة الموقع يوم: 2017/08/26.
http://www ،europarabct ،com/

[3] Luna Shamich and Zoltan Szenes, Op Cit, p 27.

رابعا: الرسوم الكاريكاتيرية الساخرة لنبي الإسلام محمد (صلى الله عليه وسلم)

تثير الرسوم الكاريكاتيرية الساخرة والمسيئة للرسول–صلى الله عليه وسلم–إستفزاز مشاعر المسلمين، فتتباين المواقف وردود الأفعال عند المسلمين بين المظاهرات والأزمات الدبلوماسية التي تتعرض لها الدول المعنية بالرسوم الكاريكاتيرية، بل وتتعدى ذلك إلى إستغلال مثل هذه الحوادث؛ فتستغلها بعض الجهات بالرد بهجمات إرهابية لربط الإرهاب بالإسلام وقد كانت بعض الأحداث الإرهابية في أوروبا بسبب الرسوم الكاريكاتيرية المسيئة للنبي محمد–صلى الله عليه وسلم–التي نُشرت في الجريدة الدانماركية سنة 2005م وما بعدها.

وقد أعلن في 2005/10/12 م من قبل رئيس صحيفة يولاندس بوستن الدنماركية " كارستن بوستي" أن الصحيفة لجأت إلى إستخدام حراس خواص للحراسة عليهم في مقرها بكوبنهاجن وهذا بعد تلقي تهديدات بقتلهم وهي سابقة تاريخية في تاريخ الصحافة المكتوبة الدانماركية منذ الحرب العالمية الثانية.[1]

وكانت الحجة التي تستند عليها الصحافة الدانماركية للرسوم الكاريكاتيرية هي حرية التعبير مع علمهم لقداسة الرسول محمد –صلى الله عليه وسلم –عند المسلمين وكانت ردود المسلمين تختلف من بلد إلى آخر ومن شخص إلى آخر فهناك من يندد وهناك من يدعو أو يتفاعل إلى الرد بالعنف والترهيب والإنتقام.

في يوم 11 ديسمبر 2010 م، نفذ سويدي من أصول عراقية هجوما إنتحاريا في السويد بالضبط في ستوكهولم وكان الهجوم تعبيرا عن غضبه من الصمت السويدي إزاء الإساءة للرسول والذي أدى إلى مقتله وجرح شخصين، وهو الهجوم الإرهابي الأول في دول الشمال الأوروبي.[2] فالغربيون يجهلون ويتجاهلون الإسلام نتيجة الأفكار التي نشرها المستشرقين عن الإسلام بغية تضليل الرأي العام العالمي ومحاولة تفضيل الدين المسيحي عن الدين الإسلامي وهو ما تم تجسيده في الرسوم الكاريكاتورية وما نتج عنها من ردود فعل مدافعة عن الإسلام نتيجة محاولة تشويه سيرة الرسول محمد–صلى الله عليه وسلم– وكانت هذه في هجمات إرهابية خاصة بعد تعنت مواقف الدول الأوروبية إتجاه هذه القضية.

ساند الإتحاد الأوروبي الدول الأوروبية التي أعادت نشر الصور الكاريكاتورية المسيئة للنبي محمد – صلى الله عليه وسلم– كنوع من التحدي وهي فرنسا وألمانيا وإيطاليا وذلك بذريعة ممارسة حقوقهم المتعلقة

---

[1] ياسمين عبد القادر محمد خليل، **تأثير نشر الرسوم الكاريكاتيرية المسيئة للنبي محمد "صلى الله عليه وسلم" على المسلمين في الدانمارك**، قسم الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2017، ص51.

[2] **أبرز الهجمات "الإرهابية" في أوروبا وتداعياتها على المسلمين**،8 جانفي2015، تم زيارة الموقع يوم: 2017/06/06.
https://www.sasapost.com/terrorist-in-europe/

بحرية الرأي والتعبير، والتي نتج عنها نزاعات بينهم وبين العرب والمسلمين.[1]ومن أبرز الصحف والمجلات التي عرفت ضجة جراء الإعتداءات الإرهابية عليها هي مجلة شارلي ايبدو الفرنسية بسبب نشرها وإصرارها على إعادة نشر الرسوم الكاريكاتيرية المسيئة.

أصدرت المجلة حوالي 1000 عدد بهذا الخصوص في 5 أعداد الأولى كانت عام 2006م تضامنا مع الصحيفة الدانماركية التي أساءت للنبي محمد –صلى الله عليه وسلم–... والثانية عام 2011م والتي تزامنت مع فوز الإسلامين في تونس سنة 2011م حيث تم كتابة على الغلاف برسم مسيئ " 100 جلدة إن لم تمت بالضحك " على حسب المتداول فإن المجلة قد تعرضت حينها للحريق كردة فعل جراء ما نشر فيها أعيد نشر الرسوم المسيئة سنة 2012م وأعيد نشرها للمرة الثالثة أيضا سنة 2012م ثم في الرابعة سنة 2013م وقد جاء فيها " حياة محمد الجزء الأول، بدايات الرسول" وتعرضت بصورة سلبية للنبي محمد – صلى الله عليه وسلم – ولسيرته النبوية الشريفة بولادته وزواجه ثم تلت المرة الخامسة سنة 2014م حيث نُشرت على إثرها رسوما مستهدفةً شخصية النبي محمد – صلى الله عليه وسلم– برسم كاريكاتوري مسيء النبي محمد –صلى الله عليه وسلم –وبعنوان ماذا لو عاد محمد؟ [2]

تكرار وإصرار مجلة شارلي إيبدو على الإساءة في مختلف أعدادها لها دلالة قوية على رغبتها في إستفزاز المسلمين وذلك بتوقع إحداث أفعال عنف من قبلهم وتنديدات... وغيرها من ردود الأفعال المرتبطة بأعمال العنف إلى أن تعرضت المجلة في 7 جانفي2015م لهجوم إرهابي بمقر صحيفتها بباريس مما أدى إلى مقتل 12 شخصا وجرح 11 شخصا وكان من بينهم رئيس تحريرها ستفان شاربونيي المدعو "شارب" وعلى إثره إستمرت المجلة مجددا في إعادة نشر العديد من الأعداد والمضاعفة للرسوم الساخرة كنوع من التحدي مستندة في ذلك على مبدأ حرية التعبير،على رغم من كون الهجمة التي عرفتها صحيفة شارلي ايبدو جاءت كرد فعل أو إنتقاما للرسوم الكاريكاتيرية الساخرة من نبي محمد –صلى الله عليه وسلم– إلا أن الهجمة التي شهدتها في ملعب باتكلان في ناحية باريس قد كانت هي الأخرى كرد فعل على سياسية فرنسا الخارجية إتجاه سوريا والدول العربية وبالتالي هناك هجمات إرهابية تُنفذ نتيجة التدخلات العسكرية والسياسية في هذه الدول.

---

[1] علاء الدين السيد، **متى وأين حدثت إساءة للنبي محمد في الصحف الغربية وما كانت أبرز ردود الفعل**،5 مارس2015، تم زيارة الموقع يوم: 2017/05/05.

https://www.sasapost.com/bad-cartoons-timeline-2/

[2] **التفاصيل الكاملة حول الهجوم على صحيفة شارلي إيبدو الفرنسية**،8 جانفي 2015، تم زيارة الموقع في: 2017/01/19.
http://wwwassakina،com/news/news2/61236،htm

خامسا: تداعيات السياسات الخارجية الأوروبية إتجاه أزمات الدول العربية

تعتبر السياسة الخارجية للدول الغربية والأوروبية مصدرا للتهديدات الإرهابية التي تتعرض إليها الدول الأوروبية خصوصا فيما تعلق بالتدخلات العسكرية للدول الشرق أوسطية والعربية، فبالعودة إلى التاريخ الحديث للتدخلات العسكرية نجد حرب العراق 2003م بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وتباينت فيها المواقف الأوروبية بين مؤيد ومعارض.

إختلاف مواقف الدول الأوروبية بين دول الإتحاد الأوروبي والتي ظهرت في الدانمارك في 2002/9/1م أين إجتمع وزراء خمسة عشرة دولة من الإتحاد الأوروبي وتبنوا موقف الحد الأدنى حيث دعوا إلى إستخدام الوسائل الدبلوماسية معلنين موقفهم الرافض للحرب التي كانت على وشك أن تندلع في العراق بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وتباينت المواقف الأوروبية بين مشاركة الحليفة بريطانيا أول دولة وافقت على الحرب ورفض ألمانيا وفنلندا الحرب فرنسا أيضا دعت إلى الحل السلمي والإبتعاد عن منطق القوة بلجيكا والسويد سايرت مواقف بقية الدول الأوروبية.[1] وكانت إسبانيا وبريطانيا قد شاركتا في التدخل العسكري سنة 2003م على العراق مع الولايات المتحدة الأمركية ونتيجة لذلك شهدت كل من مدريد والعاصمة البريطانية لندن على التوالي سنة 2004م وسنة 2005م تفجيرات إنتحارية إرهابية تبنتها آنذاك تنظيم القاعدة الإرهابي في قطار بمدريد خلف العديد من القتلى وأكثر من آلاف الجرحى وفي العاصمة البريطانية لندن حيث إستهدفت الحادثة القطارات وحافلة للنقل أسفرت هي الأخرى عن عشرات من القتلى ومئات الجرحى والعملية الإرهابية كانت من قبل تنظيم القاعدة الإرهابي متزامنةً وردًا على التدخل العسكري في العراق.

وبعد ظهور الأزمة السورية وتوسع ما يعرف بتنظيم داعش الإرهابي في العراق وسوريا وتأزم الوضع الأمني في سوريا وتعسر الحل السياسي والتأكيد على الحلول العسكرية ومحاولة إختراق السيادة السورية بالتدخلات العقيمة الحل من قبل الغرب، وإنتشار فوضى نشر السلاح ووقوعها في يد الجماعات الإرهابية وإنتشار الجريمة المنظمة وإنعدام الأمن في منطقة المتوسط، خاصة بعد التدخل الدولي العسكري في ليبيا من قبل الناتو2011م، تباينت المواقف الدولية خصوصا حول سوريا، وزادت تأزماً مع تنامي موجة اللاجئين السوريين في جميع أنحاء العالم، حيث عرفت الساحة الدولية العديد من التطورات ومست أوروبا التي شهدت هجمات إرهابية يجمع المحللون على أن لها علاقة بالنزاعات في وسوريا والعراق وهذا ما يوضحه الشكل الآتي.

[1] حسين طلال مقلد، محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية**، المجلد 25، العدد الأول، 2009، ص637.

الشكل رقم 03: هجمات، محاولات ومشاريع هجمات مرتبطة مع السياق السوري العراقي حدثت في أوروبا: الغربية والولايات المتحدة وكندا وأستراليا (2013 -2016م).

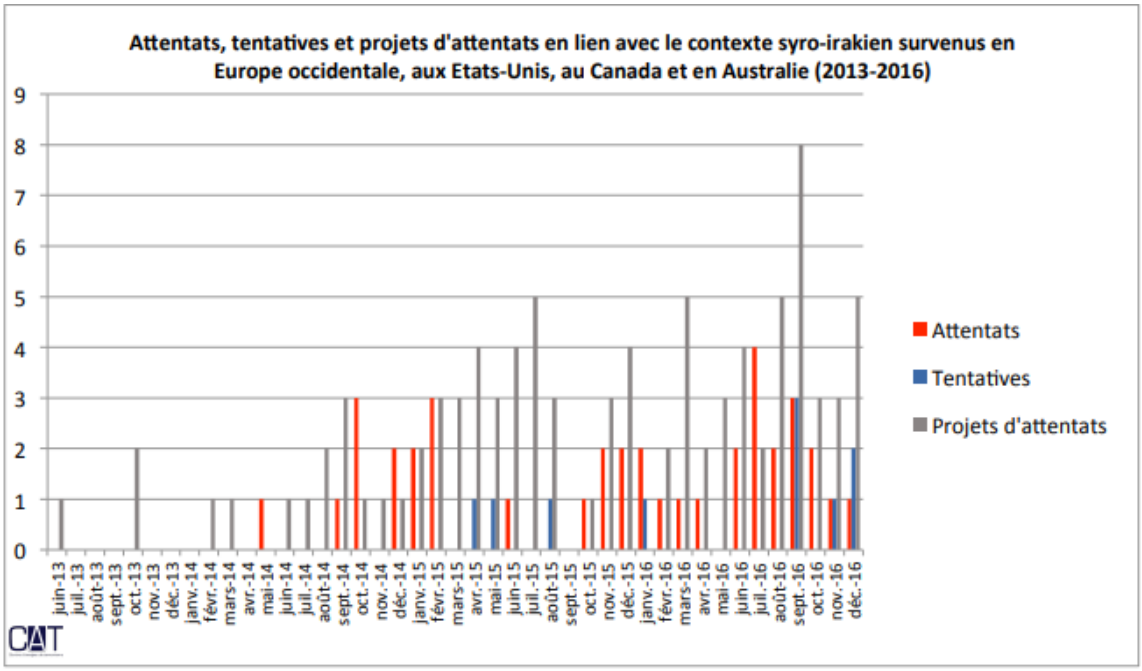

Source : Canelle BEUZE, **Attentats, Tentatives et Projets d'Attentats en Relation avec le Contexte Syro-Irakien dans les Pays Occidentaux (2013-2016)**, Centre d'Analyse du Terrorisme, Mars 2017, p6.

وهذا ما يوضحه الشكل أعلاه حيث تلعب الأحداث السورية والعراقية دورا مهما في إرتفاع عدد الهجمات الإرهابية ومحاولات الهجمات والخطط الهجومية الإرهابية وهذا ما جاءت به الدراسة الصادرة عن مركز تحليل الإرهاب التي وضحت ما يلي: " شهدت سنوات 2015 و2016 أكبر عدد من الهجمات ومحاولات وخطط الهجمات. تسجل هذه الفترة معدل أكثر من 3 مشروع هجمات إرهابية في الشهر و31 هجومًا في المجمل. بشكل مقارن، خلال الفترة 2013-2014، تم تسجيل ما يزيد قليلا عن مشروع واحد للهجوم كل شهرين و7 هجمات تم إحصائها في المجموع."[1] أما بخصوص الدول الأكثر تعرضا للهجمات الإرهابية هي التي كان لها دور في التدخلات سواء كانت عسكرية أم تدخلات سياسية في الشؤون الداخلية للعراق وسوريا.

[1] Idem.

الشكل رقم 04: عدد الهجمات، ومحاولات ومشاريع الهجوم عبر الدول (2013-2016).

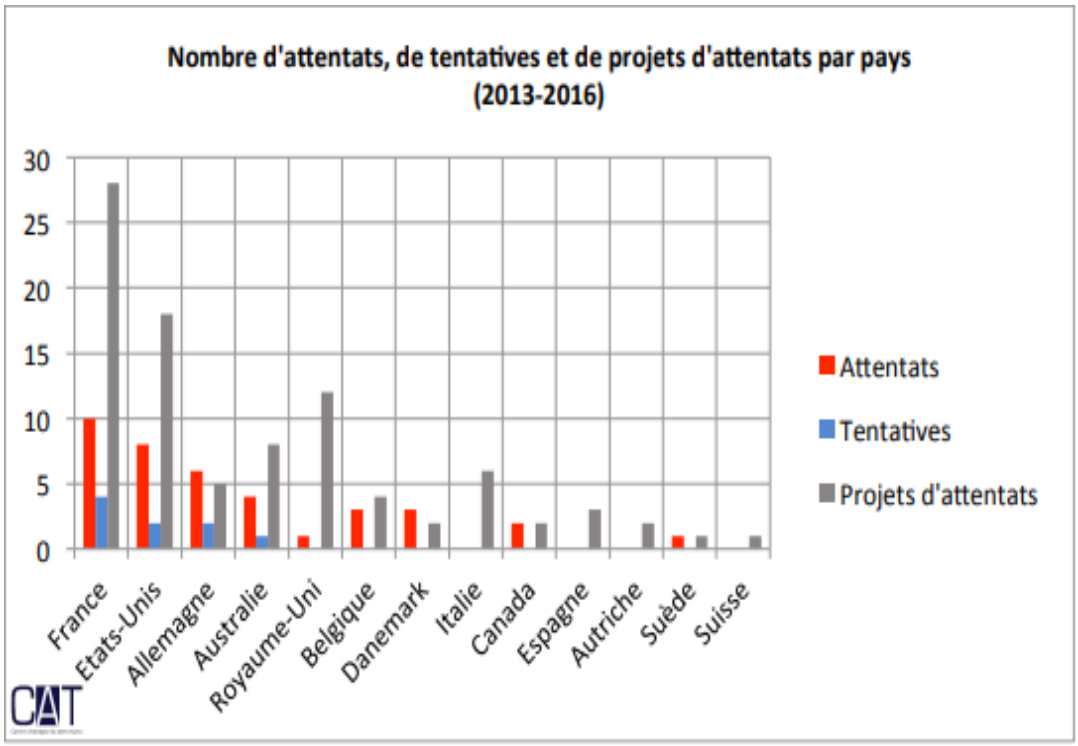

Source : Canelle BEUZE, **Attentats, Tentatives et Projets d'Attentats en Relation avec le Contexte Syro-Irakien dans les Pays Occidentaux (2013-2016)** ,Centre d'Analyse du Terrorisme , Mars 2017 , P14.

حسب هذا الشكل تصدرت فرنسا قائمة الدول المتعرضة لخطط ومحاولات الهجوم الإرهابي ثم تلتها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وبريطانيا وبلجيكا والدانمارك وبنسب أقل إيطاليا، كندا، إسبانيا، النمسا، السويد وسويسرا، فبالنسبة لهذه الدول الأخيرة فإنها أقل تدخلا دوليا من نظريتها الأخرى من الدول لأنها تتميز بسياسية محايدة نوعا ماعدا إسبانيا التي تعرضت للتهديد سنة 2004م بعد تدخلها في العراق، فعدا الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا اللتان تعتبران خارج حدود القارة الأوروبية أما بريطانيا التي تعتبر سياساتها متماشية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا التي عرفت مؤخرا مشاركتها في التحالف الدولي ضد تنظيم داعش الإرهابي في سنة 2014م.

تعتبر فرنسا أكثر دولة متدخلة دوليا وجيوستراتيجيا وعسكريا في المناطق التي تشهد نزاعات قتالية ومسارح الحروب المدنية وضد الحكومة مثل: سوريا، ليبيا ودول الساحل (عمليات سرفال les opérations Serval،إبرفيي Epervier،برخان Barkhane... وغيرها)، وبالتالي فهي تدفع الثمن جراء سياساتها الخارجية، هذا الثمن الذي لا يمكنها تجنبه نتيجةً لخياراتها العسكرية والتدخلات العسكرية في العراق، سوريا وليبيا ودول

الساحل وغيرها،على غرار ألمانيا وإسبانيا أو إيطاليا التي كانت لهم خيارات سياسية حذرة وأقل حدة عسكريا إن لم تكن مطلقة، أو أكثر من ذلك بكثير إن لم يكونوا بمنأى تماما عن الإرهاب. [1]

ألمانيا لم تشارك بشكل مباشر في العمليات العسكرية والضربات الجوية الذي قام بها التحالف الدولي ضد داعش وإقتصر دورها على توفير الدعم العسكري والأمني واللوجستي للقوات العراقية والمساندة السياسية للحكومة العراقية بقيادة حيدر العبادي، وتجلى هذا الدعم من خلال الزيارات التي قام بها بعض وزراء الألمانيين إلى العراق والزيارة التي قام بها وزير الخارجية شتاينماير لبغداد والرياض من أجل توطيد العلاقات بين الدوليتن لتأييد ومناصرة التحالف الدولي ضد داعش.[2]

أما إسبانيا فإنها لا تريد إعادة التجربة السابقة من خلال تدخلها العسكري في العراق وهذا ما أكدته الحكومة الإسبانية على لسان صناع القرار وسياسييها في العديد من التصريحات الإعلامية وبالتالي إمتنعت على التدخلات العسكرية في الدول العربية فيما بعد.

وهذا ما أكده رئيس الحكومة الأسباني:" أن عواقب المشاركة في سوريا وخيمة ولا نرغب في تكرار خطأ رئيس الحكومة الإسبانية السابق خوسيه ماريا اثنار ونتخذ قرارا من جانب واحد وهو المشاركة في حرب العراق والذي أدى إلى تفجيرات قطارات مدريد 2004".[3]

[1] Alain Gabon, Les Mythes de la « Menace Djihadistes « et de la Radicalisation Islamiste » en Occident, **Cordoba Papers**, Vol 4, Issue 1, Septembre 2016, p 16.

[2] نوار جليل هاشم، السياسة الألمانية تجاه الإرهاب، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 2، مايو 2015، ص 31.

[3] نقلا عن: فاطمة شوقي، **الصحافة الاسبانية: اسبانيا: لا نرغب في تكرار خطأ حرب العراق لعدم تكرار تفجيرات مدريد .. حزب اسباني يطالب بحظر بيع الأسلحة لمنع وصولها لداعش ... وبالحث استراتيجي: مخاوف حول تطور دور المرأة في " داعش"**، 19 نوفمبر 2015، تم زيارة الموقع يوم:2017/09/08.

https://www.youm7.com/story/2015/11/19

الشكل رقم 05: عدد هجمات بالسنة على ساحة الإتحاد الأوروبي والتي لها علاقة مع السياق السوري – العراقي.

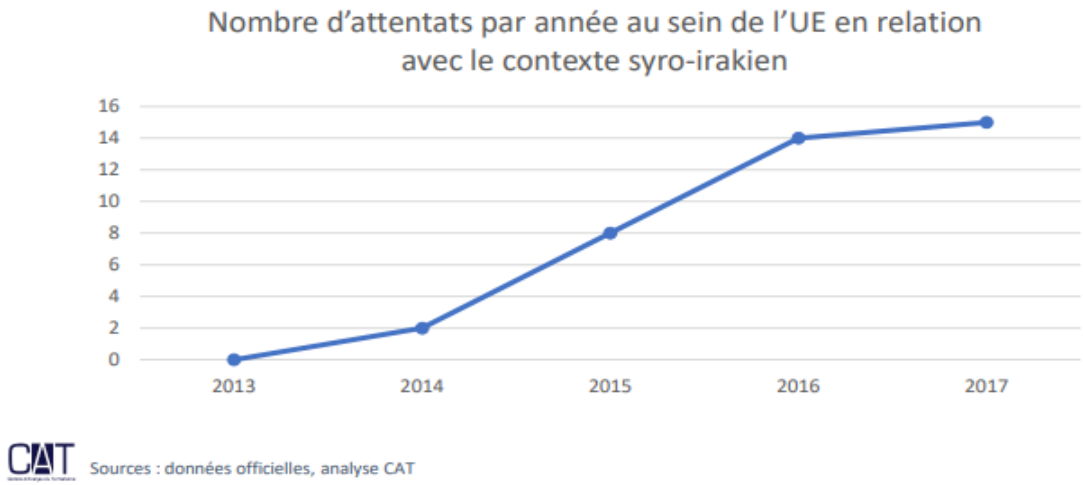

Source : **Terrorisme dans l'Union Européenne : Bilan 2017 Attentats, Tentatives et Projets d'Attentats en Relation avec le Contexte Syro – Irakien**, Centre d'Analyse du Terrorisme, Janvier 2018, p 2.

من خلال القراءة لهذا الشكل الذي يربط الهجمات الإرهابية بأوروبا مع الوضع العراقي– السوري وما تعانيه من تأزم للوضع الأمني الداخلي حيث أن الهجمات الإرهابية مع بداية الأزمة السورية سنة 2011م وبداية إعتبارها كأزمة دولية والتدخل السياسي والعسكري إستجابة للأصوات الدولية المنادية لذلك كبعض الدول الأوروبية فرنسا وبريطانيا وإنعقاد إجتماعات ومؤتمرات مجموعة أصدقاء سورية سنة 2012م و الوضع الأمني الغير المستقر على الأراضي السورية –العراقية تصاعدت معها عدد الهجمات الإرهابية في أوروبا.

وهذا ما توضحه الدراسة الصادرة عن مركز تحليل الإرهاب:" كما هو شأن مثل الفترة 2013–2016،لا يزال النمط العملياتي للإرهابيين متعدد الأوجه.الأفعال التي تُنفذ في أوروبا يمكن توجيهها(التخطيط لها وتنفيذها من قبل واحد أو أكثر من الخرجين من سوريا الموفدين من خلال تنظيمهم)، يتم التحكم فيه عن بعد (يقوم به أفراد ليس لديهم خبرة جهادية في الخارج وفي الداخل علاقة مع مدير في المنطقة السورية– العراقية)،أو مجرد إلهام يقوم به أفرادا لرد على نداءات منظمة إرهابية دون أن يكون لها صلة مباشرة معها) .في عام 2017، 45% من الأحداث الموثقة تم إلهامهم، 15% تم توجيهها 8%تم قيادتها."[1] نظرا للإختلاف والتمايز الموجود بين الأوروبيين إلا أنه وفي إطار مكافحة الإرهاب فإنه أصبح من الضروري العمل على تحقيق مفهوما شاملا للأمن الأوروبي والذي ستكون له إنعكاسات على كافة الميادين في أوروبا.

[1] Ibid, p3.

المبحث الثالث: تعريف الأمن الأوروبي.

يتناول هذا المبحث مفهوم الأمن الأوروبي وإبراز الجانب النظري الذي إعتمدنا عليه في الدراسة والمتعلق بتأثير الإسلاموفوبيا والإرهاب على الأمن الأوروبي مع رصد أهم المقاربات النظرية للعلاقات الدولية والمدارس الأمنية التي يستند عليها في فهم وتفسير المفاهيم الأمنية التي تأثرت بالإسلاموفوبيا و الإرهاب.

المطلب الأول: نحو تحديد مفهوم الأمن الأوروبي.

لقد ركزت أوروبا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية على التخلص من تبعات الآثار المدمرة وسعت إلى بناء أمنها من خلال التفكير في تجاوز الخلافات وتحديد مصالح الأوروبيين من خلال إندماجها في مؤسسات تعمل من أجل الصالح العام وذلك بتشكيل الجماعة الأوروبية للفحم والحديد الصلب عام 1951م والسوق الأوروبية المشتركة وفقا لمعاهدة روما 1957م.

يرى زهير بوعمامة أن:"إعلان روما يرتكز على مقترب شامل للهندسة الأمنية الأوروبية في المرحلة الجديدة، إنه يقر بأن بمواجهة تحديات ما بعد الحرب الباردة يجب أن تكون في إطار "مفهوم موسع للأمن" (conceptionélargie de sécurité)، يأخذ بعين الإعتبار من جهة ليس فقط العوامل العسكرية بل وأيضا عوامل سياسية، إقتصادية، إيكولوجية وغيرها من العوامل المؤثرة في الأمن، ويتسع من جهة أخرى لكامل القارة الأوروبية وذلك إنطلاقا من الطبيعة المختلفة والتهديدات اللامتماثلة التي من شأنها أن تؤثر على أمن الحلفاء في بيئة إستراتيجية معقدة ومتحولة."[1]منذ أن أصبح الإتحاد الأوروبي المؤسسة الأمنية الأوروبية الوحيدة التي تعمل على المستوى فوق القومي، أصبحت عملية التكامل الأوروبي القاعدة الأساسية التي من خلالها يتم بناء الأمن الأوروبي.[2]

إن مصطلح "الأمن الأوروبي" يبدو غامضا، هل يشير حقيقة إلى أمن الدول في أوروبا، أم يعني أمن أوروبا كلها وليس فقط أمن دولها؟ في المقام الأول، هناك تباين حول "الأمن الدولي" والذي عادة ما يعني الإستقرار والوفاء العام للأهداف الأمنية للدول وبين "الأمن الدولي الإقليمي" في حين هذه الثانية التي يمكن أن تشكل "الأمن الأوروبي القومي"، من الصعب توثيق هذا المصطلح لكن يبدو أن هناك إتجاها نحو

[1] زهير بوعمامة، **أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية–بعد نهاية الحرب الباردة–**، ط1،الجزائر، دار الوسام العربي للنشر والتوزيع ،2011، ص 259.

[2] Peter Van Ham, Simulating European Security: Kosovo and the Balkanisation –integration nexus, **Mapping European Security after Kosovo** ،First published, UK, Manchester University Press, 2002, p 37.

إستخدام التعبير على نحو متزايد بالمعنى الذي يشير فيه إلى أمن أوروبا أكثر من مجموعة أجزائه – المسؤولة عن مصير أوروبا.[1]

وقد قدم وايفر حجة مقنعة خلال الحرب الباردة أن مفهوم "الأمن الأوروبي" عمل كوسيلة وآلية من أجل فرض التماسك في نصفي أوروبا سابقا، ولم يكن الحديث عن الأمن الأوروبي حول ما يهدد أوروبا من الحدود الخارجية هو أساس الحوار المفتوح بل عن كيفية تأطير أو تكوين أوروبا من الداخل، الأمر الذي وضع حدود لخيارات الجهات الفاعلة الأوروبية في العديد من الإختصاصات.[2]

وبعد الحرب الباردة ومع معاهدة ماسترخيت، حاول الأوروبيين بناء الأمن الأوروبي من خلال السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للإتحاد الأوروبي**The Common Security and Defence Policy: CSDP** والتي تهتم بالسياسة الخارجية والأمن المشترك وكيفية الدفاع العسكري والتي سعى من خلاله بناء سياسية موحدة والتي تجسدت في معاهدة أمستردام 1997م وقمة هلنسكي 1999م الذي تأكد فيه على ظهور السياسة الأمنية الأوروبية مع تشكيل قوى عسكرية " اليوروبول" ويسعى الأوروبيون إلى بناء أمن أوروبي مستقل عن الحلف الأطلسي NATO.

طور مجلس أوروبا، مفهوم **الأمن الديمقراطي،** والذي تأسس على إفتراض أن الصراع المسلح بين الديمقراطيات أمر غير محتمل، ويهدف إلى حماية الفرد من خلال ضمان سيادة القانون وإحترام حقوق الإنسان، مجلس أوروبا في قمة المؤتمر لرؤساء الدول والحكومات، أعلنت الدول الأعضاء أن: "نهاية تقسيم أوروبا يوفر فرصة تاريخية لتعزيز السلام والإستقرار في القارة. وأن جميع بلداننا ملتزمة بالتعددية البرلمانية والديمقراطية، وعدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة وعالميتها، وسيادة القانون، وتراث ثقافي مشترك ثري بتنوعه. وهكذا يمكن أن تصبح أوروبا منطقة شاسعة من الأمن الديمقراطي."[3] ومنه يمكن القول أن مفهوم **الأمن الأوروبي** مفهوم ديناميكي قد تطور من الحروب العالمية إلى الحرب الباردة بعدما كان يهتم بالأمن العسكري وعدم نشوب النزاعات التي تؤدي إلى الحروب من خلال فكرة إنشاء تكتل يجمع مصالح الدول الأوروبية ويهتم بتلبية حاجات الإنسان وتعزز ذلك مع ظهور الأمن الإنساني، تكيف مفهوم الأمن الأوروبي مع التغيرات الحاصلة على الساحة الدولية كالأمن المجتمعي من خلال تنامي موجات الهجرة والأمن الهوياتي من

[1] Ole Waever, European Security Identities, **Journal of Common Market Studies**,Vol 34, N1, March ,1996, p120.
[2] Peter Van Ham, Op Cit, p 36.
[3] Sven BISCOP, The European Security Strategy Implementing a Distinctive Approach to Security, **Sécurité et Stratégie** ,Brussels, No 82, 2004, pp 12,13.

خلال تغلغل الإسلام وإنتشاره في أوروبا وأصبح يسعى للحفاظ على القيم الديمقراطية داخل الدول الأعضاء فيما يعرف بالأمن الديمقراطي.

المطلب الثاني: المفاهيم الأمنية المفسرة للأمن الأوروبي.

الفرع الأول: الأمن القومي.

أولا: مفهوم الأمن القومي.

حسب الأكاديمي ارونولد وولفر الأمن القومي له بعدين:" بعد موضوعي هو حماية القيم، وبعد ذاتي هو غياب الخوف على تلك القيم من أي هجوم. وأنه يعني في النهاية "غياب شر عدم الأمن" وأن زيادة الأمن أو تناقصه مرتبطان بقدرة الدولة على ردع الهجوم أو هزيمته."[1] يعتبر الأمن الوطني أو القومي من ركائز بناء الدولة وأولوياتها حيث يوفر وجوده الظروف المناسبة من إستقرار وإزدهار لتحقيق التنمية التي تستلزم العمل في بيئة أمنية آمنة.[2]

وهناك مفهوم أمني حديث يرتكز على دمج التنمية الشاملة أي وجود علاقة تداخلية بين الأمن القومي والتنمية ويعتمد على مدى إدراك الدول لمصادر تهديد الأمن القومي وسبل مواجهاتها، فهناك علاقة وطيدة بين الأمن القومي والتنمية، فالأمن القومي له بعد داخلي وخارجي حيث يعتبر الأمن القومي الداخلي بما يشمله من قطاعات الأساسية يساهم في تحقيق الأمن الخارجي للدولة والعكس صحيحا أي في تبادل وتكامل للأدوار والمهام.[3] إن الأمن القومي هو حماية الدولة من التهديدات المحاطة بها والتي تستهدفها وتتم الحماية من خلال إستقرارها وقدرتها على الحفاظ على أمنها الداخلي والخارجي من التهديدات المحيطة بها: التدخل الخارجي، الإرهاب، الجريمة المنظمة، المخدرات، الهجرة الغير شرعية وغيرها.

ثانيا: الرؤى المختلفة للمقاربات النظرية للعلاقات الدولية حول الأمن القومي.

1-المقاربة الواقعية: من الشائع أن النظرية الواقعية من أهم النظريات التي إهتمت بالأمن القومي حيث ركزت على المصلحة الوطنية والقوة وتعتبر الأمن القومي هو حماية الدولة من التهديدات العسكرية والحروب مع الدول وذلك لتحقيق المصلحة الوطنية من خلال تحقيق توازن القوى، وتعتبر الأمن هو الهدف الأسمى للدولة، ويمثل الواقعية تيارين: التقليدية والجديدة ومن بين روادها هانس مورغانتو وكينيث والتز، مرشايمر وغيرهم من المنظرين.

---

[1] نقلا عن: على عباس مراد، **الأمن والأمن القومي مقاربات نظرية**، ط1، الجزائر، ابن النديم للنشر والتوزيع، 2017، ص 34.

[2] ميلود عامر حاج، **الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية**، الرياض، دار جامعة نايف للنشر، 2016، ص 24.

[3] نجدت صبرى ئاكرة يى، **الإطار القانوني للأمن القومي – دراسة تحليلية** –، الأردن، دار دجلة، ص51.

والتز وغيره من منظرين الواقعية الجديدة يتفقون على أن الدولة العقلانية هي التي تهدف للحصول على المزيد من القوة عندما تحقق الأمن في دولتها وفي هذا الصدد يرى ميرشايمر Mearsheimer مناقضا لفكرة والتز على أساس أن الدول تهدف للوصول إلى الأمن من خلال القوة التي تكتسبها ولا يتحقق هذا الأمن إلى مع الوصول إلى قوة عسكرية كبيرة... ميرشايمر يؤكد على دور وأهمية القوة العسكرية كفاعل أساسي يؤثر على الدول الكبرى ويتحكم في علاقاتها الدولية، كما أن مفهوم الأمن عند الواقعية الجديدة إرتبط بعنصر الخوف لإعتقاد أن الخوف هو نتيجة حتمية للفوضى بيئة اللأمن Insecurity of Anarchy وهي نقطة الإختلاف مع الواقعية الكلاسيكية التي ترى بأن القوة هي طبيعة كامنة في غريزة الإنسانية العدوانية.[1]

فالواقعية الجديدة تؤكد على قضايا الأمن القومي المرتبطة بالقوة العسكرية والتي تساهم في البقاء القوي والمتماسك للدولة والتي تعتبر أساسية وتشكل أهم القضايا التي تهتم بها الدولة كأولوية وهي قضايا السياسة العليا.[2] وتشمل قضايا السياسية العليا: السياسة الخارجية، قضايا الدفاع والأمن العسكري، وتشمل أيضا قضايا الحساسة كالسيادة، وبالتالي فالأمن القومي في المفهوم الواقعي العام يعتمد على الدولة وقوتها الدفاعية والهجومية ومدى تحقيقها لتوزان القوى مع بقية الدول الأخرى المنافسة لها في بيئة دولية تتسم بالفوضى وبالتالي يتعين على الدولة ضمان مصلحتها الأساسية كأولوية وهو حماية السيادة والحدود الوطنية.

2-**المقاربة البنائية***: فعلى الرغم من إهتمامتها بالهوية واللغة والخطاب إلا أن نظرتها إلى الأمن تختلف عن باقي نظريات العلاقات الدولية الأخرى فأهدافها ومرتكزاتها وظروف نشأتها جعلتها تتميز في التفسير والتحليل.

أما بخصوص مفهوم النظرية البنائية للأمن القومي فتنطلق من مسلماتها حول البنية والفاعل والهوية ونظرتها الما بعد وضعية وإختلاف رؤيتها مع النظرية الواقعية حول تفسير نهاية الحرب الباردة بعدما عجزت الواقعية عن إيجاد تفسير لها فإن نظرتها للأمن القومي تختلف وهذا ما يوضحه خالد المصري في مقال

---

[1] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، ط1، الجزائر، دار الخلدونية،2007، ص 186.

[2] أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية –دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة** –، السليمانية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007، ص ص، 415، 416.

* أول من قدم البنائية لتخصص العلاقات الدولية هو نيكولاس أونيف Nicolas Onuf، إلا أنها ترتبط بمقالة ألكسندر فندت لعام 1992 وعنوانها" الفوضى هي ما تصنعه الدول من فوضى ". بدراستها لنهاية الحرب الباردة، تناولت المقالة عملية التغيير التي كانت قيد التنفيذ في تلك الفترة. وقد كان المبرر فيها بمنزلة خروج عن التصورات الأكثر بنيوية في العلاقات الدولية، والتي تفترض بأن الدول مقيدة بحالة من الفوضى". انظر :(كارين فيرك، البنائية، **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع**، ديما الخضرا، ط1، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص 449).

الموسوم بالنظرية البنائية في العلاقات الدولية:"... إذا هو مفهوم يعتمد على عملية البناء الناتجة عن تفاعل الدول مع البناء الإجتماعي في النظام الدولي. فبعض الأحيان الدول تعتقد في مرحلة معينة أن الأمن القومي بمعناه التقليدي هو الأفضل في حين في وقت آخر أو مرحلة وظروف مختلفة (التطور الإقتصادي، والحفاظ على البيئة، وبناء مؤسسات المجتمع المدني، ونشر الديمقراطية تأتي على أولويات الأمن القومي. بمعنى آخر أن الأمن القومي ليس شيئا معطى بل هو حصيلة العملية التفاعلية بين الوحدات والبناء ويعكس القيم والقواعد التي تضبط التفاعلات."[1]

3-المقاربة النسوية*:

وقد تطرق النسويون لقضية الأمن الذي يعتبر موضوع أساسي عند الواقعيين فبالنسبة إلى النسوية فهم ينادون إلى ضرورة إقحام العنصر النسوي في تحليل مضمون الأمن وهذا لتوسيع مفهوم الأمن وجعله يشمل العديد من القطاعات الأخرى كالإقتصادية والسياسية على غرار البعد العسكري.[2]

ويهتم النسويون بالمطالبة بالإستفادة من خبرات النساء مع الرجال في السلم والحرب، مع إصرارهن على إعادة النظر في مفهوم الأمن، فلطالما عَرَّضَ مفهوم الأمن القومي الإنسانية لتهديد المستمر بزوال حياتهم، كما تساهم الوسائل العسكرية في خلق المعضلات الأمنية الخاصة بها بالإعتقاد أنهم يمارسون لعبة السيطرة الذكورية...[3] ومنه يمكن القول أن الأمن القومي عند النظرية النسوية يرون بأنه لعبة يحترفها الذكور بالسيطرة على المجال العسكري والقوة ويدعون إلى ضرورة المشاركة الفعالة للعنصر النسوي في وضع اللبنات الأساسية للأمن بإشراك المرأة والمحافظة على حقوقها.

---

[1] خالد المصري، النظرية البنائية في العلاقات الدولية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية**، المجلد 30، العدد الثاني، 2014، ص 329.

* ظهرت النسوية كنظرية في العلاقات الدولية بعد إقحام مسائل الجنس (الجنس/ النوع) في ميدان العلاقات الدولية عبر النظرية النقدية وأبحاث السلام والدراسات الإنمائية في ثمانينيات القرن العشرين وقد برز ذلك مع صدور مقال بمجلة المدرسة اللندنية للإقتصاد London School of Economics The Millenium عام 1988، بعنوان: " المرأة والعلاقات الدولية ". لكن النسوية كحركة، تعود إلى أواخر القرن التاسع عشر، حيث إنتشرت هذه الحركة في كل من فرنسا، بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. انظر:(عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، ط1، الجزائر، دار الخلدونية، 2007، ص337).

[2] محمد الطاهر عديلة، المقاربة النسوية للعلاقات الدولية، **دفاتر السياسة والقانون**، المجلد 7، العدد 12، الجزائر، جانفي2015، ص 210.

[3] جاكي ترو، النسوية، **نظريات العلاقات الدولية**، محمد صفار، ط1، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2014، ص378.

4-مدرسة باريس*:

يتميز الإهتمام الأمني لمدرسة باريس بتغيير طبيعة التهديد وكيفية مواجهته، فيعتقد رواد هذه المدرسة أن عدم الإستناد على توسيع رؤية الصراعات الإجتماعية قد ساهم في توجيه الدراسات الإستراتيجية وخبراء الأمن إلى وجهات نظر ثقافية تبسيطية وهو ما ظهر في أدبيات منتصف الثمانينيات أين يرجع السبب وفقا لإعتقادهم على فشل المحللين في فهم تحول العنف السياسي ما يعني التحول من المعركة العسكرية إلى المراقبة وخلق إرباك وقلق على مستوى القيادة الحكومية في الدول الغربية خاصة في التعامل مع مختلف أشكال العنف التي ظهرت تزامنا مع تنامي التهديدات الإرهابية والجريمة المنظمة والهجرة الغير شرعية وإضطهاد حق الشعوب والتمرد السياسي، وبالتالي فإن إمكانية وإستطاعة التقنيات الحكومية والإستراتيجية الحكومية على المراقبة وفرض نظام يؤدي إلى منحها مكانة مركز تحليل عملي لبحث ودراسة القضايا والمشكلات الأمنية الحديثة فطبيعة التهديدات الجديدة كشفت عن مدى إرتباط وإعتماد العديد من المهن المتعددة مع بعضها البعض والتي تؤدي دورا فعالا في تحقيق و تفعيل الأمن...[1]

يعتبر الأمن نوع من أنواع الحوكمة الذي يعتمد على دور الشرطة في ممارسة المراقبة عبر شبكات تقوم بتعزيز روابط بين مختلف الأجهزة الأمنية الوظيفية التي يمكن لها أن تتجاوز الحدود الوطنية وفي ظل العولمة إتسعت صلاحيات الشرطة أكثر، وبصفة خاصة تلك المتعلقة بالمراقبة والحماية العامة لتتجاوز الحدود الوطنية وبعض النشاطات الكلاسيكية إلا أن تصل مهامها إلى الحدود الخارجية فقد أثر 11 سبتمبر 2001م على كيفية حماية الأمن من خلال الدعوة إلى التنسيق والتعاون ضد التهديدات بالإعتماد

*تعود جذور هذه المدرسة إلى بداية السبعينيات من قبل المنظرين الفرنسيين المتواجدين بأمريكا الشمالية وكندا أمثال : Michel Faucault , Pierre Bourdieu , Jacques Derrida , Barthes, Deleuze جاؤوا بأجندة بحثية بنائية وقاموا بنقاشات حادة في النظرية السياسية، الدراسات ما بعد إستعمارية، التاريخ، علم الإجتماع، العلوم السياسية، العلاقات الدولية وكان هذا في منتصف سنوات الثمانينيات وهذا ما فتح أفاقا أمام مواضيع بحثية تمثل الهجرة،الهوية، الحدود، السيادة، مكانة السياسات الإحترافية، بالإضافة إلى المقاربة التكنولوجية التأملية (latour , stez) غير أن النقاش البحثي والأكاديمي داخل فرنسا تميز بالإنغلاق وتمحور في مجالات محددة شملت علم الإجتماع Bourdieu،Boltanski،العلوم السياسية la croix، السياسات العامة Laxoumes، التاريخ Noiriel, (...) كما أن علم الإجتماع والعلاقات الدولية في التوجه الفرنسي تميز بالإرتباط الوثيق وهذا ما ساهم في جعل مدرسة باريس تستكشف الحقائق المتعلقة بمسائل الهجرة، الأقليات،المؤسسات السياسية والوكالات الأمنية كما أن أول من أطلق تسمية مدرسة باريس هو أولي ويفر Olé Waever سنة 1996... انظر:(إيلاس توازي ،**الأمن والهجرة، دراسة في السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2013، ص 142).

[1] سيد أحمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، **دراسات إستراتيجية**، الإمارات العربية المتحدة، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية العدد 169، ص 33.

على إستراتيجية إستباقية تستند إلى تكثيف المراقبة المجتمعية على الأشخاص سواء كان عاديين أو متهمين.[1]

قدم بيغو في سنوات 2005،2001،2000 سلسلة من الدراسات التي تحدد فيها إمتداد الوظيفة والجغرافية في الأمن الداخلي، هذا الدمج بين الأمن الداخلي والخارجي تزامن مع تحول الواقعيين والواقعيين الجدد في سرديات الأمن و هكذا، أصبح الواقعيون والواقعيون الجدد غير مترددين في إستخدامات المفاهيم المطورة في العلاقات الدولية مثل فكرة المعضلة الأمنية لتفسير ما كان يقتصر على كفاءة السياسة الداخلية مثل النزعات العرقية وكانت النتيجة الرئيسية من توسيع أنشطة الأمن الداخلي هو تصدير أساليب و نشاطات الشرطة في السياسة العالمية، والعودة إلى روتينات العمليات العسكرية على الساحة الوطنية مع دمج الأمن الداخلي والخارجي و ذلك من خلال تقديم وجهات نظر مميزة حول تأثير هذا المجال، على سبيل المثال لم تحظى بعض الأجهزة الأمنية بإهتمام كبير في الماضي مثل الدرك والجمارك وحراس الحدود وضباط الهجرة لكن بالمقابل هم الآن في مركز المجال الأمني لأن قوتهم الإنتاجية تبدو الأنسب للتخفيف من التحديات المعاصرة.[2] إن مدرسة باريس على الرغم من أنها لم تعطي مفهوما محددا للأمن القومي إلا أنها أشارت أنه مرتبط بالحكومة لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة والهواجس الأمنية التي تهدد الدول وخاصة الأوروبية منها كما أنها تبرز دور الأجهزة الأمنية كالشرطة والإستخبارات في قضايا مكافحة الإرهاب للحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي لتعزيز الأمن القومي بمفهومه الشامل والذي بدوره يؤدي إلى تعزيز أمن الإنسان.

الفرع الثاني: الأمن المجتمعي.

أولا: مفهوم الأمن المجتمعي.

وفي سنة 1993 ظهرت الدراسة حول:" الهوية والهجرة والأجندة الأمنية الجديدة في أوروبا " Identity Migration and the New Security Agenda in Europe، التي سلطت الضوء من خلالها مدرسة كوبنهاغن*

[1] سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق، ص 35.

[2] C.A.S.E. Collective Critical Approaches to Security in Europe: A Networked Manifesto, **Security Dialogue**, vol 37, no 4, December 2006, pp 458,459.

***مدرسة كوبنهاغن:** نشأت في عام 1985 حتى إغلاقه سنة 2004، كان معهد كوبنهاجن لأبحاث السلام منبرا نظريا رائدًا في دراسة شؤون الأمن والسلام وفق خلفية فكرية نقدية. استضاف المعهد خلال فترة عمله مجموعة متنوعة من الباحثين، أمثال باري بوزان، ووأولي وايفر، وياب دي وايلد Jaap de Wilde، ومورتن كليستروب MORTEN Kelstrup، ... وغيرهم، الذين إهتموا بدراسة القضايا الأمنية. جاء الدور الأهم والأكثر تأثيرا عقب انضمام باري بيوزان إلى المعهد في عام 1988 كمدير أحد المشروعات البحثية للمعهد، وهو" السمات غير العسكرية للأمن الأوروبي". ثم إلتحق أولي وايفر بالمدرسة وإشتراكه مع بيوزان في تأليف سلسلة من البحوث النظرية.

على مفهوم الأمن المجتمعي والذي بدأ بدوره البنائي في نهاية سنة 1998 Security a New Framework for Analysis.[1]

وفي المحاولة الأولى لدراسة معمقة للمفهوم من قبل المجموعة سنة 1993م إقترح وايفر تعريفا: "الأمن المجتمعي يهتم بقدرة الدولة للظهور بصيغتها الخاصة تحت الشروط المتغيرة في مواجهة تهديدات محتملة أو حقيقية وأكثر تحديدا فهو القدرة على الحفاظ على أنماط تقليدية للغة أو الثقافة أو التجمعات والهوية الدينية والوطنية والأعراف في ظروف قابلة للتطور (...) الأمن المجتمعي يعني الحالات التي تكون فيها المجتمعات معرضة للتهديدات على شكل هويات."[2] ومن دراسة بوزان التي شملت دراسة قطاعات الأمن الخمسة والتي جاء ذكر الأمن المجتمعي إنطلقت ماريان ستون في تحليلها لهذا الأخير.

أما **Marianne Stonne** فترى أن: "الأمن المجتمعي هو الأكثر إثارة للإهتمام من بين القطاعات الخمسة الأخرى الذين يجب أخذهم بعين الإعتبار. بينما من الصعب التفريق بينه وبين القطاع السياسي، التهديدات المجتمعية التي تتعلق بالهوية والتوازن يمكن العثور عليها في أي دولة. فالدول الضعيفة غالبا ما تكون غير مجهزة للتعامل مع الإختلافات في الهوية والثقافة (...) ولذلك من المهم أن يؤخذ بعين الإعتبار هذا المجال عند دراسة الأمن في مستواه الكلي ومن المهم التأكيد على أن مفهوم الأمن المجتمعي يصعب تطبيقه لأنه يتعلق بالهوية والثقافات ذاتيا، مفهوماتيا وبنائيا كما يمكن أن يؤدي إلى سياسة التمييز و الإقصاء".[3]

وتعرف مدرسة كوبنهاغن الأمن المجتمعي على النحو التالي:" قدرة المجتمع على الإستمرار في طابعه الأساسي تحت التغيير والظروف والتهديدات المحتملة أو الفعلية... [...] ضمن شروط مقبولة للتطور، من أنماط تقليدية من اللغة والثقافة والجمعيات والدين والهوية الوطنية والعرف."[4] ومنه يمكن القول أن الأمن المجتمعي هو حماية هوية المجتمعات على وجه الخصوص من تهديدات محتملة أو واقعية قد تمثلها هوية

من خلال هذه اللقاءات، (...). قدم هؤلاء مقاربتين نظريتين لمفهوم وإعادة مفهمة الأمن والظواهر المتصلة. الأول كان تحت إشراف بيوزان، ونتج عنه ما يعرف بـ "الأمن المجتمعي"، فيما كانت الثنائية متمثلة في الفكرة التي قدمها أولي وايفر أو يعرف ب"نظرية الأمننة " Securitization Theory. انظر :(سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق، ص 27).

[1] Salim Chenna, **l'Orientalisme Latent de l'Ecole de Copenhague la Sécurité Sociétale Appliquée au Cas Français**, Master Gouvernance des Instutions et des Organisations Politiques Mention « Affaires Internationale » Parcours : Relations Internationales, Sciences Po Bordaux, 2006- 2007, p19.

[2] Citant : Alex Macleod, les Etudes de Sécurité : du Constructivisme Dominant au Constructivisme Critique, **Cultures et Conflits**, 54,2004, p 15.

[3] Marianne STONNE, Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis, **Security Discussion Parers Series**, Spring 09, p p, 5,6.

[4] Citant: Wing Commander P. E. O'Neill RAF, The European Union and Migration: Security versus Identity? , **Defence Studies**, 6:3, 2006, p 324.

أخرى أو جماعة إثنية أو عرقية أخرى على شكل مجتمعات متنافسة فيما بينها والتي قد تؤدي بدورها إلى حدوث نزاع والتي تنعكس سلبا على إستقرار المجتمع والدولة معاً.

ثانيا: رؤى مدرسة أبريستويث ومدرسة باريس للأمن المجتمعي.

1-مدرسة أبريستويث*:

تنتقد هذه المدرسة مفهوم الأمن المجتمعي كما جاء به وايفر وللتعمق أكثر نجد ما يسميه Huysmans "المأزق المعياري لكتابة الأمن" الذي يواجهه معظم الباحثين حيث يتم طرح الإشكالية عن كيفية تأويل المسائل الأمنية في العلاقات الإجتماعية بالأسلوب الذي يؤدي للحد والتقليل من المخاطر وإعادة تفعيل وصياغة الأمن في المجال المجتمعي؟ – جعل الهجرة كمشكلة أمنية مجتمعية – وأهم المعارضين لتعريف مدرسة كوبنهاجن للأمن للمجتمعي هو Bill Mcsweeney.[1]

يفند الفكرة القائلة أن الهوية المحددة هي نتاج تفاعلات داخل بيئة دولية، التي تتميز بشكل واضح عن البيئة الداخلية، يلفت تحليل McSweeney الإنتباه إلى حقيقة أن بناء الهوية هو جزء من عملية صراع مستمرة بين المجموعات المختلفة في المجتمع علاوة على ذلك، فإن الخطاب حول الهوية الوطنية هو أيضا ممارسة الشرعية الموجهة لكل من الجمهور الداخلي والدولي وأخيرا، فإن الراوبط بين الهوية والأمن مكرسة في المخيلة الإجتماعية والجماعية التي تتجاوز إطار حدود الدولة.[2]

ويعتبر الهوية عبارة عن مسار من المفاوضات بين المجتمع وجماعات المصالح أكثر من أن تكون منتوج إجتماعي وينتقد المجتمع ككيان موحد الذي ليس لديه القدرة على إدارك النوايا الهوياتية المتنافس والمتنازع بشأنها ويرى McSweeney أن وايفر وزملائه قد حددوا بقاء المجتمع وأمنه المجتمعي في الهوية التي يجب حمايتها ويشير إلى تغييب دور العوامل الإقتصادية الأخرى التي تؤثر بشكل مباشر على الأمن المجتمعي بصفة عامة.[3] وأبرز مثال على ذلك التهديد الإقتصادي الذي تشكله الجالية المهاجرة في أوروبا

---

*كحركة فكرية وكتيار تنظيري تعود الجذور الأولى للمدرسة الإنجليزية إلى بداية الخمسينيات من القرن الماضي وذلك عبر مايسمى اللجنة البريطانية لنظرية السياسات الدولية ويعتبر روي جونس أول من أشار إلى المدرسة في مقال نشره في "مجلة الدراسات الدولية " سنة 1981م تحت عنوان "المدرسة الإنجليزية للعلاقات الدولية " ومن بين مؤسسي هذه المدرسة نجد: "شارلز مانينج" و"مارتن وايت". انظر (إيلاس توازي، مرجع سابق ،ص ص، 129،130).

[1] إيلاس توازي، **الأمن والهجرة، دراسة في السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما بعد نهايةالحرب الباردة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2013، ص136.

[2] Alex Macleod, Isabelle Masson et David Morin, Identité Nationale, Sécurité et la Théorie des Relations Internationales, **Etudes Internationales**,Vol 35, N 1, Mars 2004, p19.

[3] إيلاس توازي، مرجع سابق. نفس الصفحة.

سواء كانت عربية آسيوية أم أفريقية على وظائف العمل وهو مايخلق ويزيد من البطالة في المجتمع الأوروبي والخطاب التحريضي إتجاههم المتبنى من قبل أحزاب اليمين المتطرف وبالتالي يهدد الأمن المجتمعي.

2-مدرسة باريس:

إنتقدت مدرسة باريس مفهوم الأمن المجتمعي التي جاءت به مدرسة كوبنهاجن لأنها إعتبرته كيان متعلق بالهوية مما يعني متغير ثابت واحد وموحد غير قابل للتغيير على مر الزمان ومهما تغيرت الظروف ،وعليه إعتبرت مدرسة باريس أن تهديد بقاء المجتمع والهوية هي تهديدات مزيفة ووسيلة توظفها السلطة لتحقيق أهدافها يرى بيغو Bigo في هذا الصدد أن هناك إرتفاع في سلوكات عدم التسامح وعدم إحترام الإختلافات في المجتمع يقابلها شعور بتزايد حجم ومخاطر التهديدات على المجتمعات، يغلب سوء الإدراك والتقدير لدى النخب في الغرب وفي أوروبا بخصوص مصادر تهديد بقاء الهوية والمجتمع حيث أنها أغفلت دور التغيير الإجتماعي والتاريخي الذي ينتج لمشكل إدراك بنائي تجاه الخصم أو العدو ومنه المسار المتتبع في بناء الأمن الهوياتي وغياب الأمن المجتمعي يظهر حقيقة عدم قبول الإعتراف بالآخر من حيث ثقافته، عاداته وتقاليده ولغته وتقدم في شكل مرضي يتعرض للهوية المجتمعية التي يفترض على أنها تتجانس ثقافيا و يتم تصويرها على أنها في الحقيقة هي كذلك من قبل و ذلك بالإنتماء لتلك الجماعة.[1]

ينتقد بيجو Bigo الأكاديمين الجامعيين والمحللين المختصين في الدراسات الأمنية معتبرا إياهم أنهم عند دراستهم للأمن المجتمعي أهملوا دور الممارسات الإجتماعية وحصروا موضوع الأمن في الهوية وعلاقتها بالمجتمع فقط فالجانب التاريخي للأمن له أهمية سواء بالعودة إلى تاريخه القديم والبحث في حيثياته على الطريقة الأنتربولوجية أو بدراسة حاضره وتكيفه مع الأحداث المستمرة التي تضمن بقاء المجتمع ومن جانب آخر يلجأ صناع القرار والمشاركين في إتخاذه إلى خداع المواطنين أو المحكومين les gouvernés من خلال جعل قيم ثقافية ومجتمعية ما في قالب واحد غير قابلة لتعدد والتجانس، والحقيقة الموضوعية هي عكس ذلك فالوحدة المجتمعية والهوياتية متعددة وغير متجانسة وهذا ما يحاول خلقه صناع القرار عبر توحيد هوية المجتمع وإعتبارها غيرها قابلة للتعدد ويتم إستخدامها أو توظيفها لخلق هذا الشعور المزيف.[2] يظهر جليا أن هناك فرق بين الأمن المجتمعي والأمن الهوياتي على الرغم من أنهما يشتركان فى عنصر الهوية المتعلقة بالفرد، وهناك من يخلط بينهما إلا إن الأمن الهوياتي يختلف عن الأمن المجتمعي، فهذا الأخير يمكن أن

[1] إيلاس توازي، مرجع سابق، ص ص، 145، 146.

[2] نفس المرجع السابق، ص 146.

يؤدي إلى إحداث معضلة أمنية مجتمعية وبالتالي فهو ذو طبيعة نزاعية على عكس الأمن الهوياتي فهو يحمل الطابع السلمي ولكن إذا زادت حدة الخوف على الهوية عن المعقول يمكن أن تصل إلى نزاعات مجتمعية أو هوياتية، فالأمن الهوياتي هو المرحلة الأولى لبناء الأمن المجتمعي الهدف من هذا الآخير هو حماية المجتمع أما الهدف من الأمن الهوياتي هو حماية الهوية.

الفرع الثالث: الأمن الهوياتي.

أولا: مفهوم الأمن الهوياتي.

يتكون مصطلح الأمن الهوياتي من الأمن والهوية، والأمن عادة ما يعني حماية الفرد وكل ما يتعلق به من بيئة داخلية وخارجية المحيطة به وعلى مستوى المجتمعي والإقليمي والدولي، أما الهوية فهي مجموعة المعايير والقيم التي يُعرف من خلالها الفرد أو الجماعة كالتاريخ والدين والتي تميزها عن الهويات الأخرى.
يرى ريجارد جنكز أن الهوية الإجتماعية:"هي تصورنا حول من نحن ومن الآخرون وكذلك تصور الآخرين حول أنفسهم وحول الآخرين".[1]

ظهر مصطلح الأمن الهوياتي منذ قرابة ستينات القرن العشرين وهو يعني كل ما يتعلق بتأمين هوية المجتمع من كل ما يعرضها للتهديد وقدرة المجتمع على الحفاظ على هويته من لغة وثقافة ودين وتاريخ وعادات... وعليه تركز النهضة الإجتماعية في إسترجاع كل تم محوه من قبل فواعل وقوى خارجية ويقوم على أساسين هما الإعتزاز بالحضارة والدفاع عن وجودها التاريخي والحاضر والإنفتاح والحوار مع الحضارات.[2] ويمكن القول أن الأمن الهوياتي هو حماية وتحصين الهوية والمحافظة عليها، أي الخوف عليها من ضياعها فالموضوع الأساسي للأمن الهوياتي هو الخوف على الهوية ووضع التدابير اللازمة لإبقائها.

ثانيا: نظرة المقاربات النظرية العلاقات الدولية لمفهوم الأمن الهوياتي.

1-المقاربة الواقعية:

يرى مؤسس التيار الواقعي "هانز مورغنثاو" أن أهمية "الشخصية الوطنية" والحقيقة المتنازع عليها ولا جدال فيها أن بعض الميزات الموجودة في طبع المفكر تؤثر بشكل مستمر وذات قيمة في أي أمة عن غيرها ويؤكد أن هذه" الصفات تميز أمة عن الأخرى وأنها تُظهر درجة عالية من المقاومة للتغير من جانب آخر

[1] نقلا عن: هارلمبس وهولبورن، **سوشيولوجيا الثقافةوالهوية**، حاتم حميد محسن،ط1،سورية، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع،2010، ص93.

[2] إيمان بن حمد، "الإنفصام اللغوي" والأمن الهوياتي في الجزائر، **مجلة الفكر المتوسطي للبحوث والدراسات في حوار الديانات**، مجلد 08، عدد 01، ماي 2019، ص244.

مؤسس الواقعية الجديدة، كينيث والتز أشار بأن النظام الدولي: "سوف يستمر في العمل إذا كانت بعض الدول قررت أن تتخلى عن هويتها السياسية، في حين أن الآخرون لا يقومون بذلك." بينما ينطلق Moravcsi الذي يميل إلى "الليبرالية المثالية" ويعتبر تكوين الهويات الإجتماعية والقيم كتحديدات مفضلة للدولة، وعليه ينشأ النزاع والتعاون بين الدول، وتعرف "الهويات الإجتماعية" بأنها:"مجموعة من تفضيلات المشتركة من قبل الأفراد حول مدى وطبيعة وتوقعات الأملاك العامة"، إذا كل من هؤلاء المؤلفين لا يقدم تحليلا منظما للعلاقة بين الهوية والأمن أما الواقعي كال هوستى Kal Hosti خطى خطوة في هذا الإتجاه من خلال إقتراحه لربط بين نظرية الأدوار الوطنية والسياسة الخارجية ومحاولة الدفع حتى الآن إلى تأسيس دينامية حقيقية بين هذين المفهومين، وعدم إستغلال الهوية الوطنية كما هي.[1] فالواقعية ترى أن الدولة تمتلك هوية وطنية خاصة بها وتميزها عن غيرها والتي تؤدي غالبا إلى النزاع في حال ما تم تفضيل هوية على حساب هوية أخرى خصوصا على مستوى النشاط الخارجي الذي تقوم به الدولة على المستوى الدولي.

الواقعيين يتجنبون الإهتمام بالهوية... لكن على سبيل المثال يشير مصطلح القوة العظمى عن نوع معين للهوية وعن دور تنظيمي ومحكم في النظام الدولي ناهيك عن معناه الذي يعني إحتواءه على قدرات مالية ضخمة، إضافة إلى ذلك فإن توازن القوى هو مجموعة من مؤسسات الدولة التي تملك سيادة على لإقليمها الخاص المتكون لوحدة هوية.[2] أما بالنسبة للواقعية الجديدة تعتقد أن الهوية مرتبطة بالمصلحة حيث أن كل الوحدات في السياسة العالمية ترى أن ضمان مصلحتها في هويتها وهي ثابتة لا يمكن أن تتغير زمانا ولامكانا ولا تتأثر بأي تغيرات.[3] فالأمن الهوياتي من المنظور الواقعي هو جزء من الدولة والأمن القومي ويجب حمايته.

2-المقاربة الليبرالية:

قدمت النيولبيرالية أيضا مفهوم الهوية، في أفكار السياسة الخارجية التي نشرت في بدايات سنوات 1990 في Ideas and Foreign Policy دعا كل من Goldstein et Keohan غولدستان وكيوهان الباحثين في العلاقات الدولية إلى زيادة الإهتمام بهذه التنويعات الجديدة، فالأفكار والمعتقدات تصبح مثل المؤسسات محددة لسلوك الدولة، ومع ذلك هؤلاء المفكرين لا يمثلون قطيعة أساسية مع المقاربة النيولبيرالية الكلاسيكية والتي تتمسك بأن:" الأفكار والمصالح لهم وزن سببي في تفسير العمل الإنساني."(....) تأخذ الهوية شكل

[1] Citant : Alex Macleod ,Isabelle Masson et David Morin,Identité Nationale,Sécurité et la Théorie des Relations Internationales,**Etudes Internationales** ,Vol 35, N 1, Mars 2004, p p 13, 14.

[2] جاك دونللي، الواقعية، **نظريات العلاقات الدولية**، محمد صفار، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ط1، 2014، ص79.بتصرف

[3] أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية-دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة** -السليمانية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية،2007، ص439.

تفسيري مختلف مكمل من حيث السياق المستخدم. وهكذا فإقترحات كل من غولدستاين وكيوهان* Goldstein et Keohan لا تدفع بصفة كافية التحليل بالأفكار والمعتقدات حتى نستطيع الحديث عن نظرية حقيقية للهوية الوطنية، في هذا المنظور الكاتبين لا يجلبون عناصر للمناقشة حول الهوية والأمن.[1] الليبرالية لا تهتم بجانب الهوياتي لأنها تدعو إلى التحرر التام وعدم تقييد الإنسان بأي أفكار أو تاريخ أو هوية وبالتالي فهي لا تعتبرها فاعل في تعزيز الأمن ومسبب لتهديد الأمن.

3-المقاربة البنائية:

تعتمد النظرية البنائية على الهوية Identity وتعتبرها مسألة أساسية في عالم مابعد الحرب الباردة. حيث تركز على الطريقة التي تتعامل بها الهويات مع الدول لتستجيب لمطالبها ومؤسساتها، خصوصا مع تغير طبيعة الصراع من صراع خارجي بين الدول إلى صراع داخلي أي بين الجماعات، وظهور تهديدات جديدة كالأقليات والإرهاب خصوصا بعد تغير الصراع من الأيديولوجي في فترة الحرب الباردة إلى حضاري بعد نهاية الحرب الباردة وظهور التنظيمات الإرهابية مع إستغلال القضايا العرقية والثقافية.[2] تعتبر الهويات أساسية في السياسة العالمية والمجتمع الداخلي، حيث تساعد في التحليل سلوكات الدول إنطلاقا من معرفة الهوية الثابتة في الدولة والمجتمع خصوصا عند الطرفين المتنازع بينهما. وفي ظل غياب الهويات تسود الفوضى لإضطراب الدولي.[3]

يعرف فندت الهويات: " بأنها أساس المصالح، ما يعني أنها الجهات الفاعلة "تُعرف مصالحها في عملية تعريف المواقف". والمؤسسات هي "مجموعات" أو "هياكل" ساكنة نسبيا من الهويات والمصالح...".[4]

يرى ألكسندرن ونت: "...الإحساس بالإنتماء إلى جماعة أو "نحن" يعتبر هوية إجتماعية جماعية تجعل للفاعلين مصلحة في المحافظة على ثقافتهم. تعني المصالح الجماعية أن الفاعلين يجعلون من رفاهية

---

[1] Alex Macleod, Isabelle Masson et David Morin, Op Cit, p15.

*على الرغم من أنهم يعترفون بنفوذ الأفكار في المجال السياسي فهم يحافظون على الإفتراض العقلاني وفقا لما يتصرف به الشعوب والقادة " بطريقة أنانية، وفي إتجاه واسع نوعا ما وعقلاني، نهجهم ينم عن محاولة لمعالجة "التشنج التجريبي" الذي ينتج عن عدم الإهتمام بالظواهر المثالية، إنها مسألة تعويض أوجه القصور في العقلانية و" التحيز المناهض لإنعكاسيين"، الرؤى للعالم(تعرف كمفاهيم لأفعال مختلف ممكنة، والمعتقدات الرئيسية) تفهم كأفكار معيارية والمعتقدات السببية مدمجة في التحليل لأنها تلعب في بعض الأحيان دورًا في تحديد التفضيلات والإهتمامات تتخذ الهوية شكل متغير توضيحي تكميلي، تعتمد فائدته على سياق معين. (idem).

[2] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، ط1، الجزائر، دار الخلدونية، 2007، ص 324.

[3] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 441.

[4] نقلا عن: تيم دان، ماليا كوركى، ستيف سميث، **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع**، ديما الخضرا، ط1، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص450.

الجماعة غاية بذاتها، والذي بدوره سيساعدهم على تجاوز مشاكل العمل الجماعي التي تقود إلى الأنانية. فعندما تكون ثقافتهم مهددة، نجد أن الفاعلين المؤهلين إجتماعيا بشكل جيد سوف يميلون– وبشكل فطري– للدفاع عنها.."[1]

فالمقاربة البنائية تولي إهتمام معتبر للهوية في الحفاظ على الأمن الهوياتي الذي من شأنه أن يحافظ على الأمن القومي أو حتى الأمن الشامل للدولة حيث يجعلها من أولى أولوياتها وهو ما إهتمت به النظرية البنائية بتركيزيها على الهوية في الدراسة والتحليل.

[1] ألكسندر ونت، **النظرية الإجتماعية للسياسة الدولية**، عبد الله جبر صالح العتيبي، المملكة العربية السعودية، النشر العلمي والمطابع – جامعة الملك سعود، 2006، ص 458.

الفصل الثاني
إنعكاسات الإسلاموفوبيا على الأمن الهوياتي و المجتمعي في أوروبا

إن سرعة إنتشار الإسلام في أوروبا أثارت جدلا واسعا ورفضا لدى المجتمع الأوروبي وخاصة الطبقة السياسية التي إعتبرت هذا الأمر تهديدا على الأمن الهوياتي والمجتمعي في أوروبا وهذا خوفا من تأثير هذه الفئة القليلة – المسلمة –على هوية أوروبا المتعددة كونها تضم العديد من الدول الأوروبية المختلفة في اللغة وإختلاف طفيف في الدين والعادات والأعراف وأنظمة الحكم منها: الملكي، الديمقراطي والفيدرالي ...والمبادئ المنصوص عليها في دساتيرهم (الديمقراطية، الحرية، المساواة، العلمانية...) والتي يستندون عليها في السياسة العامة لدولهم والسياسة الدولية، والخوف المستمر لديهم من إنتشار مظاهر الإسلام في أوروبا كمطالبة المسلمين ببناء المزيد من المساجد لممارسة الشعائر الدينية، وإنشاء مذابح خاصة بالمسلمين، ومطالبتهم في المطاعم والمدارس التعليمية بالأكل الحلال، والمطالبة بالعطل الدينية جعلتهم يعيدون النظر في سياستهم إتجاه الإسلام والمسلمين في أوروبا للحد من إنتشاره، فإنعكاس الرفض والخوف من الإسلام أدى إلى مهاجمة الإسلام والمسلمين تعبيرا عن رفضهم وعدائهم للإسلام في حلقة مفرغة تدور حول نفسها ومحاولة خلق الصدام بينه وبين أهم القيم الأوروبية التي يتبنونها لإنشاء هويتهم وهذا ظنا أن هذا السلوك سيحمي الأمن الهوياتي والمجتمعي في أوروبا وسنحاول التعرض من خلال هذا الفصل بالتفصيل إلى التهديد الذي يشكله الخوف والرفض من الإسلام بالنسبة لأوروبا في جانبه الهوياتي والمجتمعي، وسيتم التوضيح من خلال النقاط الأساسية:

المبحث الأول: إنعكاسات الإسلاموفوبيا على الأمن الهوياتي في أوروبا.

المطلب الأول: الدين والهوية الأوروبية.

المطلب الثاني: تهديد الإسلام لقيم الهوية الأوروبية من المنظور الأوروبي.

المبحث الثاني: ملامح الإسلاموفوبيا وإنعكاساتها على الأمن المجتمعي في أوروبا.

المطلب الأول: تأثير الإسلاموفوبيا على المجتمع الأوروبي.

المطلب الثاني: تأثير الإسلاموفوبيا على السياسات الأوروبية.

المبحث الأول: إنعكاسات الإسلاموفوبيا على الأمن الهوياتي في أوروبا.

يخشى الأوروبيون على هويتهم الأوروبية وقيمها المتعددة الثقافية والسياسية... كالمسيحية والديمقراطية والحرية وحتى الليبرالية، فهم يسعون دائما لترسيخها في المجتمع الأوروبي خصوصا في ظل إزدياد عدد المسلمين في أوروبا، فالأمن الهوياتي يعتبر عنصر من العناصر التي تساهم في بناء الحضارة والحفاظ عليها وهو ما تسعى إليه عادة الدول الأوروبية وتسعى لتحصين هويتها ومجموعة قيمها من المصادر التي تهدد هويتها والذي يُعتبر الإسلام واحدا من هذه التهديدات في إعتقادهم.

المطلب الأول: الدين والهوية الأوروبية.

الفرع الأول: مفهوم الهوية الأوروبية.

الهوية الأوروبية أثارت جدلا لدى الأوروبيين على الساحة السياسية والأكاديمية مما أدى إلى تحسيس المواطن الأوروبي بهويته والمشاركة في إتخاذ القرار على مستوى مؤسسات الإتحاد الأوروبي وإنشاء هوية واحدة موحدة تمثل جميع الأوروبيين بجميع الأشكال والأطياف.

وحسب **Henryk Woźniakowski**:"...أعتقد أن الهوية الأوروبية تتشكل على المدى المتوسط حول مبادىء مختلفة ولكن لها نقاط مشتركة. هذه المبادىء تعمل كأسنان العجلة التي تتناسب مع بعضها البعض والتي تُحدث في بعض الأحيان إنزلاقات ولكنها تعمل مع بعضها البعض. ولا تستبعد بعضها البعض يظلون على إتصال في إنفتاح متبادل. هذا الميكانيك بحاجة إلى وقود خاص وهذا لا يتحقق إلا من خلال تبادل الخبرات المشتركة وذلك بفضل إتصال الأفراد والتربية بالعمل والترفيه، الإعلام وكل أشكال الإتصال الثقافي..."[1] يربط هذا التعريف الهوية الأوروبية بالجانب الفكري والعملي للمجتمع الأوروبي ويركز على تواصل الجانب الثقافي بين الأوروبيين وأن بنائها هو عملية ميكانيكية تحتاج دائما للصيانة بما يعني البقاء على التواصل والإتصال بتبادل الأفكار والثقافات.

بالنسبة إلى إيف ديلوي **Yves Deloye**: "هناك مفارقة حقيقية في القياس حيث "نتحدث أكثر عن الهوية الأوروبية في الكتب التي يصعب العثور عليها في الواقع".[2] يوضح إيف ديلوي صعوبة وجود هوية أوروبية

[1] Henryk Woźniakowski, Pour un Surcroit d'Immigration Européenne, **Reconnaitre ce Qui Nous Lie l'Identitè Européenne la Question de l'Identitè Européenne dans la Construction de l'Union**, Compte Rendu Séminaire du 24 Novembre 2005, Projet de Recherche Coordonné par Azilzi Couez avec la Collabiration de Nadége chambon et Marjorie Jouen, p108.

[2] Citant: Clémentine Chaigneau, **Regards Croisés sur l'Identité Européenne – Point de vue Interne et Externe à l'Europe**, Collection Working Paper, Solidarité, Septembre 2010, p8.

مشتركة موحدة وواحدة تشمل جميع الميادين على أرض الواقع فهي مجرد مشروع وهمي، وهناك الكثير من يرى أن الهوية الأوروبية متنوعة ما بين الهوية الإقتصادية والسياسية والثقافية...

1-الهوية الإقتصادية:

تعتبر عملة " اليورو" التي أصبحت متداولة بين العديد من دول الإتحاد الأوروبي بدءا من تاريخ جانفي سنة 2002م ويتم التعامل معها على مستوى البنك المركزي الأوروبي بألمانيا، وتعد عملة " اليورو" من أهم وأنجح مشاريع إندماج دول الإتحاد الأوروبي، حيث أصبح " اليورو" يمثل الهوية الأوروبية الإقتصادية وتعتبر ثاني عملة بعد الدولار الأمريكي على مستوى النظام النقدي الدولي.

ومع ذلك فإن وصف أو تعريف الإتحاد الأوروبي عن طريق العملة يسمح للمواطنين لإعطاء ولائهم لكائن ملموس، وكذلك بالنسبة إلى العلم الأوروبي، الذي يعطي للهوية الأوروبية أساسا واقعيا، وإلى جانب الصعوبات الداخلية التي يمكن أن تنشأ لخلق هوية ذات أوجه عديدة وإنطلاقا من مجموعة دول غير متجانسة مثل ما هو شأنه في الإتحاد الأوروبي، هناك عقبة كبيرة أمام ظهور هذه الهوية: والمنافسة التي لا يمكن إنكارها هي مع الهوية الوطنية.[1]

2-الهوية السياسية:

من بين كل هذه المناقشات، تلك المتعلقة بالهوية السياسية للإتحاد الأوروبي هي بشكل خاص نقاش قوي، يشير التعبير إلى جوانب مميزة، وهو أن من طبيعة "الكائن السياسي الأوروبي" مع المثلث المؤسساتي، بأركانه الثلاثة وإختصاصته المشتركة يعتبر الإتحاد الأوروبي هو منظمة سياسية من نوع جديد والتي لا تحصر نفسها في فئات جاهزة :" أوروبا خاضعة للحكم من قبل شبكة مشتركة من دول ذات سيادة، وتملك مستويات متعددة للتفاوض في صنع القرار كما أن الميزة التطورية والديناميكية الممنوحة لها من قبل المؤسسات التي إبتكرها الآباء المؤسسين تميزها عن الدولة الكلاسيكية.[2] تُميزها عن الدولة ولكن لا تلغي الدولة ولا هوية الدولة الوطنية ولا العَلَم الوطني الخاص بكل دولة ولا قوانينها المحلية.

إن وجود عَلَم أوروبي مشترك ومؤسسات سياسية مشتركة ومختلفة المقر بين دول الإتحاد الأوروبي كالبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي والمحكمة الأوروبية يشير إلى المبادارات والإنجازات على المستوى

[1] Pauline Claessens, **Comment Définir une Identité Européenne ? Entre Unicité et Multiplicité**, 18 mars 2014, Vu : 06/12/2017.
https://europinion2014.wordpress.com/2014/03/18/comment-definir-une-identite-europeenne-entre-unicite-et-multiplicite/

[2] Aziliz Gouez, Le Débat sur l'Identité Européenne : Mise en Perspective Historique, **Reconnaitre ce Qui Nous Lie l'Identitè Européenne la Question de l'Identitè Européenne dans la Construction de l'Union**, Compte Rendu Séminaire du 24 Novembre 2005, Projet de Recherche Coordonné par Azilzi Couez avec la Collaboration de Nadége chambon et Marjorie Jouen, p12.

السياسي وبناء سياسة أمنية موحدة، يمكن الإشارة إلى وجودها عند الإتفاق على بعض المعايير والمبادىء في الجانب النظري كتجسيد مفاهيم الحرية والقانون والديمقراطية على الساحة الدولية إلا أن الهوية السياسية من الصعب بنائها، خصوصا فيما يتعلق بالقضايا ذات السيادة أو بالتحديد فيما يتعلق بالقضايا السياسية المرتبطة بالمصالح الخارجية والعلاقات الدولية، فهناك الكثير من العقبات التي تواجه الدول لبناء هوية سياسية موحدة لإختلاف المصالح والأهداف، وهو ما أثبته الواقع في قضية التدخل الدولي في العراق* بين مؤيد ومعارض، وحول أزمة اللاجئين السوريين سنة 2015 م حيث إختلفت مواقف الدول الأوروبية على مسألة عبور السوريين، بين مؤيد ومرحب كألمانيا وإسبانيا ومعارض كاليونان وإيطاليا بل تعدى ذلك إلى إنشقاق في البيت الداخلي بعد خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي فعندما تتعلق بالمصلحة القومية للدولة الوطنية تتغلب عليها مفهوم الإنتماء الأوروبي الموحد وتتداخل معها مفاهيم المواطنة فيجد نفسه المواطن بين إشكالية الإنتماء إلى المواطنة القومية – دولته – أم إلى المواطنة الأوروبية.

3-الهوية الثقافية:

بالنسبة لـ A.Marion تم بناء الهوية الأوروبية على عناصر متعلقة بالثقافة والقيم، تشهد على تأسيسها مشاركة الحضارت اليونانية –الرومانية واليهودية– المسيحية، التعابير القائمة في معظمها على ناقلات الهندو–أوروبية، التماسك التاريخي للتنمية الثقافية(النهضة، التنوير) ، السياسية (الديمقراطية، دولة القانون) أو علمي، من هذا المنظور قد يكون من المناسب التشكيك في المكان الذي يجب أن يشغله في النقاش عنصر يكون تخوفه دائما دقيقا بسبب مصدر الإنزعاج الفكري هو: البعد الديني للهوية الأوروبية ...[1]

وفيما يتعلق بالهوية الثقافية الأوروبية فهناك العديد من الرؤى حول وجودها من عدمه، خصوصا بإختلاف التاريخ والحضارات الأوروبية واللغات فنجد على سبيل المثال الحضارة الإغريقية والرومانية ... اللغة الإنجليزية والألمانية والفرنسية والإسبانية واليونانية ... فهل يمكن دمج كل هذه القيم؟ وعلى حساب أي تاريخ ولغة أو ثقافة تبنى الهوية الأوروبية؟ وبالتالي فالهوية الأوروبية على الرغم من إختلاف التصورات

*تراوحت مواقف الدول الأوروبية الكبرى في قضية التدخل العسكري في العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية سنة2003 م بين بريطانيا التي أيدت الحرب وشاركت فيها والمعروف عليها بموالاتها للسياسة الخارجية الأمريكية وحليفتها الرئيسية في حلف الناتو خاصة في فترة تولي توني بلير الحكم بينما شاركت إسبانيا عسكريا في الحرب ثم سحبت قواتها العسكرية تدريجيا وكان ذلك في فترة حكومة خوسي ماريا أزنادار، أما فرنسا وألمانيا التي رفضت فكرة الحرب على العراق ولم تشارك لوجيستيا فيها وكان ذلك إبان حكومة الرئيس الفرنسي جاك شيراك والمستشار الألماني جيرهارد شرودر.

[1] Citant : Rostane Mehdi, **L'Identité de l'Union Européenne**, p 2.
https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-01425625/documentvu le , 15/03/2018

وغياب مفهوم مشترك إلا أن القيم التي يدافع عنها الأوروبيون هي مجموعة القيم الغربية والتي أساسها يكمن في عدة مفاهيم الليبرالية وسيادة القانون والديمقراطية وتجسيد حقوق الإنسان إضافة إلى الدين المسيحي.

يرى الإتحاد الأوروبي نفسه كمجتمع قيم، وهذا متجذر بعمق في دستوره، الذي يعلن أن "الإتحاد الأوروبي يظل حتى بعد بدء نفاذ الدستور مجتمع تكامل فوق وطني من نوعه وكذلك مجتمع خاص من حيث القانون والقيم". يفسر دستور الإتحاد الأوروبي طابع الإتحاد بإعتباره مجتمعًا قانونيًا ومجتمعًا للقيم من خلال دمج ميثاق الحقوق الأساسية، على أن يتم تعزيزه بشكل كبير من خلال ضمانات أداء الحقوق الذاتية والموضوعية الأساسية إستنادًا إلى قيم الإتحاد، بالإضافة إلى ذلك، نجح الإتحاد الأوروبي في ترسيخ الدستور للميراث الثقافي والديني والإنساني لأوروبا، وكذلك حقوق الشعب الغير القابلة للتصرف فيها لضمان حمايته بنفس القدر من الإهتمام يتم إرساء المبادئ التوجيهية للحرية والديمقراطية والمساواة والدستور كقيم عالمية وتعد كرامة الإنسان، والحق في الحياة والسلامة، وكذلك حظر التعذيب والعبودية جزءًا من ميثاق الحقوق الأساسية، وهذا منذ ديسمبر سنة 2009م أصبح بصفة إلزامية قانونًيا لجميع دول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي.[1]

ويرى في هذا الصدد **Aziliz Gouez**: " إن تضخم إستخدام تعبير" الهوية الأوروبية" يسير جنبا إلى جنب مع الصفات المرفقة بها. نناقش اليوم الهوية الثقافية الأوروبية، "هويتها السياسية"، أو "هويتها الإقتصادية"، أو حتى نموذجها الإجتماعي."الهوية" هي ليست كلمة منسجمة في كل زمان لطرح السؤال حول طبيعة ومضمون المشروع الإقتصادي أو الإجتماعي الأوروبي، بل بطريقة أساسية البحث عن ميزتها التي تميزها عن نماذج أخرى من مناطق في العالم."[2] ومنه تبرز صعوبة الحديث عن هوية أوروبية محددة شاملة تعبر عن الأوروبين تاريخيا حاضرا ومستقبلا وتمس عدة ميادين وتجمعهم في هوية واحدة موحدة وواضحة.

فمن الصعب من الناحية المنهجية، إن لم يكن من المستحيل على صعيد الواقع العملي، تحديد تعريف واحد متفق عليه "للهوية الأوروبية" لجميع الأوروبيين أو "الهوية الأوروبية الإسلامية" لجميع المسلمين الذين يعيشون في أوروبا، الهوية الأوروبية في حد ذاتها موضوع متعدد الآراء حوله وهو خاضع للتغير بإستمرار، ومع ذلك الطابع الرسمي لمعاهدة لشبونة في ديسمبر 2009م تقترح عملية إضفاء الطابع المؤسسي على "مفهوم أوروبا" وذلك بتوحيد الأفكار والمبادئ والقواعد المشتركة في إطار هيكل مؤسساتي واحد يرتبط إرتباطا

[1] Minela Salkic Joldo, Muslims and Austro –European Values, **Islam, Religions and Pluralism in Europe**, Springer VS, 2016, p 155.

[2] Aziliz Gouez, Le Débat sur l'Identité Européenne: Mise en Perspective Historique, **Reconnaitre ce Qui Nous Lie l'Identitè Européenne la Question de l'Identitè Européenne dans la Construction de l'Union**, Compte Rendu Séminaire du 24 Novembre 2005, Projet de Recherche Coordonné par Azilzi Couez avec la Collaboration de Nadége chambon et Marjorie Jouen, p 12.

وثيقا مع الدول الأعضاء في شكل من أشكال تتجاوز حدود الهوية الوطنية وبالتركيز على النظام السياسي الأوروبي بدلا من الهوية وهو الذي يخلق إطارا موضوعيا من التحليل المشترك في جميع أنحاء أوروبا، فضلا عن إنعكاسها على مختلف الخطابات الإسلامية.[1]

ومنه يمكن القول أن الهوية الأوروبية هي مجموعة القيم والمعايير التي يشترك فيها الأوروبيين والتي تشمل عدة مستويات:

1-على المستوى السياسي: الديمقراطية والحرية والليبرالية وحقوق الإنسان، وحدة جغرافية القارة الأوروبية.

2-على المستوى الإقتصادي: العملة الموحدة " اليورو".

3-على المستوى الثقافي: التاريخ المشترك، الحفاظ على اللغات المحلية.

4-على المستوى الديني: الحفاظ على الحرية الدينية والتمسك بالدين المسيحي بمذهبيه الكاثوليكي والبروتستانتي.

ويبدو أن أوروبا تعاني من إشكالية بناء هوية أوروبية موحدة ومتفق عليها ولا جدال عليها، فالمأزق الذي تعاني منه حاليا الهوية الأوروبية هو حول إشكالية الدين في أوروبا ويتمحور حول: -هل يتم الإعلان بأن أوروبا مسيحية؟ أم أن مشكلة أسلمة أوروبا مستقبلا يؤرقها من حيث تحديد الهوية الدينية للأوروبين؟ ولطالما أثر الإسلام في نشأة الهوية الأوروبية منذ القدم لا يزال يعتبر عاملا حاسما ومنافسا في بعض الأحيان للهوية الدينية الأوروبية.

الفرع الثاني: نشأة الهوية الأوروبية.

ظهر إسم أوروبا لأول مرة في نص يرجع إلى " Hésiode هسيود " وهو كاتب يوناني ولد في Béotie بيوسي في سفح الجبل Hélicon من الأب الأيوني ionien في منتصف القرن الثامن قبل ميلاد المسيح على الرغم من الغموض الذي رافق كلمة أوروبا لم يوقف أبدا أي شخص من إستخدامها، أوروبا والتي تعني في المقام الأول الأساطير، والأراضي، والتاريخ السياسي، ولكن أيضا العديد من العناصر الأخرى.[2] ورغم الغموض الذي يملكه إلا أنه وفي الوقت الحاضر أوروبا مفهوم جغرافي وتاريخي سياسي ومؤسساتي وهوياتي.

[1] ARI VARON, ISLAMIC IDENTITY POLITICS AND EUROPEAN POLITY, **International Relations and Islam – Diverse Perspectives** –, first published, Uk, Cambridge Scholars Publishing, 2013, p113.

[2] Gérard – François Dumont**, l'Identité Européenne : LE Débat** ،Entretiens autour de l'Identité Européenne, Centre International de Formation Européenne, 2013, p85.
https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-01150408/documentvu : 15-10-2016.

ووفقا ل Henri Pirenneهنري بيربن أوروبا (أو الهوية الأوروبية) ولدت عندما غزت* الجيوش الإسلامية منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط بما في ذلك الكثير من شبه الجزيرة الأيبرية في القرن 7 و8بعد الميلاد، وإبتداءا من أوائل القرن الثامن تم فصل الأراضي الأوروبية عن الأراضي المسيحية من جهة الشواطىء الجنوبية للبحر المتوسط وكذلك القسطنيطينة، لم يكن هذا الفصل ثقافيا فحسب بل شمل الإقتصاد والسياسة (...) وبالتالي ووفقا لبرين، كانت الفتوحات الإسلامية سبباً لظهور هوية أوروبية، ومما يعني تحديد الهوية الأوروبية الناشئة في مواجهة الإسلام والمسلمين، لقرون من التاريخ كانت أوروبا مرتبطة بالإسلام و بالدول الإسلامية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لذا فإن الهوية الأوروبية تدين بوجودها إلى التهديد الأمني العسكري الذي شكله التوسع.[1] ومنه الوجود الإسلامي والخوف من تأثيراته المختلفة على مجالات الحياة هو الذي ولد الرغبة في بناء الهوية الأوروبية وهو الذي أيقظ الروح الأوروبية لمعرفة ذاتها وبناء هويتها.

ويرى **توماس ماستناك** في كتابه **الإسلام وخلق الهوية الأوروبية** في هذا الصدد: "غير أن هناك قدرا أكبر من الحقيقة في أطروحة بيرين التي تذهب على أن توسع المسلمين العسكري قد أجهز على وحدة عالم البحر المتوسط التي عرفها هذا الأخير في ظل الإمبراطورية الرومانية، (...) لكن الحقيقة لا تكمن في دقتها التاريخية بقدر ما تكمن في ربطها الهوية الأوروبية بالإسلام: لقد كان الإسلام أساسيا بالنسبة لتشكيل هذه الهوية (وما يزال كذلك بالنسبة للحفاظ عليها)، وسوف أذهب في هذا البحث إلى أن الهوية الأوروبية لم تتشكل عن طريق الإسلام، بل تشكلت، على نحو رئيسي، في علاقة هذا "الإمتداد الشمالي الغربي للقارة الأوروبية الآسيوية " بالإسلام."[2]

وهذا ما يعني أن الإسلام قد أثر في بناء الهوية الأوروبية وله دور في توفير الإرادة والرغبة في تكوينها سواء من خلال الخوف من الإسلام وقيمه أو الخوف على أوروبا وقيمها الغربية والمختلفة عن الإسلام خصوصا ما تعلق بالمسيحية.

وهو ما يؤكده المؤرخ الإنكليزي مونتغمري واط فمساهمة التهديد الإسلامي في الأندلس سابقا نبه الأوروبيين إلى الإهتمام أكثر بالهوية الأوروبية وربطها بالمسيحية فخوفهم من الإسلام قد كشف عن نزاعات وإختلافات بين الأوروبيين وأحيا لديهم النزعة الدينية المعتمدة على الإيمان المسيحي ولفت الإنتباه إلى

*تعتبر الدول الأوروبية الفتوحات الإسلامية سابقا غزوا عليها وإستعمارا لها وتوسعا عسكريا ومحاولة فرض الإسلام عليها بالقوة وبالتالي فالغزو الإسلامي في كتابات الأوروبيين يعني الفتوحات الإسلامية.

[1] Quoting: Daniel Vékony, Potential Threats of Securitisation of Muslim Minority Politics in Western Europe, **Biztpol Affairs**, Vol 2/2, 2014, p p 53, 54.

[2] توماس ماستناك، **الإسلام وخلق الهوية الأوروبية**، بشير السباعي، الإسكندرية، دار النيل، 1995، ص ص،8،7.

المحافظة على لغتهم اللاتينية وثقافتهم الأوروبية.[1] وتطور مسار بناء الهوية الأوروبية مع إنتشار الإسلام ووصوله إلى أوروبا تأثر الأوروبيون بالأحداث الدولية، وبقي هذا الخوف يلازمهم من سيطرة الإمبراطورية العثمانية على العديد من أجزاء البحر الأبيض المتوسط وإستمر هذا الخوف من الإسلام إلى غاية بداية ضعف الإمبراطورية العثمانية وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى كانت الحاجة الملحة هي حماية حدود الدولة الأوروبية وتوفير الأمن للمواطنين وحماية الهوية الوطنية لكل دولة على حدى فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية التي كانت أوروبا مسرحا لها ظهرت معها الرغبة مرة أخرى في بناء الهوية الأوروبية و تطويرها.

وحتى سنوات الخمسينات لم يكن النقاش يصاغ حول الهوية الأوروبية، وتشير "فكرة أوروبا" إلى مشروع إتحاد الدول الأوروبية إلى إتحاد يحد من السيادة الوطنية، ويشير تعبير"الروح الأوروبية" إلى الشعور بالإنتماء إلى ثقافة مشتركة، وليس إلى مجتمع سياسي الذي لا يوجد على أرض الواقع إلا في حالة مشروع طوباوي، وتتألف "الروح الأوروبية" في الإنتماء إلى مجموعة من الصفات الثقافية والقيم والمبادئ التي من المفترض أن تجمع الحضارة الأوروبية وهي: العالمية، الإنسانية، الإيمان بالعقل، التقدم...[2]

وأكثر تحديدا تم بناء الهوية الأوروبية منذ سنوات 1950 ويجب تأكيد ذلك بالإستعانة بمراجع أخرى وفقا لهذه الفرضية التي نادرا ما يتم عرضها بشكل واضح ولكن ضمنيا في العديد من الخطابات، كما حل " اليورو" محل العملات الوطنية في هوية أوروبية جديدة حلت محل الهويات الوطنية أو أقل من ذلك التقليل منها بقوة، هذه المقاربة يرمز إليها بالرسوم في الأوراق النقدية لليورو التي لا تمثل التراث الأوروبي الحقيقي ولكن نوعا من التراث الظاهري ...[3]

بعد نجاح التجربة التكاملية بنشأة الإتحاد الأوروبي إزداد طموح الأوروبيين في التوسع أكثر لبناء هوية أوروبية مشتركة تقوم على ثقافة أوروبية مشتركة كما أنهم يفترضون أنهم يتشاركون في ثقافة واحدة تحمل مجموعة واحدة من القيم كالديمقراطية والتسامح وإحترام حقوق الإنسان... والعديد من القيم المتفق عليها وهو

[1] خالد زياد، **لم يعد لأوروبا ما تقدمه للعرب**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2015، ص 19.

[2] Aziliz Gouez , le Débat sur le L' Identité Européenne : Mise en Perspective Historique , **Reconnaitre ce Qui Nous Lie l'Identitè Européenne la Question de l'Identitè Européenne Dans la Construction de l'Union**, Compte Rendu Séminaire du 24 Novembre 2005, Projet de Recherche Coordonné par Azilzi Couez avec la Collaboration de Nadége Chambon et Marjorie Jouen , p p 7, 8.

[3] Gérard – François Dumont ،**l'Identité Européenne: Le Débat** ،Entretiens autour de l'Identité Européenne, Centre International de Formation Européenne, 2013, P 95.
https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-01150408/document : vu le 15/10/2016.

ما يجعل سياسات الدول الأوروبية ومجتمعاتها المختلفة تتفق وتتشارك على بناء حضارة أوروبية متماسكة.[1] كما سبق الذكر أعلاه، فإنه يتم بناء الهوية الأوروبية تبعا للإحتياجات خير مثال عن ذلك هو عملة " اليورو" العملة الرسمية للإتحاد الأوروبي والتي توحد دوله إقتصاديا فقط دون المساس ببقية الجوانب وأصبح كمنوذج بناء الهوية الأوروبية أو حتى كتجربة يتم الإستناد عليها لتعميمها على باقي المستويات الأخرى وهي تعتبر بمثابة هوية جديدة ليس لديها علاقة بالموروث الهوياتي الأوروبي ماعدا العامل الجغرافي وكلمة "يورو" اللذان يشيران إلى أوروبا.

وهذا ما تم تأكيده بخصوص السياق الحضاري لأوروبا في" مقدمة الميثاق " وفي الجانب الخاص بالهوية الأوروبية على أن أوروبا تتكون من مجتمع يهدف إلى توحيد قيمه وإختبارها وتطويرها والحفاظ عليها وهذه القيم توجد في تشريعات قانونية مشتركة تمجد حرية الفرد والمسؤولية الإجتماعية والتسامح والتراث التقليدي والمسيحية التي ورثوها من عصر النهضة وعصر التنوير مما أدى إلى دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.[2] ومن مميزات بناء أي هوية هو إستنادها على أساس ديني وثقافي وروحي ونبذ العنصرية الدينية وهو إحترام الديانات السماوية والتي من المفروض أن يعمل بها المجتمع الأوروبي كالأخوة والمساواة بين الأجناس وليس كما يروج له الأوروبيون على أساس أهداف سياسية وإقتصادية لا تمت إلى الوحدة الأوروبية بشيء من الواقع الذي يقوم على أساس المصلحة.

إن الهوية الأوروبية لا يمكن القول أنها ذات أصل مشترك أو متعدد لأنه إلى حد اليوم تعددت الآراء الفقهية، السياسية، الدينية والتاريخية حول وحدة أو إختلاف الأفكار التي بنيت عليها الهوية الأوروبية إلا أنه يمكن الإستناد إلى ما ورد في مقال **Ole Waever** أول وايفر المذكور أدناه و المتماشي مع مفهوم أو فكرة الهوية الأوروبية الحالية: "وسط كل الحديث الحالي عن الأفكار الأوروبية والقيم الأوروبية والهوية الأوروبية، يمكن للمرء أن يسأل، ماهي الأفكار التي ربطت أوروبا بالفعل تاريخيا؟ وإستنادا إلى المؤرخ الهولندي Pim den Boer (1993) الذي حاول الإجابة على هذا الإشكال: لم يكن للفكرة الأوروبية أي عنصر ثابت، ولكن في مزيج متناوب والتشخيصات التي رسمها على خمسة معاني: (1) أوروبا كمفهوم جغرافي، (2) الحرية،

[1] سامى زمنى وكريستوفر باركر، **الإسلام والإتحاد الأوروبى ومشكلة العبور الثقافي، الإسلام الدين الثاني في أوروبا (المشهد الإجتماعي والثقافي والسياسي الجديد)**، أحمد الشيمي ، محمد أمين عبد الجواد، ط1،القاهرة، المركز القومي للترجمة،2016، ص 365.

[2] نفس المرجع السابق ، ص ص، 365، 366.

(3) المسيحية، (4) توازن القوى، (5) الحضارة والثقافة الأوروبية، معظم ما ذكر أو ربما جميع العناصر تلعب دورا في مناقشات أوروبا اليوم، ولكن لا أحد منهم اليوم لديه القدرة عل شمل المعنى الأوروبي."[1]

ومع تنامي موجة العولمة وما أحدثته من إنعكاسات على ثقافة الشعوب وعاداتها وتاريخيها ولغاتها وتأثيرها على المجتمعات وبعدما أصبحت اللغة الإنجليزية اللغة الأولى عالميا زادت مخاوف الأوروبيين على هويتهم ولغاتهم وثقافتهم المحلية خصوصا من العولمة الثقافية.

إن الهوية الأوروبية تُعاش في الوقت الحاضر بإعادة إحياء التواصل مع سكانها الذين سبق محاصرتهم في الشرق في حصن الشعوب، وتبحث عن سبل لتعزيز ثقافتها في مواجهة خطر الثقافة الإعلامية الأمريكية، وعندما تكون في طليعة مكافحة الفقر في العالم الثالث، وهي تفتح الطريق إلى المستقبل عندما تعزز خصوصياتها للحد من مخاطر التوحيد البشري والعالمية والعولمة وتعتمد على إستخدام تقنيات الإتصال الجديدة كأدوات لتقييم الهوية الخاصة بها.[2] كما أن أوروبا تعاني من أزمة هوية وهشاشة في التماسك وعلى غرار العولمة التي تحفز ثقة الأوروبيين بهويتهم وتضعهم أمام تحدي مدى إندماجهم مع الثقافة الأمريكية غير أن الدين له دور وجانب على الدول العلمانية وغير العلمانية خصوصا ما تشهده أوروبا من موجة الهجرة الغير الشرعية وتنامي إعتناق الأوروبيين الإسلام وإستقبال عدد كبير من اللاجئين السورين العرب والمسلمين وتأثيرهم على المجتمع الأوروبي وهو ما يضع صناع القرار الأوروبيين في مأزق بناء هوية أوروبية.

ويتفق المثقفون على نطاق واسع على أن الفصل بين الدين وبين الحياة العامة سبب شكلا من أشكال "أزمة الهوية" في أوروبا، كتحديد دور الدين في الحياة العامة ويرى طارق رمضان، وهو سويسري وعالم أوروبي مسلم أن: "الغرب يمر اليوم عبر أزمة قد يعبر عنهاب "أزمة الحداثة ".[3]

وفي هذا الصدد رئيس الوزراء الفرنسي السابق دومينيك دوفيلبينDominique deVillepin، يربط الأزمة الحالية للهوية الأوروبية بالتوسع وغموض النموذج السياسي للإتحاد الأوروبي، مشيرا إلى أن الهوية تتطلب اليقين والإستقرار الذي ينمو.[4] وفي نفس السياق يعتقد جرايهام أي فولر: "إن الأزمة الحالية هي أزمة

[1] Ole Waever, European Security Identities, **Journal of Common Market Studies**, Vol 34, N1 , March 1996, p121.

[2] Gérard – François Dumont, **l'Identité Européenne: Le Débat**, Entretiens autour de l'Identité Européenne, Centre International de Formation Européenne, 2013, P 96.
https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-01150408/document.vu le : 15/10/2016.

[3] Quoting: ARI VARON, ISLAMIC IDENTITY POLITICS AND EUROPEAN POLITY, **International Relations and Islam –Diverse Perspectives**, first Published, Uk, Cambridge ScholarsPublishing, 2013, p117.

[4] Wing Commander P, E, O'Neill RAF, The European Union and Migration: Security versus Identity?, **Defence Studies**, 6:3, 2006, p330.

مزدوجة، فنتيجة للمأزق الذي تواجهه جراء الهجرة إلى أراضيها، فإن أوروبا تواجه الآن أزمة هوية خاصة بها، يتم بموجبها إعادة تقييم عملية مواجهة العولمة برمتها، والتعامل مع التعددية الثقافية القائمة."[1]

لقد أصبح المجتمع الأوروبي لا يتكون فقط من الأوروبيين بل جاليات متعددة من قارة آسيا وإفريقيا بسبب الهجرة المستمرة إلى القارة الأوروبية مما شكل أزمة هوية وثقافية لم يستطع المجتمع الأوروبي تحديد هوية موحدة خاصة في ظل إنتشار الإسلام، ورفضه وهذا على الرغم من دوره وتأثيره في نشأة الهوية الأوروبية التي لا تزال إلى حد الآن في جدال حول تحديدها خصوصا فيما يتعلق برؤية أوروبا للدين المسيحي على أنه منافس ومنازع لمكانته في أوروبا ويمكن أن يؤدي إلى صراع معه وبالتالي يشكل خطرا على أمنه الهوياتي.

المطلب الثاني: تهديد الإسلام لقيم الهوية الأوروبية من المنظور الأوروبي.

الفرع الأول: تهديد الإسلام للديانة المسيحية من المنظور الأوروبي.

إن الدين الإسلامي هو الدين الذي جاء مباشرة بعد الدين المسيحي ولهذا المسيحيون ينظرون للإسلام على أنه دين منافس وقد جاء ليحل محله في أوروبا ويتناقض مع قيم الدين المسيحي بل ويعتبرون الدين الإسلامي متشدد ويدعو إلى العنف لكن الإسلام يحترم ويؤمن بجميع الأديان والأنبياء والكتب السماوية السابقة، وخير دليل على ذلك ذكر مولد ومعجزة النبي عيسى عليه السلام بالقرآن الكريم في سورتي: – آل عمران ومريم – بالإضافة إلى العديد من الآيات القرآنية التي تذكر حسن المعاملة مع الأديان، وعلى الرغم من الإختلاف أو عدم إيمانهم بما جاء به الإسلام والذي يركز على الجانب الديني – ويفسره المختصون بالفقه الإسلامي ويتجاوز تفاصليها لأنها تحتاج إلى مناقشة دينية من مختصين في علم الأديان– إلا أنه يتم الوقوف عند إحترام الحرية الدينية، وسوء الفهم الذي أثر على نظرة الأوروبيون إلى الإسلام ومن خلاله نشأت الرغبة في إبعاده عن الحياة الأوروبية التي بات يهددها ويهدد هويتها في نظرهم وللحفاظ وتحصين أنفسهم وهويتهم الدينية يلجأون إلى تصنيع الخوف من الإسلام من خلال إعطاء صورة سلبية عن الإسلام في العديد من المناسبات أو كل ما أتيحت لهم الفرصة لذلك وهذا قد سبق تاريخيا منذ نشأة الإسلام سواء بالحملات العسكرية أو الكتابات و وسائل الإعلام كما ذكرنا سابقا في الفصل الأول.

وهذا ما يؤكده طارق متري: "لقد أصبح من الصعب اليوم تجنب الآثار الواضحة في كثير من أرجاء العالم، لضرب من الخطاب تشغله المواجهة العالمية بين المسيحيين – أو الغرب – والإسلام، نريد أن نقول

[1] جرايهام أي فولر، **عالم بلا إسلام ماذا لو؟**، أحمد جمال ابو الليل، ط1، القاهرة، مكتب السطور للنشر، 2013، ص 242.

بإختصار: إن سوء تفسير الأديان وحتى المبالغات في دور الأديان في تنظيم العلاقات بين الأمم – وفي داخل الأمم نفسها – هو الذي يفضي إلى ظهور مواقف وتوترات وصراعات محلية متباينة، وهو الذي يؤدي كذلك إلى تفاقم هذه الصراعات والتوترات.إن العلاقات المحلية بين المسلمين والمسيحيين تتأثر تأثرا كبيرًا بإنتشار مثل هذا الخطاب العولمي."[1]

يرى العديد من الأوروبيين بأن الدول الأوروبية تشهد حاليا تحولات تاريخية وهذا الأمر يشكل أزمة في التحالفات الدينية التقليدية في القارة وتشير العديد من المؤشرات إلى إنخفاض حاد في الممارسات الدينية بين السكان الأوروبيين الأصليين،... وعلاوة على إنخفاض عدد المسيحين يتزامن الإنخفاض الديني مع إنخفاض معدلات المواليد بشكل كبير بين الأوروبيين القدامى أو الأصليين كما أن تراجع الدين المسيحي أو فنائه، لن يثير يقظة أولئك الذين لا ينتمون إليه، فحتى الأوروبيون الليبراليون، أو اليساريون لا يتأسفون لظهور مجتمع علماني متقدم تماما، كما يعتبر الأوروبيون أن عملية إزاحة المسيحية، إذا كان هذا الأمر حقيقي، لا تتزامن مع نمو الإنسانية العلمية، بل التوسع الدراماتيكي للأديان الأخرى ذات النزعة التقليدية أو الأصولية، وخاصة الإسلام ويعتبر الأوروبيون الإسلام خصما معقولا للأجيال القادمة ويرون بأنه غير متسامح و رجعي. [2] وهذا ما تبناه البعض بنظرة سلبية وقد ظهر ذلك عند بناء مسجد في "مونت انتين" في روما بوصفه على أنه لعنة ثقافية ويتساءلون عن كيفية السماح في إقحام الإسلام في قلب المسيحية ؟[3]

وهذا ما ذهب إليه بروس باور بقوله: "عندما غادر الإيمان المسيحي، أخذ معه شعورا بالمعنى والهدف النهائي والغرض هو ترك القارة عرضة للغزو من قبل أشخاص ذوي إيمان أعمق وقناعات أقوى." يكاد يكون من السهل جدا العثور على صور من إنحلال المسيحية، ونمو الإسلام. يلاحظ أي مسافر إلى المدن الأوروبية الحديثة وجود المساجد الجديدة، والكنائس مهجورة علمانية، وبعضها تحول إلى متاحف." [4]

فالدين المسيحي هو الدين الغالب في القارة الأوروبية بمذهبيه الكاثوليكي والبروتستانتي وشهدت أوروبا العديد من الحروب الدينية قديما وخلفت دمارا مع العديد من الخسائر البشرية والمادية وعليه فقد لجأ الفكر

[1] طارق متري، المسيحيون والمسلمون الذاكرة والتفاهم والعدوات، **الإسلام في أوروبا التنوع والهوية والتاثير**، أحمد الشميى، ط1، القاهرة، المركز القومي للترجمة ، 2011، ص 63.

[2] See : Philip Jenkins, **GOD'S CONTINENT Christianity, Islam, and Europe's Religious Crisis,** New York, OXFORD University Press, 2007, p p 1, 2.

[3] استفانو اليفي، الإسلام في إيطاليا، **الإسلام الدين الثاني في أوروبا (المشهد الإجتماعي والثقافي والسياسي الجديد)**، أحمد الشيمي محمد أمين عبد الجواد،ط1، القاهرة، المركز القومي للترجمة ، 2016، ص 171.

[4] Quoting: Philip Jenkins, Op Cit, p 2

الأوروبي لإبعاد الدين عن الحياة السياسية بما يعرف بالعلمانية والتي تُمثل فرنسا أنموذجا لها وهذا خوفا من نشأة حروب جديدة يكون مصدرها ديني سواء كان مسيحي أم يهودي أم إسلامي.

وبخصوص مسألة العلمانية في الدول الأوروبية فإنها تختلف من دولة إلى أخرى فلا يزال الدين يحتفظ بمكانة متميزة بالتوجيه السياسي الجزئي ويحمل الصفة الرمزية في المجتمع كالدانمارك وبريطانيا التي منحته في دستورها موقع الديانة الرسمية للدولة، أما ألمانيا وإيرلاندا دستورهما يحيلان إلى المرجعية الدينية في حين بولندا وجمهورية التشيك... لا تزال حذرة بخصوص المسألة الدينية بعد الحرب الباردة متأثرة بسبب الدور الذي قامت به الكنيسة في حركات التغيير على إثر الإنتقال الديمقراطي بعد الحرب الباردة، وكل هذه التباينات قد إنعكست على حوار وتأسيس المسألة الدينية في الدستور الأوروبي أين دعت كل من إيطاليا وبولندا في وثيقة برشلونة عام 2007م على ضرورة التأكيد على القيم الثقافة الأوروبية ورموزها الحضارية ومن أهمهما المسيحية على عكس فرنسا التي تمسكت بالعلمانية.[1]

فعلى المواطن إحترام قانون الدولة العلمانية وعلى الدولة العلمانية إحترام الحرية الدينية للمواطن دون خلفيات سياسية وهو إشكال تقع فيه الدولة الأوروبية خصوصا عندما تتداخل الأصوات السياسية وتنحاز إلى دين معين على حساب دين آخر أو لأقلية دينية مختلفة عن أقلية دينية أخرى، وعلى الرغم من هذا فإن مشكلة وجود الإسلام في أوروبا قد إنتقل من الجانب الديني إلى الجانب السياسي وولد العديد من الإشكاليات المتعلقة بتدخل مسألة الدين في السياسة في العديد من الدول الأوروبية والتي لاطالما ساعدت العلمانية الجميع بالحفاظ على ديانتهم وحقوقهم في ممارسة شعائرهم الدينية، لكن تنامي الإسلام في أوروبا قد جعل العديد من الدول الأوروبية تعيد النظر في علمانيتها وسياستها الدينية فبنظرهم الدين الإسلامي اليوم يتعارض مع العديد من القيم الأوروبية وأولها العلمانية.

وهذا ما يشير إليه السيد ولد اباه: " الواقع أن الحضور الإسلامي في أوروبا قد ولد إشكالية داخلية غير محسوبة، هي إعادة فتح الملف الديني أثر تصدع الرؤية العلمانية القائمة وإنقسامها إلى إتجاهين متعارضين: لائكية راديكالية لم تعد تكتفي بالحياء إزاء الدين والفصل بين المؤسستين الدينية والسياسية، ولائكية ضعيفة تعيد الإعتبار للمسيحية كهوية ثقافية وحضارية لأوروبا الموحدة في مقابل "الغزو الإسلامي".[2] كما أن موضوع" الخصوصية الدينية"، يعد موضوعا شائكا بالنسبة للمسلمين، يجعل الإسلاموفوبيا متزايدة، وهذا ما يؤكده عالم الإجتماع الفرنسي " فنسان غيسر" مؤلف كتاب الإسلاموفوبيا الجديدة فهو يرى أن المطلوب من

[1] حميد حمد السعدون، العلمانية في أوروبا والمسألة الدينية، **دراسات دولية**، العدد 39، 2009، ص 44. بتصرف.

[2] السيد ولد أباه، **الدين والهوية، إشكالات الصدام والحوار والسلطة**، ط1، لبنان، جداول للنشر والتوزيع، 2010، ص 132.

المسلمين عدم التشبث بدينهم لكي يقبلوا كمسلمين.[1] إن إنتشار الإسلام في أوروبا قد أعاد إظهار التوجه الديني إلى الواجهة السياسية الأوروبية وخلق لديها مشكل البحث عن الهوية الدينية الحقيقية للمجتمع الأوروبي ألا وهي التمسك بالديانة المسيحية وعدم الرغبة في قبول الديانة الإسلامية التي يمكن أن يولد صراعات ونزاعات مجتمعية على أساس ديني هوياتي بخلفيات سياسية.

وهو ما يؤكده طارق متري في هذا الصدد: "ومن المعروف عند الإشارة إلى توترات و صراعات تتصل بالمسيحيين والمسلمين أن نقول: إن عودة الدين– الإسلامي أو غيره – ظاهرة عالمية يتم تسييسها، وتُعرض التعايش بين المجتمعات للخطر، في حين أن الأصح أن نقول: إن بعض الحركات الدينية قد تشجع الحرب، وبعض الحركات الدينية الأخرى قد ترى نفسها أدوات سلام في مجتمعات تحرك العاملين في صراعاتها إهتمامات عرقية وعرقية – قومية، إن كثيرا من هؤلاء الذين يظهرون إلتزاما أقوى بالدين يبدو أنهم يضعون أنفسهم في المدى المتواضع في المشهد السياسي."[2]

الخوف من الإسلام كقوة دينية وثقافية لها مكانتها وثقلها العسكري الذي إكتسبته تاريخيا إثر فتوحاتها الإسلامية جعل الإهتمام ينصب على الإسلام بصفته منافسا للمسيحية من قبل العديد من الباحثين الأوائل المهتمين بالدراسات الإسلامية والذين ركزوا فيها على المجادلات القروسطية التي تحاول وصف الإسلام كتهديد للدين المسيحي ومازال هذا العداء مستمرا حاليا بطريقة علمية أو بوسائل أخرى ويصورون الإسلام على أنه ينتمي إلى منطقة معينة بنظرهم وهي الشرق ولا يستطيع أن يكون في الغرب وهي المنطقة التي ينتمي إليها الأوروبيون.[3]

فلا تزال التصورات حول الإسلام تنحصر حول العنف والقوة على الرغم من التسامح والتعايش وإحترام الديانات الذي عرفه الأوروبيون في فترة الأندلس تحت حكم المسلمين ويظهر جليا الخوف من الإسلام في التهديد الذي يشكله خطابات بعض رجال الدين المسيحين والقساوسة بالتهجم على الإسلام، وذلك لما لهم من تأثير على أفكار الشعوب لأن دورهم محوري في الحياة العامة، حيث لا يختلف إثنان عن مدى تأثير الخطاب الديني وآرائهم في توجهات الشعوب ومن ثم تُستغل المنابر الدينية لتمرير أفكار وسياسات معينة بهدف تحقيق أهداف على المدى البعيد.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص132.

[2] طارق متري، المسيحيون والمسلمون الذاكرة والتفاهم والعدوات، **الإسلام في أوروبا التنوع والهوية والتاثير**، أحمد الشميي، ط1، القاهرة، المركز القومي للترجمة،2011، ص 73.

[3] معتز الخطيب، ظاهرة كراهية الإسلام الجذور والحلول، **ثقافاتنا للدراسات والبحوث**، المجلد 5، العدد 17، 2008، ص 51.

البابا بينديكت السادس عشر في خطاب ألقاه سنة 2002 م الموسومة بـ "الإيمان والمنطق والكونية" أراد من خلالها أن يصف الإسلام على أنه يتناقض مع المنطق والطبيعة ويدعو إلى العنف على عكس الكاثوليكية التي تستند إلى المنطق وإستند في هذا إلى مقولة تاريخية صاغها الإمبراطور بيزنطي في القرن الرابع عشر والتي تشير إلا أن الإسلام ينتشر بالعنف وينافي المنطق والطبيعة لأنه مخالف للمنطق وبهذا مخالف مع طبيعة الإلهية في إعتقاده وبهذا إنضم البابا إلى لائحة المستشرقون الذين يرون بأن كل ما يتصل بالعقل والحكمة والكونية يعتبر غريب بالنسبة للإسلام.[1]

لقد صرح البابا في محاضرة ألقاها في ريغنسبورغ سنة 2006م: "إن التاريخ الإسلامي ظل محكوما ولم ينتشر إلا عبر بالعنف".[2] لقد ربطت الكنيسة الكاثوليكية الإسلام بالعنف محاولة تفضيل الدين المسيحي على الدين الإسلامي، وفي مقابل الإنتشار الغير عادي للإسلام في أوروبا أصبح الأوروبيون يخافون من الإسلام على هويتهم الدينية والثقافية والسياسية.

وفي حوار مع منبر إعلامي كاثوليكي إيطالية "لا فيدى كوتيديانا " قال رئيس الأساقفة: " إن الدين المسيحي ضعيف، لا تعيش الكنيسة أفضل أيامها حاليا، وتظل كنائسها شبه خالية.الأبرشيات وحدها لا تزال قائمة تقاوم.إننا بحاجة إلى حياة مسيحية حقيقية.كل هذا يمهد الطريق للإسلام. وبالإضافة إلى ذلك، إنهن ينجبون ونحن لا ننجب، إننا في تراجع تام".[3] إن وجود المسلمين اليوم بالملايين في كل أوروبا أصبح يقلق العديد من الأوروبيون وخاصة الذين يتبنون نظرة سلبية عن الإسلام والمسلمين، وأصبح الخوف على ديمقراطيتهم يظهر علناً وفي العديد من مواقف الأحزاب اليمينية المتطرفة.

الفرع الثاني: تهديد الإسلام للديمقراطية من المنظور الأوروبي.

الديمقراطية من بين أهم المفاهيم السياسية التي واكبت تطور الفكر السياسي قديما وحديثا والتي تعني ببساطة حكم الشعب نفسه بنفسه وتطورت دلالات الديمقراطية في الفكر الغربي والأوروبي والعربي تماشيا مع الظروف التاريخية والتطورات الحاصلة على مستوى الساحة المحلية والدولية وكما أعلنت الأمم المتحدة سنة 2007 أن 15 من شهر سبتمبر هو اليوم العالمي للديمقراطية.

---

[1] ديبا كومار، **فوبيا الإسلام والسياسة الإمبريالية**، أماني فهمي، ط1، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2015، ص 77.

[2] نقلا عن: ستيفان فايدنر، **خطاب ضد الإسلاموفوبيا في ألمانيا والغرب مناهضة بيغيدا**، رشيد بوطيب، ط1، قطر، منتدى العلاقات العربية والدولية، 2016، ص 46.

[3] نقلا عن: **التقرير العاشر لمرصد منظمة التعاون الإسلامي بشأن ظاهرة الإسلاموفوبيا أكتوبر 2016 – مايو 2017 المقدم إلى الدورة الرابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية**، ابيدجان جمهورية كوت ديفوار، يوليو 2017، ص 50.

هناك أشكال عديدة مختلفة للديمقراطية في الوقت الحاضر، كما أن هناك دولاً ديمقراطية في العالم...) فهناك الديمقراطيات الرئاسية والبرلمانية، والديمقراطيات الفدرالية أو الإتحادية، والديمقراطيات التي تستخدم نظام التصويت النسبي، وتلك التي تستخدم نظام الأكثرية وديمقراطيات الممالك وغيرها، وأحد الأمور التي توحد هذه النظم الحديثة للديمقراطية ويميزها عن النموذج القديم هو إستخدام ممثلي الشعب، فبدلاً من المشاركة المباشرة في عملية صياغة القانون تستخدم الديمقراطيات الحديثة الإنتخابات لإختيار النواب الذين يتم إرسالهم من قبل الشعب ليحكموا نيابة عنهم ومثل هذا النظام معروف بإسم الديمقراطية التمثيلية.[1]

تبنى المجلس الأوروبي سنة 1978م بكوبنهاجن بيان حول الديمقراطية، وأكد رؤساء الدول والحكومات على: "إرادتهم المعبر عنها في بيان كوبنهاجن حول الهوية الأوروبية، ولضمان إحترام قيم النظام القانوني والسياسي والمعنوي المرتبطين بها والحفاظ على مبادىء الديمقراطية التمثيلية، وسمو القانون والعدالة الإجتماعية وإحترام حقوق الإنسان." وقد توصلوا إلى وضع تعريف حول ما تمثله "مبادىء الديمقراطية التمثيلية " مع تحديد تطبيق هذه المبادىء بما يؤدي إلى نظام سياسي ديمقراطي تعددي الذي يضمن تمثيل الآراء في المنظمة الدستورية للسلطات والإجراءات الضرورية إلى حماية حقوق الإنسان.[2]

ويبدو أن الأوروبيون أو الإتحاد الأوروبي قد إعتمدوا وركزوا على الديمقراطية التمثيلية وهذا ما يتناسب مع شكل التكامل والإندماج ونجاح مؤساسته بتمثيل ديمقراطي للمواطنين يضمن لهم ممارسة حقوقهم والتعبير عن آرائهم على مستوى مؤسسات الإتحاد الأوروبي.

وتستند المشروطية السياسية للإتحاد الأوروبي في تعاملها مع مختلف الدول على الديمقراطية والتي تشمل: إنتخابات حرة نزيهة، حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير والتجمع، حرية الصحافة والإعلام، سيادة القانون التابع لسلطة قضائية مستقلة والحق في محاكمة عادلة محاربة الفساد إصلاح قطاع الأمن والرقابة عليه وعلى القوات المسلحة، تطبيق القانون.[3]

وهذا ما تسعى إليه دول الإتحاد الأوروبي من خلال بناء علاقات سياسية وإقتصادية وثقافية مع دول العالم الإسلامي حيث تشترط عليهم توسيع مجال حقوق الإنسان وهي أحد أهداف الديمقراطية وذلك بطلب المزيد من الإصلاحات السياسية من الشراكة الأوروبية المتوسطية إلى سياسة الجوار الأوروبية، وإلى

---

[1] Council of Europe: Compass Manual for Human Rights Education with Young people/ Democratie vu :/05/12 2019.
https://www.coe.int/ar_JO/web/compass/democracy

[2] Citant : Simon Labayle, **Les Valeurs de l'Union Européenne,** Thése de cotutelle Doctorat en droit, Université Laval Québec, Canada et Aix –Marseille Université Aix –en provence, France, 2017, p152.

[3] عربي بومدين، الإستمرار أو التغيير في العلاقات الأورو–مغاربية بعد الحراك العربي، دراسات، **المستقبل العربي**، العدد 472، حزيران / يونيو 2018، ص ص، 114، 115.

إصلاحات ما بعد الربيع العربي في مجال ترسيخ الديمقراطية وهذا بسبب طبيعة الأنظمة السياسية لكن السبب ليس فقط أنظمة حكم سياسية أو وضع سياسي لدولة معينة وإنما الخوف من الإسلام، حيث يحدث الخلط بين الإسلام و بين واقع السياسة وممارسة الديمقراطية في الدول العربية والمسلمة.

وهذا ما تؤكده جوسلين سيزاري على أنه غالبا ما ينظر إلى الإسلام على أنه تهديد محتمل لإرساء قواعد الديمقراطية، ولتبرير وجهة النظر هذه، يتكرر بأن في الإسلام لا يوجد فصل بين السياسة والدين، في الغرب كان هناك مبدأن رئيسيان هما إنتصار التصور الليبرالي للفرد في مكان عام علماني والإعتراف بحقوق الفرد مقابل المصلحة الجماعية في المسائل السياسية والفصل بين الكنيسة والدولة في المسائل الدينية، حيث لم يكن مثلها في العالم الإسلامي.[1]

ومنه ينظر إلى الإسلام على أنه تهديد للسياسة الغربية وللقيم الليبرالية التي ترتكز على الفرد وحريته وديمقراطيته في حين تعاليم الدين الإسلامي الحنيف تدعو إلى المنفعة العامة وتنبذ مفاهيم الفردية والأنانية التي يدعو إليها الغرب ويدعو الإسلام إلى التعاون والتضامن والتكافؤ وإحترام الغير في إطار أخلاقي."كما أن وعلى الرغم من أن معظم دساتير الدول الإسلامية تستند إلى تعاليم الدينية، والعلمانية ليست أساسا لهذه الدول ما عدا تركيا إلا أن فرائض الإسلام لا تفرض قسرا على المسلمين دون حاجتها إلى فصل الدين عن السياسة، إن الحجاب لا يفرض على المرأة المسلمة والأجنبية إلا في بعض الدول كإيران لأن كل مسلم يمارس بقناعته دينه ويجازى ويعاقب على ذلك لوحده، لقوله تعالى:{**مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا**}.[2]

وفي ذات السياق يجادل أولفي روا بهذا الشأن: "إن النقاش حول المظاهر الدينية لا يمكن أن يفهم فعلا دون أن نلاحظ أنه يعكس تساؤلا حول طبيعة الإسلام. لكن هذا السؤال موسوم بشكل ما من "الحكم اللاهوتي المسبق" الذي ينظر إلى الإسلام بوصفه دينا معاديا في ماهيته للعلمنة والديمقراطية وللتعددية. ولكي يكون متوافقا مع القيم الأوروبية يجب إصلاح الإسلام، أولا ليصبح إسلاما، ليس فحسب، ولكن ليبراليا..."[3] وهو ما ينعكس على أرض الواقع من خلال الممارسات السياسية التي تقوم بها بعض الدول الأوروبية إتجاه الشعوب العربية المسلمة التي أصبحت التدخلات الدولية في شؤونها الداخلية تسمو على قوانيها الداخلية وأعرافها المجتمعية وهذا بهدف ضمان الديمقراطية وشعاراتها كعمليات التحول الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي وحرية

---

[1] Jocelyne Cesari, **Une Démocratie Islamique est – elle envisage?**, 22 juillet 2013, vu: 20/08/2017. https://oumma.com/une-democratie-islamique-est-elle-envisageable/

[2] **سورة فصلت، الآية 46**.

[3] أوليفييه روا، الإسلام في أوروبا.. ديانة كغيرها من الديانات، **جدل الوجود الإسلامي في أوروبا قصة المآذن السويسرية**، عومرية سلطاني، مصر، مكتبة الإسكندرية، 2012، ص 135.

الرأي والتعبير وحرية المرأة و مساواتها مع الرجل و...التي يتبنها الغربيون و على رأسهم الأوروبيون في محاولة لتصدير نموذج الديمقراطية الغربية المزيفة في الدول العربية.

هناك نقطتان أساسيتان تدور حول نظام القيم الأوروبية، الأولى هي أن الأوروبين غير مقتنعين بأن المسلمين يستطيعون تقبل وفهم الديمقراطية الأوروبية حيث تحوم لديهم فكرة أن الفصل بين الدين والسياسة من الأمور الغريبة والغير مستوعبة عند المسلمين وعلى الإسلام خصوصا في مسألة التنوير الأوروبية، والثانية هي قضية المساواة بين الرجل والمرأة، فلا تزال هذه المسألة تشغل فكر الأوروبيين والذين يرون أن الرجل يسيطر على المرأة في المجتمعات المسلمة وتتجسد هذه الصورة في الأسرة المسلمة أين يمارس الرجل فيها السلطة البطريكية إتجاه المرأة وهذه الأسرة تختلف عن الأسرة الأوروبية وهو ما يرتكز عليه الأوروبيون في المقارنة، وعلى الرغم من إنتشار الإسلام كديانة في العالم إلا أن الشك لا زال يراود الأوروبي حيث أنه يتساءل عن ما يمكن يضيفه المسلم إلى المجتمع المدني الأوروبي كإضافة علمية أوعملية أو بالأحرى ماذا يستفيد الأوروبي من المسلم؟ فلا يزال الخوف يحيط بالأوروبيين من تأثير الإسلام على هويتهم الأوروبية.[1]

على إعتبار أن تلك الشعوب تفتقد للحرية من باب إنتهاكها من طرف الإسلام خصوصا في قضايا المرأة والحرية التي تعتبر من أهم قيم الدول الأوروبية التي يدافع عنها الأوروبيين، ويسعون لحمايتها من جميع التهديدات التي تعرقل ممارستها ويخشى الأوروبيون من الإسلام لأنه يهدد أو يقيد من ممارسة حرياتهم التي إعتادوا عليها في العديد من المجالات في حياتهم اليومية ومن هذا المنطلق يروا أن الإسلام يهدد ديمقراطيتهم التي أساسها الحرية في الدول الأوروبية.

الفرع الثالث: تهديد الإسلام للحرية من المنظور الأوروبي.

يقول جون بول سارتر في الحرية: "إن الإنسان ليس إنسانا إلا بحريته، فالحرية يصح إعتبارها تعريفا للإنسان.وأننا نريد أن نجعل حريتنا هدفا نسعى إليه لا يسعنا إلا أن نعتبر حرية الآخرين هدفا هو أيضا نسعى إليه"، ويعرفها سارتر أيضا بأنها هدف يسعى الإنسان إليه: "وأننا إذ نريد أن نجعل حرياتنا هدفا نسعى إليه فعلينا أن نعتبر حرية الآخرين هدفا هو أيضا نسعى إليه...، فإذا إعتبرنا أن الفرد لا يستطيع في مختلف مراحل حياته وكافة مواقفه إلا أن يختار حريته سبيلا، إذا صح بالتالي أن إعتبر أن الإنسان لا يستطيع إلا أن يختار حرية الغير. "[2]

---

[1] فرنر شيفور، من المنفى إلى الشتات تطور الإسلام العابر للقومية في أوروبا، **الإسلام في أوروبا التنوع والهوية والتأثير**، أحمد الشيمي، ط1، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2011، ص 153.

[2] نقلا عن: عزيز العرباوى، مفهوم الحرية في الإسلام وفي الفكر الغربي: **رؤية بانورامية**، قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية، مؤمنون بلا حدود، 2016، ص ص، 5، 6. تم زيارة الموقع يوم: 2017/02/15.

ويجدر الذكر بأن الحرية لها إرتباط وثيق بالعديد من المفاهيم التي تعتبر ذات أهمية في الفكر السياسي والقانوني والإجتماعي وهي: الديمقراطية، التعددية، الإستقلالية، المساواة، القانون، التنمية، العدالة الإجتماعية ... ويختلف تحديد مفهوم الحرية من نظام حكم إلى آخر ومن دولة إلى أخرى حيث تعتبر أنظمة الحكم الديمقراطية أكثر الأنظمة التي توجد فيها الحرية على مختلف الأصعدة على عكس الأنظمة الغير الديمقراطية التي تتصف بالحدود فيما يتعلق بالحرية، لأنه لضمان الحرية والحقوق الفردية والجماعية يشترط توفير بيئة ديمقراطية تستند إلى التعددية والإستقلالية.[1]

إن مفهوم "الحرية" يمثل المحور التاريخي الثاني لقيم الإتحاد، وعلى عكس "الكرامة"، التي يمكن التعرف عليها في النصوص القانونية للإتحاد الأوروبي كما أنها موضوع أحد الفقرات النادرة لمعاهدات روما لعام 1957م التي إستحضرت القيم، ومن الديباجة تجد الحرية مكانتها إلى جانب"السلام"...[2] يبني المجتمع الأوروبي قيمه ومبادئه على بعض المفاهيم منها الحرية فتجربتهم التاريخية التي سيطرت من خلالها الكنيسة على السياسة والحروب الدامية التي شهدتها أوروبا آنذاك جعلتهم يرفضون فكرة الدين أوإقحامه في السياسة و بالتالي أصبحوا يمجدون الحرية والعلمانية كقيمة أساسية على أساس أن الدين المسيحي يمجدها.

فمثلا حزب الحرية في هولند بزعامة لجيلت ويلدرز Geert Wilders والذي أصبح من القوى السياسية في الدولة وكحزب ليبرالي له خلفيات سياسية إتجاه الإسلام من خلال الدفاع عن حرية مجتمعه من الإسلام الذي ينظر إليه على أنه دين طائفي لا يتوافق مع الديمقراطية والفرد وقيم أوروبا الغربية.[3] بل يذهبون إلى أبعد من ذلك أن الإسلام ينتهك حرية المرأة من لباس وتقيدها بالرجل وأنها مسلوبة الحقوق وتُعامل بطريقة سيئة بل مأساوية في بعض الأحيان أي أنها خاضعة للسطة الذكورية سواء كان من أبيها أو أخيها أو زوجها أو من المجتمع الذكوري ككل وهذه الخطابات هي حملات سياسية لتشويه صورة الإسلام لأنهم يحملون العداء لهذا الدين وبالتالي الهجوم عليه وقول ما ليس فيه هو بهدف حماية أمنهم الهوياتي من الضياع وصد الأوروبيون على تقبله وإعتناقه في ظل إنتشار الإسلام في أوروبا بمظاهره المختلفة منها حجاب المرأة المسلمة.

https://www.mominoun.com/pdf1/2016-02/fikrgharbi.pdf

[1] نعيم بومقورة، مفهوم الحرية بين التنظير والممارسة، **مجلة العلوم الإجتماعية**، المجلد 3، العدد 8، 2014، ص ص،50، 51.

[2] Simon Labayle, **Les Valeurs de l'Union Européenne**, Thése de cotutelle Doctorat en droit, Université Laval Québec, Canada et Aix –Marseille Université Aix –en provence, France, 2017, p 149.

[3] Frédéric Sarter, Iintégrer l'Islam à l'Europe ?, **Études**, 1, Tom 416, 2012, p 49.

المبحث الثاني: ملامح الإسلاموفوبيا وإنعكاساتها على الأمن المجتمعي في أوروبا.

لطالما إعتبر الإسلام منذ ظهوره دين ينافس الدين المسيحي كما سبق ذكره خصوصا ما شهده الطرفين من نزاعات وحروب دينية، وعبر مراحل تاريخية منذ تطور العلاقات بينهما تطور معها مستوى الخوف والعداء من قبل الأوروبيين حيث أصبحت الخلافات ذات طبيعة مجتمعية تخص المجتمع الأوروبي داخليا ومنه أصبح التهديد داخليا وبشكل أوضح تنامي الإسلام في أوروبا وإرتفاع عدد المسلمين وإنتشار مظاهر الإسلام في المجتمع الأوروبي وتأثيره على المجتمع والسياسة وهذا الأمر يرفضه الأوروبيون مما يشكل العداء أكثر للإسلام وأصبح يشكل تهدديا أمنيا في الحاضر وفي المستقبل وترجمت هذه السلوكات الرافضة لوجود الإسلام في أوروبا على شكل الإساءة إلى المقدسات والحجاب والعنصرية إضافة إلى السياسات الأوروبية كسياسة اليمين المتطرف ورفض تركيا إنضمامها إلى الإتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: تأثير الإسلاموفوبيا على المجتمع الأوروبي.

الفرع الأول: قضية الحجاب.

تعاني المرأة المسلمة بسبب إرتدائها الحجاب في أوروبا وتمسكها بالزي الإسلامي في أوروبا فهي تتعرض للعديد من المضايقات المستمرة وتمييزها عن المرأة العادية، وبالعودة إلى سياسة الحكومات الأوروبية قدرت أنه من الضروري سن قوانين صارمة تمنع إرتداء الحجاب في الأماكن العامة والمدارس للمحافظة على الهوية والثقافة الأوروبية، وأول دولة أوروبية أقرت منع إرتداء الحجاب هي فرنسا.

بدأت قضية الحجاب في إحدى الثانويات الفرنسية الواقعة في كريل –قرب باريس– أين قام المدير بطرد ثلاث فتيات مسلمات في أكتوبر سنة 1989م بسبب ارتدائهن الحجاب، وعرفت هذه القضية إهتمام على المستوى الوطني وخوفا من أن تنتشر هذه الحادثة وتعمم في مدارس أخرى عبر التراب الوطني الفرنسي أعلن لونيل جوسبان–وزير التربية والتعليم آنذاك– عن دعمه للحوار بين إدارة المدرسة والآباء كحل ترقيعي وإرتفعت أصوات الجبهة اليسارية وأنصار الحركة النسوية الذين ينادون للمساواة بين الرجل والمرأة بفرض الحظر العام على إرتداء الحجاب في المدارس...[1] لقد عانت المرأة المحجبة في أوروبا من التمييز والعنف وتمت محاصرتها بعدم قبولها في المدارس وأماكن العمل وأظهرت وسائل الإعلام المرأة المحجبة على أنها مختلفة ولا تناسب المجتمع الأوروبي.

[1] أحمد ت كورو، **العلمانية وسياسات الدولة تجاه الدين –الولايات المتحدة، فرنسا، تركيا**، ندى السيد، ط1، لبنان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012، ص 163.

إن موضوع الحجاب بصفة عامة قد تم التطرق له كمشكل أمني سياسي ومجتمعي، حيث يتم وصفه كتهديد للهوية الفرنسية: وأصبح أهم موضوع في وسائل الإعلام فمثلا عنونت جريدة " l'Express سنة 1994 » «Foulard. le complot.comment les islamistes nous infiltrent الحجاب مؤامرة: كيف يتسلل الإسلامويين وجريدة "le Nouvel Observateur " سنة 1989م التي تطرقت هي الأخرى للقضية بصفة مدافع عن العلمانية وداعية للمقاومة تحت عنوان« l'Affaire du Foulard. Profs »Ne capitulons pas،فمسألة طرد الفتيات المحجبات من المؤسسات العامة التعلمية الثانوية، أصبحت قضية أمن مجتمعي والتي لا يمكن الإستسلام لها...[1]

لقد أثبتت نتائج مسح بحثي حول ست أكبر الصحف في فرنسا وبريطانيا أن عدد المقالات حول الحجاب التي نشرت في الصحف الفرنسية قد تجاوز 1.174 مقالا مقارنة بثمانية عشر مقالا نشرت في الصحف البريطانية وإنتقلت القضية إلى المحاكم الفرنسية... فمجلس الدولة أصدر قرارات منفصلة بشأن قضية الحجاب خاصة في فترة 1992-1999م أسقط حينها 41 قضية طرد تخص إرتداء الحجاب، وقد أيديت 8 دعاوى فقط ومع إصرار مؤيدوا فرض الحظر العام على الحجاب بمجلس الدولة على إصدار قانون جديد يحمي العلمانية وبعد إصدار قرار قبول مشروع القانون بشأن قضية الحجاب من قبل مجلس الشيوخ الفرنسي والجمعية التشريعية وقع الرئيس الفرنسي سابقا جاك شيراك على القانون في مارس 2004 م تنص المادة الأولى منه على ما يلي: "يحظر إرتداء أية إشارات أو ملبس يتفاخر الطلاب من خلاله بتأكيد إنتماء ديني ما في جميع المدارس الإبتدائية والثانوية والعالية. "[2]

فمسألة حجاب المرأة المسلمة ولَد جدلا واسعا في فرنسا وأوروبا حيث خشي الأوروبيون من رؤية ثقافة مغايرة تخترق الثقافة الغربية خصوصا إن كانت القضية تتعلق بالمرأة فلباس المرأة للحجاب في نظر الأوروبيين والغربيين هو تعبير رمز ديني يتنافى مع العلمانية.

ويعتبر التحدي الذي يواجه الهوية الثقافية نابع من القيم والمعايير الثقافية المتنافسة، كما يتضح من خلال حظر فرنسا إرتداء الرموز الدينية كالحجاب في المدارس سنة 2004م.[3] فأصبحت قضية الحجاب قضية رأي عام عالمي وأصبحت فكرة حجاب المرأة المسلمة موضوع نقاش الدوائر السياسية في الدول الغربية

[1] Voir: Salim Chenna, **l'Orientalisme Latent de l'Ecole de Copenhague la Sécurité Sociétale Appliquée au cas Français**, Master Gouvernance des Institutions et des Organisations Politiques Mention « Affaires Internationales » Parcours: Relations Internationales, Sciences Po Bordaux, 2006-2007, p 68.

[2] انظر: أحمد ت كورو، مرجع سابق، ص ص، 165،164.

[3] Wing Commander P, E, O' Neill RAF, The European Union and Migration: Security versus Identity?, **Defence Studies**, 6:3, 2006, p326.

حول إمكانية تعميم حظر إرتداء الحجاب على الدول الأوروبية أم أنها مسألة خاصة بفرنسا، وكيفية تقبل المرأة بالحجاب في أماكن العمل أو الدراسة، إلا أن موقف فرنسا كان أكثر راديكالية وتطرفا فيما يتعلق بالحجاب مقارنة مع الدول الأوروبية الأخرى، فمثلا في بريطانيا نرى الشرطية البريطانية المسلمة تلبس الحجاب والأمريكية أيضا وغيرها.

وقد بدأ الجدال حول قضية الحجاب في ألمانيا منذ عام 1998م في ولاية "بادن فوتمبرغ" التي منعت معلمة مسلمة ترتدي الحجاب بأن تعمل في أحدى مدارسها وسنت العديد من الولايات قوانين تحظر إرتداء الحجاب في المدارس بسبب تزايد ظاهرة الحجاب وإرتداءه من قبل معلمات مسلمات في ألمانيا سنة 2004م .[1] وبطبيعة الحال يبدو أن فرنسا قد إنفردت بالتشريع بهذا الخصوص وأثرت دوليا من خلال الحظر على إرتداء الحجاب في المدارس بموجب قانون الصادر سنة 2004م أو بخصوص قانون يمنع إخفاء الوجه– النقاب– في الأماكن العامة سنة2010 م.[2]

يرى الغرب بأن المرأة المسلمة مضطهدة وحقوقها مسلوبة وبالتالي فيصور لنفسه على أنه يستطيع أن يحميها وينقذها من المحيط الذي تعيش فيه، هذه الأفكار لا يزال يؤمن بها الغرب ففي الماضي القريب إعتُبر الحجاب من بين الحجج التي إستند عليها الغرب ليثبت بأن إرتداءه يحرم المرأة من حقوقها وبالتالي وجهت الدعوة إلى حظره وإزدادت فرنسا في تشديد الخناق على المحجبات بإصدار القوانين ففي 11 أفريل سنة 2011م قامت الحكومة الفرنسية بمنع إرتداء الحجاب في الأماكن العامة وتجازوت حدود الحرية الدينية وصوت المرأة المسلمة وحريتها في إختيار اللباس وإرتداء الحجاب بكل قناعة.[3] أي التعدي على إرادة المرأة في إستقلالها عن سلطة الرجل بإرتداء الحجاب وتهميش صوت المرأة في العديد من النقاشات بهذا الخصوص هذه هي الرؤية الأوروبية الغربية للمرأة وللحجاب الإسلامي فهم يعتبرونها معركة تهدف إلى تحرير المرأة من السلطة الذكورية التي تفرض عليها الحجاب وهذا على الرغم من قناعة المرأة المسلمة بالحجاب وعلى الرغم من الأصوات النسائية التي تدافع عن قضية الحجاب في أوروبا وتنكر سلطة الرجل عليها في إرتدائها إلا أن المسألة تجاوزت حدود القناعة الشخصية للمرأة وحريتها إلى تسيسها وجعلها قضية أمنية مجتمعية.

---

[1] خالد شمت، **برلين تدرس إلغاء حظر الحجاب في الدوائر الرسمية**، 2016/12/29، تم زيارة الموقع يوم: 2018/08/04.
http://www.aljazeera.net/news/international/2016/12/29

[2] Mathilde PHILIP-GAY, Liberté religieuse et laïcité: une véritable singularité française ?, **la revue des droits de l'homme / Religion et Cour européenne des droits de l'homme – acte du colloque par l'APIDH (édition 2013**), centre de recherche et d'études sur les droits fondamentaux, 7, 2015, p7.

[3] ديبا كومار، **فوبيا الإسلام والسياسة الإمبريالية**، أماني فهمي، ط1، القاهرة، المركز العربي للترجمة، 2015، ص 73.بتصرف.

بعض الملابس النسائية الدينية ينظر إليها على أنها ذات صلة بالأصولية والتطرف، هذا إذا لم يتم إعتبارها مفروضة بالقوة من قبل الرجل، وكان يعتقد أن النساء المسلمات يرتدين ثيابا دينية بسبب الإكراه المباشر للرجال، أو بطريقة غير مباشرة عن طريق التنشئة في مجتمع ذكوري وأبوي، لذا فإن الحجاب الإسلامي محظور في المدارس العامة الفرنسية لأنه "عنصر مجتمعي" لأنه ضد القيم الجمهورية للمساواة وعدم التمييز وهي نفس الأسباب التي تم بها رفض "البرقع" في كل من النمسا وفرنسا بلجيكا وهولندا أو ألمانيا.[1]

ولم تستثني ألمانيا وبلجيكا من قرارات منع الحجاب في المدارس وأماكن العمل في ألمانيا تسمح بإرتدائه في المدرسة العمومية في ثماني ولايات وتمنعه في ثمان أخرى، وفي بلجيكا تم منعه سنة 2009م، لكن في ماي 2013م أصدر مجلس الدولة قراراً لمصلحة معلمة الدين الإسلامي، يسمح إرتدائه في المدرسة العمومية، وهناك دول تتجاوز إصدار قوانين تحظر فيها إرتداء الحجاب فإبتعدت عن النقاشات التي ممكن أن تصعد من القضية، ومنحت المسؤولية والحرية للقانون الداخلي لكل مدرسة أو الإجتهاد الخاص في قراءة و تطبيق قوانين التعليم في المدارس العمومية.[2]

وهذا لا يقتصر على الفتيات المحجبات في مدارس التعليم وإنما حتى في أماكن العمل، وعلى العموم تختلف إتجاهات ورؤى الدول الأوروبية حول حظر الحجاب من عدمه فهناك العديد من الدول التي لا تمنع رسميا من إرتداء الحجاب كإسبانيا وبريطانيا وإيطاليا، ومع تنامي ظاهرة الإرهاب في أوروبا زادت معها تخوف الأوروبيين من حجاب المرأة خصوصا بعد هجمات باريس 2015م حيث أصبح الخوف من الرموز الدينية، وتصاعدت الأمور أكثر بخصوص المرأة ولباسها الإسلامي وبدقة عند ملاحقة النساء في البحر ومنعهن من السباحة بلباس البحر البوركيني– لباس المرأة المحجبة الخاص بالسباحة –حيث أصبح جدلا واسعا على مستوى الساحة السياسية والإعلامية في فرنسا خاصة –في مدينة نيس الساحلية– في صيف سنة 2016م وفي هذا المجال وصلت قضية إرتداء الحجاب إلى محكمة العدل الأوروبية التي أصدرت قرار يمنح الحق بحظر الحجاب في مؤسساتها.

القرار صدر يوم 14 مارس 2017م والذي وسعت من صلاحيات المؤسسات بحظر اللباس الذي يرمز إلى الدين ضمن قانونها كل ما يشير إلى لباس رموز سياسية فلسفية أو دينية، ويعود قرار المحكمة الصادر في لوكسمبورغ إلى القضيتين في بلجيكا وفرنسا تتعلقان بمسلمتين أكدتا أنهما تعرضتا للتمييز والطرد من

[1] Agustin Motilla, Security and Religious Radicalization Securitization of Islam in Europe, **Revista telematica**, N 1, del 2018, p11.

[2] عبد الواحد أكمير، العرب الأوروبيون: الهوية والتربية والمواطنة، **المستقبل العربي**، العدد 429، تشرين الثاني /نوفمبر 2014، ص86.

عملهما بسبب إرتداءهما الحجاب، وورد في قرار المحكمة أن "منع الحجاب في إطار قانون داخلي لمؤسسة خاصة يمنع إبراز أو إرتداء أي رمز سياسي أو فلسفي أو ديني في مكان العمل لا يشكل تمييزا مباشرا على أساس الدين أو العقيدة."[1]

لقد أصبح الحجاب أو لباس المرأة المسلمة من أهم المسائل التي تهدد الأمن المجتمعي والهوياتي للأوروبيين والمجتمع الغربي ويترتب عنه العديد من القضايا التي تمس بجانب حقوق الإنسان سواء من جانب الحرية الدينية وممارستها بشكل طبيعي أو من جانب تهديد الأمن الهوياتي للدول الأوروبية، وتعتبر قضية حجاب المرأة من أهم مظاهر الإسلاموفوبيا في أوروبا بل وأصبحت كمقياس ومؤشر قياس وإحصاء نسب إرتفاع وإنخفاض الإسلاموفوبيا فمجرد ذكر الإسلاموفوبيا في أوروبا يتصور في الذهن حجاب المرأة المسلمة.. وإنتشرت تداعياتها على دول أوروبا ومجتمعاتها على مستوى التعليم والعمل وتواجه خطر الفصل عن عملها أوعن الدراسة أو التخلي عن حجابها، لأنه يمثل رمز من رموز الدين الإسلامي وهو مختلف عن الثقافة الأوروبية ولا يمكن تقبله وبالتالي لتحصين هوية أوروبا وجب رفضه، كما تنامت وتنوعت مظاهر الإسلاموفوبيا ليس فقط على المسلمون وإنما على قداسة الرسول محمد–صلى الله عليه وسلم– بالرسوم الكاريكاتيرية المسيئة.

الفرع الثاني: الرسوم الكاريكاتيرية المسيئة للنبي محمد (صلى الله عليه وسلم).

يعتبر الكاريكاتير فناً ساخر لأنه إرتبط بالسخرية والهجاء وذلك لأنه يعبر عادة عن نقد لاذع لسلوك الإنسان المنحرف ويعتبر الكاريكاتير الذي يعالج مواضيع السياسة الأكثر رواجاً اليوم لما يحمله من نقد الواقع السياسي المعيش أو الأداء الحكومي... وإزدادت أهميته اليوم في الصحافة العالمية والعربية حيث يعتبر كوسيلة فعالة للتعبير عن المشاكل السياسية والإقتصادية والإجتماعية ويبدو دوره كَفن تحريضي يعتمد على الدعاية عند معالجته للقضايا المتعلقة بالسياسية وحقوق الإنسان وغيرها...[2]

فيُعبر الرسام الكاريكاتيري عن أي فكرة تخطر بباله لترجمتها برسم وإرسالها إلى المتلقي يكون عادة فيه نوع من الضحك والترفيه والسخرية لجذب الإنتباه لفكرة معينة مثلا إلا أنه أحيانا يتعدى الكاريكاتير ذلك، إذا تعلق برموز دينية الذي يولد عادة خطاب الكراهية.

[1] **تعرف على قرار محكمة العدل الأوروبية الخاص بالحجاب**، 2017/03/14، تم زيارة الموقع يوم: 2018/08/04.
http://www, aljazeera ،net/en cyclopedia/events/2017/3/1

[2] أحلام بولكعيبات، الكاريكاتير كخطاب إعلامي يشوه الواقع، **مجلة العلوم الإجتماعية**، المجلد 21، العدد 21، نوفمبر 2016، ص ص، 157، 158.

إن "خطاب الكراهية" هو: " أي تعبير يسخر وينتقص من شخص أو مجموعة بسبب العرق، الجنس، الإنتماء العرقي، الجنسية، الدين، التوجه الجنسي، الصفات الجسدية، أو صفات شخصية أخرى".[1] وتعتبر الرسوم الساخرة محمد –صلى الله عليه وسلم–التي حاولت الإنتقاص من الرسول التي تم نشرها في الصحيفة الدانماركية سنة 2005 م خطابا للكراهية في نفس الوقت الذي شهدت فيه أوروبا تنامي الإسلاموفوبيا.[2] وتعتبر تلك الحادثة هي الشرارة الأولى في أوروبا التي أثارت الجدل في العالم الإسلامي بعد المساس بقداسة الرسول محمد–صلى الله عليه وسلم–لرسوم كاريكاتيرية ساخرة والمبرر الغربي هو حرية التعبير.

وفي الدانمارك، وحسب إستطلاع الرأي جرى من قبل Ramboll managment لجريدة Jyllands–Posten في سنة 2004م، وجد أن مواطن دانماركي من أصل أربع يعتقدون أن المسلمين سوف يصبحون أغلبية الشعب في الدانمارك.[3] فليس من الصدفة أن تكون نفس الجريدة التي تنشر صورا كاريكاتيرية مسيئة للنبي الإسلام محمد – صلى الله عليه وسلم–بعد هذا الإستطلاع والسبب هو الخوف من إنتشار الإسلام في الدانمارك وأوروبا، وكانت ردت الفعل رسوم كاريكاتيرية ساخرة لرسول الإسلام محمد–صلى الله عليه وسلم– بهدف تشويه الإسلام وإبعاده عن الأوروبيين مما أثار غضب المسلمين في جميع أنحاء العالم.

وقام المسلمون الدانماركيون في 27 أكتوبر بإرسال عريضة إتهام إلى المدعي العام المحلي لمدينة فيبورج إلا أن الحكومة الدانماركية لم تتعامل مع القصية بحزم وإنحازت لتأييد الصحيفة بطريقة غير مباشرة.[4] يصطدم التنديد بالسخرية من الإسلام بأوروبا بمبدأي حرية التعبير والرأي واللذان يعدان من المبادئ المنصوص عليها بالدساتير والمواثيق الأوروبية، والتي تمنح للإعلام الحق في التعبير عن رأيه دون مراعاة إحترام الديانات السماوية بما فيها الدين الإسلامي إنطلاقا من مبدأ حرية التعبير عن الآراء والمعتقدات الدينية التي تبنى عليها الدول الغربية والأوروبية قيمها.

وفي جانب آخر رد المدعي العام لمدينة فيبورج بالدانمارك في السابع من جانفي بالرفض حول دعوى إتهام قضائية مقدمة من قبل أحدي عشر منظمة إسلامية بالدانمارك برده أنه لا يوجد قانون في الدانمارك

---

[1] نقلا عن: كريمة مزوز، خطاب الكراهية من خلال وسائل الإعلام وأثره على مسألة حماية المؤسسات الإعلامية زمن النزاعات المسلحة، **مقاربات**، المجلد 4، العدد 3، 2016، ص 392.

[2] أكمل الدين إحسان أوغلي، **العالم الإسلامي وتحديات القرن الجديد منظمة التعاون الإسلامي**، مصر، دار الشروق، ط1، 2013، ص 203.

[3] **Les Musulmans Au Sein de l'Union Européenne Discrimination et Islamophobie**, 2006, EUMC, p43.

[4] أكمل الدين إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص 203.

يعاقب على الرسوم الكاريكاتيرية وبأنه لا يتعامل مع القضية بالمنظور السياسي وبأنه يتعامل قانونياً وفقاً لحق الصحف في حرية التعبير.[1]

الدستور الدانماركي بمادته 77 يضمن لكل فرد التعبير عن أفكاره لفظيا، كتابة، ونشرا تحت المسؤولية القانونية ويحتوي هذا النص أيضا على المفهوم العام للحماية المبدئية لحرية التعبير، ويتضمن منع الرقابة الوقائية كما أن النص لا يحمي حرية التعبير ولا مضمونها، فقد نص قانون العقوبات المادة 140 أن "من يحتقر أو يهين المعتقدات، أو الممارسات الدينية التي تنتمي إليها مجموعة دينية معترف بها قانونيا في البلاد يعاقب بالغرامة أو بالسجن مدة تصل إلى أربعة أشهر."...وعليه لقد إعترف محامي الدولة على أن الرسوم الكاريكاتيرية تطبق عليها الشروط الموضوعية المنصوص عليها في المادة 140 والمتعلقة بالإساءة إلى مجموعة دينية موجودة في البلاد – وهم المسلمون – ولكنه تحجج بأن مضمون الرسوم الكاريكاتيرية لا تشمل ولا تنطبق على إحتقار أو إهانة الممارسات الدينية ... مع الإشارة إلا أنه ليس هناك ما يمنع من رسم النبي محمد –صلى الله عليه وسلم– كما إعتبره مجرد رسم كاريكاتيري ولا يتعدى على المادة 140 من قانون العقوبات الدانماركي.[2]

أما بالنسبة للمادة 266 من قانون العقوبات الدانماركي التي تنص على معاقبة الإهانة أو الإنتقاص لفئة من الأفراد إنطلاقا من جنسهم أو لون بشرتهم أو إنتماء العرق أو الدين، وعليه أشار محامي الدولة، على أن الرسوم الكاريكاتيرية تستهدف الأقلية المسلمة التي ترفض التعايش مع المجتمع العلماني والذين يطالبون بتعامل خاص لمشاعرهم الدينية وليس موجه لكافة المسلمين وهذا على الرغم من أنها تناولت الرسول محمد – صلى الله عليه وسلم–، كما جاء في القرار بأن الرسوم المسيئة لا تنتهك بأي شكل من أشكال المادة 266 من قانون العقوبات الدانماركي.[3]

ولقد تعددت المبررات والحجج من الرسوم الكاريكاتيرية منها قوانين حرية التعبير والرأي أو الديمقراطية وهذا يثير إستفزاز المسلمين، والذي بدوره يشعل فتيل الإحتجاجات بين المجتمعات الغربية والمجتمعات المسلمة، خاصة دون المعاقبة بسبب الرسوم، فبغض النظر عن كون الرسوم الكاريكاتيرية المسيئة موجهة إلى فئة معينة من المسلمين أو الدانماركين أو غيرهم من الفئات فيجب إحترام خصوصيات الأديان، لكن المبررات كانت متعددة وكثيرة لمحاولة تبرئة الكاريكاتير مثل حرية الرأي والتعبير.

---

[1] أكمل الدين إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص 205.

[2] انظر: رضوان زيادة، إشكالية حرية الرأي والتعبير في أزمة الرسوم الدانماركية، **الأديان وحرية التعبير إشكالية الحرية في مجتمعات مختلفة**، مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان، سلسلة مناظرات حقوق الإنسان (10)، ص ص، 33، 34.

[3] نفس المرجع السابق، ص 35.

وقد صرح رئيس تحرير الصحيفة أن الرسومات لم تتعدى على قانون النشر الدانماركي ويرجع سبب المشكلة إلى "سوء فهم مبني على إختلافات ثقافية" وفي جانب أخر إمتنع رئيس وزاراء الدانمارك "إندرس فوغ راسمونس" آنذاك عن حضور إجتماع مع السفراء العرب الذين كانوا قد طلبوا الإجتماع معه بشأن أزمة الرسوم الكاريكاتورية وكان قد تحجج بأن الحكومة ليس من صلاحياتها التدخل في حرية التعبير عن الرأي وما تعلق بمهاجمة الدين يتم اللجوء إلى القضاء للنظر فيه.[1] فالتشبث بالموقف جعل العديد يدرك أن الكاريكاتير المسيء ليس له علاقة بحرية التعبير في دولة حضارية وإنما برفض الإسلام كدين ومنهج، إن تشويه صورة الإسلام تعود جذوره إلى العصور القديمة وقد جسدت في الحروب الصليبية والفتوحات الإسلامية خاصة في أوروبا ومنذ ذلك الوقت والغرب لم يتوقف عن الإستهزاء بالدين الإسلامي وبالمسلمين والتقليل من شأنهم كما ذُكر سابقاً.

فإذا كان الحق في التعبير مكفول في الدانمارك ويمارسه الدانماركيون بكل حرية، وبالتدقيق والتمعن لما يحصل داخل المجتمع الدانماركي، يمكن طرح بعض التساؤلات التي من خلالها يمكن تأكيد أو نفي هذه الحرية، بمعنى هل الحق في التعبير يمنح الحق للصحافة مثلا بالإساءة للرسول محمد –صلى الله عليه وسلم –وهل هذه الإساءة تمثل المجتمع الدانماركي بكافة أطيافه أم لا؟ وهل هذه الإساءة للرسول– صلى الله عليه وسلم–وما تثيره من إنعكاسات على المسلمين قد جاءت صدفة أم أنها كانت مخطط لها؟ وهل لها علاقة بأحداث على الصعيد الدولي خصوصا تنامي الإرهاب والحرب عليه.[2]

وهو ما يؤكده محمد عمارة في كتابه الإسلام في عيون غربية بين إفتراء الجهلاء... وإنصاف العلماء: "إن الإفتراء على الإسلام، وتشويه صورة رسول الإسلام– صلى الله عليه وسلم– والأمة الإسلامية قد إستخدم قديما لشحن العامة والدهماء في الحروب الصليبية التي أرادت إستعمار الشرق بعد أن حرر الإسلام من قهر الإغريق والرومان...ثم أعادت الإمبريالية الغربية الحديثة إستخدام ذات السلاح – ثقافة الإفتراء والكراهية السوداء– لشحن جماهير الشعوب الغربية وراء المشروع الإمبريالي الساعي لإحتلال الشرق ونهب ثرواته في العصر الحديث."[3]

وبعد خمسة أشهر من نشر الرسوم الكاريكاتيرية المسيئة واجهت الحكومة الدانماركية أزمة دولية غير سابقة فخلال شهر فيفري من سنة 2006م تلقت العديد من السفارات الدانماركية هجومات في مقراتها بالعديد

---

[1] عبد الكريم مزعل، مستقبل الجاليات العربية والإسلامية في أوروبا بعد أحداث أيلول وأزمة الرسوم الكاريكاتورية، **الدين والسياسة والديمقراطية**، ط1، مركز حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية، شمس،2007، ص172.

[2] جرايهام اي فولر، **عالم بلا إسلام ماذا لو ؟**، أحمد جمال أبو الليل، ط1، القاهرة، مكتب السطور للنشر، 2013، ص 255. بتصرف.

[3] محمد عمارة، **الإسلام في عيون غربية بين الافتراء الجهلاء... وإنصاف العلماء**، دار الشروق، (ب س ن)، ص 63.

من الدول المسلمة، والسلطات الدينية لهذه الدول طالبوا بمقاطعة المنتوجات الدانماركية مما سبب عجز في الإقتصاد الدانماركي.[1]

وأصبحت هذه الظاهرة منتشرة في العديد من الدول الأوروبية بنشر صور كاريكاتيرية مسيئة للنبي محمد–صلى الله عليه وسلم– كصحيفة شارلي إيبدو الفرنسية وإصرارها على ذلك عدة مرات، كما سبق ذكره وكانت النتيجة هجوم إرهابي وقع على مقر صحيفتها سنة 2015م أين إزدادت العنصرية إتجاه المسلمين على مختلف الفئات ونذكر بصفة خاصة الجالية المسلمة بأوروبا وفي الغرب والمطالبة برحيل المسلمين من أوروبا وغيرها من الشعارات التي إنتشرت عبر وسائل الإعلام وفي الشوارع والمدارس والأماكن العامة.

الفرع الثالث: العنصرية إتجاه الجاليات المسلمة.

في إطار التوصية للسياسة العامة رقم7، **l'ECRI** (اللجنة الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب) التي أنشأت عام 1993 عرفت العنصرية بأنها: " الإعتقاد بأن أحد العناصر التالية كالعرق واللون أو اللغة والدين والجنسية أو أصل الجنسية أو الإثنية هي التي تبرر الإزدراء إتجاه شخص أو مجموعة من الأشخاص أو فكرة التفوق شخص أو مجموعة معينة."[2] أصبحت العنصرية في أوروبا إتجاه الجاليات المسلمة متعددة الأوجه وتوسعت وشملت كافة المجالات بما فيها الدينية والثقافية ورفض المسلمون بسبب إختلافهم الديني والثقافي بسبب إنتمائهم لثقافة مختلفة عن أوروبا.

ومن جانب أخر إزدادت العنصرية الثقافية التي ظهرت في سنوات 1980 و1990 وفقا –Pierre André Taguieff.[3] إن العنصرية الثقافية ترتبط بفكرة أن الأجنبي أو المهاجر مرفوض إنطلاقا من إختلافاته الثقافية عن غيره وتعتبر غير متناسقة مع الهوية الوطنية، بل وإلى أبعد من ذلك فهي تتعدى إلى التهديد والتشويه وعدم إندماج، كما أنها معروفة ب "العنصرية الجديدة " أو" العنصرية التفاضلية. "[4]

يقول **انجمار كارلسون*:** "إن تحول الإسلام إلى عدو الغرب إنما يتوقف في المقام الأول علينا نحن الأوروبيون، ذلك أن العنصرية، وعدم التسامح، والقومية المتزمنة، تستفحل بشدة في سائر أنحاء أوروبا كرد

[1] Chantal kafyeke, « l'Adhésion de la Turquie à l'Union Européenne : Enjeux et Etats du débat», **Courrier Hebdomadaire du CRISP,** 2006/28, (N 1933-1934), p 67.

[2] Citant : Charlotte Denizeau, l'Europe Face au (x) Discours de Haine, **Revue genrale du droit**, Etudes et réflexions, 9éme conférence –débat du CDPC – le Discours de Haine, sous Direction de Robet Badinter, N 11, le 9 Avril 2015, p7.

[3] Citant: Marie Jouhault Mariam Kandil et Julie Vainqueur, **les nouvelles formes émergentes de racisme,** Paris, le cercle de la licra, 6 mai 2014, P1.

[4] La Commission Nationaleconsultative des Droit de L'Homme, **La Lutte Contre le Racisme .l'Antisémitisme et la Xénophobie 2014**, Paris, 2015, p130.

*انجمار كارلسون: دبلوماسي سابق وكاتب سويدي.

فعل على الهجرة – لقد–إنتبه السياسيون ووسائل الإعلام في الغرب غداة إنهيار الشيوعية إلى القيمية التسويقية للإسلام كخطر جديد يهدد الغرب...إن الإحساس بالخوف الذي يسود مجتمعنا الأوروبي– العلماني والتجاري بصفة عامة قد إمتد وإشتمل العالم الإسلامي كله ككتلة موحدة، وكنتيجة طبيعية لهذا الإسقاط أصبحت نظرتنا على أي عمل من أعمال العبادة والتقوى وممارسة الشعائر سلبية، نظرا لأنها ترمز إلى التطرف والتعصب حتى ولو كانت هذه الأعمال تقتصر على أداء الصلوات في المساجد".[1]

فنمط الحياة الذي يتميز به المجتمع الأوروبي يختلف عن بقية دول العالم، فالتعدد الثقافي الذي يحتويه سبب في ظهور العديد من القضايا المجتمعية والمتعلقة بهوية المهاجرين ففي الدول الأوروبية نجد وجود المسلمين الفئة الأكثر تمسكاً بالدين تعيش وسط مجتمع تخلى منذ زمن بعيد عن المظاهر الدينية والإثنية إلا أن بداية وصول المهاجرين إلى الأراضي الأوروبية فتحت من جديد النقاش حول هذا السياق كما أن معرفة وخبرة المسلمين المهاجرين حول المجتمع الأوروبي كانت جديدة بالنسبة إليهم.[2]

الدول التي تحتوي الأكثر شعوب مسلمة في أوروبا هي ألمانيا (4.3–3.8 مليون)، فرنسا حوالي (5ملايين) المملكة المتحدة (1.6 مليون)، هولندا (1.1 مليون)، إيطاليا (1 مليون)، بلغاريا (1 مليون) إسبانيا (0.7 مليون)، اليونان (0.5 مليون) والسويد (0.35 مليون) يتم تقدير هذه الأرقام إستنادًا إلى بيانات من دول المنشأ وتتضمن مهاجرين من الجيلين الأول والثاني: لا توجد إحصاءات رسمية عن الديانات الأوروبية، في بلغاريا المسلمين هم أقلية تاريخية محلية.[3] ولا تخلو الدول الأوروبية من الجالية المسلمة حيث تختلف النسب من دولة إلى أخرى مثل إيطاليا السويد بريطانيا وبلجيكا لكن تختلف جنسية وعدد المهاجرين من بلد أوروبي إلى آخر.

فيما يتعلق بالجنسية، فإن الغالبية العظمى من مسلمي ألمانيا هم من الأتراك (أو من أصل تركي) المسلمون الفرنسيون هم في الغالب من أصول مغربية وجزائرية وتونسية، المسلمون البريطانيون هم من جنوب شرق آسيا في معظم الأحيان، وبصفة خاصة الباكستانيين والبنجلاديشيين، في هولندا أكبر عدد من المسلمين هم من الأتراك والمغاربة في إيطاليا وإسبانيا، الغالبية العظمى من السكان المسلمين من أصل شمال إفريقي (المغاربة في الغالب) في اليونان، إلى حد ما في كما النوع في إيطاليا (الفئة المهيمنة من المغاربة)، فإن المسلمين هم بشكل أساسي الجنوب الشرقي الآسيويون (الباكستانيون، البنجلاديشيون، الأفغان

[1] نقلا عن: سعيد عبد الله حارب، دعوة إلى تحرير المفاهيم والمصطلحات الشرعية، **مسلموا الغرب بعد أحداث سبتمبر**، ط1، قطر، وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية /مركز البحوث والدراسات، 2004، ص ص، 248، 249.

[2] جرايهام أي فولر، **عالم بلا إسلام ماذا لو ؟**، أحمد جمال ابو الليل، ط1، القاهرة، مكتب سطور للنشر، 2013، ص237.

[3] Quoting: Anna Triandafyllidou, European Muslims: Caught Between Local Integration Challenges and Global Terrorism Discourses, **IAI Working Papers**, Istituto Affari Internazionali, 15/15,May 2015, p5.

والصوماليون)، في السويد، يكون المسلمون بشكل رئيسي من طالبي اللجوء من الصومال وإيران والعراق والبوسنة. [1]

وتعتبر فترة الستينيات من القرن العشرين أول هجرة للمسلمين إلى أوروبا... والتي كانت نتيجة لرغبة و حاجة أوروبا للعاملة الوافدة للقيام بأعمال يرفضها الأوروبي ويترفع عن القيام بها، وكانت هذه الهجرة في بادئ الأمر على أساس مؤقت بتفاهم بين المهاجرين وحكومات الدول الأوروبية –أي بمجرد إنتهاء العمل تعود العمالة الوافدة إلى بلدانهم الأصلية–ولكن سرعان ما تغيرت الأمور ببقاء المهاجرين المسلمين وسماح الحكومات بإلتحاق أسرهم بهم في المهجر.[2]

حصل أكثر من ربع مليون مهاجر عربي (250 ألفا) على الجنسيات المختلفة من الدول الأوروبية بين فترة 1983–1994م إلا أن حصلوهم على الجنسية الجديدة لا يلغي ملكيتهم للجنسية الأصلية ولا يشترط عليهم الإندماج الكامل في المجتمع الأوروبي فمن شروط الإندماج هو المساواة بين المواطنين الأصليين والحاملين للجنسيات إلا أن هذا لم يتحقق في العديد من الدول الأوروبية فمعظم الجزائريين المولودين بفرنسا والتي تراوحت أعمارهم بين20 و29 سنة الذين تخرجوا من المدارس الفرنسية شملتهم البطالة فتعليمهم في المدارس لا يعني إندماجا إجتماعيا كليا في المجتمع الأوروبي وهذا ما أثبتته العديد من الدراسات لأحد الباحثين الإجتماعيين الفرنسيين فليب باتاي بعنوان:" العنصرية في العمل" الصادر1997: " مهما يبذل الشباب من أبناء المهاجرين من جهد لتحصيل مستوى دراسي وثقافي رفيع، فإن جهدهم يظل بلا إعتراف من جانب المجتمع ".[3]

وتحتوي البلدان الأوروبية على العديد من الجنسيات هاجرت إلى أوروبا لأسباب متعددة لأسباب تاريخية وسياسية، فمثلا تضم فرنسا (الجزائريين والمغاربة والتونسيون بدرجة كبيرة نظرا للتاريخ الإستعماري والقرب الجغرافي أما إيطاليا تضم (التونسيون والجزائريين والليبين وبصفة أقل المغاربة الذين يبعدون جغرافيا عن إيطاليا) في حين الأقرب إليهم إسبانيا (فنجد المغاربة يمثلون النسبة الأكبر ثم الجزائريين والتونسين) ...فكلما زاد عدد المسلمين في أوروبا زاد الخوف من المهاجرين لأوروبا الذين يفرضون ثقافتهم وهويتهم على الأوروبيين.

[1] Quoting: Anna Triandafyllidou, op cit, p p, 5,6.

[2] جرايهام أي فولر، **عالم بلا إسلام ماذا لو ؟**، أحمد جمال أبو الليل، ط1، القاهرة، مكتب السطور للنشر والتوزيع، 2013، ص 239.

[3] نقلا عن: مصطفى عبد الغني، **عرب أوروبا الواقع والمستقبل**، جمهورية مصر العربية، دار الجمهورية للصحافة، 2009، ص 47.

وأصدر معهد "بيو" الأمريكي دراسة على زيادة لعدد المسلمين في أوروبا بسبب الهجرة، حيث يبلغ عددهم، في منتصف عام 2016، زيادة حوالي 4.9% من إجمالي سكان أوروبا وتحتل فرنسا المرتبة الأولى من حيث عدد المسلمين ثم تليها ألمانيا وبريطانيا، إيطاليا، هولندا وإسبانيا كما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم 06: يمثل زياد عدد المسلمين في أوروبا سنة 2016 والمقدرة 4.9%.

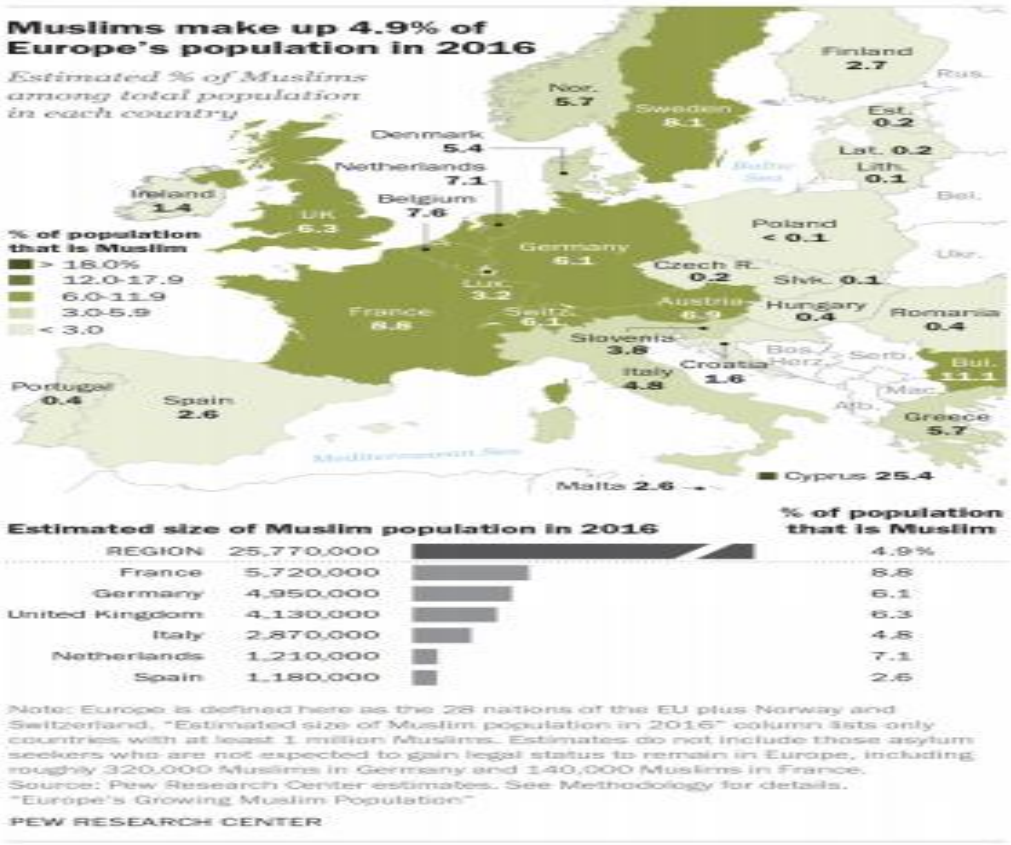

Source: Europe's Growing Muslim Population Muslims are projected to increase as a share of Europe's population – even with no future migration, Pew Research Center, 2017, p 4.

لقد تطورت العنصرية خلال فترة ما بعد تصفية الإستعمار حيث تحولت من العنصرية البيولوجية إلى العنصرية الثقافية بحسب رؤية اللجنة الوطنية الإستشارية لحقوق الإنسان فأصبح مصطلح الإسلاموفوبيا يستخدم كوسيلة في يد الجماعات السياسية في إستقطاب أكبر عدد ممكن من الناخبين الذين يصرون على معاداة للإسلام والمسلمين وقد تجاوزت بذلك الخطابات إلى الممارسات، ووفقا لبعض الجهات السياسية

المتطرفة التصريح بالإسلاموفوبيا هو جزء من حرية الرأي والتعبير وإنطلاقا منه فإن مظاهرات الكراهية ضد الإسلام والمسلمين لا يمكن أن يعاقب عليها القانون الجنائي.[1]

وفي المناقشات التي عرضت في ديسمبر سنة 2004 ضد حركة العنصرية ومن أجل الصداقة بين الشعوب MRAP تبين من خلالها بأن العنصرية الأوروبية ضد المسلمين والإسلام أثارت جدلا كبيرا في أوروبا وتراوحت الآراء–هل يجب إعتبار مكافحة الإسلاموفوبيا كمكافحة العنصرية؟ –هل الإسلام يمكن الأخذ به على أساس أنه دين سماوي أم أنه يندرج ضمن الهوية العرقية والثقافية؟ وما علاقته بالأصولية؟[2] ويرى بلينيل أنه مع ظهور الإسلاموفوبيا والتي جسدت الوجه الجديد العنصرية بجميع ظواهرها وجوانبها... وترسخت الإسلاموفوبيا كدمية جديدة في إطار سلسلة الدمى المتداخلة.[3]

وبهذا تعد الإسلاموفوبيا مظهرا من مظاهر العنصرية الثقافية الدينية، فإنتشار الإسلام في أوروبا ولد موجة من العداء إتجاه الإسلام وبالتالي يؤثر على المجتمع الأوروبي مما أدى بالأوروبيين إلى التعامل بعنصرية إتجاه المسلمين وهذا ما تعانيه العديد من الجاليات العربية المسلمة في أوروبا من تمييز ديني أو بسبب لقب أو إسم مرتبط بالحضارة العربية الإسلامية وهو ما يظهر في خطابات أحزاب اليمين المتطرف وفي وسائل الإعلام الأوروبية.

العديد من الصحف الأوروبية إهتمت بإرتفاع معدلات الكراهية ضد الإسلام والمسلمين*El Pais حددت بأن الإسلاموفوبيا تنمو في إسبانيا كما أن العديد من الدول الأوروبية عرفت موجة غير مسبوقة من العنصرية المتعلقة بالمسلمين هناك تحقيق أجري في المدارس الإبتدائية في لندن، بين أنه منذ الهجمات الإرهابية في جويلية 2005م، تلقى الطلبة المسلمون ضغوطا زائدة عن التعصب العرقي.[4]

أعطت العدائية إتجاه المسلمين الذريعة لمناهضة المهاجرين الذين ساهموا في بناء الدول الأوروبية الحديثة كالتعمير والبنى التحتية من الأنفاق والمجارات تحت الأرض، ونظرا لركود الإقتصادي، أصبحت

---

[1] ايدوى بلينيل، **من أجل المسلمين**، عبد اللطيف القرشي، قطر، وزارة الثقافة والفنون، 2015، ص23.

[2] أوليفييه روا، **الإسلام والعلمانية**، صالح الأشمر، ط1، لبنان، دار الساقي، 2016، ص 12.

[3] ايدوى بلينيل، مرجع سابق، ص29.

* صحيفة إسبانية.

[4] Chantal Kafyeke, l'Adhésion de la Turquie à l'Union Européenne, Enjeux et Etats du débat, **Courier Hebdomadaire du CRISP**, N 1933-1934, 28/ 2006, p 65.

الجاليات المسلمة عبئا ثقيلا على المجتمع الأوروبي وتشار إليها بأدنى المستويات ويعانون من تمييز على المستوى التعليم والعمل والخدمات الإجتماعية.[1]

إستمرت مظاهر العنصرية* والعدائية إتجاه المسلمين في أوروبا وشملت العديد من الجوانب ولم تقتصر على الجانب الديني والثقافي بل مست الجانب الإقتصادي والإجتماعي وهو ما أثر على فرص الحصول على العمل، مما سبق يتبين أن الواقع الذي تعاني منه الجاليات العربية المسلمة في أوروبا بسبب إنتمائها إلى الدين الإسلامي هي ظاهرة أصبحت علنية تعبر عن رفض الأوروبيين للمسلمين وتعزز فكرة لا مكان بينهم بسبب مظهرهم الخارجي أو لباسهم خصوصا حجاب المرأة المسلمة وهذه الظاهرة تهدد الأمن المجتمعي فتتحول إلى إعتداءات جسدية ويحدث أزمة في المجتمع الأوروبي فيهدد ويفكك العلاقات المجتمعية بين مختلف الأطياف في أوروبا ويهدد التعايش السلمي فيما بينهم على الأساس التعدد الثقافي والديني وإحترام وتقبل الآخر رغم إختلافاهم وتعددت مظاهر العنصرية في أوروبا خصوصا المهاجرين المسلمين وتزايدت حدتها مع تنامي الإسلاموفوبيا والهجمات الإرهابية في باريس 2015م وقد كان قبل هذا الحدث منظمة تدعى بيغيدا**نشأت في ألمانيا سنة2014م.

---

[1] جون فيفر، **الحرب الصليبية الثانية حرب الغرب المستعرة مجددا ضد الإسلام**، محمد هيثم نشواتي، ط1، منتدى العلاقات العربية والدولية،2015، ص 188.

*وقدم المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية وكراهية الأجانبEUMC تقرير عن" المسلمون في الإتحاد الأوروبي: التمييز العنصري والتخوف من الإسلام" حول وضع المسلمين في الدول الأعضاء بالإتحاد الأوروبي جاء فيها ما يلي: ":1- يعاني الكثير من المسلمين الأوروبيين من العنصرية في العمل والتعليم والإسكان بغض النظر عن أصلهم العرقي و/ أو موقفهم تجاه الدين.2-إرجاع التمييز العنصري ضد المسلمين إلى مواقف التخوف من الإسلام إلى جانب الكراهية العرقية لأن تلك العوامل تتدخل مع بعضها في أحيان كثيرة، بذلك يجب النظر إلى العداء تجاه المسلمين في الإطار الأكبر، وهو كراهية الأجانب والتمييز العنصري تجاه المهاجرين والأقليات.3-رغم أن البيانات حول الحوادث الناجمة عن الدين لا يتم جمعها إلا على نطاق محدود، إلا أنه أمر لاشك فيه أن المسلمين يعانون من حوادث بسبب الخوف من الإسلام تتباين بين التهديدات الشفهية والإعتداءات الجسدية.4-تظهر البيانات المتاحة حول ضحايا التمييز العنصري إن المسلمين الأوروبيين ممثلون بشكل غير متكافيء في المناطق ذات الظروف السكينة الفقيرة بينما تقع نسبة نجاحهم التعليمي تحت المتوسط ونسبة البطالة بينهم فوق المتوسط، يتم تعيين المسلمين في أحيان كثيرة في وظائف لاتتطلبمؤهلات عالية، بشكل عام تبلغ نسبة المسلمين العملين بقطاعات الأجور المنخفضة أكثر من غيرهم في المجتمع.5-يقابل الكثير من المسلمين الأوروبيين، وخاصة الشباب منهم، عوائق كثيرة عند محاولتهم للنهوض إجتماعيا، إن هذا يمكن أن يؤدي إلى إحساس بفقدان الأمل والإستبعاد من المجتمع.6-تعتبر العنصرية والتمييز العنصري والتهميش الإجتماعي تهديدات خطرة لعملية الإندماج والترابط الإجتماعي".المصدر : **أهم نقاط تقرير المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية وكراهية الأجانب EUMC، المسلمون في الإتحاد الأوروبي: التمييز العنصري والتخوف من الإسلام**"، ص1، تم زيارة الموقع يوم : 2016/10/15.

https://fra,europa,eu/sites/default/,,,/1936-EUMC-highlights-AR,pdf

**Patriotische Europaer gegen die Islamisierung des Abendlandes أو بالعربية "الوطنيون الأوروبيون ضد أسلمة الغرب"، أو مايعرف باختصار بPEGIDA، هو تنظيم سياسي ألماني معاد للإسلام تأسس في مدينة دريسدن الألمانية في شهر أكتوبر 2014 من قبل اليميني لوتز باخمان وقد قامت هذه المنظمة بتنظيم مظاهرات أسبوعية ضد ما تعتبره أسلمة الغرب، داعية إلى سن قوانين

فبيغيدا حركة عنصرية تدعو إلى طرد المسلمين الذين يعيشون في ألمانيا رافضة فكرة أسلمة أوروبا ولها مطالب سياسية بوقف الهجرة المسلمين واللاجئين،ويحمل المتظاهرون عبارات العداء للإسلام والمسلمين ورفضهم لوجودهم في دولتهم وإنتشار الإسلام داخل ألمانيا بعبارات عنصرية تشير إلى الإسلاموفوبيا، وليست بيغيدا بألمانيا حالة خاصة إنتشرت فيها العنصرية إتجاه المسلمين في أوروبا فهناك العديد من السلوكات تختلف من دولة أوروبية إلى أخرى تمارس عليها العنصرية، فأصبحت في أوروبا تترجم على شكل سلوكات وأفعال إسلاموفوبية كخطابات كراهية أو أعمال عنف أو حرق للمتاجر أو حتى إعتداءات جسدية أو تمييز أثناء العمل أو الدراسة للمسلمين وتزيد وتنخفض النسبة من دولة إلى أخرى وهذا ما يمثله الشكل الآتي والمتعلق بطبيعة الأفعال الإسلاموفوبية الصادر عن مركز جمعية مكافحة الإسلاموفوبيا في فرنسا كمثال.

الشكل رقم 07: طبيعة الأفعال الإسلاموفوبية

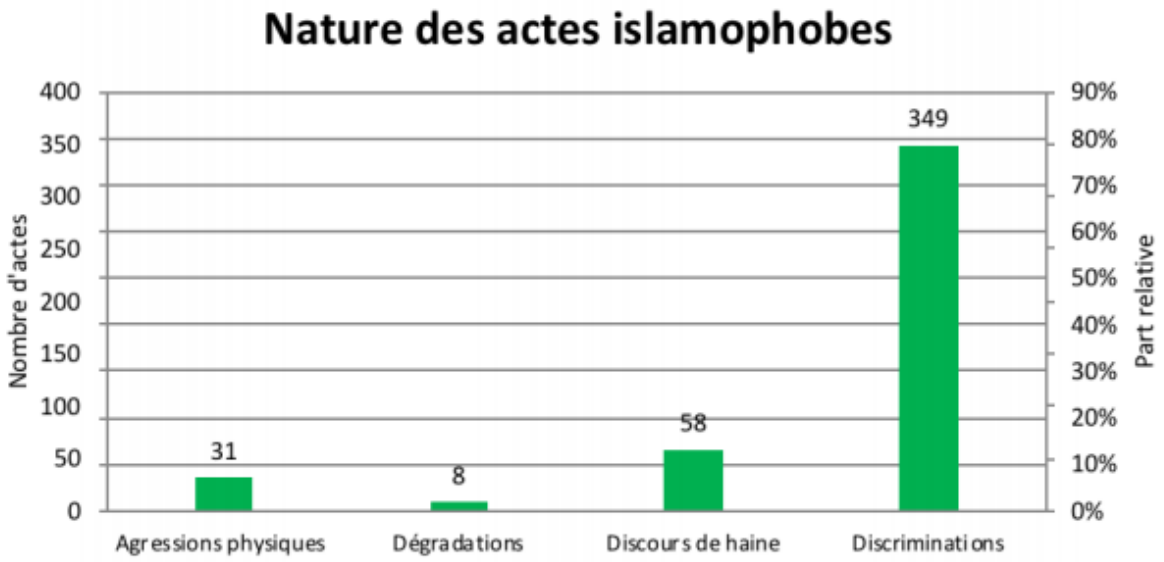

Source: Collectif Contre l'islamophobie en France Rapport CCIF, **Rapport sur l'Islamophobie Pendant l'Année 2017: Dates Chiffres et Questions**, CCIF, 2018, p16.

وحسب تقرير CCIF الصادر سنة 2017 في فرنسا من خلال تحليل والقراءة للشكل المذكور أعلاه المتعلق بطبيعة أعمال أو تصرفات الإسلاموفوبيين في فرنسا يلاحظ ما يلي:

للهجرة أكثر تقييدا، وعلى الأخص بالنسبة للمسلمين... وقد إكتسبت حركة PEGIDA إهتماما ودعما من الجماعات اليمينية المتطرفة المعادية للمسلمين وأصبحت أكثر بروزا في ألمانيا، من قبل KOEGIDA في كولونيا و HAGIDA في هامبروغ وكلاهما حركتا إستلهمتا مبادئهما منPEGIDA.أنظر : **التقرير الثامن لمرصد منظمة التعاون الإسلامي بشأن ظاهرة الإسلاموفوبيا** مايو 2014– ابريل 2015، الكويت، ص 30.

– يظهر التمييز العنصري الذي يعرف أكبر نسبة من نسبة خطاب الكراهية وحددت عدد الأفعال الإعتداءات الجسدية بـ: 31 أي أن هذه الأعمال لم تتجاوز 50 تصرف –أما خطابات الكراهية فقد حددت بعدد: 58 أي أن هذه الأعمال تجاوزت 50 تصرف.

–إرتفاع كبير وجد معتبر للعنصرية حددت نسبته بـ: 349 عدد الأفعال أي أن هذه الأعمال وصلت إلى حوالي 350 تصرف وتقريبا إرتفاع نسبة 80 % تقريبا.

فبالنسبة إلى العنصرية أكبر من خطاب الكراهية والإعتداءات الجسدية وهذا على الرغم من أن خطابات الكراهية تساهم في إرتفاع ظاهرة العنصرية خصوصا من قبل أحزاب اليمين المتطرف ودور وسائل الإعلام في ذلك، ومما عزز العنصرية هو تنامي الحوادث الإرهابية في أوروبا وتصاعد وتيرة الهجرة الغير الشرعية من الدول العربية والمسلمة خاصة من دول الشمال الإفريقي وهو ما يولد نوع من الغضب والشعور السلبي من قبل السياسين وطبقات المجتمع المدني في أوروبا حول مستقبل هؤلاء الوافدين وتأثيرهم على مستقبل أوروبا خصوصا مع إرتفاع عددهم، إلا أن إنتشار الإسلاموفوبيا إتجاه المسلمين ليس فقط في الدول التي تحمل أكبر عدد من الجالية المسلمة بأوروبا فرنسا أو بريطانيا أو بلجيكا... ولكن حتى في الدول التي تقع في الشمال الغربي لأوروبا وشرق المحيط الأطلسي كإيرالندا مثلا لأن الإسلام هو المستهدف وليس المسلمين.

يشكل المسلمين في إيرلندا أقلية صغيرة تمثل أقل من 1% من مجموع السكان، و يعد التقرير الذي أصدرته جامعة ليميريك المتعلق بالعنصرية والتعصب ضد المسلمين في إيرلندا، إستنادا إلى دراسة إستقصائية لمسلمي إيرلندا معززة بمقابلات ثنائية ونقاشات جماعية، وتوصل التقرير في خلاصته إلى أن 36 % من مسلمي إيرلندا يشعرون بأنه تم إستهدافهم بسبب الإسلام، ونسبة (22%) بسبب الإعتداءات الجسدية تمثلت في الضرب، ونزع الحجاب بالقوة، والبصق عليهم...، ونسبة (20%) تعرضوا للتهديد والمضايقة، ونسبة (14%) تعرضت لتخريب الممتلكات (كتمزيق إطارات السيارات أو رمي البيض على منازلهم...). أما النساء فكانت الإعتداءات بسبب اللباس نسبة (44 %).[1]

الخطاب الإجتماعي والسياسي الأوروبي يبين فكرة أن الإسلام لم يتقبله الأوروبيين من خلال مساهمته في جعل حياة المهاجرين تساهم في بناء المجتمع الأوروبي من الناحية الأمنية المجتمعية مع الإحترام الصارم لقوانين الدول الأوروبية، وتبنى الخطاب المطروح الذي يفترض أن الإسلام يشكل مشكلة في أوروبا

[1] **التقرير الثامن لمرصد منظمة التعاون الإسلامي بشأن ظاهرة الإسلاموفوبيا** مايو 2014–أبريل 2015، الكويت، ص 26.

من خلال مساسه بالعادات والتقاليد الأوروبية وأنه يحاول إرساء قواعده وقيمه التي لا تتماشى مع العادات الأوروبية وهو ما يثير حفيظة الأحزاب اليمينية المتطرفة.[1]

المطلب الثاني: تأثير الإسلاموفوبيا على السياسات الأوروبية.

الفرع الأول: سياسات اليمين المتطرف.

أبسط تعريف اليمين المتطرف على أنه الإيمان بعدم سواسية البشر وأنهم يقسمون إلى فئات وجماعات بعضها أفضل من البعض وذلك على أساس العرق.[2] لقد أخذت الأنظمة السياسية الأوروبية بأفكار وتوجهات اليمين المتطرف منذ القدم، وكان ذلك في الفاشية، النازية والقومية المتطرفة التي ظهرت خلال الحرب العالميتين الأولى والثانية والتي ساهمت في إندلاعها، وقد تبنتها كل ألمانيا، إيطاليا، البرتغال وإسبانيا و تأثرت العديد من دول أوروبا الوسطى والشرقية بها، وفي فترة الثلاثينيات إنتشرت الجماعات المتطرفة اليمينية في فرنسا، وهو ما جسدته تجربة حكومة فيشي أثناء الإحتلال الألماني لفرنسا ما بين سنة 1940-1944م.[3] وهناك العديد من الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا كحزب الجبهة الوطنية الفرنسية، حزب الحرية النمساوي حزب الإستقلال البريطاني ... وغيرها وهي تشترك في معارضتها للوحدة الأوروبية وتدافع عن الهوية الوطنية لكل دولة و معادتها للأجانب و العرب والمسلمين خاصة.

قد إستغلت أحزاب اليمين المتطرف المناخ الذي تعيشه البيئة الأمنية الغير المستقرة والغير آمنة والتي تهدد هوية الأوروبي وذلك بإطلاقه خطابات سياسية التي تعزز الهوية الوطنية للدولة الأوروبية وتزرع شعور الخوف من التأثيرات الأجنبية بخلق شعور الأفضلية بينهم ومنح لنفسه موقعا في حماية الهوية الأوروبية من الثقافات الدخيلة على المجتمع الأوروبي، وهو ما يجعله ينجح في إقناع المواطن الأوروبي بأفكاره... وساهم في تمرير الخطاب وإقناع الأوروبي بهذه الأفكار كما إستطاع اليمين المتطرف تحرير أفكاره من الخطاب التقليدي المتعلق بالفوقية والدونية...[4]

---

[1] سامي زمني وكريستوفر باركر، الإسلام والإتحاد الأوروبي ومشكلة العبور الثقافي، **الإسلام الدين الثاني في أوروبا (المشهد الإجتماعي والثقافي والسياسي الجديد)**، أحمد الشيمى، ط1، محمد امين عبد الجواد، القاهرة، المركز القومي للترجمة،2016، ص373.

[2] صلاح حسن أحمد، **بعد إنحسار شبه كامل في أوروبا اليمين المتطرف يجد أسبابا ليعود**، أفاق المستقبل، العدد 17، مارس 2013، ص 1، تم تصفح الموقع يوم: 2017/12/06.
http://www,ecssr,com/ECSSR/ECSSR_DOCDATA_PRO_EN/Resources/PDF/AafaqAlMustaqb3al/Aafaq-2013/ Aafaq-issue-17/22-23-issue-17,pdf

[3] ستار جبار الجابري، أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا دراسة في الأفكار والدور السياسي، **دراسات دولية**، العدد الخامس وثلاثون، 2008، ص47.

[4] رابح زغوني، الإسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أوروبا: مقاربة سوسيو ثقافية، **المستقبل العربي**، المجلد 36، العدد 421، 2014. ص 132.

عرفت أوروبا مؤخرا تزايدا كبيرا للأحزاب اليمينية المتطرفة، حيث تحصل حزب اليمين السويسري (الإتحاد الديمقراطي للوسط) في الإنتخابات الفيدرالية سنة 2007 م على نسبة 29% من الأصوات، وساعد هذا على تمرير قانون يمنع بناء المآذن في سويسرا سنة 2009م، بنسبة 57%، وقبل هذا التاريخ تمكنت الأحزاب اليمينية المتطرفة من التقدم في نسب الإنتخابات في الدول الأوروبية مثل (حزب فلاميش بلوك في بلجيكا والحزب القومي البريطاني وحزب الشعب الدانماركي، والجبهة الوطنية في فرنسا ورابطة الشمال في إيطاليا ...).[1]

وحققت الأحزاب اليمينية المتطرفة الأوروبية تقدما تاريخيا في الإنتخابات التي جرت سنة 2017م في كل من فرنسا وهولندا وألمانيا والنمسا وهو ما لم تحققه منذ سنة 1945م بالرغم من عدم وصولها إلى السلطة، أما بالنسبة إلى حزب الحرية الهولندي بزعامة "خيرت فيلدرز" أصبح يشكل قوة عظمى في البرلمان الهولندي بعد الليبراليين بـ: 20 مقعدا من أصل 150 من المقاعد، بالإضافة إلى خمس نواب، أما في فرنسا فإن رئيسة الجبهة الوطنية " مارين لوبان " قد وصلت للجولة الرئاسية الثانية في الإنتخابات الرئاسية بمستوى عال مقارنة بما حصل عليه والدها مؤسس الحزب جان ماري لوبان قبل 15 عاما، وحصلت على 33.99% من الأصوات، في حين أن والدها تحصل سنة 2002م على17.79%، مقابل 82، 21% لجاك شيراك في الدور الثاني وقد برز حزب بديل ألمانيا في الإنتخابات التشريعية الألمانية في سبتمبر ب12.6%من الأصوات .[2]

ويعود سبب نجاح الأحزاب المتطرفة في أوروبا في إرساء الكراهية والعنصرية إتجاه المسلمين وفي حملات الإنتخابات ركزت على أن سبب المشاكل الإجتماعية التي يتخبط فيها المجتمع الأوروبي هم المهاجرين المسلمين لأنهم لا يحترمون المجتمع الأوروبي من خلال تصرفاتهم الهمجية التي تسيئ إلى المجتمع الأوروبي وفقا لتقديرهم.

التركيز على ربط المشاكل الإجتماعية بالإسلام ساهم في نجاح اليمين المتطرف بفرنسا في الإنتخابات الرئاسية في أفريل سنة 2002م، وكذلك ما ساهم في التعاطف مع الأحزاب المتماثلة في كل من بلجيكا، النمسا وهولندا والتي تنادي بعدم إمكانية التعايش في أوروبا مع الإسلام بالرغم من القيم العلمانية السائدة،

[1] عمراني كربوسة، ظاهرة الإسلاموفوبيا: المفهوم والآليات، **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد 16، العدد 44، جوان 2016، ص76.

[2] **اليمين المتطرف بأوروبا 2017، عام من ذهب**، تم زيارة الموقع يوم: 2018/05/25.
http://www,aljazeera,net/encyclopedia/events/2017/12/23

ومما زادها نجاح ومصداقية هو ربط الإسلام بالفقر وإستطاعت أن ترسخ ذلك من خلال أطروحة "إستحالة تلاقي الثقافات".[1]

ومع التفوق الذي حققته أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا، إزدادت العدائية والكراهية للإسلام والمسلمين في أوروبا، ويعتبر هذا السلوك دفاعا ناتجا عن الخوف من الإسلام والتي ظهرت نتيجة الحملات الإعلامية الغربية إتجاه المسلمين والإسلام وبإدعائها بأن الإرهاب مرتبط بالمسلمين، وإنتشرت الإسلاموفوبيا في أوروبا والغرب بأكمله، وذلك بسبب الأفكار المتطرفة للأحزاب اليمينية المبالغ فيها إتجاه الإسلام بإعتباره خطرا مع مبالغتهم في الترهيب من الإسلام والمسلمين على أساس العنصرية العرقية وحسب رأيهم فإنه للحد من إنتشار الإسلام في أوروبا فإنه يتعين الحد من الهجرة إلى أوروبا كون المهاجرين المسلمين يسببون المشاكل التي تتخبط فيها أوروبا كالبطالة وأنهم يقومون بتهديد الهوية الوطنية للدول الأوروبية مع إستنزافهم للخيرات الأوروبية وهذا بالتأكيد ما سيولد الشعور بالخوف والنفور من الإسلام والمسلمين...[2] إستطاعت الأحزاب اليمينية المتطرفة بحملتها الشرسة على الإسلام أن تثير تحفظ المجتمع الأوروبي إزاء الإسلام والمسلمين ونجحت في زيادة الإسلاموفوبيا بسبب الخطابات المعادية للإسلام وربطها بالإرهاب والهجرة، ويتبنى السياسيون هذا النهج لجلب أكبر عدد من الأصوات الناخبة وجذب الرأي العام الأوروبي لسياستهم.

ويرتكز اليمين المتطرف في خطاباته على الهجرة والتي على أساسها إستطاع التقدم، فيدعو"بيم فورتيون" إغلاق أبواب هولندا بعد أن إمتلئت وأضاف لوبان مقولته: "الفرنسيون أولا"، كما دعا إلى إضافة نص في الدستور على ما يدعوه "الأولوية الوطنية" (...) فنتقد "برونو ميجريه" في فرنسا ما أسماه "أسلمة فرنسا"، ووصف "بيم فورتين" في هولندا الإسلام "بالثقافة المتخلفة".[3] إن هذه الخطابات وإن كانت مستهدفة فهي تدعو إلى التخويف والخوف من الإسلام والمسلمين لزيادة المشاعر السلبية والتي تترجم فيما بعد على شكل كراهية ورفض والتعدي حتى جسديا عليهم وعلى المساجد والأحياء السكنية للمسلمين.

لقد تحولت الهجرة من مسألة فنية التي تسمح بالإستفادة من مهارات وقدرات المهاجر إلى مسألة عنصرية، تستخدمتها الأحزاب اليمينية المتطرفة في خطاباتها السياسية كلما تسمح لها الفرصة وكلما شعرت

---

[1] يحى اليحياوي، الإسلام الأوروبي: صراع الهوية والإندماج، **الإسلام الأوروبي صراع الهوية والإندماج**، ط1، مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2010، ص87.

[2] هشام المكي، عن مستقبل الإسلام في الغرب، **المنتدى**، قطر، منتدى العلاقات العربية الدولية، العدد الأول، 2015، ص70.

[3] ستار جبار الجابري، أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا دراسة في الأفكار والدور السياسي، **دراسات دولية**، العدد الخامس وثلاثون، 2008، ص59.

بقوتها السياسية، وبالرغم من إختلاف الدول الأوروبية حول كيفية تعامله مع المهاجر إلا أنها إستطاعت أن تتوحد أحزاب اليمين المتطرف بهذا الشأن.[1]

ولكي تنجح قوى اليمين المتطرف في أوروبا في تحقيق أهدافها فإنها تقوم بالتنسيق مع بعضها البعض، عن طريق قيامها بلقاءات دورية تتم من خلالها مناقشة القضايا المتعلقة بالإسلام وبالتالي قامت بتوحيد الجهود لتحقيق أهدافها، وإجتمع ممثلوا الجماعات المناهضة للوحدة الأوروبية واليمين المتطرف من إيطاليا حتى بلغاريا في مؤتمر حزب الجبهة الوطنية في ليون أواخر شهر نوفمبر 2014م للقيام بما وصفوه بتحذير فرنسا وأوروبا من هجوم الإسلام ما يسمى الدعوى من قبل "العثمانيون الجدد" والمهاجرين الذين يستغلون الأوضاع لتحقيق أهدافهم.[2] وإنتهجت أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا برامج في سياساتها الحزبية من خلال محاولة التركيز والتخويف من المهاجرين والمسلمين وجعلها قضية رأي عام أوروبي عبر لقاءات صحفية وإعلامية إستطاعت من خلالها ترسيخ أفكار الكراهية والتمييز ضد المسلمين في أوروبا وإعتمدت على قضية الإسلاموفوبيا في برامجها الإنتخابية مستغلة في ذلك إختراق الإرهاب إلى أوروبا وما أحدثه من إرباك أمني على عدة مستويات.

تمكنت الأحزاب اليمينية الكارهة من الحصول على أصوات في الإنتخابات وما ساعدها على ذلك البرامج الإنتخابية التي تُحَمِلْ المهاجرين مسؤولية الأزمات الإقتصادية التي يعاني منها الأوروبيين وأن المهاجرين يهددون الثقافة الأوروبية بعاداتهم وتقاليدهم الإسلامية والعربية وأنهم لا يحترمون القوانين الأوروبية ولا يلتزمون بها، وبالتالي فإنهم يتمردون على مبادئ العلمانية.[3] وتعتبر حادثة شارلي إيبدو الشرارة التي أضافت العدائية والكراهية إتجاه المسلمين وإستشهدت بها أغلبية الأحزاب المتطرفة في أوروبا وأكدت بأن أفكارها وأيديولوجيتها إزاء الإسلام صحيحة وربطوا الإسلام بالعنف والتطرف والهمجية.

لقد إستغلت أحزاب اليمين المتطرف حادثة شارلي إيبدو بشكل ذكي لإستنادها على ما سبق وحذرت به كإحتمال وقوع حوادث إرهابية في أوروبا وأصرت على ربط الإسلام بالهجرة وهذا ما يدعم الحركات السياسية المتشددة في أوروبا ومع التضامن الأوروبي بمشاركة القادة السياسين مع فرنسا على إثر مخلفات حادث شارلي إيبدو إنتهز اليمين المتطرف بأوروبا الفرصة لدعم أفكارهم الرافضة للأجانب.[4]

---

[1] مصطفى عبد الغني، **عرب أوروبا الواقع والمستقبل**، جمهورية مصر العربية، دار الجمهورية للصحافة، 2009، ص18.

[2] **التقرير الثامن لمرصد منظمة التعاون الإسلامي بشأن ظاهرة الإسلاموفوبيا** مايو 2014-أبريل2015، الكويت، ص 35.

[3] خالد زيادة، **لم يعد لأوروبا ما تقدمه للعرب**، القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، 2015، ص 32. بتصرف.

[4] **التقرير الثامن لمرصد منظمة التعاون الإسلامي بشأن ظاهرة الإسلاموفوبيا**، مرجع سابق، ص36.

ففي يوم الحادث ظهرت رئيسة الحزب اليميني المتطرف الفرنسي بشعار"الفرنسيون أولا" وإختارت الوقوف بجانب ثلاثة أعلام فرنسية للتعبير عن مطالبها، وقالت ماري لوبان: " لقد حان الوقت للقيام برد فعل صريح وواضح في مواجهة التراخي والإنكار"، وأشارت إلى الأحزاب السياسية الرئيسية في فرنسا التي لم تستطيع إيقاف إنتشار الإسلام مع تلميحها إلى الحاجة لتغيير السياسية والقادة في فرنسا(...) وفي هولندا نجح حزب الحرية المعادي للإسلام بزعامة الهولندي خيرت فيلندز في كسب التأييد الشعبي إلى أعلى مستوى له بعد هجمات الإرهابية في باريس، وقال فيلندز عقب أحداث باريس أن الغرب كان "في حالة حرب مع الإسلام "...[1]

من بين مظاهر الإسلاموفوبيا في هولندا نجد رئيس الحزب الهولندي اليميني المتطرف حزب حرية PVV "خيرت فيلدرز "صاحب الأفكار المتطرفة المعادية للإسلام والهجرة، الذي طلب بإغلاق جميع المساجد بهولندا المكان الذي يمارس فيه المسلمين شعائرهم الدينية، وفي لقاءه مع نواب البرلمان، صرح ممثل الحزب "ميشيل دي غراف " أن هولندا ستكون أفضل بشكل عام إذا أفرغت من المساجد مضيفا في ذلك في رغبته" بالقضاء على كل أثر للإسلام في هولندا لأن المسلمين يرفضون التغيير والتعايش معهم وفقا لرأيه، وأضاف أن من بين أسبابه لرفض الإسلام هو بسبب إرتفاع مواليد المسلمين مقارنة بمواليد الهولنديين، وأضاف قائلا :"الهجرة والأرحام في طريقها إلى تدمير الوحدة والهوية والثقافة الهولندية".[2]

ولم تسلم تركيا من ظاهرة الإسلاموفوبيا فهناك معارضة قوية للترشح التركي من طرف أحزاب اليمين المتطرف الأوروبي المتشابهة في كل دول الإتحاد، مع الإشتراك غالبا في نفس الطموحات الأساسية ووفقا لجون ماري لوبان رئيس الجبهة الوطنية الفرنسية والذي صرح: "بأن تركيا لا يمكنها أن تكون جزءا من أوروبا، لأنها ليست أوروبية لا جغرافيا ولا تاريخيا أو ثقافيا أو إثنية الشعوب". ولكن دائما الخوف من موجة جديدة من هجرة المسلمين والتي تعد الواجهة الأمامية للجبهة الوطنية الفرنسية والتي تأخذ شعار: "هل أحببتهم الهجرة؟ هل تحبون الأسلمة؟ وبعد إنضمام تركيا فإن بعض الدول غير أوروبية سيدمجون في أوروبا: المغرب وتونس".(...) ومنه فإن العامل الثقافي مهيمن في إستخدامه كحجة بالنسبة لهذه الأحزاب و هذا على الرغم من وجود العامل الإقتصادي والجغرافي.[3] مما سبق يتبين أن زيادة إنتشار الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا ساهم في زيادة الإسلاموفوبيا، فحزب ماري لوبان في فرنسا والذي يعتبر من بين الأوائل

[1] **التقرير الثامن لمرصد منظمة التعاون الإسلامي بشأن ظاهرة الإسلاموفوبيا**، المرجع السابق، نفس الصفحة.

[2] نفس المرجع السابق، ص 29.

[3] Citant: Chantal kafyeke, «l'Adhésion de la Turquie à l'Union Européenne: Enjeux et Etats du débat», **Courrier Hebdomadaire du CRISP**, (N 1933-1934), 28/2006, p 60.

في المنطقة الأوروبية المعادي للعرب والمسلمين والإسلام والمهاجرين وظهرت مثلاتها في النمسا والدانمارك وبلجيكا وهولندا وغيرها من الدول، وهناك إتجاه أوروبي يدعو إلى رفض عضوية الدول مسلمة للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي وأحسن مثال على ذلك هي تركيا.

الفرع الثاني: رفض إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي.

يرفض الإتحاد الأوروبي إنضمام تركيا إلى الإتحاد وعلى الرغم من أن عضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي لها العديد من المزايا التي تجعلها تحظى بالقبول كعضو فعال يخدم مصالح الإتحاد، منها الموقع الجيو-إستيراتيجي الذي يربط بين القارتين الأوروبية والآسيوية ولا ننسى عضويتها في الحلف الأطلسي وإنطلاقا من العديد من المميزات التي تجعل تركيا تحظى بقبول الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي في الجوانب التالية:

1-الموقع الإستراتيجي: يعتبر الموقع الإستراتيجي الذي تحظى به تركيا متميزا فهي مركز أوراسيا- منطقة أوروبا وآسيا- وتربط بين القارة الأوروبية والآسيوية ويعتبر مضيق البوسفور بإسطنبول نقطة الفصل بين قارتي أوروبا وآسيا وتطل على أنواع مختلفة من البحار: بحر إيجه والبحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط ولها حدود مع إيران شرقا أما بلغاريا واليونان غربا جنوبا العراق وسوريا وجزيرة قبرص، وشمالا أوكرانيا وجورجيا وهو ما يسهل الملاحة البحرية والتجارة الخارجية ويساهم وتوطيد علاقاتها الإقتصادية.

الخريطة رقم 01: خريطة تمثل موقع تركيا

http: //www ،turkeytravel2 ،com/maps-arabic ظ vu:12/03/2017.

2-النمو الإقتصادي

ويعتبر الإقتصاد التركي من أقوى سبع قوى إقتصادية الصاعدة في العالم إلى جانب كل من: الصين والبرازيل والهند وأندونيسيا والمكسيك وروسيا ووفقا لتقرير حول مستقبل الإقتصاد العالمي الصادر عن مركز الدراسات بالكونغرس الأمريكي أين أشاد بتجربة الإقتصاد التركي وجاء فيها بالمرتبة الثانية بعد الصين من حيث النمو الإقتصادي ومن المتوقع أن تحتل المركز 12 من بين أكبر الإقتصاديات في العالم بحلول عام 2050م.[1] وبإنضمام الاقتصاد التركي إلى دول الإتحاد الأوروبي سوف تكون إضافة للإقتصاد الأوروبي وعلى منطقة اليورو ما يعزز حجم التبادل بين النشاطات التجارية والصناعية والزراعية ويخلق فرصا جديدة للإستثمار المتبادل بين الطرفين.

إضافة إلى الدور الإقليمي المتعدد الذي يمكن أن تقوم به تركيا في منطقة الشرق الأوسط أو المنطقة العربية والعالم الإسلامي فهو يغذي جدلية "الإستعاب – الإستبعاد" ضمن العلاقات التركية –الأوروبية ويوفر للإتحاد الأوروبي تسهيل المعاملات الإقتصادية والتجارية مع دول هذه المناطق من جهة أخرى...[2]

3-الدور السياسي

فإذا كان الإقتصاد التركي يلعب دورا مهما في التحفيز على إنضمامها إلى الإتحاد الأوروبي...إلا أنه لا يقل أهمية عن الدور الجيو- إستراتيجي ففي حال إنضمام تركيا للإتحاد يمكنه من المساهمة في لعب دور سياسي ودبلوماسي مهم من خلال حل النزاعات والأزمات السياسية ومكافحة التهديدات التي تهدد المنطقة وضبط الوضع الجيو- إستراتيجي على المستوى الإقليمي بالتحكم في العديد من القضايا التي تجري على مستوى الدول المجاورة لتركيا كالعراق وإيران وسوريا وجورجيا وأرمينيا.[3] خاصة التوترات الحاصلة والأوضاع السياسية والأمنية التي تعاني منها المنطقة العربية سوريا والعراق ومجال مكافحة الإرهاب وقضية اللاجئين السوريين الفارين من التصعيد العسكري في سوريا بسبب تنظيم داعش الإرهابي عبر الحدود التركية نحو أوروبا وغيرها من القضايا السياسية العالقة في المنطقة.

وقد قام حزب العدالة والتنمية منذ توليه السلطة بجهود كبيرة لكي تتوافق مع عضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي في المجال السياسي تمثلت في تسوية القضية القبرصية وفقا لمنهج دبلوماسي عقلاني حققت

---

[1] عصام فاعور ملكاوي، **تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة**، الملتقى العلمي " الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية، الخرطوم، (3-2013/12/5)، ص 10.

[2] إبراهيم البيومي غانم، جدلية الإستيعاب والإستبعاد في العلاقات التركية الأوروبية، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، ط1، قطر، مركز الجزيرة للدراسات / الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010، ص 158.

[3] عبد الرفيق كشوط، فلسفة الأمن والدفاع في سياسة الجوار الأوروبية، **مجلة تنمية الموارد البشرية**، المجلد 07، العدد الثاني، ديسمبر 2016، ص 195.

علاقات إيجابية وتجاوزت إلى مضاعفة الحجم التجاري بين مختلف دول العالم مما أعطى تركيا مكانة متميزة في المنطقة والعالم.[1]

عضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي متوقفة على مدى تطابق بين المصالح الإستراتيجية وأهداف الإتحاد الأوروبي، وهذا هو الدور الذي لعبته تركيا في تحقيق المصالح الإستراتيجية الأوروبية سواء في فترة الحرب الباردة عندما تصدت للتوسع السوفياتي سابقا أو إحتمالية تبنيها لمفهوم الديمقراطية التي تدعو إليه الدول الغربية وإمكانية كونها دولة تدعو إلى السلم ومستقرة سياسيا في ظل التوترات في الشرق الأوسط ومنطقة أوراسيا وبالتالي فالقضية هي قضية مصالح الدول الفاعلة في الإتحاد الأوروبي في ديمقراطية تركيا وسجلها في مجال حقوق الإنسان وإستقرارها الداخلي وعلاقاتها الخارجية.[2] وكما سبق الذكر فإن لتركيا مزايا عديدة تجعل إنضمامها للإتحاد الأوروبي مميزا على الصعيد الدولي إلا أنه العديد من العقبات التي واجهتها خلال مراحل طلب العضوية دون تحقيق ذلك منها السياسي والإقتصادي وكان أهمها الجانب الديني وتأثير الخلفية التاريخية للدولة العثمانية الإسلامية سابقا وبالعودة إلى مسألة طلب إنضمام تركيا أثناء فترة الحرب الباردة ومع بدايات تشكيل الجماعة الأوروبية سيتم الإشارة إلى أهم المحطات التاريخية التي رافقت طلب العضوية مع إبراز عامل الدين الإسلامي كعقبة في الإنضمام على غرار المسألة السياسية والإقتصادية الأخرى.

في 3 جويلية 1959م طلبت تركيا الشراكة مع السوق الأوروبية المشتركة، ثم توجت العلاقات بين الطرفين دبلوماسيا بإتفاقية أنقرة في ديسمبر 1964م وكانت تركيا قد وضعت إجراءات لحماية التصنيع من التجارة الحرة والإتحاد الأوروبي كان قد فرض تحفظات حول الهجرة بمثابة ذريعة لتعطيل وعرقلة العملية الدبلوماسية القائمة بين الطرفيين في الستينيات والسبعينيات وأستمرت هذه الحالة إلى غاية 1980م وبالضبط على إثر الإنقلاب العسكري في 12 ديسمبر 1980م أين توقفت العلاقة بين الطرفين.[3] الرفض الفرنسي دائما في المواجهة حيث تعتبر الإتحاد الأوروبي ناديا مسيحيا وهذا ما صرح به "فاليري جيسكار ديستان" رئيس الجمهورية الفرنسية الأسبق (1974-1981م) وكان آنذاك رئيس لجنة إعداد الدستور الأوروبي حيث صرح بأن إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي سوف يضع نهاية أوروبا، وأضاف: أن موقع العاصمة تركيا أنقرة

---

[1] محمد زاهد جول، **التجربة النهضوية التركية كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم؟**،ط1، لبنان، مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013، ص ص، 191،190.

[2] نثالي نوتشي، بينيديتا قولتوليني، أوروبا والبحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط قصة دوائر متحدة المركز، **السياسات الخارجية الأوروبية هل مازلت أوروبا مهمة ؟**، طلعت الشايب، ط1، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2016، ص167.

[3] أحمد داود أوغلوا، **العمق الإستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، ط1، قطر، مركز الجزيرة للدراسات الأكاديمية، 2010، ص ص، 541، 540.

ليست في القارة الأوروبية، و95 بالمئة من مواطنيها خارج أوروبا، وهي ليست دولة أوروبية".[1] فالعامل الديني المعيق لإنضمام تركيا في سياسات الإتحاد الأوروبي قد بدأ بظهور علنا مع بدايات طلب العضوية من قبل فرنسا والتي بقيت على موقفها عبر مختلف المراحل مع إختلاف المبررات في مقابل قبول طلب عضوية العديد من الدول الأوروبية الأخرى.

وكانت تركيا قد أعادت طلب العضوية سنة1987م لعدة أسباب منها إنفتاح الإتحاد الأوروبي نحو دول البحر الأبيض المتوسط وقبول عضوية إسبانيا والبرتغال واليونان، إضافة إلى النمو الإقتصادي التركي الذي إعتمد على تعاظم القدرات التصديرية في فترة الثمانينيات ورغبتها في الإنفتاح الإقتصادي لتحقيق التكامل والإنسجام مع إقتصاديات دول العالم كل هذا ساهم في تحفيز تركيا على طلب العضوية.[2]

وكان الرد سنة 1989م بأن طلبها لن يخضع لقيد الدراسة إلا بعد سنة 1993م، ومقابل ذلك سنة 1994م تم قبول عضوية كل من النمسا وفنلندا والسويد والنرويج وكان من المحتمل جدا أن توسع من دول الإتحاد لتشمل أيضا كلا من بولندا والمجر وجمهورية التشيك وسلوفينيا وسلوفاكيا والبلطيق في وقت لاحق، ورفض طلب تركيا مرة أخرى وخاب الأتراك من موقف ألمانيا الذي لم تدعم عضويته وهي صاحبة النفوذ في مؤسسات الإتحاد الأوروبي وهي التي دعمت أولوية عضوية دول أوروبا الوسطى متجاهلة طلب تركيا وبعد ضغط من الولايات المتحدة الأمريكية تم النظر في موضوع الوحدة الجمركية مع تركيا وبقيت العضوية الكاملة حلم بعيد المنال.[3]

وتطورت الأمور في قمة هلنسكي في 10 و12 ديسمبر1999م حيث تم الإعتراف رسميا بصفتها مرشحة للعضوية في الإتحاد الأوروبي مع وضع شروط إلزامية لتركيا لبدأ المفاوضات معها كإحترام الأقليات وحقوق الإنسان وإلغاء عقوبة الإعدام وتحسين العلاقات مع اليونان.[4]وعادة ما يتعامل الإتحاد الأوروبي في قبول العضوية بمدى إستجابة دول الإتحاد وتعاملها وتحقيقها لمعايير كوبنهاجن.

---

[1] **دور الهوية في السياسة: الموقف الفرنسي من إنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي**،11 فيفري2015، تم زيارة الموقع يوم: 2017/08/18.

http://rawabetcenter.com/archives/3852

[2] أحمد داود أوغلوا، مرجع سابق، ص 547.

[3] صمويل هنتغتون، **صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي**، طلعت الشايب، ط2، 1999، ص ص، 237، 238.

[4] **طريق تركيا للإتحاد الأوروبي المزروع بالأشواك**، 2017/3/13، تم زيارة الموقع يوم: 2018/05/05.

http://www,aljazeera,net/encyclopedia/events/2017/3/11

وتطبيقا لمعايير كوبنهاجن* قامت تركيا بعدة إصلاحات دستورية وبدت ظاهريا من خلال تعديلات دستورية مع تعديل قوانيها لتتوافق مع معايير الإتحاد الأوروبي وهذا ما حدث في سنة 2002م أين عدلت تركيا في قانون العقوبات التي شملت خفض العقوبات المتعلقة بإزدراء الدولة ومؤسساتها وتوسيع حق المتهم في المقابلة مع المحامي وحماية حرية الصحافة والجمعيات غير الحكومية وسياسيا توسيع حق المجتمع السلمي وتشكيل الأحزاب السياسية.[1] ووفقا لمجمل للتعديلات الدستورية والإصلاحات السياسية التي تركز على مفهوم الديمقراطية التي قامت بها تركيا والمتوافقة مع معايير كوبنهاجن كان على الدولة التركيز على تتبع وتحليل مراحل تطور الإقتصاد العالمي من حيث تأثير التطور التكنولوجي على تواصل الدول ببعضها البعض من خلال تكوين قرية صغيرة والجهود التركية المتواصلة للوصول إلى هذه التطورات وتحقيق الأهداف المنشودة من أجل الحصول على مكانة جيو إستراتيجية وجيوبوليتيكية التي يمكن أن تجعل منها مركز قوة في المنطقة.[2]

فمن خلال إكتساب هذه القوة في منطقتها ستجعلها الرائد الإقليمي في المنطقة في ظل التنافس الدولي من قبل دول المنطقة كإيران مثلا وتبنيها للعديد من القضايا السياسية بالمنطقة ومساعيها في حل القضايا العالقة دبلوماسيا أو حتى إستراتيجيا بالتالي يزيد من فرص قبولها كعضو في الإتحاد الأوروبي، وهو ما حاولت القيام به تركيا في ظل أزمة العراق والقضية الفلسطينية والحرب على الإرهاب وغيرها من الإصلاحات على المستوى الخارجي والداخلي خاصة في دول العالم الإسلامي.

وتم تحديد خطة الإصلاح من قبل حكومة حزب العدالة والتنمية، وفي سنة 2002م أقدمت تركيا على الإصلاح وكان القرار النهائي للمجلس الأوروبي في ديسمبر 2004م بإلتزام تركيا بالمعايير السياسية وبدء المفاوضات في أكتوبر 2005م، وكان المجلس الأوروبي يتوقع مواصلة الإتحاد في توجيه وتحديد عملية الإصلاح السياسي من خلال تحديث شراكات الإنضمام ومراقبة مدى إلتزام تركيا بمعايير كوبنهاجن بواسطة

---

[1] غازي فاروق، دولة القانون في جمهورية تركيا: معايير كوبنهاغن قيد الاختيار، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، العدد 10، جوان 2018، ص 183.

*"تعرف معايير كوبنهاغن على أنها الشروط الواردة في المادة 49 والمادة 6 فقرة 1 من وثيقة الإتحاد الأوروبي والتي يجب على كل دولة تترشح للإنضمام للإتحاد أن تستوفيها، وسميت على مدينة كوبنهاجن لأنه تم الإتفاق عليها في المجلس الأوروبي المنعقد في كوبنهاجن عام 1993 ويتعلق المعيار السياسي بمؤسسات مستقرة تضمن الديمقراطية ودولة القانون وحقوق الإنسان وإحترام الأقليات وحمايتهم". (انظر: غازي فاروق، مرجع سابق، ص182).

[2] ياسمينة مرابطي، عبد الأمير سعد، إشكالية إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي في ظل التوسع نحو الشرق، **التواصل في الإقتصاد و الإدارة والقانون**، المجلد 22، عدد 48، ديسمبر 2016، ص296.

تقارير الصادرة عن المفوضية الأوروبية مع تهديد تعليق المفاوضات في حال تم الكشف عن توقف الإصلاح السياسي أو تعطيله.[1] وعليه وبالرغم من كون تركيا تنتمي إلى القارة الأوروبية وتتمتع بالثقافة الأوروبية نوعا ما وبالرغم من الإصلاحات السياسية، الإجتماعية، الإقتصادية والثقافية (العلمانية) التي قام بها الأتراك لكي يحضوا بموافقة إنضمامهم إلى الإتحاد الأوروبي إلا أن أزمة الإسلام مع خلفيات سياسية تعود إلى الواجهة دائما ويتم رفض إنضمامها.

المفوضية قد لجأت إلى تجميد المفاوضات سنة 2006م على خلفية الأزمة القبرصية وفي ماي 2008م دعا البرلمان الأوروبي تركيا إلى تسريع عملية الإصلاح ضمن سياق المفاوضات الجارية للحصول على العضوية وهذا وفقا لما جاء في تقرير تقيمي لإنجازات تركيا أصدره البرلمان الأوروبي سنة 2008م ذكرت فيه أن تركيا لم تتقدم في مجال حرية الرأي... وإضافة قضايا سياسية أخرى كالقضية الكردية وقضية الأرمن وقد عارضت فرنسا بقيادة نيكولا ساركوزي بحجة أن تركيا لا تنتمي إلى أوروبا أما ألمانيا وعلى لسان المستشارة انجيلا ميركل التي إقترحت أن تكون تركيا شريكا ممتازا.[2] وبعدما تم رفض عضوية تركيا لعدة إعتبارات منها ما تعلق بالسياسة والإقتصاد وعلى غرار ذلك عاد العامل الديني للظهور مرة أخرى مع مجيء الرئيس السابق نيكولا ساركوزي حيث تتلخص فكرة فرنسا في عدم التوافق بين الهوية التركية والهوية الأوروبية حيث يشكل المسلمون في تركيا النسبة الأكبر من عدد السكان وبالتالي ستتغير ثقافة أوروبا إلى ثقافة مختلفة عنها.

وتعتبر سياسية الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي الذي تولى السلطة (2007م–2012م) معارضة إنضمام تركيا ويهدف إلى نقل أفكاره بهذا الخصوص إلى بقية الدول الأوروبية الأخرى لجمع أكبر عدد ممكن من الرافضين لتركيا في الإتحاد فهي لا تتقبل التعايش مع الإسلام من قبل مواطنيها أو من قبل إنضمام تركيا المسلمة إلى الإتحاد الأوروبي وتنظر إليها على أنها دخيلة على أوروبا والثقافة الإسلامية تهدد أمن وإستقرار أوروبا وهذا ما يتم إظهاره عبر وسائل الإعلام الغربي والفرنسي فينطلقون من فرضية المسجد والبندقية الرشاشة والمسلمون هم القنبلة الموقوتة التي يمكن لها أن تنفجر في أوروبا.[3] والواضح أن هذه الفكرة

---

[1] نثالي نوتشي، بينيديتا قولتوليني، أوروبا والبحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط قصة دوائر متحدة المركز، **السياسات الخارجية الأوروبية هل مازلت أوروبا مهمة ؟**، طلعت الشايب، ط1، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2016، ص171.

[2] طريق تركيا للإتحاد الأوروبي المزروع بالأشواك، مرجع سابق.

[3] **دور الهوية في السياسة: الموقف الفرنسي من إنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي**،11فيفري2015، تم زيارة الموقع في: 2017/08/18. http://rawabetcenter.com/archives/3852

لم تقتصر على فرنسا فقط وإنما إنتشرت في العديد من الدول الأوروبية التي تبنت الموقف الفرنسي إتجاه عضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي.

وقد عبر عن هذا الموقف الرافض لإنضمام تركيا رجال الدين في أوروبا والذي مثلته كل من الكاردلة النافذين في الفاتيكان كالكاردينال راتنغر Josef Ratzijer ورئيس اللجنة الكاردينالية لعقيدة الإيمان والكاردينال كاميلو روبني camillo ruini رئيس الأسقف الإيطالية إصرارهم على رفض عضوية تركيا بحجة حماية الهوية الثقافية والتاريخية والجغرافية لأوروبا التي تُبنى على الإيمان المسيحي والتي كانت في الماضي في مواجهة تركيا العثمانية الإسلامية وفي الحاضر تواجه تركيا الكمالية العلمانية – نسبة إلى سياسية كمال أتاتورك–، وعلى الرغم من إنفتاح الفاتيكان في علاقاته مع تركيا إلا أن التحفظ لا يزال موجودا والأصوات المتشددة لا تزال حاضرة وقوية وداعية إلى التأكيد أن " أوروبا التي تستوعب لكل جديد ليست أوروبا".[1]

ويرى بعض الأوروبيون أن تركيا دولة مسلمة على رغم من أنها دولة علمانية خصوصا بالعودة إلى ماضيها الحضاري إبان حكمها بالحضارة العثمانية والمميزات والقوة التي كانت بحوزتها في المجال العسكري والسياسي فهناك خوف من نجاح العثمانيين في الماضي بوجه جديد في الحاضر، فبمجرد قبولها كعضو في الإتحاد الأوروبي سوف يندمج الأوربيون مع المسلمون وبالتالي تحقيق مقولة "أسلمة أوروبا " وهو الخوف الملازم للأوروبيين من الإسلام.

الدول الأوروبية لا تريد أن تواجه إحتمال فتح حدودها للهجرة من دولة ذات ستين مليون ونسبة بطالة عالية، أما الأبعد من ذلك، فهو أنهم يشعرون أن الأتراك لا ينتمون إلى أوروبا ثقافيا وهو ما أكده الرئيس "أوزال" في سنة 1992 م بأن التذرع بمسألة حقوق الإنسان سبب مخترع لعدم قبول طلب إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي، في حين يكمن السبب الرئيسي هو أن الأتراك مسلمون وهم مسيحيون"، ويضيف بأنهم لا يصرحون ذلك بطريقة مباشرة"، القادة الأوروبيون بدورهم يتفقون على أن الإتحاد عبارة عن"ناد مسيحي"، وأن تركيا دولة فقيرة جدا، مليئة بالسكان المسلمين كثيرا، فظة جدا، مختلفة ثقافيا جدا... ".[2]

وقد جمدت المفاوضات لعدة سنوات إلا أن أعيد فتح الملف في 22 أكتوبر 2013 م وذلك بعد سحب ألمانيا التحفظ الذي كانت قد وضعته بسبب تصدي الحكومة التركية لمظاهرات ضد الحكومة وتزامنت إعادت فتح المفاوضات مع تركيا برفع التحفظ مع تقرير المفوضية الأوروبية الإيجابي حول الإصلاحات التي قامت بها تركيا على المستوى القضائي وسنها لقوانين تشير فيها إلى تطورات سلمية في قضية المقاتلين الأكراد

[1] إبراهيم البيومي غانم، جدلية الإستعاب والإستعباد في العلاقات التركية – الأوروبية، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، ط1، قطر، مركز الجزيرة للدراسات / الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010، ص 172.

[2] انظر: صمويل هنتغتون، **صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي**، طلعت الشايب، ط2، 1999، ص 238.

وإضافة إلى مواقف الدول الأوروبية الرافضة إنضمام تركيا إلى الإتحاد يؤكد رئيس حزب الحرية الهولندي خيرت فيلدرز على رفضه لوجود تركيا في الإتحاد مصرحا ذلك بشكل مباشر على موقع الحزب على الإنترنيت: "لا يمكن أن تكون دولة مسلمة مثل تركيا جزءا من الإتحاد الأوروبي، فنحن لا نريد مزيدا من المسلمين، بل على العكس نود أن ينقص عددهم بيننا."وعُلِقت المفاوضات بعد المحاولة الإنقلابية الفاشلة التي وقعت بتركيا يوم 15 جويلية 2016م بحجة إستخدام الحكومة التركية العنف إتجاه مؤيدو الإنقلاب وإرتفع التصعيد في المواقف، ورد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بأنه من المحتمل إجراء إستفتاء لقطع المفاوضات، وعلى خلفية التعديلات الدستورية التي أقرها البرلمان التركي في أفريل 2017م إنتقدت كل من النمسا وألمانيا وسويسرا هذا التعديل الذي يقر بمنح صلاحيات جديدة للرئيس وتفاقم الوضع مع هولندا على خلفية منعها وزيرين تركيين من دخول أراضيها.[1]

ويلخص إبراهيم البيومي سبب رفض تركيا لسببين: "ترى قوى أوروبية أخرى أنها ليست بحاجة إلى القبول بتركيا عضوا في الإتحاد الأوروبي كي تقوم – تركيا – بهذا الدور لسببين: الأول: أن تركيا ستنجح في أداء دورها كوسيط حضاري بين أوروبا والعالم الإسلامي فقط كلما عادت لهويتها المشرقية وهذا الإحتمال يتناقض مع مبدأ عضويتها في الإتحاد الأوروبي. والثاني: هو أن حصول تركيا على عضوية الإتحاد تكسبها قوة كبيرة ومن الناحيتين السياسية والإقتصادية، وهي لن تتردد في توظيف هذه القوة لتحقيق مصالحها في المشرق العربي والعالم الإسلامي عامة، وفي هذه الحالة لن تكسب أوروبا شيئا من إنضمامها، بل ربما تخسر بعض المزايا التي تتمتع بها لصالح النفوذ التركي المتصاعد."[2] ففي الحالتين التي ذكرهما يحتل العامل الديني النسبة الأكبر من أسباب الرفض سواء بتوجهات سياستها الخارجية أو بدورها وعلاقاتها مع دول العالم الإسلامي.

أما من **الناحية الإقتصادية:**

يخشى الأوروبيون من الخسارة الإقتصادية التي يمكن أن تسببها تركيا في حال إنضمامها إلى الإتحاد الأوروبي وذلك بسبب تسويقها لمنتجاتها الرخيصة الثمن مقارنة بأسعار المنتوجات الأوروبية... بل ويذهبون إلى أبعد من ذلك بتشبيهها بالصين وستصبح بذلك أوروبا سوقا لمصنع تركيا وليس العكس، وفي شأن آخر تشير العديد من الدراسات التي قامت بها المفوضية الأوروبية أنه بحلول سنة 2025م وفي حال إنضمام

[1] **طريق تركيا للإتحاد الأوروبي المزروع بالأشواك**، 2017/3/13، تم زيارة الموقع يوم: 2018/05/05.
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/3/13

[2] إبراهيم البيومي غانم، جدلية الإستعاب و الإستعباد في العلاقات التركية – الأوروبية، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، ط1، قطر مركز الجزيرة للدراسات / الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2010، ص 158.

تركيا للإتحاد فسيضطر هذا الأخير إلى منح حوالي 8.2 مليار دولار لدعم القطاع الزراعي في تركيا الذي يضم 7 ملايين مزارع مقابل 10 ملايين مزارع في مجموع دول الإتحاد كما أن حجم البطالة في تركيا مرتفع جدا يصل إلى حوالي أكثر من 7ملايين وبالتالي سوف يقومون بالهجرة إلى الدول الأوروبية للبحث عن العمل.[1]

أسباب سياسية:

وتستند مواقف رفض الدول الأوروبية كفرنسا وألمانيا واليونان إلى الخلاف التاريخي بين هذه الأخيرة مع تركيا وسيطرة تركيا على قبرص سنة 1974م والنزاع على جزر إيجه، وقضية عدم الإعتراف التركي بمجازر الأرمن خلال الحرب العالمية الأولى.[2]

وتعتقد الدول الأوروبية أن سياسة تركيا لا تحترم حقوق الإنسان ولا تلتزم بمعايير الديمقراطية وهو ما يتعارض مع مبادئ الإتحاد الأوروبي التي تستند على الأمن والسلام وترتكز على الديمقراطية وتستند الدول الأوروبية في حجتها الرافضة على الخلفيات التاريخية لتركيا في مجال حقوق الإنسان وحرية التعبير بالتعذيب أو التعدي على حقوق الأقليات مستندين إلى النزاع مع حزب العمال الكردستاني وبالتالي تعتبر قضية الأكراد مشكل يحول دون تقدم في مفاوضات الإنضمام.[3] وتتناقض السياسة الأوروبية مع نفسها فهي تعيب على تركيا عدم إحترامها لحقوق الإنسان والحريات الفردية وفي المقابل تقود الحملة ضد الإسلام والمسلمين على أساس حقوق الإنسان والحريات الفردية فعقدة الإسلام والمسلمين لدى الأوروبيين يزداد حجمها يوماً بعد يوم.

فإشكالية إنضمام تركيا "المسلمة " إلى الإتحاد الأوروبي الذي يعتبر نفسه وريثا شرعيا للتراث اليهودي والمسيحي وعلماني في آن واحد، كل هذا يبين أن بإمكان المسائل السياسية أن تتقاطع مع النقاشات الهوياتية على المستوى الوطني والقاري يظهر أن كل ما يربط الإسلام أو أحد رموزه يؤدي إلى طرح إشكالية الهوية الإسلامية وهي ليست مشكلة سويسرا فقط فالمجتمع الغربي يعاني من عدة أزمات كإنفتاح الحدود والعولمة،

---

[1] حسين طلال مقلد، تركيا والإتحاد الأوروبي، بين العضوية والشراكة، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية**، المجلد 26، العدد 01، 2010، ص ص 360، 361.

[2] ماري وجدي، **رغم الرفض والممطالة .. تركيا تتمسك بحلم "الأوروبي"**، 10 جانفي 2018، تم زيارة الموقع يوم: 2018/04/03. https://aawsat.com/home/article/1139196

[3] ياسمينة مرابطي، عبد الأمير السعد، إشكالية إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي في ظل التوسع نحو الشرق، **التواصل في الإقتصاد والإدارة والقانون**، عدد 48، ديسمبر 2016، ص ص، 299،300.

السوق الموحدة.[1] ومن الدلائل على إنتشار الإسلاموفوبيا هي منع بناء المآذن والمساجد في أوروبا ولا تشمل الدراسة البلدان الأوروبية ولهذا تأخذ نموذجاً واحدا هي سويسرا.

الفرع الثالث: حظر بناء المآذن في سويسرا.

سويسرا دولة محايدة سياسيا ويقتصر دورها في كونها مقرا للبنوك أو مقرا لإعداد المفاوضات الدولية ولم تشارك في الحرب العالمية الأولى والثانية ولا الحرب الباردة وليست مستهدفة بصورة مباشرة من قبل الإرهاب، ولكنها لا تعترف بالدين الإسلامي في دولتها ولكن موجة الإسلاموفوبيا قد شملتها بطريقة أخرى والتي عبرت عنها بحظر بناء المآذن في المساجد المتواجدة في سويسرا، إن حياد سويسرا السياسي لم يبعدها عن ظاهرة الإسلاموفوبيا المنتشرة في أوروبا، إلا أنها لم تتوقف عن حظر بناء المآذن في المساجد كردة فعل ومساندة للأوروبيين و المجتمع الغربي في حملته ضد الإسلام.

وبالعودة إلى التاريخ وجد أن أول هجرة للمسلمين الفاتحين إلى سويسرا كانت سنة 889م من الدولة الفرنكسينية "دول جبال القلال" مقرها جنوب شرقي فرنسا وإستقروا بسويسرا في مدن سان برنار وسان موريس وسيمون وإيزيرايل ومارتيني وسنقال، وقد كان العرب المسلمين الذين إنتشروا في جبال الألب منذ ألف سنة إستوطنوا في عدة مناطق في سويسرا خاصة المناطق الجبلية والفئة الأكبر توجد في منطقة "الفاليه" وممر "غراند سان برنار" وهو ممر رئيسي بين إيطاليا وسويسرا.[2] والجدول الآتي يبين الأنواع المختلفة للهجرات في السنوات السيتينات والسبعينيات وبداية التسعينيات وقسمت إلى هجرة إقتصادية، سياسية وتجمعات عائلية.

[1] أوليفييه موس وباتريك هاني، قضية المئذنة.. تركيز على الرمز وإبتعاد عن واقع المجتمعات، **جدل الوجود الإسلامي في أوروبا**، عومرية سلطاني، مصر، مكتبة الإسكندرية ،2012، ص ص، 131،130. بتصرف

[2] السيد سلامة، **مسلمو سويسرا.. الصعود إلى القمة**، 2007/11/08، تم زيارة الموقع يوم: 2018/06/05.
http://midad.com/article/217288

الجدول رقم 06: مراحل إقامة السكان المسلمين في سويسرا.

الفترة		التحديد
أواخر سنوات 60م	**هجرة إقتصادية**	–أولا من تركيا وبعد ذلك من يوغوسلافيا سابقا. –ضروريا كانت تتطلب الرجال. –أوائل المسلمين يعملون في المراكز الصناعية واقعيا. –ينظر إلى فترة الوجود على أنها مؤقتة.
وسط سنوات 70م	**تجمع عائلي**	–أول ظهور حقيقى مختلط في الحضور للمسلمين. –تجديد السكان. –الوجود في سويسرا يكون أكثر اعتبارا على المدى الطويل.
من بداية سنوات 60م	**هجرة سياسية**	– أولا من قبل الشرق الأوسط لكن أيضا من دول الشمال الإفريقي ومن صحراء إفريقيا فضلا عن دول البلقان. –هجرة مختلطة في كثير من الأحيان. –حضور شعبى أكثر منه فكري منافسة للأنظمة في مكانها. –حضور عشوائي في أكثر أو أقل على المدى الطويل.
بداية سنوات 1990م	**أجيال جديدة**	–الأجيال الناشئة في سويسرا من الهجرة والتجمع العائلي. –التحويلات الطموحة لأسباب دينية خاصة والزواج المختلط. –لم يعد هناك حضور مؤقت ولكن وجود شعب راسخ والتي تركب تكامل في سويسرا غنا عن قول.

Source: Mallory SCHNEUWLY PURDIE, **Etre Musulman En Suisse Romande –une enquete qualitative sur le Role du Referrent Religieux dans la Construction Identitaire** –Thése de Doctorat– faculté des Lettres de l'Université de Fribourg, (Suisse), 2006, p p 32, 33.

ووفقا لبيانات التعداد السكاني لعام 2013، هناك 571, 341 شخصا تتراوح أعمارهم بين 15 سنة وأكثر من ذلك ينتمون إلى العقيدة الإسلامية التي تعيش في سويسرا، وهو ما يمثل 5، 1٪ من سكان سويسرا الذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة أو أكثر، وصلوا عبر ثلاثة موجات عامة للهجرة: الأولى وهي التي بدأت في الستينيات من القرن الماضي ومعظمها من الرجال من تركيا، ويوغوسلافيا وألبانيا التي إنتقلت إلى سويسرا للعمل من أجل الضرورة الإقتصادية، والثانية مع أسر العمال التي إنضمت إليهم في السبعينات في ظل قوانين جمع شمل الأسرة الجديدة، والمجموعة الثالثة التي تتألف من لاجئين وملتمسي لجوء يفرون من

الإضطهاد، والحروب والمجاعات، بدأت من سنوات1960م وتستمر حتى اليوم.[1] يتراوح عدد المسلمين* المقيمين في سويسرا ما بين 350 و 400 ألف شخص يمثلون 8 ملايين و300 ألف نسمة من إجمالي عدد السكان حوالي 12 % منهم مواطنون سويسريون، والباقي يتشكلون من جاليات متنوعة على المستوى العرقي واللغوي إلا أن حوالي 80% منهم قادمون من منطقة البلقان (ألبانيا والبوسنة والهرسك ومقدونيا وكوسوفو وصربيا وكرواتيا والجبل الأسود) ومن تركيا.[2] وعلى الرغم من قلة التعداد السكاني للمسلمين نسبيا مقارنة بدول أوروبية أخرى كفرنسا إلا أنها عرفت ما يسمى بحظر بناء المآذن المساجد كتعبير عن رفض الثقافة الإسلامية و الدين الإسلامي.

تعد نسبة المهاجرين المسلمين في سويسرا من بين أدنى المعدلات في أوروبا 400.000 شخص، لا يوجد سوى ثلاث مآذن– واحدة في زيوريخ، التي شُيدت في عام 1953م، وواحدة في جنيف، شيدت في عام 1978م، وواحدة في وينترثور، التي شيدت في عام 2005، مع ذلك، أيد السويسرون على نطاق واسع إستفتاءً في 29 نوفمبر 2009م بحظر بناء المآذن.[3]

كما أن فكرة المبادرة الشعبية التي إستهدفت حظر بناء المآذن في سويسرا ليست ناتجة عن وضع سياسي خاص وإنما جاءت كنتيجة للتأثر بالخطاب نقدي الموسع الموجه إتجاه الإسلام الذي إستمد لغته ومفرداته ومنطقه مع الأفكار الناقدة للإسلام بعد نهاية الحرب الباردة والذي تطور فكرها بعد أحداث 11

---

[1] Jennifer E Cheng, Islamophobia, Muslimophobia or Racism? ParliamentaryDiscourses on Islam and Muslims in Debates on the Minaret Ban in Switzerland ،**Discourse and Society**, Vol 26 (5), 2015, p570.

[2] انظر: **swissinfo.ch مع الوكالات، دراسة أوروبية: "المسلمون يندمجون بشكل جيّد في المجتمع السويسري"**، 25 أوت2017، تم زيارة الموقع يوم : 2018/07/06.

https://www.swissinfo.ch/ara/society

[3] Nilufer Gole, **The Daily Lives of Muslims**, Jacqueline Lerescu, UK, London, Zed Books Ltd, 2017, p101.

*منذ نهاية سنوات التسعينيات تزايد عدد السكان المسلمون وأصبح في السنوات القليلة ثاني أكبر مجموعة دينية في سويسرا، بعد المسيحيين وزاد عدد المسلمين تقريبًا 20 مرة بين عامي 1970م و2000م (من حوالي 16000 إلى 315000)، حيث بلغ في عام 2012 م ما يقرب5 ٪ من إجمالي سكان البلاد يفسر هذا العدد تأثير الحرب في يوغوسلافيا سابقا التي أجبرت العديد من الأشخاص النازحة من هذه المنطقة الوصول إلى سويسرا، حيث كان لديهم أقارب، وإستفادوا من القبول المؤقت كلاجئين،على الرغم من أن وجود الجيل الأول من المهاجرين من تركيا وكوسوفو كان وجودهم يعتبر مؤقتًا كضيوف عاملين، إلا أن المسلمين الذين يستقرون في الوقت الحاضر وبشكل دائم في سويسرا يأتون أساسًا من ثلاثة مناطق: تركيا، والبلقان، وشمال إفريقيا، حيث يمثل هذا الأخير نسبة من 6 إلى 7٪ فقط من السكان المسلمين،...، يتميز السكان المسلمون أيضًا بتجانس إجتماعي وعرقي كبير،علاوة على ذلك فإن التجنيس الأخير للجيل الثاني والثالث من المهاجرين المسلمين قد زاد بدرجة كبيرة من عدد المسلمين الذين يحملون الجنسية السويسرية، كان العدد أقل من 15 ٪ في عام 2000م، وزاد إلى حوالي 35٪ في عام 2012. وهذا يعني أن هناك حوالي 000، 180 مسلم يعيشون في سويسرا من المواطنين.بالتالي أصبح الإسلام والمسلمون سمات دائمة في المجتمع السويسري. أنظر (Matteo Gianni, Accommodating to Swiss Religious PluralismInterrogating Muslim Integration.and Swiss Citizenship, **Islam, Religions, and Pluralism in Europe,** Springer Nature**,** 2016**,** p 131.)

سبتمبر 2001 م وبالتالي فمبادرة حظر بناء المآذن في سويسرا تظهر القدرة على إختراق الحدود نحو سويسرا بموازاة بما يسمح له سياسات النظام السياسي السويسري.[1]

وتعود فكرة حظر بناء المآذن إلى 10 أفريل 2007 م أين تقدمت اللجنة مكونة من 16 عضوا من الإتحاد الديمقراطي الفيدرالي والإتحاد الديمقراطي للوسط إلى المستشارية الفيدرالية مرفقين بقائمة من توقيعات التي تؤيد المبادرة الشعبية الفيدرالية بخصوص إعادة النظر في المادة 72* من الدستور الفيدرالي بهدف إضافة الفقرة الثالثة كما يلي: " بناء المآذن ممنوع " وأعطت لجنة المبادرة العديد من المبررات التي نشرت على موقعها الإلكتروني www.minaret.ch والتي تمثلت فيما يلي:1-إعتبار المئذنة كرمز سياسي وديني للمسلمين الذي يتجاوز القوانين التي تبني عليها الدولة ديمقراطيتها ومختلف القيم المتعارف عليها والمتعايش بينها في المجتمع السويسري،2-وكذلك تعتبر أن وجود المآذن يعرض سويسرا للتهديد في السلم الديني،وفي 17 أبريل2007م قررت المستشارية أن قائمة التوقيعات إستكملت متطلبات القانون من الناحية الشكلية. وقامت بنشرها في "الجريدة الرسمية " (ss3045-FF2007) ومنحت لجنة للمبادرة حتى أول نوفمبر 2007م كآخر أجل لجمع ال100000 توقيعا ضروريا.[2]

في 29 نوفمبر 2009م صوت 57.5% من الناخبين السويسريين في إستفتاء وطني لصالح حظر بناء المآذن، وبما أن الأغلبية المزدوجة تم التوصل إليها سواء من ناحية نسبة عدد الناخبين وعدد المقاطعات، الدستور السويسري أقر أنه بموجب المادة 72 والفقرة 3"يحظر بناء المآذن" وكان التصويت بنعم تتويجا للجهود التي قامت بها SPV وال EDU إبتداءا من سنة 2007 م والتي تعمل على منع أي بناء للمآذن.[3] وعن ردود الفعل الدولية فبالنسبة للمجتمعات الإسلامية فهناك إستياء حول موضوع حظر المآذن في سويسرا أما عن الدول الغربية فتختلف المواقف من دولة إلى أخرى ومن حزب سياسي إلى آخر كحملة تأييد مع سويسرا لتأجيج الإسلاموفوبيا في أوروبا.

---

[1] أوليفييه موس، من المئذنة إلى "المسألة الإسلامية ".. النقد الجديد تجاه الإسلام، **جدل الوجود الإسلامي في أوروبا**، عومرية سلطاني، مصر، مكتبة الإسكندرية ،2012، ص 113.

[2] اروين تانر، منع المآذن في الدستور الفيدرالي، **جدل الوجود الإسلامي في أوروبا**، عومرية سلطانى، مصر، مكتبة الإسكندرية، 2012، ص89.

*المادة 72: تنظيم الدولة والكنيسة، 1-تنظيم العلاقات بين الكنيسة والدولة هو من إختصاص المقاطعات .2-في حدود الصلاحيات المتبادلة لكل من الكنفيدرالية والمقاطعات، يمكن إتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على السلم الديني بين أعضاء المجموعات الدينية المختلفة.3-بناء المآذن ممنوع فقرة جديدة. (انظر: أروين تانر، مرجع سابق، ص 91).

[3] Jennifer E Cheng, op cit, P571.

رحب بالقرار أحزاب اليمين المتطرف الأوروبي في إيطاليا والنمسا وصرح موريتسيو غاسباري، رئيس مجموعة تحالف سيلفيو بيرلوسكوني في مجلس الشيوخ الإيطالي مشيرا أنه حتى السويسريون سئموا ولم يستطيعوا التحمل والصبر جراء توسع الهجرة والإسلام، وأضاف بقوله أن لإيطاليا كل الحق في الإستمرار في إنتهاج سياسة صارمة بنفس السياق الذي أشار إليه وزير التسهيل الإداري، روبيرتو كارديرولي، عضو الحزب الشعبوي والمعادي للأجانب "رابطة الشمال" بتصريحه القائل بوصول إشارة واضحة من سويسرا: نعم لأبراج الكنائس، ولا للمآذن.[1] ونجد هذه التعليقات والخطابات السياسية التي تعبر عن رضائها وسعادتها لما توصلت إليه السياسة السويسرية من عدائية وكراهية للإسلام والمسلمين بحظرها لبناء المآذن لدليل قاطع عن رفض السويسريون للإسلام.

لم تقتصر مظاهر الإسلاموفوبيا على سويسرا من خلال حظرها لبناء المساجد فقط بل إنتقل الخوف من إنتشار الإسلام إلى اليونان أين طالب "ايرو نيموس الثاني"، رئيس أساقفة أثينا واليونان، بعدم التسرع في بناء مسجد في أثينا، بسبب خوفه من هذا الموضوع وقال ايروتيموس الثاني في حديثه مع–

وسائل الإعلام أن الأحداث الأخيرة في أوروبا قد جعلتهم يعيدون النظر في فكرتهم الإيجابية بخصوص بناء مسجد في أثينا مشيرا إلى أن أزمة اللاجئين مؤخرا والنزاعات الطائفية في جميع منطقة الشرق الأوسط ومشكلة اللاجئين ولد لديه الشعور بالخوف من الدين الإسلامي والإنتظار حتى تتضح صورة مآلهم، وكان قد طالب بتعطيل عملية بناء المسجد في أثينا مبررا خوفه من أن تصبح المساجد بؤر تفتشي وتجنيد الجماعات الأصولية، معبرا عن قلقه من تراجع المسيحية في اليونان وهذا خوفا من إزدياد إنتشار الإسلام على حساب الدين المسيحي في اليونان.[2]

وبالتالي فحظر بناء المآذن في سويسرا يؤثر على ممارسة الشعائر الإسلامية مثل التعدي على الحرية الدينية وحقوق المسلمون في سويسرا – جالية مسلمة وسويسريون إعتقوا الإسلام –وبالتالي هي حملة لإستفزاز المسلمون قد يصل تداعياته إلى الجماعات الإرهابية والمتطرفة فتلجأ إلى العنف والإرهاب الذي يتنافى مع الإسلام مما يزيد من الإسلاموفوبيا وتنتج حلقة مفرغة لا خروج منها ولها تداعيات عديدة على الأمن الهوياتي والمجتمعي والأمن الشامل خصوصا إذا تداخلت معها ظاهرة الإرهاب.

---

[1] إصلاح بخات، **حظر المآذن: سويسرا تستقطب أنظار العالم**، 30 نوفمبر 2009، تم زيارة الموقع يوم: 2017/12/05.
https://www.swissinfo.ch/ara/

[2] **التقرير العاشر لمرصد منظمة التعاون الإسلامي بشأن ظاهرة الإسلاموفوبيا أكتوبر 2016– مايو 2017 المقدم إلى الدورة الرابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية**، ابيدجان جمهورية كوت ديفوار، يوليو 2017، ص 48.

الفصل الثالث
إنعكاسات تهديد الإرهاب لأمن الدولة و المواطن في أوروبا

مما لا شك فيه أن الإرهاب يهدد حياة المواطن والدولة في أوروبا وهذا يتنافى ويتعارض مع الهدف الأسمى للدولة وهو ضمان أمن وسلامة الدولة والمواطن، فلا يمكن تحقيق الأمن الوطني دون تحقيق التنمية، والإرهاب يهدد ويعرقل جهود التنمية التي تؤدي إلى تحسين رفاهية الإقتصاد الوطني ورفاهية عيش المواطن الأوروبي وتمس بحرياته هو الآخر وأمن الأشخاص وحقوقهم وحرياتهم في التنقل والتجمع ... المنصوص عليها في الدساتير الأوروبية وهذا ما سنحاول إبرازه وتحليله في هذا الفصل من خلال النقاط التالية:

المبحث الأول: تهديدات الإرهاب للبيئة الأمنية والإقتصادية للدول الأوروبية.

المطلب الأول: الواقع الأمني للدول الأوروبية في ظل التهديد الإرهابي.

المطلب الثاني: الآثار السلبية على إقتصاديات الدول الأوروبية.

المبحث الثاني: تداعيات الإرهاب على الحقوق والحريات.

المطلب الأول: الإرهاب ومسألة حقوق المواطن الأوروبي.

المطلب الثاني: تأثير الإرهاب على حريات المواطن الأوروبي.

المبحث الأول: تهديدات الإرهاب للبيئة الأمنية والإقتصادية للدول الأوروبية.

إن الظاهرة الإرهابية أصبحت تشكل أهم الظواهر التي تهدد أوروبا، فلا يمكن تصور بيئة أمنية آمنة في ظل قيام هجمات إرهابية خصوصا داخل الدول الأوروبية فهو يهدد الأمن القومي والسيادة والأمن الداخلي، ويختلف مستوى التأثير من دولة إلى أخرى، فالإرهاب يترتب عنه خلق حالة من الفوضى والإرباك ويعتبر من أكبر مهددات الأمن الداخلي والدولي ويؤدي ذلك إلى زعزعة إستقرار السلطة وإقتصادها من عدة نواحي.

المطلب الأول: الواقع الأمني للدول الأوروبية في ظل التهديد الإرهابي.

الفرع الأول: تهديد الإرهاب للأمن القومي.

الإرهاب ظاهرة خطيرة على المجتمعات والدولة خصوصا مع تطوره وتطور تكتيكاته الهجومية وإعتماده على الوسائل التكنولوجية الحديثة وتخطيطه لتنفيذ عمليات إرهابية هجومية تهدد وجود الأمن داخل الدولة وتستهدف مؤسساته الأمنية والعسكرية والسياسية ويهدد سيادة الدول وإستقلالها وإستقرارها ولا طالما كان موضوع السيادة من المواضيع الشائكة التي شغلت الساحة السياسية الأوروبية خاصة عند دول الإتحاد الأوروبي.

وهناك إتجاهين بخصوص موضوع السيادة يرى الإتجاه الأول أن الإتفاقات الأوروبية التي تعلو على القوانين الداخلية والتي تلزم الدول الأوروبية بإلتزامات قانونية تتخطى قوانينها المحلية وفي هذه الحالة تنقص من سيادتها القومية في حين يذهب البعض الآخر على أن هذا الإجراء يقوي السيادة من خلال التنظيم القانوني بالإرادة الحرة الواعية للإتحاد يتم تحديد من خلاله المصالح المشتركة والمتكاملة والمتفق عليها بشرط أن لا تتعارض مع المصلحة لأن السماح للشعوب بإختيار قبول أو رفض إنضمامها إلى الإتحاد الأوروبي هو بإرادة حرة وهذا الإتحاد هو الذي يصدر هذه الإتفاقيات ومنه فالشعب هو صاحب السيادة.[1]

وفي هذا الإطار يقول الأستاذ كاره دي مالبرنج: ".. إن السيادة الخارجية هي التعبير للسيادة الداخلية في الدولة، كما أن السيادة الخارجية غير ممكنة دون السيادة الداخلية، لأن الدولة إذا كانت مرتبطة بشيء من التبعية إزاء دولة أجنبية، فلا تكون متمتعة بسلطان سيده في الداخل."[2]

والإرهاب مهدد داخلي وخارجي فالأفكار والخطط تأتي من الخارج والتنفيذ من الداخل وفي بعض الأحيان بالتنسيق الداخلي مع خلايا نائمة تابعة للإرهاب تصبح سيادة الدولة معرضة للخطر من قبل

---

[1] طلال ياسين العيسى، السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر" دراسة في مدى تدويل السيادة في العصر الحاضر"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية**، المجلد 26، العدد الأول، 2010، ص45.

[2] نقلا عن: طلال ياسين العيسى، المرجع السابق، ص 50.

الإرهاب نفسه أو من دولة أخرى التي توفر المعلومة المتعلقة بالإرهاب التي يمكن أن تخفيها لأنها قد تمس بأمنها القومي وهذا بسبب أولوية المصلحة الوطنية على التعاون الأمني.

إن عدم قدرة الدول الأوروبية على تشكيل جهاز إستخباراتي أوروبي على خطى الشرطة الأوروبية بسبب غياب الثقة المتبادلة بين الدول الأوروبية، بل وإتهام بعضها البعض بالتجسس وتكمن الخطورة في إبرام بعض الدول الأوروبية إتفاقيات أمنية في بعض الأحيان مع دول غربية أخرى بشكل سري وهو ما تعتبره بعض الدول الأوروبية تهديدا لأمنها القومي وهو ما تم وقوعه بين الجهاز الإستخباراتي الألماني ووكالة الأمن القومي الأمريكية الذي وضع ألمانيا في موقف محرج بعد إتهامها بالتجسس عليهم لصالح وكالة الأمن القومي الأمريكي، كما تسعى العديد من الدول الأوروبية على إختراق معلومات دول بعضها البعض من أجل معرفة ملفات تخص الإقتصاد والصناعة والإبتكار العلمي أو من خلال إستغلال الأشخاص لرصد المعلومات وهذا ما يؤزم الوضع لتشكيل جهاز أوروبي إستخباراتي أمني موحد.[1] مما شكل الإنزعاج من قبل الدول الأوروبية حول إخفاء بعض المعلومات التي كان بإمكانها أن تكون مساعدة أو واقية من الهجمات الإرهابية وهذا ما صرحت به العديد من الدوائر السياسية الأمنية الأوروبية بهذا الشأن وتوجيه الإتهامات المتبادلة بين فرنسا وبلجيكا.

وعلى إثر هجمات 13 نوفمبر2015م في باريس إتهمت اللجنة البرلمانية الفرنسية بلجيكا بإخفائها معلومات قبل وقوع الهجمات الإرهابية في باريس التي تخص صلاح عبد السلام بإعتباره ضمن قائمة المتشددين وأن الإستخبارات البلجيكية كانت على علم بتطرف صلاح عبد السلام ولم تدخل المعلومة في قاعدة بيانتها التي إطلع عليها الدرك الفرنسي ببضع ساعات بعد الهجوم، وكان الرد البلجيكي بأن إسم صلاح عبد السلام كان موجودا منذ مارس 2015م في قاعدة بيانات تتعلق بالمقاتلين الأجانب المرشحين للسفر إلى سوريا وكان ضمن الفئة الخامسة من القائمة و ورود إسمه في هذه القائمة يجعله مرتبط بداعش بشكل مباشر أو غير مباشر.[2]

حيث كشفت هذه الهجمات على النقائص التي تشمل مؤسسات الإتحاد الأوروبي في التعاون الأمني فيما بينها خصوصا مع تنامي التهديدات الأمنية اللاتماثلية المصاحبة للعولمة.

---

[1] حسن الرماحي، **التعاون الإستخباراتي بين دول أوروبا بعد "البريكست" إلى أين؟** 09 مارس 2018، تم زيارة الموقع يوم: 2018/07/07.

http://arb ،majalla ،com/2018/03/article55264232

[2] جاسم محمد، **الإستخبارات الفرنسية ليست على مستوى مهمة مكافحة الإرهاب**، 2017/8/09، تم زيارة الموقع يوم: 2018/07/07.
https://www ،europarabct ،com

ومع ظهور العولمة في العصر الحديث وما نتج عنها من تطور في وسائل الإتصال بجميع أنواعه أصبح العالم عبارة عن قرية صغيرة يمكن الإتصال فيما بينهم بمدة أقل ولمسافة أقرب فأصبحت الحدود الدولية شبه معدومة وتراجع العمل بمبدأ الإقليمية والسيادة خصوصا مما أثر سلبا على السياسات الداخلية والخارجية للدول، فإتسعت مسؤولية الدولة عن مواقفها وأفعالها وأصبحت تحت نظر العالم سواء ما تعلق بأفعال غير مشروعة التي تَحدثُ عن ضرر مادي للدول الأخرى أو لمواطني هذه الدول، أو من خلال أفعالها الشرعية التي تخالف بها مبدأ السيادة وحتى في نطاقها الإقليمي الذي يترتب عليه حدوث ضرر للغير.[1] وليس بين الدول فقط وإنما حتى بين الأفراد المتنقلين بين الدول خصوصا إن كانوا إرهابيين ومتسببين في كوارث إنسانية، وهنا يجب حماية الأمن الذي بات مهددا من قبل الإرهاب حيث تتسع دائرة تهديده إلى المصالح الإستراتيجية والإقتصادية للدول الغربية في العديد من مناطق العالم كالسفارات والقنصليات والرعايا الغربيين المقيمين في الخارج أو القريبين من مناطق تواجد الإرهاب.

لقد شكل تنظيم داعش مصدر قلق وتخوف للحكومات الغربية بسبب هجماته الإرهابية السريعة في المنطقة ومساسه بالهياكل الإستراتيجية والإقتصادية الهامة، وبالتالي أصبح يستهدف الأمن الوطني للدول الغربية، وزاد الخوف بسبب أساليبه الإرهابية بنشره لصور قطعه لرؤوس رهائنه الأمريكيين والبريطانيين واليابانيين والمصريين، بالإضافة للهجمات الدموية في شوارع بيروت وباريس وسان برناردينو، كاليفورنيا، والعواصم الغربية إلى أقصى حد.[2]

ووفقا لوزارة الداخلية Home Office's وحسب التقرير الأول السنوي الصادر سنة 2016م للمملكة المتحدة وإستراتيجية الأمن القومي، والإستعراض الإستراتيجي للدفاع والأمن لسنة 2015م، الذي ذكر بأن الإرهاب يشكل خطرا كبيرا على أمن بريطانيا وخاصة من القاعدة والدولة الإسلامية وهذه الجماعات والأفراد إستلهمت من طرف أيديولوجية إسلاموية فبريطانيا أصبحت مهددة من قبل هذه الفئات منذ بداية القرن الواحد والعشرون، فهجمات سنة 2005م في لندن ، والهجوم على مطار غلاسكو Glasgow سنة 2007م، أيضا في سنة 2013م تم قطع رأس الجندي Lee rigby في مدينة Woolwich والهجوم الإرهابي الأخير على جسر Westminster، وساحة مانشستر Manchester وجسر لندن كلها تسلط الضوء على التهديد بما يسمى الجماعات الإسلاموية المتواصلة التي تواجه بريطانيا بالإضافة إلى ذلك الهجوم الإرهابي خارج مسجد لندن

[1] طلال ياسين، السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر" دراسة في مدى تدويل السيادة في العصر الحاضر"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية**، المجلد 26، العدد الأول، 2010، ص ص، 64، 65.

[2] جرجس فواز، **داعش إلى أين؟ جهادي وما بعد القاعدة**، محمد شيا، ط1، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية،2016، ص51.

في 2017 parksbruy parkin يؤكد على خطر الهجمات بالإنتقام اليميني ضد المسلمين البريطانيين داخل البلاد.[1]

ولاتزال التقارير المتعلقة بتهديد الإرهاب تصدر من الجهات الأمنية المختصة والتي تدعو إلى حماية سيادتها وأمنها الخارجي والداخلي وتحاول الدول الأوروبية تنسيق أو ربط أمنها مع الدول الأخرى في إطار تبادل معلومات إنطلاقا من تقاسمها للبيئة الأمنية المجاورة على الحدود أي أن الأمن الداخلي يتأثر بالبيئة الخارجية الأمنية المجاورة والتي تمثل بيئة أمنية داخلية للدولة الأخرى كألمانيا مثلا.

مفهوم الأمن الداخلي الألماني أخذ الطابع الرسمي لأول مرة في برنامج عمل خاص بالأمن الداخلي سنة 1994م، وتم الأخذ بعين الإعتبار أحكام إتفاقية شنغن الأمنية من أجل إدماجها في نموذج أكبر للشرطة الألمانية موسع والذي يكون مصادق عليه على المستوى الأوروبي.[2]

وبالتالي فإن ربط الأمن الداخلي الألماني يكون مستندا للنموذج الأوروبي المعمول به في أوروبا كما وأن للهجمات الإرهابية تأثير كبير على الأمن الداخلي في ألمانيا حيث أن بعد نهاية الحرب الباردة لم تشهد ألمانيا تأهبا أمنيا كالذي شهدته مع هجمات باريس 2015م –جانفي ونوفمبر– وتزامن هذا مع أزمة اللاجئين السوريين على أراضيها والذي وضعها بين تحدي الإستقبال والإستضافة من الباب الإنساني والخوف من تسلل الجماعات الإرهابية من سوريا والعراق أو عودة للمقاتلين الأجانب إلى أوروبا عن طريق اللاجئين والخوف من إرتكابهم جرائم عنف أو أعمال إرهابية في ألمانيا.

ومن أجل التحذير من خطر إنتشار الإرهاب على الأمن الداخلي البريطاني صدرت عدة تقارير رسمية بريطانية ومن أهمها التقرير الصادر في عام 2016م عن مجلس العموم البريطاني تحت عنوان (إحصائيات عن الإرهاب في بريطانيا)، والمتضمن معلومات مهمة حول تحذيرات من إنتشار التطرف في مختلف أنحاء بريطانيا، خاصة في السجون والمؤسسات الإصلاحية... إضافة إلى تقرير مهم آخر الذي صدر من جهاز الأمن الداخلي في بريطانيا في مارس2017م بعنوان (عمليات مؤسسات الشرطة لتطبيق قانون مكافحة الإرهاب) والمتضمن دراسات ومعلومات مهمة حول عدد القضايا الإرهابية والتطرف ومكافحة تهديدات الإرهاب المحلي والعمليات التي قامت بها الأجهزة الأمنية البريطانية لمكافحة الإرهاب والتطرف وحماية أمن

[1] Ewan A Gordon**, Between Securitization and Secularisation: A Political Discourse Analysis on Members of Parliament in the British Houseof Commons and the Securitization of Islam and British Muslims**, Presented in Partial Fulfilment of the Requirements forthe Degree of MS c International Security, Intellegence and Stategic Studies, Faculty of Social Sciences,University of Glasgow, July 2017, p 32.

[2] Jean –Paul Hanon, Sécurité Intérieure et Europe Elargie : Discours et Pratiques, **Revue Internationale et Stratégique**, (N 52) ,4/ 2003, p 29.

الحدود وحماية الأمن الداخلي البريطاني، وبخصوص هذا الأخير فإن التقرير قد أشار إلى أن 74 % من المتهمين هم من البريطانيين كانوا من ذوي الجنسية البريطانية في قضايا إرهابية خلال الفترة من عام 2016م حتى مطلع عام2017م، وهو ما يؤكد تصاعد تهديدات الإرهاب المحلي-Home) GrownTerrorism) الذي بات يُشكل التهديد الإرهابي الأكثر خطورة. [1] فقد عملت السياسة البريطانية على محاصرة إنتشار الإرهاب والإستعداد لمكافحته قبل حدوث الهجمات وذلك بفضل التقارير والإحصائيات المقدمة من الجهات المختصة والتي جاءت نتيجة دراسات وأبحاث وتحقيقات معمقة هدفها المحاصرة والحد من الهجمات الإرهابية على بريطانيا وعليه إمكانية حماية الأمن الداخلي، هذه الإجراءات إتخذت في معظم الدول الأوروبية على إختلاف موقعها وتوجهات سياساتها وأيديولوجياتها ومبادئها وقيمها وهذا بهدف حماية الدولة من الإرهاب الذي يهدد الأمن القومي وسيادة الدولة الداخلية والخارجية و يتعدى ذلك إلى ديمقراطيتها.

الفرع الثاني: تهديد الإرهاب على الأمن الديمقراطي.

بموجب الإتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 1953م ذكر فيها مفهومي العدل والسلام واللذان تتم حمايتهما بالإلتزام بالديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان، وفي قمة فيينا سنة 1993م من بين توصياتها تَبَنِي «الأمن الديمقراطي» في كل أوروبا على أساس أن الديمقراطية الوسيلة التي تحقق الأمن الشامل وليس الأمن العسكري وذلك بقبول التنوع وإحترام الإختلاف في الرأي والتقليل من إستعمال القوة.[2]

في عام 1995م كانت أول محاولة محدودة لصياغة إستراتيجية أمنية أوروبية مميزة التي يضطلع بها في إطار إتحاد أوروبا الغربية WEU، وجاء نتيجة لهذا مفهوم مشترك لدول إتحاد غرب أوروبا إعترفوا بأن أمنهم غير قابل للتجزئة، أي ينبغي أن يرتكز على النهج الشامل لمفهوم الأمن وينبغي تطبيق الآليات التعاونية من أجل تعزيز الأمن والإستقرار في جميع أنحاء القارة وشدد المفهوم المشترك على مسؤوليات أوروبا الجديدة التي تأتي ضمن إستراتيجية البيئة ولا يقتصر فقط أمن أوروبا على الأمن في أوروبا، بل ضمن البيئة الأمنية مع تسليط الضوء على جملة من الأمور بالغة الأهمية بالحفاظ على السلم والنظام الدوليين،

---

[1] انظر: منى مصطفى، **إرهاب مانشستر: كيف تسلل داعش عبر الثغرات الأمنية البريطانية ؟**، 23 ماي 2017، تم زيارة الموقع يوم: 15-02-2018.
https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/2824/

[2] إبراهيم عرفات، **الأمن الديمقراطي.. المصطلحات الهاربة والمصطلحات المتسربة**، 2017/01/30، تم زيارة الموقع: 29-07-2018.
http://www.al-watan.com/Writer/id/4529

وإحترام واسع النطاق للأعراف المتعارف عليها بين الدول والمؤسسات الديمقراطية، وإحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون...[1]

في وقت مبكر من عام 1996م كان هناك تنسيق على مستوى المجلس الأوروبي COE بإعطاء القليل من الإهتمام لمفهوم "الأمن الديمقراطي" في الإعتقاد الراسخ بأن أوروبا يمكن أن تظل قارة آمنة ومستقرة إجتماعيا فقط إذا كانت دولها الأعضاء تتبنى القيم الديمقراطية وتمارس خلق روح التسامح والتعاون المتبادل.[2] وقد جاء تبني مفهوم الأمن الديمقراطي تأثرا بنظرية السلام الديمقراطي التي زعمها فرانسيس فوكوياما والقائمة بأنه الدول الديمقراطية قليل ما تتنازع فيما بينها ولا تحدث حروبا فيما بينها ويكون بينها سلام وإستقرار وهو ما ينعكس إيجابيا على مجتمعاتها فالدول الأوروبية في تنافس مع نظريتها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الأخرى حول الأكثر دول ديمقراطية في العالم وإحتراما لحقوق الإنسان.

ومع ذلك مصطلح الأمن الديمقراطي لم يظهر غالبا في علاقات المجلس الأوروبي أو عند الباحثين بصفة عامة إلا أنه في عام 1999م وفي أحد التقارير الموسومة بـ "السعي وراء الأمن الديمقراطي" الذي تطرق إلى تحديات المجلس الأوروبي مع دولها الأعضاء الجدد التي لم تعزز بعد ديمقراطياتها لكنها كرست القليل من الإهتمام بالمفهوم، وعليه فقد ذكر التقرير أسس الأمن الديمقراطي على أنها سيادة القانون والإجراءات البرلمانية، ومع ذلك لم يكن الإهتمام الفعلي بالمفهوم قبل عام 2015م، بعد أن شكلت أزمة أوكرانيا حرباً حقيقية وطويلة الأمد بين أعضاء المجلس الأوروبي إلا أن الإهتمام بالمفهوم عادة بقوة في تقرير الأمين العام لعام 2015م الصادر عن المجلس الأوروبي والذي إعتبر الأمن الديمقراطي مسؤولية مشتركة للدول الأوروبية التي هي "آمنة فقط من أي وقت مضى مثل الدول التي تحيط بها".[3]

فالأمن الديمقراطي كمفهوم ليس متفق عليه من قبل الباحثين كما أنه كمفهوم لغوي متكون من لفظين الأمن والديمقراطية وهو جديد على الساحة السياسية والأكاديمية، فإذا كان المصطلح قد ظهر في أوروبا في التسعينيات فإنه يختلف من منطقة إلى أخرى.

ويشير **فليب إجدوس Filip Ejdus** إلى حكامة الأمن الديمقراطي سنة 2010م حول دراسة قام بها حول صربيا الموسومة :**Democratic Security Sector Governance in Serbia** قطاع حوكمة الأمن الديمقراطي في صربيا قائلا: "تعني شفافية تنظيم وإدارة قطاع الأمن على أساس مسائلة صناع القرار،

[1] Sven BISCOP,The European Security Strategy Implementing a Distinctive Approach to Security, **Sécurité et Stratégie**, Brussels, No 82, 2004, p11.
[2] Max Steuer, the Council of Europe and Democratic Security: Reconciling the Irreconcilable?, **Politikon TAPSS Political Science Journal**,Vol 29,March 2016, p 269.
[3] Idem.

وإحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، الضوابط والتوازنات، التمثيل المتساوي، والمشاركة المدنية النشطة و الإتفاق العام والإشراف الديمقراطي." [1]

فإذا كانت حكامة الأمن الديمقراطي ترتكز على الشفافية ومسائلة صناع القرار في مسائل تتعلق بحقوق الإنسان ... فإنه يمكن أن نقول بأن الأمن الديمقراطي هو حماية مؤسسات الدولة وقانونها في ظل حكم الشعب وإحترام حقوقه وحرياته وصيانتها من التهديدات التي تمس بمؤسسات الدولة والمواطن والتي تعيق من ممارسة الديمقراطية والتي من المفروض أن يتم من خلالها حماية الأمن الإنساني وضمان السير الحسن للديمقراطية في الدولة، وهي الصورة التي يهددها الإرهاب بصورة مباشرة وغير مباشرة ، فتشريع أي قانون يتعارض مع حرية المواطن وحقوقه لمكافحة الإرهاب ويلقى رفضا شعبيا من المنظمات الحقوقية ومؤسسات المجتمع المدني، يمس بالأمن الديمقراطي أو حتى المشاركة في عمل يمكن أن يساهم في نشأة الإرهاب وترفضه الشعوب ينعكس سلبا على ديمقراطية الدولة إلا أن الإرهاب يعتبر من مهددات الديمقراطية في فرنسا أو غيرها من الدول الديمقراطية بمعناها الشامل من سيادة الشعب وحرية التعبير والرأي والتصويت على القوانين وغيرها من القيم الديمقراطية المتبناة.

وأعلن الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند أن "أوروبا كلها مستهدفة من خلال إعتداءات بروكسل، ودعا هولاند في بيان الأوروبيين إلى "إتخاذ كل الإجراءات الضرورية للتصدي لخطورة التهديد الإرهابي، ومن جهة أخرى أعتبر رئيس الوزراء السويدي ستيفان لوفين "أنه الهجوم الإرهابي هو بمثابة إعتداء على أوروبا الديمقراطية، وأضاف أنه "لن نقبل أبداً بأن يعتدي إرهابيون على مجتمعاتنا المنفتحة".[2] فالإرهاب يهدد الديمقراطية والتي هي تعد أهم المبادىء في تكوين وقيام الدول الغربية، وقد شعر الغرب بخطر الإرهاب ومدى مساسه بقيمه ومبادئه ولهذا فقد إنتهجت سياسة موحدة لردع الإرهاب ومحاولة القضاء عليه.

يخشى الديمقراطيون من أن الإنفتاح يجعلهم عرضة للخطر الإرهابي، ولهذا فقد إتجهت سياستهم للحد من هذا الإنفتاح ومحاولة التخلي عن بعض الحريات لتوفير الأمن والتقليل من إمكانية تعرضهم للخطر

[1] Filip Ejdus, **Democratic Security Sector Governance in Serbia**, Germany, Peace Research Institute Frankfurt (PRIF), PRIF-Reports No 94, 2010, p 3.

[2] انظر : **بلجيكا: عشرات القتلى في تفجيرات إرهابية استهدفت المطار الدولي ومحطة مترو ببروكسل**، 2016/03/23: تم زيارة الموقع يوم : 2018/06/05.

http ://www.france24.com/ar/20160322-%

الإرهابي سواء كان ذلك من خلال التخلي عن بعض الحريات أو الإنقاص من سلطة الدولة، ومنه أصبح الإرهابيون يستغلون هذا الضعف والخوف كهدف لهم للقيام بالعمليات الإرهابية.[1]

من بين الأهداف التي يسعى إليها الإرهاب هو إضعاف قدرات الدولة للقيام بمهامها وواجباتها اتجاه المجتمع بحمايته ونشر شعور عدم الثقة بين الدولة والمجتمع ومؤسساتها وأجهزتها الأمنية التي تقوم بهذا الدور وهي بمثابة معركة يقوم بها الإرهاب إتجاه الدولة لتخريب العلاقة بين الدولة والمجتمع لعزل كل منهما عن الآخر وذلك لنزع الشرعية عن الدولة ومنه تعجز هذه الأخيرة وتفشل مؤسساتها عن توفير الحرية والأمن للفرد والمجتمع ومنه يعتبر الإرهاب عائق كبير في وجه الديمقراطية التي تستند عليها الدولة الحديثة وتوطد علاقاتها بالمجتمع من جانب الأمن والحرية والقانون والحقوق وغيرها حيث يضع الإرهاب الديمقراطية في مأزق صعب من ناحية كيفية مواجهة أعداء الدولة دون التضحية بالقانون، وكيفية مواجهة المخاطر والإجراءات وقيام المؤسسات بعملها ومواجهة رغبات القتل والتدمير والتفجير وأيضا كيفية إنتصارها بالسلم والسياسة والمدنية وقضائها على الهمجية والترهيب.[2]

الفرع الثالث: إنتشار الفوضى والإرباك الأمني.

يعتبر الإرهاب من أخطر الظواهر التي تخترق المجتمعات والدول لأمنها ويمس العديد من القطاعات وخاصة حياة الفرد ولعل أول ردة فعل عقب أي هجوم إرهابي هو الشعور بإنعدام الأمن وهذا فضلا عن عدد القتلى التي يمكن أن يخلفها فالإرباك الأمني يمس العديد من الأشخاص: الضحايا، عائلاتهم، شهود الحادثة، الإسعاف، رجال الأمن، وسائل الإعلام، رجال الدولة، السلطات المختصة وحتى المجتمع المدني العالمي فكل هذه الفئات تتأثر بالهجمات الإرهابية سواء كان في أوروبا أو في أي دولة من العالم وتكون لها إنعكاسات وصدى حتى على الجانب النفسي، فالهجوم الإرهابي يأتي بشكل مفاجيء وليس له ميدان أو ساحة حرب مخصصة، وبوسيلة مختلفة وفي توقيت مختلف وبالتالي يحدث نوع من الإرباك والفوضى خصوصا عند الدول التي هي مهددة من قبل الإرهاب والتي تعرضت للعديد من الهجمات الإرهابية أو محاولات الهجوم.

---

[1] انطوان هاسداي، **الحرية مقابل الديمقراطية ،، كيف تؤثر "مكافحة الإرهاب" على ديمقراطيات العالم؟** ، نون بوست، 12 جانفي 2017، تم زيارة الموقع يوم: 30- 07- 2018.

https://www.noonpost.org/content/16146

[2] حسن طارق، **الإرهاب والديمقراطية**، 27 مارس 2015، تم زيارة الموقع يوم: 2018/07/30.

https://www.alaraby.co.uk/opinion/2015/3/26

الجدول رقم 07: جدول يمثل عدد الهجمات ومحاولات الهجوم ومشارع الهجوم في أوروبا الغربية (بالدول).

Fréquence en Europe occidentale (par pays)

Pays	Attentats				Total
	2013	2014	2015	2016	2013-2016
Allemagne	0	0	0	6	**6**
Autriche	0	0	0	0	**0**
Belgique	0	1	0	2	**3**
Danemark	0	0	2	1	**3**
Espagne	0	0	0	0	**0**
France	0	1	5	4	**10**
Royaume-Uni	0	0	1	0	**1**
Italie	0	0	0	0	**0**
Suède	0	0	0	1	**1**
Suisse	0	0	0	0	**0**
Total	**0**	**2**	**8**	**14**	**24**

Pays	Tentatives				Total
	2013	2014	2015	2016	2013-2016
Allemagne	0	0	0	2	**2**
Autriche	0	0	0	0	**0**
Belgique	0	0	0	0	**0**
Danemark	0	0	0	0	**0**
Espagne	0	0	0	0	**0**
France	0	0	2	2	**4**
Royaume-Uni	0	0	0	0	**0**
Italie	0	0	0	0	**0**
Suède	0	0	0	0	**0**
Suisse	0	0	0	0	**0**
Total	**0**	**0**	**2**	**4**	**6**

Pays	Projets d'attentats				Total
	2013	2014	2015	2016	2013-2016
Allemagne	0	0	0	5	**5**
Autriche	0	1	0	1	**2**
Belgique	0	0	1	3	**4**
Danemark	0	0	0	2	**2**
Espagne	0	0	3	0	**3**
France	2	4	6	16	**28**
Royaume-Uni	1	4	3	4	**12**
Italie	0	0	2	4	**6**
Suède	0	0	0	1	**1**
Suisse	0	1	0	0	**1**
Total	**3**	**10**	**15**	**36**	**64**

Source: Canelle BEUZE, **Attentats, Tentatives et Projets d'Attentats en Relation avec le Contexte Syrio-Irakien dans les Pays Occidentaux (2013-2016)**, Centre d'Analyse du Terrorisme, Mars 2017, p7.

وعند التحليل والقراءة للجدول يلاحظ أن بعض الدول الأوروبية تعرضت إلى هجمات إرهابية ومحاولات الهجوم ومشاريع هجمات إرهابية في الفترة بين 2013-2016 م وهذه الدول هي: ألمانيا، النمسا، بلجيكا، الدانمارك، إسبانيا، فرنسا، المملكة المتحدة (بريطانيا)، إيطاليا، السويد، سويسرا فبالنسبة لعدد الهجمات الإرهابية بين هذه الفترة قدرت ب: 24 هجوم، في حين مشاريع الهجوم قدرت هي الأخرى ب: 64 محاولة هجوم إرهابي خلال النفس الفترة المذكورة سابقاً، وقد تم الكشف عنها وإحباطها من قبل السلطات الأمنية وأيضا 6 محاولات الهجوم فهي ضعيفة مقارنة بعدد الهجمات ومشاريعها فالبنسبة لسوسيرا والسويد فتعبر الدول الأوروبية الأقل تعرضا للإرهاب كما يشير الجدول بنسبة 1 هجوم في السويد ومحاولة هجوم في سويسرا والسويد إضافة إلى النمسا ثم إيطاليا وإسبانيا الدانمارك لأن هذه الدول تقل فيها مظاهر الإسلاموفوبيا

وتُعرف سياساتهم الخارجية بالحياد نوعا ما إتجاه قضايا السياسية والنزاعات في الدول الإسلامية والعربية ما عدا ما شهدته سويسرا حول حظر بناء المآذن في المساجد والدانمارك الرسوم الكاريكاتورية المسيئة للنبي محمد – صلى الله عليه وسلم – أما إيطاليا وإسبانيا على رغم وجود الإسلام فيها تاريخيا وتنامي المهاجرين غير الشرعيين المسلمين فيهما إلا أنهما أقل تعرضا للهجمات الإرهابية أول أقل تعرضا مقارنة بفرنسا وبلجيكا وبريطانيا وهذا يرجع إلى سياسات هذه الدول الأخيرة إتجاه المهاجرين والمتطرفين، ومن أهم الدول التي انتشرت فيها الفوضى والإرباك الأمني هي الدول التي تعرضت للهجمات الإرهابية وما جاورها: فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، بلجيكا...

1-فرنسا:

ففرنسا من بين أهم الدول الأوروبية التي تعرضت للهجمات الإرهابية وخاصة بعد حادثة شارلي ايبدو الفرنسية سنة 2015 م وبعد وقوع الحادث إنتشرت العديد من القوات الأمنية على مستوى الأماكن العامة و الشوارع وأعلنت بعدها حالة الطوارىء وأغلقت العديد من المقاهي ومحطات نقل المسافرين في مناخ شبه مشلول الحركة وكان ذلك نتيجة للإرباك الأمني الذي شهدته العاصمة باريس خصوصا وأنها تتصدر قائمة الدول الأوروبية المهددة من قبل تنظيم داعش الإرهابي وهي عضو مشارك في محاربته في الشرق الأوسط وأيضا تحارب الجماعات الإرهابية في الساحل الأفريقي وبهذا يتداخل هنا أمنها القومي مع تهديد الإرهابي وتَعتبر تأمين الأراضي الفرنسية ووقايتها والدفاع عنها من الإرهاب من أولى أولوياتها.

وقد ورد في **Revue stratégique de Défense et de Sécurité National** المجلة الإستراتيجية للدفاع والأمن القومي للجمهورية الفرنسية سنة 2017م عن خطورة التهديد الإرهابي: " الهجمات التي وقعت سنة 2015 م على الإقليم الوطني كشفت عن خطورة تهديد غير مسبوق من قبل الإرهاب الجهادي المسلح الذي يضرب بشكل مباشر المجتمعات الغربية.هجمات 13 نوفمبر (...) مخططة ومنظمة من الخارج وقد إقتُرِنَتْ بتهديد مستمر بهجمات مستوحاة، وأكثر بدائية ولا يمكن التنبؤ بها. هذه الأحداث تطلبت إستجابة سريعة للدولة تمثلت في جهاز سانتينال بإنتشار غير مسبوق من خلال مدته وحجمه. وهذا ما يتناسب مع الدور النهائي للجيوش من خلال التكيف بإستمرار مع تطور التهديد وتعزيز التكامل مع الفواعل الأخرى في الأمن العام. " [1]

[1] **Revue stratégique de Défense et de Sécurité Nationale**, République Française, 2017, p21. https://www.defense.gouv.fr/content/download/514684/8664656/file/2017-RS-def1018.pdf

كما أن الهجمات الإرهابية تترك أثرًا نفسياً وأهمها الخوف وشعور بعدم الإطمئنان لدى المجتمع والإرتباكات وإنتشار الفوضى سواء من جانب عدد الضحايا والهلع الذي يقع في تلك اللحظة أو بطريقة غير مباشرة وذلك من خلال معايشة الواقعة أو عن طريق ما تبثه وسائل الإعلام.

الخوف الذي يمس الضحايا بشكل مباشر أثناء الهجوم هو مشترك مع الضحايا الغير مباشرين وذلك عن طريق الإعلام وبإستخدام الروبورتاجات والمراسلين وحتى الإضطربات التي سببها الضحايا، فالإعلام يعطي أبعاد للخوف للشعب بأكمله، يشعرون بأنهم قلقون بالإضافة إلى ذلك الصحافة التي تحافظ على هذا الجو من الخوف بالتضخيم بإحتمال وقوعه مرة أخرى في المستقبل.[1]

2-ألمانيا:

ويشعر الألمان بالخوف من العمليات الإرهابية نظرا لإنتشار النداء إلى الهجمات الإرهابية عبر وسائل التكنولوجية الحديثة من قبل التنظيمات الإرهابية وتقريبا نفس سيناريو باريس شهدته برلين سنة 2016 م.

وإستنادا إلى دراسة أجرتها وكالة "في آر" للتأمين من خلال إستطلاع تضمنته الدراسة وشارك فيها 2400 شخص بأن 73 % من الألمان يعتقدون أنهم أصبحوا مهددين بالإرهاب، في وقت أعرب 68% عن مخاوفهم من التطرف السياسي، وأبدى 65% شكوكهم في قدرة السلطة على أداء مهامها ووظائفها الأمنية، وقال65% أنهم يشعرون بقلق كبير من أخطار تدفق اللاجئين والمهاجرين إلى الدولة كما كشفت الدراسة أن الخوف من التعرض لهجمات إرهابية يحتل لأول مرة في ألمانيا المرتبة الأولى في قائمة مخاوف المجتمع الألماني.[2] وعلى خلاف ألمانيا التي لم تشهد الإرهاب من قبل فمن أكثر الدول الأوروبية التي تعرضت للإرهاب وأثر عليها بريطانيا.

---

[1] Aurélien Clavinval, **la Contribution des Médias Grands Publics à la Propagande de Daech après les Attentas de Paris et de Bruxelles-Analyses du Traitement Médiatique des Attentats à Travers Liberation et le Soir**, Master en Criminologie à Finalité Spécialisée: Criminologie de l'Intervention, Université Catholique de Louvain, 2016, p p 97,96.

[2] **خطة ميركل للقضاء على الإرهاب كيف تعاملت برلين مع تنامي المقاتلين الأجانب؟**،2017/08/25، تم زيارة الموقع يوم: 2018/07/08.

http://arb .majalla.com/2017/08/article55260979/

3-بريطانيا:

تعتبر السياسة الخارجية البريطانية موالية وتابعة ومتوافقة في نفس الوقت مع السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية خصوصا في فترة حكم "توني بلير" ومشاركتها في غزو وإحتلال العراق ونتيجة لهذه المواقف والتوجهات أصبحت مستهدفة من قبل الإرهاب بل ومن ضحاياه وهذا ما جسدته كل من تفجيرات لندن في جويلية سنة 2005م ومحاولة الهجوم بسيارات مفخخة على لندن ومطار جلاسكو في اسكتلاندا في جويلية 2007م وهو ما لفت الإنتباه إلى الحكومة البريطانية إلى مدى خطورة تنظيم القاعدة عليها خصوصا تهديده للأمن القومي البريطاني ومصالحه.[1]

ويوجد في المملكة المتحدة نظام إنذار من سبع درجات، وتم تعديله سنة 2006م ليقتصر على خمس درجات دون تحدديها بألوان وتتراوح هذه الدرجات صعودا من الدرجات الدنيا الإعتيادية إلى مستوى عال إلى مستوى كبير، ثم إلى مستوى أعلى منه "الخطير" الذي مرتبته قبل الأخيرة ثم إلى المستوى الأخير وهو " الحرج " الذي يعني أن الهجوم قد يحدث في أي لحظة وليس وجود إحتمال كبير لحدوث هجوم إرهابي فقط.[2] ومع ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – داعش-والتحالف الدولي لمكافحته والتي شاركت فيه بريطانيا عسكريا وتأزم الوضع الأمني في سوريا وتزايد عدد المقاتلين الأجانب ومنهم البريطانيين الذين إنضموا إلى هذا التنظيم الإرهابي ومن خشيتها بتلقي هجمات إرهابية مماثلة لهجمات سنة 2005م أعلنت بريطانيا تأهبها الأمني وفقا لنظام إنذارها.

ونظرا لإدراك بريطانيا لخطورة الوضع، وإستنادا إلى المعطيات التي وفرتها وقدمتها الأجهزة الأمنية والإستخباراتية وإستناداً إلى زيادة عدد المواطنين البريطانيين الذين يشاركون في بعض مناطق النزاعات المسلحة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وعليه قام المركز المشترك لتحليل الإرهاب بتحويل مستوى التهديد في المملكة من مستوى كبير إلى خطيرو كان ذلك بنهاية شهر أوت من عام 2014م.[3]

---

[1] أمل عبد اللطيف أحمد، **هل تنجح إستراتيجية بريطانيا الجديدة لمكافحة الإرهاب في إستئصال خطر القاعدة؟**، مركز الخليج للدراسات، ص1، تم زيارة الموقع يوم : 2018/06/06.
https://www.policemc.gov.bh/mcms-store/pdf/2839e94c-ca00-436f-831c-d5ff872fa004_%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8.pdf

[2] **أنظمة التأهب.. درجات وألوان ترسم مستوى الخطورة**: 2017/05/27، تم زيارة الموقع يوم:2018/06/01.
http://www. aljazeera. net/encyclopedia/military/2017/5/27

[3] امجد وين العابدين طعمة، السياسة البريطانية في مكافحة الإرهاب: دراسة في المسارات والتوجهات المستقبلية، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد18، 2018، ص 110.

وبعد هجوم مانشستر في ماي سنة 2017م إضطرت السلطات البريطانية إلى رفع مستوى التهديد الإرهابي في بريطانيا من" كبير" إلى "خطير"، وتبعا لذلك نشرت قوات الجيش مع الشرطة في شوراع بريطانيا [1].

وعلى إثر الهجوم الإرهابي الذي وقع في15 سبتمبر سنة 2017م بعد انفجار قطار ركاب بلندن والذي أسفر عن إصابة 22 شخص أين رفعت بريطانيا مستوى التهديد الأمني على المستوى الوطني من "خطير" إلى "حرج" وصرحت بهذا الشأن رئيسة الوزراء "تيريزا ماي " ببيان بث عبر وسائل الإعلام بتحضير المجتمع البريطاني لرؤية أفراد الجيش والشرطة معا في الأيام المقبلة، وهذا تحسبا لأي طارئ أمني جديد وأضافت: "في هذه الفترة سيحل أفراد الجيش محل ضباط الشرطة في مهمات حراسة مواقع محمية بعينها ليس مسموحا بدخول الناس إليها."[2] ومع تزايد الهجمات الإرهابية في بريطانيا تحاول دائما الإسراع بإتخاذ تدابير أمنية جديدة أكثر صرامة وذلك بهدف التكيف ومواكبة التطورات الأمنية للسيطرة على الوضع الأمني وتوفير الأمن وهذا على الرغم من دخولها في إرباك أمني جراء الهجمات الإرهابية.

وتختلف مسميات ودرجات أنظمة التأهب العسكرية والأمنية المتبعة في الدول الكبرى في العالم فيما بينها إلا أنها تتوافق وتتفق المفاهيم والدلالات وتداعيات الدرجات بدرجة كبيرة، مع العلم أنه البعض منها يتبع نظام تأهب الأمني يتكون من خمس درجات يبدأ بمنحى تصاعدي من المستوى الضعيف أو الإعتيادي ويتصاعد وصولا إلى درجة التأهب الأمني القصوى.[3]

4-بلجيكا:

تختلف درجة تحديد مستويات التهديد من دولة إلى أخرى أما في بلجيكا فمستويات التهديد عندها تشمل أربعة كما يوضحها الشكل الموالي: حيث يمثل رقم 1 خطر ضعيف، رقم 2 تهديد غير محتمل، رقم 3 حقيقي ومحتمل رقم 4 جدي ووشيك.

[1] **أنظمة التأهب.. درجات وألوان ترسم مستوى الخطورة**، 27 /2017/05، تم زيارة الموقع يوم:2018/06/01.
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/military/2017/5/27

[2] **بريطانيا ترفع مستوى التأهب الأمني من "خطير" إلى "حرج"**، تم زيارة الموقع يوم 15 /2018/02.
https://www.dw.com/ar/

[3] **أنظمة التأهب.. درجات وألوان ترسم مستوى الخطورة**، نفس المرجع السابق.

الشكل رقم 08: يمثل مستويات التهديد الأربعة لبلجيكا.

Les niveaux de l'OCAM

Source: Belgique: L'OCAM utilisé pour faire passer des mesures, vu **:** 28 septembre 2018.
https: //secoursrouge.org/Belgique-L-OCAM-utilise-pour-faire-passer-des-mesures

في بلجيكا، تحدد هيئة تنسيق تحليل التهديدات (OCAM*) التهديد الإرهابي على مقياس يبدأ من 1 إلى 4 حيث يمثل المستوى1 "خطرًا منخفضًا للهجوم الإرهابي" والمستوى 4، في حالة تأهب الحد الأقصى، يساوي "تهديد خطير ووشيك"، منذ نهاية نوفمبر2015، كانت بلجيكا في حالة تأهب من المستوى الثالث، وهو تهديد ممكن ومرجح، "بعد المحافظة على مدينة بروكسل في المستوى 4 لمدة خمسة أيام (من 21 إلى 26 نوفمبر) بعد الهجمات التي وقعت في باريس في 13 نوفمبر، وتؤثر هذه الزيادة في مستوى التأهب بعواقب كثيرة على الحياة اليومية للبلجيكيين، بما في ذلك تأجيل جميع المناسبات العامة الكبرى (الحفلات

*OCAM : **Organe de Coordination pour l'Analyse de Menace** : هيئة التنسيق لتحليل التهديدات والتي حلت محل فريق القوات المحلية مكافحة الإرهاب والتي أنشئت بموجب قانون 10 جويلية 2006 المرتبط بتحليل التهديد والمكلفة بوضع تقييم المتعلق بالتهديد الإرهابي والتطرف وذلك تحت إشراف وزارة الداخلية ووزارة العدل وتعتمد OCAM في القيام بتقييم التهديدات الإرهابية والمتطرفة في بلجيكا على المعلومات المقدمة من قبل شركائها: جهاز أمن الدولة، جهاز الإستخبارات الأمنية، الشرطة الفيدرالية والشرطة المحلية، جهاز الخدمة العامة الفيدرالية SPF الداخلية، جهاز الخدمة العامة الفيدراليةSPF للشؤون الخارجية، أدارة الضرائب الجمركية،SPF للنقل والتنقل، جهاز الخدمة العامة الفيدرالية للشؤون الخارجية، التجارة الخارجية، وتعاون التنموي. كما تقوم OCAM بتقييمات مخصصة واستراتيجية وتحال إلى السلطات السياسية والإدارية والقضائية المسؤولة في المجال الأمني.
https://www.vsse.be/fr/lorgane-de-coordination-pour-lanalyse-de-la-menace-ocam ، تم زيارة الموقع يوم : 2019/07/22.

الموسيقية ومباريات كرة القدم وغيرها)، كما يوصي المركز الوطني للأزمات الأشخاص الذين يعيشون أو يقيمون في بروكسل تجنب مناطق ذات الحركة العالية.[1]

ونُشرت قوات الجيش البلجيكي لأول مرة في إطار مواجهة المخاطر الإرهابية في منتصف شهر جانفي سنة 2015م بعد الهجوم على صحيفة شارلي إيبدو الفرنسية وتزامن هذا مع إحباط محاولة هجوم إرهابي مع الحدود الهولندية في مدينة فرفييه من قبل مقاتلين عائدين من سوريا ... وزاد عدد أفراد الجيش لمساعدة الشرطة لضمان الأمن والإستقرار في الأماكن العمومية الحساسة كالمطارات ومحطات القطار وتراوحت قرارات الحكومة البلجيكية بين إنقاص وزيادة عدد أفراد الجيش تماشيا مع الأوضاع الأمنية وإستنادا إلى معطيات مستمدة من الأجهزة الأمنية جاء قرار الحكومة البلجيكية بتمديد بقاء عناصر الجيش لشهر إضافي سنة2017م استجابة لتوصية من "مركز تحليل المخاطر" وأيضا من اللجنة الإستراتيجية للإستخبارات والأمن، ويأتي ذلك في ظل إستمرار حالة التأهب الأمني في بلجيكا على الدرجة رقم "3"، وهي الدرجة الأقل من حالة الطوارئ؛ أي الدرجة "4"، وهذا كان إلى جانب نشر ألف جندي في الشوارع بالإضافة إلى 150 جنديا يعملون في مهام أمنية متنوعة؛ ومنهم قوة إحتياطية قادرة على الإنتشار بشكل سريع إذا تطلب الأمر ذلك.[2]

فعلى الرغم من التطور التقني والتكنولوجي على المستوى الأمني التي وصلت إليه الدول الأوروبية من كاميرات المراقبة وأجهزة التنصت والتحريات الأمنية وتتبع تحركات الإرهابيين والمشتبه فيهم والمسبوقين قضائيا وغيرها من الوسائل والأدوات التي يستخدمونها لتوفير الأمن إلا أن المزج أو التعاون بين أفراد الشرطة وأفراد الجيش لحماية الأمن القومي للدول الأوروبية سابقة تاريخية في ظل التهديدات الإرهابية المتتالية والمتواصلة بهجمات تحصد العديد من القتلى الأوروبيين لدليل على خطورة الإرهاب على الأمن القومي للدول الأوروبية ويظهر ذلك من خلال تبني إجراءات أمنية جديدة ورفع مستوى التأهب الأمني ورفع حالة الطوارىء وتهديد أمنها الديمقراطي التي تسعى إلى تعزيزه ونشره إضافة إلى الفوضى والإرباك الأمني التي شهدته هذه الدول وهذا الخوف والهلع والفوضى والإرباك يؤثر بدوره على مجالات أخرى كالإقتصاد وعمليات التنمية مثلا.

---

[1] **Attentats à Bruxelles ‹que Signifie « Alerte de Niveau 4 »** ? 23 mars 2016, vu : 22/07/2018. http://www.infor-jeunes.be/site/news-infor-jeunes-428-Attentats-a-Bruxelles.-que-signifie-%C2%AB-Alerte-de-niveau-4-%C2%BB

[2] عبد الله مصطفى، **تمديد نشر الجيش في شوارع بلجيكا لمواجهة التهديدات الإرهابية**، 04 ديسمبر 2017، تم زيارة الموقع يوم: 2018/07/08.

https://aawsat.com/home/article/1102791

المطلب الثاني: الآثار السلبية على إقتصاديات الدول الأوروبية.

الفرع الأول: تضرر القطاع السياحي.

إن التطرق إلى تهديد الإرهاب للإقتصاد نعني به المساس بمصادر التمويل وقطاعات الإستثمار كالسياحة كذلك زيادة نفقات مكافحة الإرهاب والتي تأخذ فيها الميزانية العسكرية النسبة والنصيب الأكبر إضافة إلى زيادة النفقات على التدابير الأمنية والوقائية لمكافحة الإرهاب وبالتالي يتعرض الأمن الإقتصادي للخطر والركود الإقتصادي.

هناك من عرف الأمن الإقتصادي بأنه يعني التنمية: "إذ أن ظاهرتي الأمن الإقتصادي والتنمية مترابطتان بحيث يصعب التمييز بينهما، فكلما تقدمت التنمية تقدم الأمن، وكلما نظم المجتمع أموره الإقتصادية لمد نفسه بما يحتاج إليه فإن درجة مقاومته للمهددات الخارجية سوف تتزايد بدرجة كبيرة، والتنمية – كما هو معروف – مفهوم مركب، فهي عملية وليست حالة وإتجاها مستمرا في النمو ولا وضعاً طارئاَ. كما إنها آلية، إلى جانب كونها وسيلة لتحقيق أهداف مرحلية ضمن إطار غايات إنسانية وحضارية ذات أبعاد مجتمعية ".[1]

ولتحقيق التنمية يجب ضمان الأمن الإقتصادي بجميع موارده خصوصا الدول الأوروبية التي تعتمد في إقتصادها على قطاع السياحة، حيث تستثمر الدول الأوروبية في القطاع السياحي لتحقيق الأمن الإقتصادي لمواطنيها خصوصا وأن معظم الدول الأوروبية تعمل وفقا لمبدأ الليبرالية الشهير دعه يعمل دعه يمر laisser passer، laisser faire وهي دول رأسمالية وتعتمد على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإستثمار رؤوس الأموال من أجل خلق الربح، فلتحقيق الأمن السياحي يجدر تحقيق الأمن الشامل والذي يساهم بدوره بتعزيز الأمن السياحي والذي يساعد على تحقيق الأمن الإقتصادي وهذا ما سيتم توضيحه من خلال ما يلي:

1- تعتبر السياحة من الأنشطة التي تؤثر في الإقتصاد وتساهم في زيادات المداخيل المالية لإستمثارها وإستخدامها في القطاعات الحيوية.

وهذا ما قامت به العديد من الدول الأوروبية بإستغلالها لإمكانياتها السياحية في معالجة البطالة التي تعاني منها فمثلا السويد أنفقت سنة 1997م نحو 10 ملايين كرونة لتشجيع وتحفيز الأعمال الصغيرة في الأنشطة السياحية وفي بريطانيا إهتمت هي الأخرى بالقطاع السياحي وإعتبرته مصدرا هاما لزيادة العمالة.[2] قطاع النقل هو الوسيلة التي يعتمد عليها السائحين في الإنتقال من دولتهم إلى الدولة السياحية المراد التوجه

[1] نقلا عن: ستيتي الزازية، الثروة البترولية والأمن الإقتصادي العربي، **المستقبل العربي**، المجلد37، العدد 432، فيفري 2015، ص53.

[2] هواري معراج، محمد سليمان جردات، السياحة وأثرها في التنمية الإقتصادية العالمية حالة الإقتصاد الجزائري، **مجلة الباحث**، عدد 1 ،2004، ص23.

إليها–سياحة دولية– أو بالإنتقال داخل الدولة السياحية لزيارة الأماكن السياحية – سياحة محلية– وتعتبر المطارات والقطارات أشهر وأسرع وسائل النقل التي يستخدمها السائحين وهي التي إستهدفت بهجمات إرهابية في العديد من الدول الأوروبية والغربية وبالتالي يتأثر قطاع النقل الذي يرتبط إرتباطاً وثيقا بالسياحة بالتهديد الإرهابي وبالتالي يجب تأمين قطاع النقل من التهديدات الإرهابية لتحقيق الأمن السياحي ولتحقيق هذا الأخير يجب تحقيق الأمن الشامل.

2- يعتبر تأمين القطاع السياحي وحمايته من التهديدات من أهم التحديات التي تواجهها الدول الأوروبية خاصة الدول السياحية والتي تواجه إحتمالات وقوع هجمات إرهابية وبالتالي وجب توفير الأمن في الدولة، إذ يمتنع السائحين من السفر إلى الدول الأقل أمانا أو المهددة أو التي يكثر فيها الإرهاب وذلك خوفا من الهجمات الإرهابية التي تهدد حياته وتعيق حريته بالتنقل إلى الأماكن السياحية وللتمتع بالسياحة يستلزم توفير الأمن السياحي.

3- كما أن العديد من أصحاب المؤسسات الخواص ورجال المال والأعمال سواء أكانوا محلين أو دوليين يستثمرون في العديد من الدول في المجال السياحي من خلال إنشاء الفنادق والمطاعم وإستثمار في وسائل النقل المرافقة للسائحين، وبوقوع هجمات إرهابية التي تخلف خسائر مادية معتبرة لهذه المنشآت التي يعملون بها تتضرر هذه الفئة المساهمة في الإقتصاد، خاصة أن الإرهاب في أوروبا يستهدف العديد من الأماكن السياحية كهدف إستراتيجي وبالتالي يجب تأمين مصالح هذه الفئة التي تساهم في النمو الإقتصادي.

وهذا ما قامت به شركة ستارباكس الأمريكية من خلال قرارها بتعليق العمل في جميع محلاتها البلجيكية، بعد الهجوم الإرهابي الذي ضرب العاصمة البلجيكية، وأوضحت العلامة الأمريكية، أن الهجوم الذي إستهدف المطار تسبب في إصابة أحد عمالها في المقهى الموجود في قاعة الرحيل في المطار، ولكن ليست لدرجة الخطورة، وصرحت الشركة التي تملك ثلاثة محلات في المطار البلجيكي، أنها قررت إغلاق محلاتها الثمانية المنتشرة في بلجيكا، حتى إشعار آخر.[1] ومن بين الدول التي تضرر إقتصادها من جراء الهجمات الإرهابية على إقليمها والتي كان لها إنعكاس في القطاع السياحي والقطاع العسكري فرنسا، بلجيكا وبريطانيا ...

[1] **بعد الهجمات الإرهابية.. "ستارباكس" تغلق محلاتها في بلجيكا**، 2016/03/23، تم زيارة الموقع يوم: 2017/05/02. http://alwatan.Kuwait.tt/articledetails.aspx?id=473307&yearquarter=20161

1-فرنسا:

لقد أثرت الإعتداءات الإرهابية التي شهدتها فرنسا على حركة السائحين الوافدين إلى فرنسا حيث إنخفض عددهم وهذا وفقا لما أعلنه سكرتير فرنسا المكلف بشؤون التجارة الخارجية وتشجيع السياحة "ماتياس فيكل"، وصرح فيكيل، في مقابلة له مع صحيفة "لو ديمانش" الفرنسية، الأحد 7 أوت: "خلال الأشهر الستة الأولى من العام الجاري، شهد قطاع السياحة تراجعا ملحوظا في أعداد السياح الأجانب الوافدين إلى فرنسا بلغت نسبته حوالي 10% وذلك بسبب المخاوف التي أثارتها موجة الإعتداءات التي ضربت البلاد." وأضاف فيكيل: "السياح الذين يأتون عادة من البلدان ذات القدرة الشرائية المرتفعة كالولايات المتحدة، ودول الخليج، وبعض دول آسيا، تراجعوا بسبب التهديدات الأمنية وإنخفض عددهم في فرنسا مما شكل ضربة لقطاع الفنادق الفخمة." [1]

2-بلجيكا:

وحسب مكتب الإحصاء البلجيكي **DG Statistique** الصادرة سنة 2017م أشار إلى تأثير الإرهاب على السياحة في بلجيكا: "لقد عانت السياحة البلجيكية من أحداث باريس في 13 نوفمبر 2015م، ومن التهديد والهجمات الإرهابية في بروكسل. ففي نوفمبر وديسمبر 2015 م، إنخفض عدد المبيتات في الفندق في منطقة العاصمة بروكسل ب 20% بالنسبة إلى سنة من قبل (على التوالي 21.1% و26.4%). في جانفي وفيفري، الوضع بدأ يتعافى. في شهر مارس الذي وقعت فيه الهجمات في بروكسل، المبيتات إنخفضت بشكل قوي بالنسبة إلى العام السابق (-7%, 21) وقد تم التأكيد على هذا الإتجاه التنازلي في الأشهر التالية. في أوت 2016م، عدد المبيتات كان 35٪ أقل من مستوى عام 2015م إذا تم مقارنة عدد المبيتات في بروكسل خلال التسع الأشهر الأولى من عام 2016م مع الفترة المقابلة من العام السابق إنخفظت بأقل من 16.2٪، النتائج كانت سيئة منذ مارس 2016م ..."[2] وهو ما يوضحه الشكل الموالي الذي يوضح عدد المبيتات في الفنادق وهو من أعمدة مقومات السياحة وذلك تناسبا مع الهجمات الإرهابية في باريس وبروكسل.

[1] **الإرهاب يضرب السياحة العالمية، وفرنسا وتركيا من أكبر المتضررين**، تم زيارة الموقع يوم: 2017/10/03.
http://alwaght ،com/ar/News/63449/

[2] DG Statistique – Statistics Belgium DG analyses économiques et de l'économie internationale Division analyses économiques – services compétitivité et service conjoncture et développement sectoriels Note attentas terroristes en Belgique**, Economie**, février 2017, p 8.

الشكل رقم 09: مبيتات الفنادق في منطقة العاصمة بروكسل.

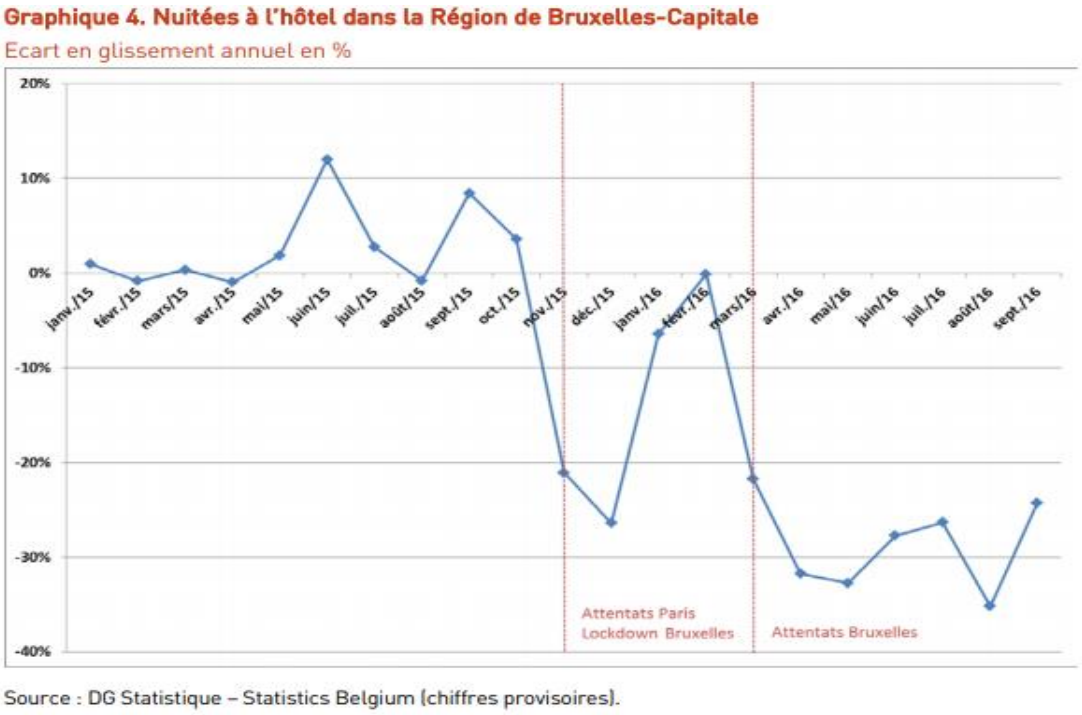

Source: DG Statistique – Statistics Belgium DG analyses économiques et de l'économie internationale Division analyses économiques – services compétitivité et service conjoncture et développement sectoriels, Notre attentas terroristes en Belgique**, Economie**, février 2017, p 8.

الشكل رقم 10: مبيتات الغير مقيمين في فنادق وأماكن إقامة أخرى في بلجيكا.

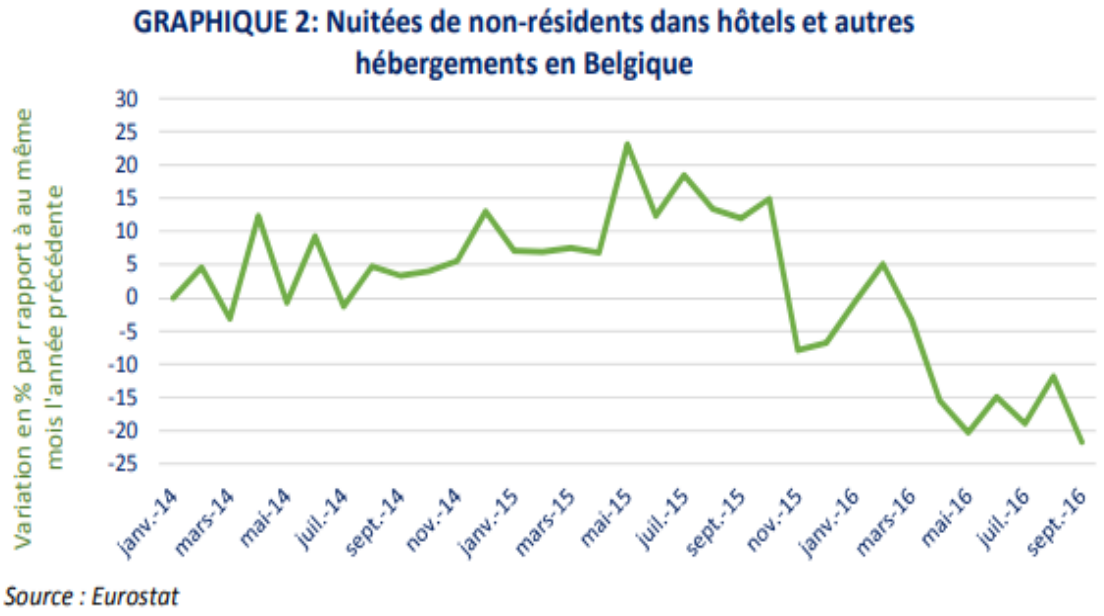

Source: EDWARD ROOSENS**, L'Impact Economique des Attentas Terroristes**, Fédération des Entreprises de Belgique, Décembre 2016, p 5.

من خلال القراءة إلى هذا الشكل البياني رقم 10 يتبين أن نسبة المبيتات للغير المقيمين في بلجيكا في الفنادق وأماكن أخرى قد عرفت إنخفاض طفيف بعد هجمات باريس جانفي 2015م إلا أنها كانت مستقرة نوعا ما لأنها لم تستهدف بلجيكا بشكل مباشر إلا أنها عادت بطريقة سريعة إلى الإرتفاع لكن سرعان ما إنخفضت بشكل سريع ومفاجيء في نوفمبر2015م عند هجمات باريس في نوفمبر2015م، مما يؤكد إنتشار الخطر في أوروبا وبلجيكا، وتبقى نسبة منخفضة وتزداد إنخفاضا عدد المبيتات في الفنادق والأماكن في بلجيكا عند الهجوم الإرهابي في مارس 2016م بنسبة لم تسبق وأن صادفتها خلال فترة 2014-2016 م حيث وصلت إلى-20 % وهو دليل على تأثير الإرهاب على أمن بلجيكا وحركتها السياحية والنقل و الإقتصاد...والعديد من القطاعات.

وقام إتحاد الشركات البلجيكية بحساب تكلفة مخلفات هجمات باريس في نوفمبر 2015م وبروكسل في مارس 2016م على الإقتصاد البلجيكي التي بلغت 2.4 مليار يورو... وإستنادا إلى إتحاد الشركات البلجيكية على البيانات المتعلقة بالقطاعات الأربعة التي تضررت بشكل مباشر، وتشمل الفنادق والمطاعم، والمحالات التجارية، والمظاهرات الإحتفالية، والنقل الجوي، بهدف قياس الأثر الذي خلفته هذه الأحداث على الإقتصاد البلجيكي، وقدرت «خسائر مباشرة في الإيرادات» ب: 2.4 مليار يورو في الفترة الممتدة ما بين 15 نوفمبر2015م إلى 15 نوفمبر 2016م بنسبة نمو بلغت 0.75 في المائة أقل بالنسبة للبلاد.[1]

بلغت التكلفة الإجمالية للهجمات الإرهابية في بلجيكا حوالي 322,7 ملوين يورو شملت الأضرار المادية والتعويضات التي منحت للضحايا ومن جانب آخر قدر رئيس الوزراء البلجيكي كريس بيترز التكلفة الإجمالية للهجمات الإرهابية، وقد أضاف إليها الخسائر المادية الباهظة التي أصابت القطاع السياحي في بروكسل، مع الإشارة إلى أن هجمات مطار بروكسل وحدها تكلفت 93.619.782 يورو، فيما تكلفت هجمات محطة مترو مالبيك مبلغ 67.744.301 يورو، والقيميتن الماليتين تشملان كذلك التعويضات التي دفعت لأهالي الضحايا والمصابين، جراء الهجمات الإرهابية، وعلى مستوى التعويضات، فقد أشارت الصحيفة إلى أن كريس بيترز أشار إلى أن التكلفة الإجمالية لها وصلت إلى 136.367.120 يورو،خصصت لتكاليف التدخل الطبي التي تتعلق بالإصابات الجسدية، فيما سيغطي مبلغ 18.886.964 يورو الأضرار المادية ومبلغ 6,110 مليون يورو الأضرار المعنوية.[2]

---

[1] عبد الله مصطفى، **بروكسل تخشى من تداعيات مكافحة الإرهاب على السياحة.عقب محاولة تفجير فاشلة في محطة قطارات وعملية دهس لعناصر الأمن**، 26 جويلية 2017، تم زيارة الموقع يوم: 2017/12/02.
https://aawsat.com/home/article/960266/

[2] عماد فؤاد، **هجمات بروكسل الإرهابية كلفت بلجيكا 322 مليون يورو**، 26 /2016/10، تم زيارة الموقع يوم: 2018/07/05.

3-بريطانيا:

إستنادا لدراسة قامت بها مؤسسة راند البحثية الأوروبية التي أشارت فيها أن بريطانيا سجلت أكبر الخسائر الإقتصادية بسبب الإرهاب من بين دول الإتحاد الأوروبي في الفترة بين عامي 2004-2016 م وبلغت تكلفتها 43.7 مليار يورو بما يعادل ب38.2 مليار جنية إسترليني وحسب ما ورد في صحيفة الإندبندت البريطانية بقاء العادات الشرائية للمستهلكين مستقرة على عكس الإستثمارات التي مالت نحو الإنخفاض وهو أمر يرجع جزئيا إلى أن المواطنين وضعوا قيمة أقل في الإدخار للمستقبل تبنوا سلوكا أشبه "بعيش اللحظة الحالية "، وفي جانب آخر من الدراسة التي تمحورت حول تأثير الإرهاب على نمو الناتج المحلي الإجمالي في جميع أوروبا تبين أن الخمس هجمات التي وقعت سنة 2017م في بريطانيا والمتعلقة بوستمينستر، ومانشستر، وجسر لندن، وفينسبري بارك، وفي محطة بارسونز جرين، سببت خسارة إقتصادية قيمتها 3.5 مليار يورو من الناتج المحلي الإجمالي.[1]ومن خلال ماسبق يتبين أن الإرهاب يؤثر على الجانب الإقتصادي لأي دولة : فرنسا، بلجيكا، بريطانيا، وذلك لأنه بتراجع معدلات الإستثمار يحدث ركود مؤسساتي وكذلك في الحركة الإقتصادية التي تعتمد على السياحة والمطاعم والنقل يتراجع الأفراد عن إرتياد الأسواق للتسوق خشية من وقوع عملية إرهابية.

الفرع الثاني: زيادة النفقات العسكرية.

عرف تقرير التنمية البشرية الإنفاق العسكري على أنه: "جميع نفقات وزارة الدفاع وغيرها من الوزارات على قضايا تجنيد العسكريين وتدريبهم فضلا عن بناء وشراء المواد والمعدات العسكرية، كما يشمل هذا البند أيضا المساعدات العسكرية في نفقات البلد المانح"، أما حلف شمال الأطلسي فيعرف الإنفاق العسكري بأنه "نفقات وزارة الدفاع والوزارات الأخرى ذات العلاقة بالنواحي العسكرية بما في ذلك التجنيد والتدريب والتشييد وشراء اللوازم والمعدات العسكرية، ولا يدخل الإنفاق المدني الذي تقوم به وزارة الدفاع ضمن إطار تعريف النفقات العسكرية لكنه يضم المساعدات العسكرية في نفقات البلد المانح".[2]

النفقات العسكرية ببساطة هي حجم الموارد المالية المخصصة للقطاع العسكري لدولة ما وترتفع هذه الميزانية المالية كلما إرتفع مستوى التهديدات الأمنية لتحقيق الأمن في الدولة وقد عرفت العديد من دول

http ://24.ae/article.aspx?ArticleId=290508

[1] **دراسة: الإرهاب كلف اقتصاد بريطانيا 41.7 مليار جنيه استرليني**، 6 جويلية 2018، تم زيارة الموقع يوم: 2018/06/25.
http://www.akhbarelyaom.com/1164553

[2] نقلا عن: **عدنان فرحان الجوراني**، الحوار المتمدن، العدد 3389، 7/6/2011-**الإنفاق العسكري وأثره على التنمية الإقتصادية**- تم زيارة الموقع يوم: 2018/07/07.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=262173

العالم وخاصة الغربية منها إرتفاعاً ملحوظاً في نفقاتها العسكرية في السنوات الأخيرة، وبما أن الإرهاب يمثل أحد أخطر التهديدات التي تواجه الدولة في العصر الحالي، يتوجب على الأجهزة الأمنية التصدي لهذا التهديد فهي المسؤول الأول الذي يحمي الدول ومواطنيها من هذا الخطر وذلك بتوفير العديد من المستلزمات العسكرية والأجهزة الأمنية والإستخباراتية وكاميرات المراقبة وغيرها من الوسائل المستعملة إلا أن هذه الزيادة في الإنفاق قد تنعكس سلبا على إقتصاد الدولة ويمكن أن ذكر آثارها السلبية فيما يلي:

1-زيادة النفقات العسكرية بشكل مفرط قد تؤدي إلى حدوث أزمة مالية حادة كما حدثت على إثر زيادة النفقات العسكرية الأمريكية في الحرب على الإرهاب سنة 2001 م والحرب على العراق 2003م وقد كانت النتيجة أزمة مالية عالمية ظهرت بوادرها سنة 2007 م.

2-إرتفاع معدل البطالة حيث أن زيادة الإنفاق العسكري على حساب قطاعات أخرى حيوية وإجتماعية تؤدي إلى التقليص من مناصب التوظيف وميزانيتها على حساب الميزانية العسكرية.

3-تؤدي زيادة النفقات العسكرية إلى إنخفاض النمو الإقتصادي تتقلص ميزانية القطاعات المنتجة والمساهمة في المداخل المالية كالتعليم والصحة والتنمية الإجتماعية.[1] كالصناعة والزراعة وبالتالي تمس الناتج المحلي للدولة بصفة مباشرة كما تساهم في تعطيل عجلة التنمية فيما يخص قطاع التعليم والصحة وغيرها من القطاعات.

ومن الطبيعي أن ترتفع نقفات العسكرية للدول الأوروبية التي تعرضت للإرهاب وهذا تحسبا لوقوع هجمات إرهابية جديدة، فيتم توفير الأموال لتحفيز وزيادة فعالية أجهزة الأمن العسكرية والإستخبارتية لتوفير الأمن ومكافحة الإرهاب، ومن الأمثلة عن النفقات العسكرية نعطي أمثلة لفرنسا وبلجيكا وهي على التوالي:

1-فرنسا:

قبل الهجمات الإرهابية في جانفي 2015 م، بلغت مصاريف مكافحة الإرهاب في فرنسا 1.2 مليار أورو لكل سنة وفقا لمعلومات صادرة من وفد برلماني وتحتكر وزارة الدفاع حوالي 80% من هذه القيمة المالية لتقدر ب960 مليون أورو، 200 مليون أورو تصرفها المديرية العامة للأمن الداخلي DGSI التابعة لوزارة الداخلية والمبلغ المتبقي المتمثل 72 مليون أورو تأخذه وزارة المالية لتستفيد منه قطاع الجمارك وأكثر تحديدا في خدمة مصلحة المعلوماتية ضد الدوائر المالية الغير شرعية (TRACFIN)، وفي اليوم الموالي لأحداث شارلي إيبدو، قدم الوزير الأول مانويل فالس Manuel Valls، في21 جانفي 2015م، خطة لمكافحة الإرهاب تبلغ قيمتها ب: 735 مليون يورو... وقد وضعت تدابير مخطط لها على مدى ثلاث سنوات بما

[1] نفس المرجع السابق.

في ذلك إنشاء 2680 وظيفة إضافية في الدوائر السيادية للدولة بتكلفة سنوية 245 مليون يورو، كذلك أعلن عن الإفراج الفوري عن مغلف مالي بقيمة 425 مليون يورو لتمويل إطلاق الإصلاحات المخطط لها، هذه الخطة شملت أيضا، نصف المبلغ الإجمالي المعلن عنه، والذي يتضمن بين مشتريات أخرى من الأسلحة والمعدات الأكثر كفاءة كسترات الرصاص وخوذات الطوارئ والمركبات وأدوات تكنولوجيا المعلومات.[1] وبسبب خطورة التهديد الإرهابي جندت فرنسا مؤسساتها الأمنية الخاصة بالأمن الخارجي والداخلي للتوفير كل ما يلزم من مستلزمات لمواجهة الإرهاب من الخارج والقضاء عليه من الداخل وذلك بتقسيم الموارد المالية على حسب التخصص ودرجة الأهمية وإقحام العديد من القطاعات الخاصة بحماية الأمن في مجال مكافحة الإرهاب.

ونقلت وكالة "سبوتنيك" عن نتالي غولي العضو في البرلمان الفرنسي، على أن هجمات بروكسل الأخيرة أبدت أن خطورة التهديد لا تزال قائمة، ومؤكدة "سنكون مضطرين للعيش وسط تهديد جديد"، وبالتالي سوف يؤدي هذا الوضع إلى رفع ميزانية الخاصة بمكافحة الإرهاب... وكان البرلمان الفرنسي قد قام بالتصويت لرفع ميزانية الدفاع وزيادة تمويل النظام القضائي في سنتي 2016-2017م من أجل تعزيز إستراتيجية مكافحة الإرهاب.[2]

وفقا لفرانس برس فقد صرح " فلورانس بارلي" نيابة عن وزارة الدفاع الفرنسية بأن:" القوانين العسكرية السابقة كانت تطلب من الجيش أن يبذل جهودا لترشيد النفقات.هذه المرة نطلب من الأمة أن تبذل جهدا من أجل جيش فرنسا." أي منح الأولوية للقطاع العسكري على حساب القطاعات الحيوية وبالعودة إلى القانون الجديد الذي أعدته وزارة الدفاع الفرنسية... بلغت موازنة الدفاع الفرنسية التي بلغت قيمتها 34.2 مليار يورو في عام 2018م سيتم الزيادة حتى عام 2022م بمقدار 1.7 مليار يورو، وبداية من سنة 2023م وإلى سنة 2025م ستزداد قيمة هذه الزيادات 3 مليارات يورو، وهذه الزيادة في الإنفاق العسكري التي ستكلف الخزينة إلى غاية سنة 2023م ما مجموعه 198 مليار يورو تمثل قطيعة مع سياسة التقشف المالي التي فرضت طوال عقد من الزمن على الجيش مما إنعكس عليه خفضا في الأعداد وتقادم المعدات، قبل أن تعود الأموال لتتدفق إلى خزينة وزارة الدفاع إثر الإعتداءات الإرهابية في 2015م.[3]

---

[1] David Rigoulet-Roz, LE COÛT ÉCONOMIQUE DU TERRORISME: L'ÉQUATION IMPOSSIBLE?, **Géoéconomie**, N° 80, 3 /2016, p66.

[2] سبوتنيك، **مليار يورو نفقات فرنسا على مكافحة الإرهاب في 2015**، 2016/03/26، تم زيارة الموقع يوم: 2018/07/07.
https://arabic.rt.com/news/816465

[3] **فرنسا تخصص 300 مليار يورو لتحديث الجيش**، 2018/02/08، تم زيارة الموقع يوم:2018/09/04.
https://arabic.sputniknews.com/world/201802081029841573-

2-بلجيكا:

أما بالنسبة إلى بلجيكا وكالة " بيلغا " عن وزير الدفاع قوله: " التكلفة الإجمالية لهذه الإلتزامات في الفترة ما بين 17 كانون الثاني/يناير 2016 حتى 18 نيسان/ 2017 بلغت 100.289 مليون يورو".[1]

إضافة إلى الخسائر المالية التي تختلف من دولة إلى أخرى على حسب درجة التضرر من الإرهاب والتي تمس الأبنية المهدمة وإعادة إصلاح وترميم المحلات التجارية والتي يستلزم إعادة بنائها خاصة إذا كان الهجوم الإرهابي عبارة عن قنابل والمتفجرات، والخسائر المالية الناجمة عن إعادة إصلاح الطرقات وأضرار إصلاح قنوات الغاز والكهرباء والمياه، وتكاليف وسائل النقل المهدمة كالسيارات وتكلفة علاج المصابين في المستشفيات وكل مجمل هذه التكاليف المالية التي يمكن أن تستثمر في مجالات أخرى لتحقيق التنمية والنهوض بإقتصاد قوي للدول، وكذلك الخسائر في الأرواح والأنفس والمس بالحق في الحياة الغير قابل للإصلاح ولا للترميم.

[1] نقلا عن: **أكثر من 100 مليون يورو تكاليف التدابير الأمنية في بلجيكا**،2017/04/21، تم زيارة الموقع يوم: 2018/08/25.

https://arabic ،sputniknews ،com/world/201704211023615831

المبحث الثاني: تداعيات الإرهاب على الحقوق والحريات.

تعتبر حماية أمن المواطن من أولى أولويات ومهام الدولة خصوصا في ظل تنامي الإرهاب الذي يهدد أمن المواطن والمساس بأبسط حقوقه وحرياته. وفي الوثيقة الصادرة عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا بتاريخ جويلية 1993م يؤكد على أن الأعمال الإرهابية وأساليبها وجميع ممارساتها المختلفة وكل ما يتعلق به يشكل إنتقاص وضعف حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ويعرض الدولة وإقليمها ونظامها السياسي للخطر وبالتالي فهو ينتهك الحقوق والحريات وأولهما الحق في الحياة...[1]

المطلب الأول: الإرهاب ومسألة حقوق المواطن الأوروبي.

الفرع الأول: تهديد الإرهاب لحق الحياة.

حيث عرف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الحق في المادة 3: " لكل فرد الحق في الحياة والحرية و سلامة شخصه".[2] كما أن الإتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان تنص في مادتها 2 الفقرة الأولى على حق كل فرد في الحياة وهو حق طبيعي وطلق فلا يجوز التعدي عليه ويسمح بتنفيذ عقوبة الإعدام عليه إلا في إستثناءات قانونية صادرة عن المحكمة وفي سياق آخر جاء البرتوكول رقم 6 والمضاف إلى إتفاقية حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية تاريخ 1983/4/28م، والذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 3/1 /1985م لإلغاء عقوبة الإعدام دون أي إجراء تحفظي، وهو ما نصت عليه المادة 4، مع الإصرار على الحق في الحياة.[3]

إن الأساليب والأعمال الإرهابية بجميع أشكالها وأدواتها تهدد وتحرم الإنسان من حياته والذي يعتبر حق إنساني طبيعي والحق قي الحياة مصدر لجميع الحقوق الإنسانية الأخرى وحرياته، أما الإرهاب فهو مصدر تهديد الحق في الحياة.

---

[1] فهيمة بلحميزي، ظاهرة الإرهاب وتأثيرها على حقوق الإنسان، **القانون الدولي والتنمية**، المجلد 5، العدد 1، 2018، ص 194.

[2] الأمم المتحدة، **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**،10 ديسمبر 1948م، ص1.
https://www.oic-iphrc.org/ar/data/docs/legal_instruments/Basic_IHRI/775283.pdf

[3] محمد أمين الميداني، **النظام الأوروبي لحماية حقوق الإنسان**، ط3، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، 2009، ص ص، 47، 48.

الشكل رقم 11: عدد القتلى في الإتحاد الأوروبي من قبل الإرهاب في الفترة ما بين: 2001-2015م.

Figure 3: Number of deaths by terrorism in EU, 2001-2015

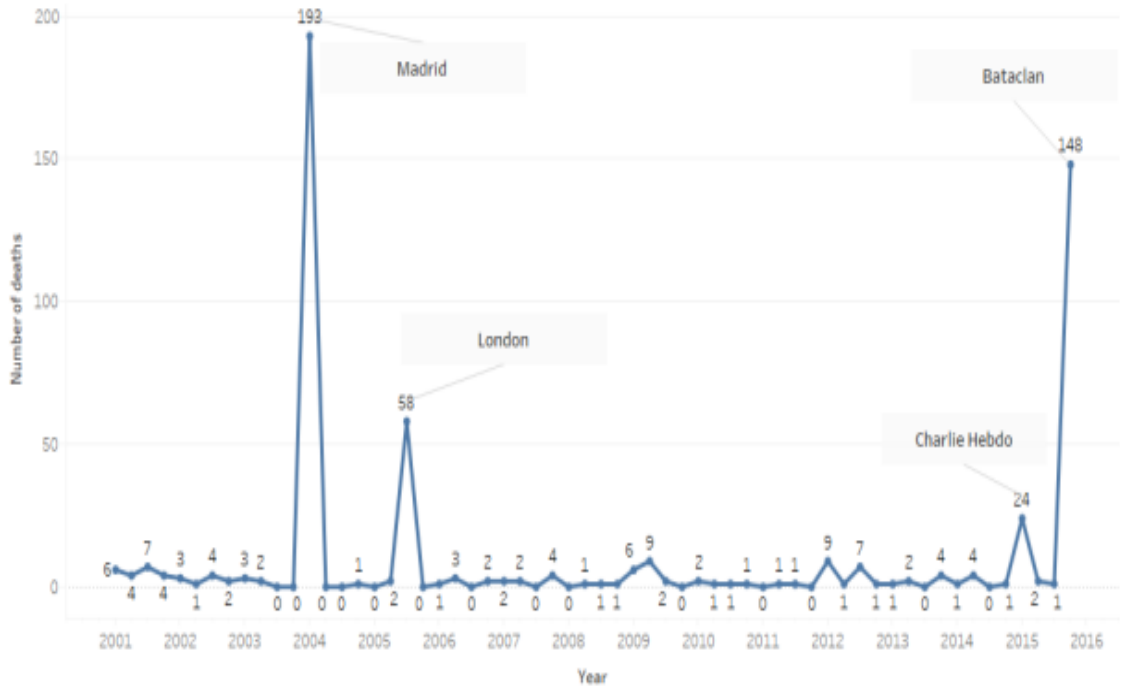

Source: Global Terrorism Database.

Source: European Parliament, **the European Union's Policies on counter- terrorism relevance, coherence and Effectiveness,** Brussels, policy department citizen's rights and constitutional affairs, 2017, P 32.

يمثل البيان عدد القتلى من قبل الإرهاب في الإتحاد الأوروبي في الفترة ما بين (2001-2015م)حيث يقدر عدد القتلى في الفترة ما بين (2001-2003م) ما بين 1-7 وإرتفعت الحصيلة سنة 2004م إلى 193 فردا ثم 58 فردا في سنة 2005م ثم في الفترة (2006 -2015م) تقريبا كل سنتين على الأكثر هجوم يخلف حصيلة القتلى مابين 1-9 إلى أن وقع حادثة شارلي إيبدو سنة 2015م بشهر جانفي وهجمات نوفمبر 2015م بفرنسا التي عرفت أكبر حصيلة لعدد القتلى، وقد شهدت العديد من الدول الأوروبية هجمات إرهابية حصدت معها الأرواح وتعدت على الحق في حياة المواطنين في فرنسا، ألمانيا، إسبانيا وبريطانيا وبلجيكا ...

1- فرنسا:

تعتبر فرنسا من أكثر الدول عرضة للإرهاب وبالتالي فحصيلة القتلى والجرحى تكون أكبر من نظيرنها من الدول الأوروبية الأخرى فمثلما يوضح الشكل الآتي حصيلة القتلى بين فترة 2012-2016م بلغت 243 وكانت الحصيلة أكبر في تولوز ومونتبان في وباريس ومنتروج سان دوني ونيس.

الشكل رقم 12: يمثل عدد القتلى في الهجمات الفرنسية بين فترة: 2012 -2016م.

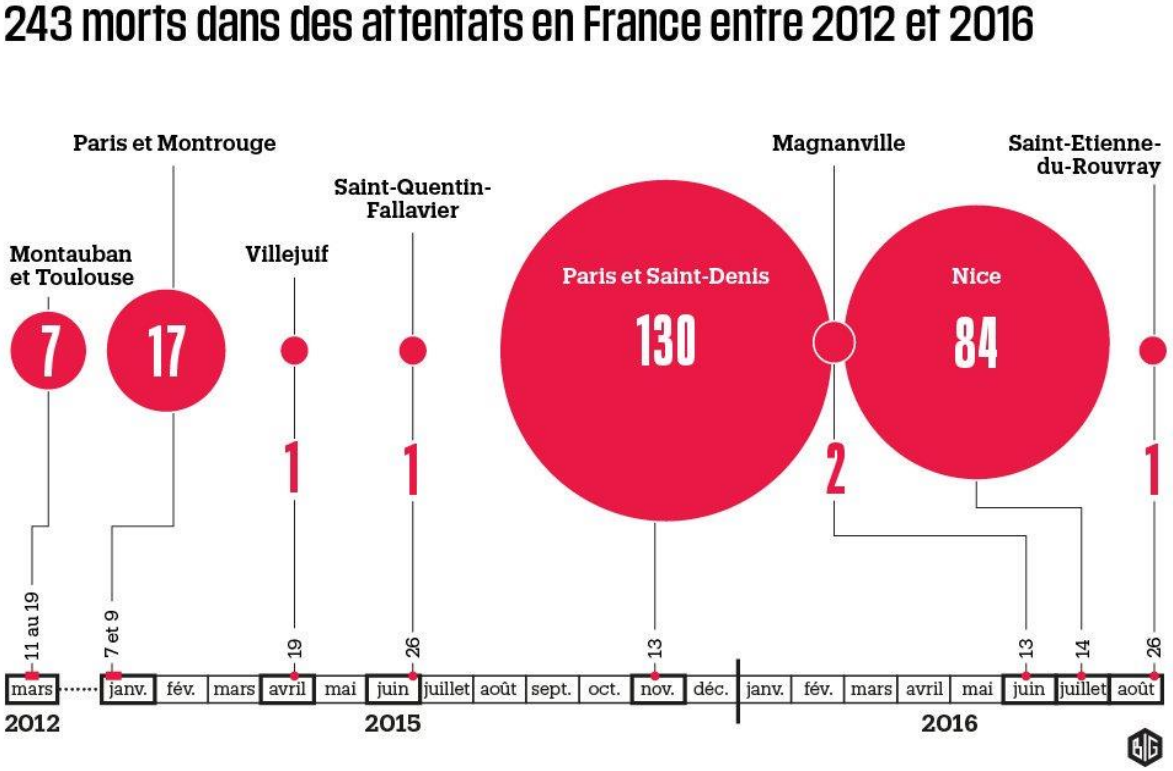

Source: https: //www.scoopnest.com/fr/user/libe/757927660395823104vu 15/08/2018

وفي 20 أفريل سنة 2017 م خلفت عملية طلاق نار مقتل شرطي وإصابة إثنين آخرين وسائحة كانت متواجدة في مكان الحادث بشارع الشانزيلزيه بالعاصمة الفرنسية باريس.[1] وعلى الرغم من الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب والتعزيزات الأمنية المشددة في فرنسا إلا أنه وفي ديسمبر من عام 2018م تعرضت لهجوم إرهابي في سوق بستراسبورغ مما خلف 4 قتلى و12 جريح.

[1] أحمد علوي، **بالتواريخ تعرف على أهم الهجمات الإرهابية التي نالت من فرنسا خلال عامين**، 2017/04/27، تم زيارة الموقع يوم:2018/07/04.

https://www.youm7.com./story/2017/4/27/

2-ألمانيا:

وشهدت ألمانيا حوالي 10 هجمات إرهابية منذ سنة 2015م، بينهم 3 حوادث طعن، حيث تعتبر سنة 2016م مليئة بالحوادث الإرهابية في أوروبا وخصوصا ألمانيا تعددت أشكال الهجوم وتنوعت أساليب القتل وإختلفت الأماكن والمدن الألمانية التي تعرضت للإرهاب وكانت تتعرض لحياة الإنسان.

ففي جويلية سنة 2016م أُصيب 4 أشخاص بجروح خطيرة في فورسبورج وشهدت مدينة أسبانخ تفجير إنتحاري أسفر عن سقوط 12 جريح أما عن حادثة 19 ديسمبر 2016م وهي عملية دهس في سوق ميلاد ببرلين خلفت مقتل 12 شخصا وإصابة 26 آخرين والتي أعلن تنظيم داعش الإرهابي مسؤوليته عن الحادث وفي جويلية 2017م عملية طعن في مدينة هامبورج، أسفرت عن مقتل شخص وإصابة 6 آخرين ففي نوفمبر 2017م سقط 6 جرحى في عملية دهس شمال ألمانيا.[1]

3-إسبانيا:

شهدت إسبانيا هجمات إرهابية والتي كانت لها الصلة بتنظيم القاعدة الإرهابي وذلك جراء تدخلها العسكري في الحرب على العراق سنة 2003م بمشاركتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وكانت أهمها تفجيرات قطارات مدريد 2004 م والتي خلف ضحايا قُدر عددها بأكثر من 190 قتلى آنذاك... وإستقرت أمنيا بعدها لم تشهد أي هجمة إرهابية إلا في صيف سنة 2017م بدهس سيارة العديد من المارة في برشلونة خلف إثرها 13 قتيلا وأكثر من 100 جريح.

4-بريطانيا:

بريطانيا هي الأخرى تضررت من الإرهاب وكانت أول الدول الأوروبية التي تعرضت للتهديد الإرهابي في ثلاثة من قطارت الأنفاق وحافلة للنقل سنة 2005م وخلفت إثرها 56 قتيل وأكثر من 600 جريح وثم تبعته العديد من محاولات الهجوم الإرهابي وكان أبرزها سنة 2015م أمام مبنى البرلمان البريطاني إثر عملية دهس المارة بالسيارة وخلفت قتل الشرطي والعديد من الجرحى، وكان أبرز الهجوم في بريطانيا في ماي 2017م في نهاية حفلة في مانشستر إثر تفجير الإرهابي نفسه حيث خلف الهجوم قتل 22 شخصا جرح أكثر من 100 شخص.

[1] **مسلسل الهجمات الإرهابية في ألمانيا 2016**، 2016/12/20، تم زيارة الموقع يوم: 2018/06/26.
http://arabic.euronews.com/2016/12/20/terror-attacks-this-year-in-germany

5-بلجيكا:

بلجيكا هي الأخرى تعرضت للهجمات الإرهابية وأبرزها كان يوم 22 مارس 2016م في مطار بروكسل أين خلفت 34 قتلى وأكثر من 200 جريح وقد شهدت بلجيكا سنة 2016 م العديد من الهجمات الإرهابية ومحاولات الهجوم الإرهابي منها ما شهدته في 6 أوت 2016م وأصيب شخصين بجروح وفي سبتمبر 2016م هجوم بسكين على شرطيين في العاصمة البلجيكية، وهكذا تواصلت الهجمات الإرهابية في بلجيكا، وترتفع الحصيلة أكثر وأكثر من جراء الهجمات الإرهابية من قتلى إلى جرحى وتتعدى حتى على الذين هم على قيد الحياة ليقع التهديد في أهم عنصر وهو الأمن.

الفرع الثاني: تهديد الإرهاب لحق التمتع بالأمن.

ترجع فكرة التعامل مع الأمن كحق من الحقوق الأساسية إلى عصور النهضة وعند الفلاسفة "كانط" و"روسو" وغيرهم فهي ليست وليدة العصر الحديث ولكن الإهتمام يختلف فاليوم أصبحت معظم النقاشات حول الحق في الأمن نتيجة ما تشهده الساحة الدولية وتعددت المفاهيم المتعلقة بالحق في الأمن كالأمن الغذائي والأمن الصحي... وغيرهم وتطور الموضوع مع ظهور مفهوم الأمن الإنساني التي يعتبر إمتدادا لحركات حقوق الإنسان وإضافة مختلفة بتأكيدها على حق الإنسان في التمتع بالأمن لضمان حقه في العيش حرا من الخوف والعوز...[1]

أما النشأة الحديثة فتبدو واضحة وصريحة في النصوص القانونية التقليدية في أواخر القرن 18 م، كالإعلان الأمريكي للإسقلال وإعلان الثورة الفرنسية لحقوق الإنسان والمواطن والإعلان العالمي لحقوق الإنسان :1948/12/10م، وإعلان روزفلت في خطاب ألقاه بتاريخ: 1941/01/06م عن الحريات الأربع وهي حرية التعبير والتحرر من العوز ومن الخوف ويرجع Rechar Bauman أصل الفكرة الحديثة لحقوق الإنسان، إلى الرومانية القديمة.[2]

في حين أن الأمن أصبح بوضوح قيمة سائدة على الحرية التي تراجعت إلى دور ثانوي، منذ معاهدة أمستردام 1999م خصصت للشرطة مسؤولية التكفل بمسائل الحرية، الأمن والعدالة بكفاءة أوروبية، كان هناك في الخطابات وفي السياسات مكانة وميل إلى تقوية وتوحيد التعاون العابر للقومية للأمن المتخذ في

---

[1] وسيلة قنوفي، **حق الإنسان في الأمن بين مقاربة الأمن الإنساني ومبادئ القانون الدولي**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في القانون العام، قسم الحقوق، جامعة سطيف 2، 2017، ص ص، 99، 100.

[2] خالد إبراهيم المحجوبي، **تأصيل حق الأمان في منظومة حقوق الإنسان**، الحوار المتمدن – العدد: 2944 –14/3/2010، تم زيارة الموقع يوم: 2017/02/18.

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=207670&r=0

إتجاه حماية النظام الداخلي، وأصبح من أهم المكونات الأساسية للمواطنة الأوروبية في مجالات، "الحرية، الأمن، والعدالة". [1]

ويرى خالد إبراهيم المحجوبي أن: "حق الأمن يمتد إلى ثلاث مستويات:

1-المستوى الفردي: هو مستوى وجد (للحد من الصلاحيات الممنوحة للسلطات العامة في الدولة) ويسمى الشخصي (Personal Security) حيث يأمن الإنسان على شخصه وذاته.2-المستوى الإجتماعي: حيث يتعدى الأمن الشخصي، إلى الأمن على ساحة المحيط الإجتماعي بما يضمه من أقارب وجيران .3- المستوى الدولي: وهو المجال الذي يجاوز النطاق المجتمعي، أو المديني، لينسحب على أشخاص المجتمع الدولي من دول وكيانات سياسية."[2]

ولهذا فالحق في الأمن له ثلاث مستويات على المستوى الفردي والدول والمجتمع والنظام الدولي بمعنى أن الإنسان حر مع نفسه ولا شيء يقيده ويستحق تأمين شخصه في معتقداته وأفكاره وجسده وكل ما يتعلق بذاته وفي المجتمع يؤمن في محيطه ووسط علاقاته المجتمعية في العمل والدراسة والسكن وعلى المستوى الدولي ضمان حقه في الأمن بإقرار السلم بين الدول وحمايته أثناء وجوده خارج دولته لعدة أسباب سواء كان أثناء تأديتهم لمهامهم العملية كالقنصليات والسفارات وعقد المفاوضات وغيرها من الأعمال أو وجودهم لأسباب شخصية كالقيام بالتجارة أو السياحة وغيرها من الحالات التي يسمح بوجوده في خارج دولته.

يعتبر حق الإنسان مفهوم مرن وهذه المرونة مستمدة من مفهومه في حد ذاته فهو يتغير ولا يتسم بالجمود وهو ليس حقيقة ثابتة وذلك نظرا لتأثره بالمحيط الداخلي وما يجري على الساحة الدولية و إطار النظام الدولي وهذه المرونة تتيح له دمج قضايا جديدة تظهر على الساحة الدولية والتي تهدد من خلالها أمن الإنسان فعلياً وهو ما يمكن إعتباره تحد في جهتين مستقبلا وذلك على مستوى حقل الدراسات الأمنية أو على مستوى منظومة حقوق الإنسان إذا تماشت وتوافقت مع المفهوم الجديد للأمن ومع كل المتغيرات التي من الممكن أن تظهر على البيئة الأمنية مع إمكانية إستيعابها وأيضا يجب أن يكون قابلا للتكيف بصفة إيجابية ليتجاوب والحاجات والمتطلبات الجديدة التي تهدد الإنسان في كينونته وسلامته وهذا ما ينطبق على مفهوم المرونة في الأمن.[3] إن الإرهاب يعتبر تهديد للحق في الأمن بجميع أبعاده، فهو يؤثر على أمن الإنسان، بطريقة مباشرة وغير مباشرة فبمجرد وجود تهديد إرهابي يشعر الإنسان بأن أمنه في خطر، وذلك من خلال

[1] Didier Bigo, R.B.J. Walker et chercheurs ELISE ،Liberté et Sécurité en Europe : Enjeux Contemporains, **Cultures et Conflits**, Printemps, 61 /2006, p19.

[2] خالد إبراهيم المحجوبي، مرجع سابق.

[3] وسيلة قنوفي، **حق الإنسان في الأمن بين مقاربة الأمن الإنساني ومبادئ القانون الدولي**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في القانون العام، قسم الحقوق، جامعة سطيف 2، 2017، ص 104.

الخوف وإنتهاكات الحقوق المكفولة له في مختلف العهود الدولية التي تضمن حقوق الإنسان... وكذلك من خلال القوانين أو المواقف والأفعال في إطار مكافحة ومواجهة الإرهاب بطريقة عسكرية – هجومية كانت أم دفاعية –.

فالإرهاب يهدد حقوق الإنسان بمعناه الواسع ويعتبر" الحق في الأمن" ضحية من ضحايا الإرهاب وضحايا الحرب على الإرهاب وهو لا يخص بلد دون الآخر بل يتضمن العديد من الدول أين يُنتهك فيها حقوق أفراده في الحرية والأمن الشخصي، وما يسمح بوجود هذا الإنتهاك هو عدم وجود مرجعية قانونية دولية تعرف فيها الإرهاب وتحدد الأعمال الإرهابية...[1]

بمعنى البلد المهدد من قبل الإرهاب يقحم معه بقية الدول الأخرى التي تحوم الشكوك حولها أو الدول التي تتحالف معها لمكافحة الإرهاب وهذا ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية على إثر إعتداء 11 من سبتمبر حيث تم تهديد الحق في الأمن للمواطن الأمريكي وتضررت أفغانستان والعراق وإنتهك الحق في الأمن لدى شعوب الدولتان بدرجة أكبر جراء الحرب على الإرهاب التي شنتها القوات الأمريكية في المنطقة وكذلك ضحايا الإرهاب في كل من بريطانيا وإسبانيا بمشاركتها في الحرب على العراق وما شهدته الدول الأوروبية كما سبق وذكرناه في الأجزاء السابقة: فرنسا وألمانيا وبلجيكا وبريطانيا وإسبانيا سنة 2015م، 2016م، 2017م، 2018م على التوالي من هجمات إرهابية على أراضيها والتي ترتبط معظمها بالوضع اللأمني والفوضى التي شهدتها كل من سوريا والعراق بسبب تنظيم داعش الإرهابي وما خلفه من دمار في سوريا والعراق وما شهدته شعوب هذه الأخيرة من إنتهاكات لحقوق الإنسان والحق في الأمن جراء الإرهاب والحرب على الإرهاب.

وهناك إنتهاك واضح لحق الإنسان في الأمن بمختلف أبعاده تميزت به الدول الديمقراطية ويظهر جليا في قوانين الهجرة التي شرعتها الدول الأوروبية كسويسرا، فرنسا، بريطانيا والتي ولدت نوعا من النفور ضد الأجانب و وضعتهم في موقف المشتبه بهم وكمثال على ذلك إقتراح وزير الداخلية في إحدى المدن الألمانية إتخاذ إجراءات قانونية تتمثل في السجن الإحتياطي أو ترحيل الأجانب الذين يشكلون تهديدا إرهابيا وهذا دون محاكتهم أو ثبات إدانتهم، وبمصادقة البرلمان الأوروبي على قانون مكافحة الإرهاب سنة 2004 م زاد من حدة الإجراءات القانونية أكثر حيث منح السلطات الأمنية والقضائية صلاحيات يتم من خلالها الإعتداء على الحرية الشخصية بإجراءات إستباقية من خلال إطالتها مدة توقيف المشتبه به والمساس بإجراءات حرية التنقل وسرية المعلومات لكشف الأعمال الإرهابية بهدف تفادي الهجمات والتقليل من حجم الخسائر الممكن

[1] وسيلة قنوفي، مرجع سابق، ص ص، 291، 292.

حصولها جراء إعتداءات إرهابية ،أما بريطانيا وبعد الأحداث الإرهابية في لندن سنة 2005م تم تشريع قانون مكافحة الإرهاب سنة 2006م الذي سن قانون ينص على معاقبة مجرد تصريحات ممكن أن يفهم من خلالها على أنها تشير على التحريض والدعوة لتمويل وإرتكاب الجرائم الإرهابية.[1]

ولا طالما كان مفهوم الحرية أيضا من المفاهيم التي رافقت مفهوم الأمن خصوصا فيما تعلق بالمساس بالحرية وإنتهاكها من قبل الإرهاب، يعد الأمن في الوقت الحاضر الأولوية الأولى للمواطنين الأوروبيين وذلك من خلال إحصائيات أوروبارومتر في شهر جوان سنة 2016م ونسبة 82 % من الأوروبيين المستجوبين يذكرون عبارة " مكافحة الإرهاب " كأولوية أساسية في الإتحاد الأوروبي.[2]

فتأثير الإرهاب على الحق في الأمن يكون في حالتين:

الحالة الأول: فقدان الأمن للدولة والمجتمع والمواطن أثناء الهجومات الإرهابية.

الحالة الثانية: هو إنعدام الأمن بعد التعرض للهجومات الإرهابية وذلك من خلال الخطر الذي لازال يهددهم بوجوده ومحيط بهم فيصبح في أي لحظة معرضا لخطر هجوم إرهابي قد يضع حياته في خطر.

الفرع الثالث: تهديد الإرهاب للحق في الحرية.

تعتبر الحرية بمفهومها العام وأنواعها المختلفة الهدف الذي يسعى الإرهاب للمساس به خاصة في الدول الأوروبية والغربية حيث تقيد الأفعال الإرهابية حرية المواطن الأوروبي وتمس منها العديد من الجوانب منها حرية التنقل والحرية الشخصية ويتعرض الإرهاب للحرية سواء بعد الهجمات الإرهابية أو من خلال قوانين مكافحة الإرهاب.

وبحسب الأستاذ إسمان فقد رد الحريات الفردية إلى قسمين: " الحريات ذات المضمون المادي أو التي تتعلق بمصالح الفرد المادية، والحريات المعنوية التي تتصل بمصالح الفرد المعنوية ويضم النوع الأول: 1- الحرية الشخصية بالمعنى الضيق، أي حق الأمن وحرية التنقل.2-حرية التملك.3حرية المسكن وحرمته 4- حرية التجارة والعمل والصناعة. أما النوع الثاني من الحريات أي تلك التي تتصل بمصالح الأفراد المعنوية فهي تشمل: 1-حرية العقيدة وحرية الديانة. 2-حرية الاجتماع.3-حرية الصحافة.4-حرية تكوين الجمعيات.5-حرية التعليم."[3]

---

[1] وسيلة قنوفي، مرجع سابق، ص ص 292، 293.

[2] Citant: Séverine Wernert, l'Union Européenne et la lutte Contre le Terrorisme, **Politique Etrangère**, Institut Français des Relations Internationales (IFRI), 2/ 2018, Eté, p 133.

[3] نقلا عن: ياسر الحويش، مهند نوح، **حقوق الإنسان**، الإجازة في الحقوق، الجهورية العربية السورية، الجامعة الإفتراضية السورية، 2018، ص 23.

وفيما يتعلق بالحريات العامة الأستاذ ريفيرو قد قدم تفرقة للحريات العامة، حيث ميز بين نوعين منها: "الحريات التي تتعلق بالإنسان وتتعلق بوجوده المادي مثل حرية التنقل والحرية الشخصية.الحريات التي تتعلق بالإنسان بحسبانه بالإنسان كائنا أخلاقياmorale وفكريا intellectuelle مثل حرية الرأي، وحرية التعبير والإعتقاد. الحريات الإقتصادية والإجتماعية، مثل حرية التجارة والصناعة والحريات النقابية ...إلخ" [1]

وإنطلاقا من هذه الحريات التي تتلقى العديد من الضربات والهجمات الإرهابية في أوروبا وهذه الحريات المرتبطة بالإنسان وكل ما يمس في جوانب حياته الشخصية واليومية حرية تنقله حرية التعبير... فإن أوروبا اليوم تعاني من الهجمات الإرهابية التي تلقتها من قبل تنظيم داعش الإرهابي التي تهدد الحريات التي عانت من أجلها أوروبا وتجاوزت كل السبل التي تؤدي إلى إنتهاكها كالحروب والنزاعات، فالمواطن الأوروبي يحتاج إلى التحرر من هذه القيود التي تهدد و تحاصر حريته وعلى رأسها الإرهاب الذي أصبح يهدد حرياته سواء كان من قبل الإرهاب نفسه بالتهديدات الموجهة من قبلهم أو من قبل سياسات مكافحة الإرهاب بالمراقبة الأمنية وترصد التحركات وبالتالي الإرهاب اليوم في أوروبا إخترق كل الحدود والحواجز التي تحمي هذه الحريات ... وهناك بعض الدول الأوروبية مثلا التي جعلت الحرية من قيمها كفرنسا، التي تشتهر بقيم الجمهورية الفرنسية منذ قيم الثورة الفرنسية 1789: الحرية، الأخوة والمساواة وهي أكثر دولة تعرضت للإرهاب وإنتهكت فيها الحرية من جراء الإرهاب، وليست فرنسا فقط وإنما إسبانيا وإيطاليا وبريطانيا وبلجيكا وألمانيا ...

المطلب الثاني: تأثير الإرهاب على حريات المواطن الأوروبي.

الفرع الأول: تهديد الإرهاب للحرية الشخصية.

يسعى المواطن الأوروبي إلى صيانة الحرية الشخصية التي يعتبرها الأساس التي يبني عليه حياته وهذه الحرية يجب تكون مكفولة ومحفوظة بموجب القانون كما أن هذه الحرية الشخصية يجب أن لا تتعدى على الحدود التي يكفلها القانون من حقوق أساسية بموجب بما تكفله القوانين الأوروبية وقانون كل دولة أوروبية على حدى وفي هذا الإطار أشارت الإتفاقية الأوروبية إلى الحرية الشخصية مضمونا في المادة 8 بعنوان الحق في إحترام الحياة الخاصة و العائلية والتي جاء فيها ما يلي:

1. "لكل شخص الحق في إحترام حياته الخاصة والعائلية وحرمة منزله ومراسلاته.

[1] نفس المرجع السابق، ص 24.

2. لا يجوز حصول تدخل من السلطة العامة في ممارسة هذا الحق. إلا بالقدر الذي ينض فيه القانون على هذا التدخل. والذي يشكل فيه هذه الأخير تدبيرا ضروريا في المجتمع الديمقراطي للأمن الوطني أو السلامة العامة أو رفاهية البلد الإقتصادية أو الدفاع عن النظام أو منع الجرائم الجزائية أو حماية الصحة أو الأخلاق أو حماية حقوق الغير وحرياته ".[1]

ومن خلال هذه المادة لم يحدد تعريفا مباشرا للحرية الشخصية إلا أنه أشار ضمنيا إلى الحق في إحترام الخصوصيات التي تشملها الحياة الخاصة والعائلة والمسكن والمراسلات ولا يجوز التدخل إلا بموجب ما ينص عليه القانون كما هو مذكور أعلاه.

لا يوجد نص تقليدي عالمي ينص على حماية المعطيات الشخصية بخلاف المادة 17 من الميثاق الدولي المرتبط بالحقوق المدنية والسياسية الصادرة في 16 ديسمبر 1966م التي تنص على إحترام الحياة الخاصة، وكذلك المادة 37 من دستور الإتحاد الدولي للإتصالات الصادرة في 22 ديسمبر 1992م المرتبطة بسرية المراسلات الدولية التي في تاريخ إعتمادها، لا تتناول المسألة إلا بشكل جزئي(...) مجلس حقوق الإنسان فتح المسيرة مع قرار 8/20 الصادر في 5 جويلية 2012م على ترقية حماية ممارسة حقوق الإنسان على الإنترنت، الجمعية العامة إعتمدت من بعد ذلك قرار 167/68 في 18 ديسمبر 2013م بعنوان: "حماية الحياة الخاصة في العصر الرقمي".[2] وإتخذ قرار من جديد تحت مسمى: "الحق في حياة الخاصة في العصر الرقمي" تم اعتماده في 18 ديسمبر 2014م (...) وطبقا للطلب المطابق والمعبر عنه من القرار 167/68 المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان قدم لمجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة تقريرا هو أيضا يسمى "الحق في الحياة الخاصة في العصر الرقمي".[3] وإختلفت المواقف الدولية حول الحريات الشخصية وكيفية حمايتها خصوصا مع ظهور العولمة والتطور التكنولوجي السريع وتنوع وسائل الإتصال والتواصل وكذلك سهولة إختراق المعلومات الشخصية والبيانات المتعلقة بالأفراد زيادة على هذا تنامي الإرهاب وإرتفاع عدد الإرهابيين والذي أنشأ مشكلة في حماية الأمن الشخصي وإحترام الحرية الشخصية.

تعتبر دول الإتحاد الأوروبي حماية المعطيات الشخصية كحق أساسي وهذا ما تؤكده المادة 8 من ميثاق الحقوق الأساسية للإتحاد الأوروبي (CDFUE) والمادة 16 من معاهدة سير العمل الإتحاد الأوروبي، حماية

---

[1] المجلس الأوروبي، **الإتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان معدلة بالبروتوكولين رقم 11 و14 ومتممة بالبروتوكول الإضافي والبروتوكولات رقم 4 و6 و7و 12 و13**، ص 10.

[2] Citant: Philipe ch- A. Guillot, Ombres et lumièresSur le Droit Fondamentale à la Protection des Données Personnelles Confronté aux Services de Renseignement en Matière de Prévention du Terrorisme, **les Annales de Droit**, 10/2016, p 168.

[3] Ibid, p169.

المعطيات الشخصية مكرسة من طرف إتفاقية رقم 108 لمجلس أوروبا والصادرة في 28 جانفي 1981م وبروتوكولها الإضافي رقم 181 والصادر في 8 نوفمبر 2001م، وكذلك تفسير المادة 8 من ميثاق حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية من طرف المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان كان لها صدى في فرنسا من قبل قرارات المجلس الدستوري ومجلس الدولة، بإصدار ما يسمى بحماية المعطيات الشخصية التي يحميها التوجيه رقم 95/46/CE الصادر في24 أكتوبر 1995م والمكمل بالقرار المؤطر JAI/977/2008 للمجلس الصادر يوم 27 نوفمبر 2008.[1] إن التهديد الإرهابي ينتهك العديد من جوانب الحرية الشخصية خصوصا من قبل قوانين مكافحة الإرهاب في أوروبا لأنه مرتبط بصفة أكثر بتسريب المعلومات والبيانات الشخصية والتنصت كما أن هذه القوانين تحمي أمن الإنسان من الإرهاب بسرعة الوصول إلى المعلومات التي تساعد على مكافحة الإرهاب من جهة وتمس جوانب من حريته من جهة أخرى.

فمن أجل مكافحة الإرهاب وتحقيق الأمن تنازلت الشعوب عن جزء من حرياتها العامة لصالح الأجهزة الأمنية والشرطة للقيام بتسهيل عملية مراقبة أجهزة النقال والهواتف الخاصة وغير ذلك من التنازلات المتعلقة بالحرية الشخصية التي أصبحت ضرورية لتحقيق الأمن وترصد متابعة تحركات الفئات المشبوهين والمتطرفين عبر العالم، ولهذا شرعت بعض البرلمانات في العالم بتشريع وسن القوانين التي تعطي السلطات والأجهزة الأمنية المخولة لها هذا العمل للقيام بحفظ الأمن العام بصلاحيات واسعة على حساب الحريات العامة وهذا الأمر يتم بموافقة الشعب على الرغم من المساس بحرياته وهذا ما بينه إستبيان وإستطلاع يوضح أن النسبة الأكبر من الشعب الفرنسي يتنازل عن بعض من حرياته لمكافحة الإرهاب...[2]

ويشكل الإرهاب خطر من نوع آخر يتمثل في تخلي الدول الأوروبية عن إستراتيجياتها الأمنية المبنية على حقوق الإنسان والحرية الشخصية وعلى الرغم من التطور التكنولوجي في مجال حفظ الخصوصيات بمستويات عالية بحجب أو الإحتفاظ بالمحادثات والمراسلات والحوارات والصور والفيديوهات الإلكترونية بالإستناد إلى البرامج و التطبيقات الإلكترونية التي تحفظ هذه الخصوصية وتجعل من الصعوبة بمكان تتبعها ومراقبتها، ولكن مع إزدياد العمليات الإرهابية التي يثبت اعتمادها على هذه التطبيقات في التخطيط والتنفيذ، من أجل جلب المعلومات يصبح من الصعب الحفاظ على مبدأ "حق الخصوصية"، ويصبح هذا الحق مهددا.[3]

---

[1] Philipe ch- A. Guillot, Op Cit, p p, 166, 167.

[2] **التجسس الرقمي.. بين الحرب ضد الإرهاب وتقليص الحريات العامة**، 19 ماي 2015، تم زيارة المواقع يوم: 2017/10/03.
http://annabaa.org/arabic/informatics/2168

[3] محمود عبد الله، **داعش في أوروبا: وجود محدود وخطير وسياسات جزئية**، 16 سبتمبر 2017، تم زيارة الموقع يوم: 2017/12/08.
http://www.acrseg.org/40566

ويحفظ الحق في الحياة الخاصة النطاق الذي تحترم فيه الحياة الشخصية والعائلية والحفاظ على حرمة البيوت وأسرتها وأسرارها ومراسلاتها ويتضمن هذا الحق الأنشطة الشخصية وجزء من الأنشطة العامة وكذلك إرساء العلاقات مع الآخرين والحفاظ عليها، ويشمل الحق في الحياة الخاصة وثائق الهوية التي تثبت الأصل، العرق، الممتلكات الخاصة والأمتعة وغيرها.

إلا أن الدولة بإمكانها الحصول على معلومات تخص البيانات الشخصية من خلال ما يكون متاح للجميع بمعرفته أو إستنادا إلى تقنيات خاصة في ذلك كالتحقيق والمراقبة والتجسس التنصت على الإتصالات ولكن يجب أن تكون في إطار القانون الوطني والمعايير الدولية المحافظة على حقوق الإنسان وبالتالي يجب تبرير مختلف العمليات مع الحرص على أن تكون ضرورية ومناسبة وغير تمييزية وأيضا على القانون ضمان إجراءات تمنع إنتهاك الحياة الشخصية والدولة التي تتعدى على حق الأشخاص في حياتهم الخاصة وحريتهم الشخصية تفقد المصداقية والثقة وتثير الشكوك حول قدرتها على بناء علاقات إيجابية كما أن التعدي على الحياة الشخصية والحرية الشخصية يؤدي إلى زعزعة الثقة بين الدولة والمجتمع والأفراد.[1]

وناقشت الحكومة الفرنسية قانونا يمنح للأجهزة الأمنية وعناصر الإستخبارات صلاحيات أوسع لتسهيل المراقبة الإلكترونية من أجل حماية أمن المواطن الفرنسي على رغم من رفض محتواه من قبل بعض المنظمات الحقوقية التي تنتقد بشدة هذه القوانين وتعتبرها تهديدا لحرية الفرد وتحد من تحركاته وتحاصر علاقاته الإجتماعية، وهذا القانون قد منح لأجهزة الأمن منها عناصر المخابرات والأمن القومي على مراقبة أوسع خاصة على شبكة الأنترنيت ومواقعها لمتابعة المطلوبين والمهددين للأمن الفرنسي كذلك يتيح مكافحة الإرهاب عن طريق وسائل التواصل الإجتماعية الإلكترونية المتعددة بالإستخدام الأفضل لهذه الوسائل لتحقيق الأمن.[2]

ومن أجل تحقيق هدف الأمن سمحت السلطات الفرنسية لبعض الأجهزة الأمنية المختصة ومنحتهم السلطة لمراقبة الإتصالات الإلكترونية والمكالمات الهاتفية التي تمكنهم من الوصول إلى المعلومات بشأن هجمات إرهابية محتمل وقوعها على الإقليم الفرنسي من قبل الجماعات الإرهابية فشرعت في سن القوانين التي تراقب الحياة الشخصية للمشكوك بأمرهم أو لمساعديهم والمحيطين بهم لتسهيل عملية مكافحة الإرهاب.

---

[1] منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، **الوقاية من الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤيدين إليه:** مقاربة الشرطة المجتمعية، فيينا، 2014، ص42.

[2] مهدي الرسام، **التجسس الإلكتروني وأنظمة المراقبة في مفهوم الأمن القومي**، 2017/08/30، تم زيارة الموقع يوم: 2017/10/05. http://www ،europarabct ،com

وعلى سبيل المثال في قانون 2015* يرخص بإستخدام وسائل المراقبة بالسماح بالإعتراض على المكالمات الهاتفية وكذلك عند تركيب مزودي الدخول إلى الإنترنت العلب السوداء التي تجمع وتحلل المعلومات الشخصية لملايين مستخدمي الإنترنت من أجل الكشف أوتوماتيكيا عن الإتصالات الإلكترونية التي من المرجح أن تكشف عن تهديد إرهابي.[1]

ويمكن القول أن حرية الشخص مرهونة بمدى مكافحة والقضاء على الإرهاب حيث أن بقاء عمليات المراقبة على أشخاص لا علاقة لهم بالتنظيمات الإرهابية لا من قريب ولا من بعيد ولكن من أجل القضاء على الإرهاب يمكن أن يكون من الضروري ترصد ومتابعة تحركات أشخاص معينين التي من المحتمل أن تساعدهم المعلومات التي يتحصلون عليها في التحقيقات والتحريات التي يقومون بإجرائها وتكشف لهم عن حقائق وخبايا جديدة وهو ما يتعارض مع المبادئ الأوروبية والأعراف والقوانين الدولية المتعارف عليه وهذا الإجراء متناقض مع الشعارات الغربية التي تكرس حقوق الإنسان وتمجد الحريات الشخصية، كما أن أهم ما تعرض له المواطن الأوروبي بعد الهجمات الإرهابية على أراضي أوروبا هو تهديد حرية تنقله بشكل طبيعي وبحرية نتيجة وقوع هجمات إرهابية في دول مثل: فرنسا، بلجيكا أو إسبانيا... ينعكس سلبا على تنقل الأشخاص سواء كانوا من السائحين أو من الأوروبيين أنفسهم أين أصبح التنقل في المواصلات اليومية والسفر في القطارت والمطارات هاجس أمني بسبب الإرهاب بل وحتى التنقل في الساحات العمومية وقضاء حاجته اليومية بالتنقل من مكان إلى آخر معرضا للتهديد الإرهابي.

الفرع الثاني: تهديد الإرهاب لحرية التنقل.

تندرج حرية التنقل تحت مسمى " الحرية الشخصية " وتعتبر جزءا مهما في مفهوم الحرية الشخصية وتعتبر من الحريات الأساسية التي تكفل للفرد إنتقاله بكل حرية من مكان إلى آخر داخل بلده أو خارجها كيفما يشاء وأينما ومتى يشاء ومن التعريفات المتعلقة بحرية التنقل منها إمكانية تنقل الفرد في بلده بالذهاب والمجيء حسب مشيئته ومغادرة البلد أيضا والرجوع إليها بكل حرية دون صعوبات وذلك لقضاء حاجته الخاصة والعامة.[2] ويتسع مفهوم حرية التنقل إلى تنقله خارج بلده أيضا بكل حرية دون قيود وذلك وفقا

[1] **Amnesty International,** Des Mesures Disproportionnées, l'Ampleur Grandissante des Politiques Sécuritaires dans les Pays de L'UE est Dangereux, 2017, p 33.

*في جويلية 2015، دخل قانون للمراقبة حيز التنفيذ، والذي يسمح للوزير الأول بإستخدام تدابير مختلفة بأهداف متنوعة للغاية، لاسيما حماية المصالح الإقتصادية والمصالح العامة للسياسة الخارجية والوقاية من "الجريمة المنظمة " والعنف الجماعي والتي تمس بالسلام والصالح العام، هذه التدابير تعطي القدرة للسماح بإستخدام تقنيات لممارسة مراقبة واسعة النطاق لمنع الإرهاب. (Idem)

[2] بن السيجمو محمد المهدي، بن مولاي مبارك، حرية التنقل في الدستور الجزائري والمواثيق الدولية والإقليمية، **مجلة الحقيقة**، العدد 41، 2017، ص 110.

للقانون الوطني والقانون الدولي والأعراف الدولية وقد تكون صفته كسائح أو عامل أو مهاجر أو تاجر أو موظف تابع للهيئات السياسية لدولته أو مسافر بمهمة أخرى خاصة أو للمصلحة العامة أما في المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان فقد حددت حرية التنقل في العديد من النقاط وخاصة في مجال السفر والتنقل من بلد إلى آخر.

وهناك من يسمي حرية السفر والتنقل بـ "حرية الحركة" ويعتبرها عبارة عن إمكانية تغيير الفرد لمكانه بحركة ذهاب وإياب بإرادته وليس قسراً.[1]

أما الإتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان فهي قد نصت: المادة 2 حرية التنقل: 1-لكل شخص موجود قانونياً على أراضي دولة الحق في التنقل فيها بحرية واختيار مكان إقامته فيها بحرية.2-لكل شخص حرية مغادرة أي بلد بما فيه بلده.3-لا يجوز وضع قيود على حرية ممارسة هذه الحقوق غير تلك المنصوص عليها في القانون والتي تشكل تدابير ضرورية في المجتمع الديمقراطي للأمن الوطني أو السلامة العامة أو الحفاظ على النظام العام أو منع الجرائم الجزائية أو حماية الصحة أو الأخلاق أو حماية حقوق الغير و حرياته.4-يجوز في مناطق معينة وضع قيود على هذه الحقوق المعترف بها في الفقرة 1. وتبررها المصلحة العامة في المجتمع الديمقراطي".[2]

فمن خلال هذه الإتفاقية يظهر أن هذه المواد المذكورة سابقا تنص على أن حرية التنقل هي التنقل من بلد إلى آخر بكل حرية ولكن حرية التنقل بمعناها الشامل هو التنقل والحركة داخل الدولة وخارجها بكل حرية وبدون قيود محدودة تمس بحقوق وحريات الفرد، وبرزت في أوروبا نداءات لإعادة النظر حول منطقة شنغن وتقيد حرية التنقل والمراقبة خصوصا بين الدول الأوروبية خاصة في ظل التهديد الإرهابي أين قُيِدَتْ حركة التنقل والسفر وأمست بحرية التنقل حيث وبعد الهجوم الإرهابي في باريس أعلنت حالة طوارئ في فرنسا وتم غلق الحدود البرية الفرنسية وخاصة مع دول منطقة شنغن وهذا بهدف محاصرة الإرهابيين وترصد تحركاتهم وإعادة الترتيبات الأمنية وليست في فرنسا وحدها التي تعرضت إلى التهديد الإرهابي بل حتى الدول التي لم تتعرض إلى الإرهاب إنتقلت عدوى الخوف من الإرهاب إليها مع البحث على ضرورة وضع التدابير الأمنية اللازمة لمكافحة الإرهاب وإحتوائه فكانت من أولى الأولويات التي سارعت وباشرت الدول الأوروبية في تطبيقها هو إعادة النظر في حركة وتنقل الأوروبيين على الحدود.

---

[1] مهدي الرسام، **التجسس الإلكتروني وأنظمة المراقبة في مفهوم الأمن القومي**، 30 /2017/08، تم زيارة الموقع يوم: 2017/10/05. http://www.Europarabct.com

[2] المجلس الأوروبي، **الإتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان**، معدلة بالبروتوكولين رقم 11 و14، ومتممة بالبروتوكول الإضافي والبروتوكولات رقم 4 و6 و7 و12 و13، ص 36.

ومن الدول الأوروبية التي فرضت إجراءات دقيقة على حدودها هي النمسا وألمانيا، الدانمارك والسويد والنرويج وبررت مواقفها بالحد من الدخول الكبير للمهاجرين الذي أحدث الفوضى على الحدود الخارجية للإتحاد الأوروبي، خاصة في اليونان سنة 2015م، وعلى طريق البلقان، وهذا التبرير إعتبرته المفوضية الأوروبية لم يعد قائما منذ تراجع عدد المهاجرين الوافدين من اليونان ووضحت عدة مرات أنها لن تمنح التمديد بإذن التفتيش للدول الخمس السابقة الذكر والتي تنتهي صلاحياتها في11 نوفمبر2017م في حين فرنسا وألمانيا وبعض الدول الأوروبية فرضت الرقابة على حدودها وطلبت من المفوضية عدم تطبيق تعليماتها بهدف تعزيز الإجراءات الأمنية لمكافحة الإرهاب.[1] وبما أن الدول الموقعة على إتفاقية شنغن يعبر مواطنيها الحدود فيما بينهم بدون تأشيرة ومع تنامي التهديدات الإرهابية لزم وضع إجراءات أمنية جديدة بشأنها لمواجهة ومحاصرة الإرهابيين.

وقد قامت دول الإتحاد الأوروبي بعقد قمة في بروكسل تهدف إلى إجراء إجراءات تعديلية على القانون الذي يحكم حدود منطقة شنغن بهدف تعزيز أمن الحدود ومكافحة الإرهاب حيث أهم ما جاء في الإعلان الصادر عن القمة أنه إتخذ قرار بتطبيق قوانين منطقة شنغن الحالية بكل فعالية لتعزيز وتحديث الرقابة على الحدود الخارجية للمنطقة، مضيفا أنه تم إتخاذ القرار بإسراع إنتهاج نظام الرصد المنهجي لتحركات الأشخاص الذين يتمتعون بحرية عبور الحدود الخارجية لمنطقة " شنغن" وإستنادا إلى قواعد بيانات مكافحة الإرهاب يتم التحقق من هويات الأشخاص الذين يتمتعون بحرية عبور الحدود الخارجية لمنطقة "شنغن" ويهتم أيضا بإضافة إجراءات لإنشاء نظام مراقبة دائم في القانون الذي يحكم حدود منطقة "شنغن".[2]

والمعمول به حاليا في حالة وجود تهديد خطير للنظام العام والأمن في دولة معينة يتم فرض رقابة على الحدود بشرط أن لا يتم تجاوز مدة ستة أشهر، ويمكن تمديدها بسنتين إستثناءا عند إنتشار الفوضى على الحدود الخارجية لدول الإتحاد الأوروبي كما حصل مع أزمة المهاجرين سنة 2015.[3]

وطبقا للتعديلات الجديدة عند دخول منطقة "شنغن" يتم تسجيل بيانات المواطنين الأجانب من خارج الإتحاد الأوروبي بطريقة إلكترونية وتشمل البيانات الإسم وجواز السفر وبصمة الأصبع والصورة الشخصية وتاريخ الدخول والخروج، والهدف من هذه التعديلات الجديدة التحقق من الأشخاص الذين إنتهت صلاحية

[1] **إعادة فرض الرقابة على حدود "شنغن" لمواجهة التهديدات الإرهابية**، 2017/09/28، تم زيارة الموقع يوم:28-09-2017. https://www.europarabct.com

[2] **الإتحاد الأوروبي يقر تعديلات على قوانين منطقة "شنغن"**، 13 فيفري 2015، تم زيارة الموقع يوم: 2018/05/23. https://www.lebanese-forces.com/2015/02/13/european-union-44/

[3] **خطة أوروبية جديدة لتأمين الحدود من مخاطر الإرهاب**، 28 /09/ 2017، تم زيارة الموقع: 2018/05/03. https://alarab.Co.uk/

تأشيرة دخولهم لدول منطقة "شنغن"، وتمنع وتراقب جوازات السفر والبطاقات الشخصية المزورة على أن يتم العمل بهذه التعديلات الجديدة عام 2020م وهي ضمن جزء من خطة المفوضية الأوروبية التي قامت بإعدادها لإصلاح نظام العبور في منطقة "شنغن" عام 2016 م.[1]

هذا فيما يخص الوقاية التي شملت مراقبة أمن الحدود التي مست حرية تنقل المواطنين الأوروبيين و تعديل إتفاقية شنغن في دول التي لم تعرف جميعها هجوم إرهابي، ولكن بالنسبة للدول التي تعرضت للإرهاب بشكل مباشر في قطاع المواصلات الذي يعتبر شريان الحياة عند الإنسان إنعكس سلبا على تنقل الأوروبيين والسياح ونفس التدابير والإجراءات إتخذتها بلجيكا لمحاربة الإرهاب، وبما أن بلجيكا هي الدولة التي تعرضت للإرهاب في قطاعي النقل والموصلات وتحديدا بالمطار، وكإجراء أمني سارعت بإغلاق مطار بروكسل وهذا ما قامت به كل من بريطانيا، ألمانيا، سويسرا وفرنسا وأوقفت حركة المواصلات داخل بلجيكا مع رفع حالة التأهب الأمني وحضر التنقل للمواطنين، وهو ما إنعكس سلبا على حركة النقل في بلجيكا.

إن إحصائيات مطار بروكسل Brussels Airport توضح نقص في عدد المسافرين من ناحية الوصول أو الذهاب– المسافرين الأوروبيين، أكثر تراجعا عن مشاريع السفر إلى بلجيكا خصوصا بعد أحداث 2015م بدأت بالإنخفاض نسبيا إلا بعد مارس 2016م في بلجيكا فقد إنخفضت بشكل سريع إلى تقريبا 50%– بين فترة مارس وأفريل وأوائل شهر ماي عادت حركة التنقل ولكن بالنسبة منخفضة حيث لم ترتفع إلى ما كانت عليه وبقيت مستقرة تقريبا في10%، وبهذا فنقص حركة التنقل وعدد المسافرين في بلجيكا قد إرتبط بالهجمات الإرهابية التي تعرضت إليها وهذا ما يوضحه الشكل الآتي رقم 13.

[1] **مجلس الإتحاد الأوروبي يقر تعديلات جديدة على نظام "شينغن"**، 20 نوفمبر 2017، تم زيارة الموقع يوم: 2018/09/26.
https://www.hespress.com/international/372118 .html

الشكل رقم 13: نزول بالسهم لعدد المسافرين في مطار بروسل بعد هجمات 22 مارس.

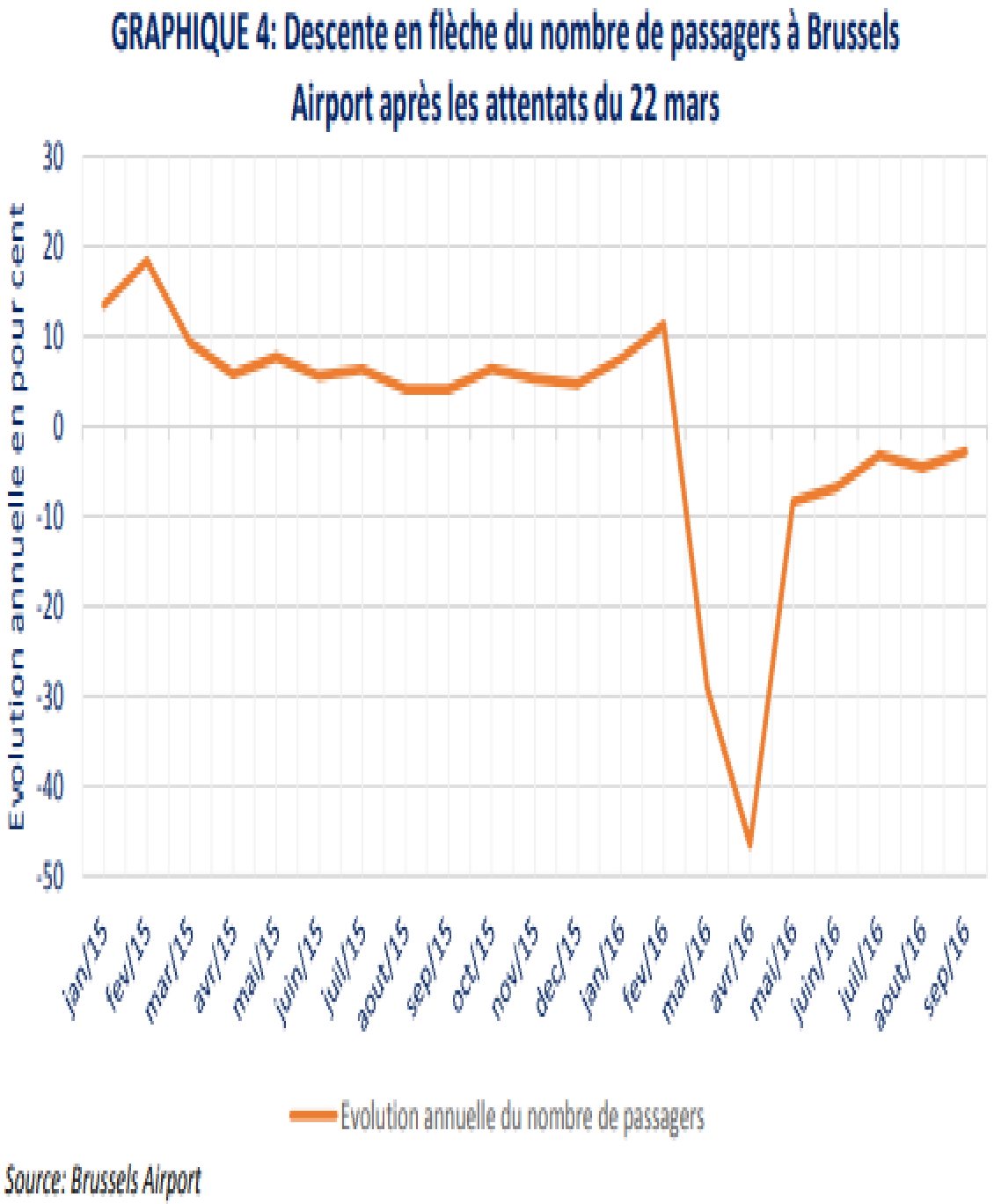

Sourve: EDWARD ROOSENS, **L'Impact Economique des Attentas Terroristes**, Fédération des Entreprises de Belgique, Décembre 2016, p 10.

الفرع الثالث: خطر الإرهاب على حرية تجمع في أوروبا.

تعتبر حرية التجمع حق من حقوق الإنسان والمحفوظة في العديد من المواثيق الدولية والدساتير القانونية لدول العالم وقد حظيت في الآونة الأخيرة بإهتمام من قبل حكومات الدول خصوصا مع الشعارات المناهضة لحرية الرأي والتعبير والديمقراطية وكذلك مع تنامي التهديدات الإرهابية وفي أبسط تعريف لها نجده في المادة 11 للإتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لسنة 1953م.

المادة: 11 حرية الإجتماع وتكوين الجمعيات.

1"-لكل شخص الحق في حرية الإجتماع السلمي، وحرية تكوين الجمعيات. بما فيه الحق في إنشاء نقابات مع الغير، والإنتساب إلى نقابات لحماية مصالحه.

2- لا يجوز وضع قيود على ممارسة هذه الحقوق غير تلك المنصوص عليها في القانون والتي تشكل تدابير ضرورية في المجتمع الديمقراطي. للأمن العام أو حماية النظام أو الصحة أو الأخلاق العامة. أو لحماية حقوق الغير وحرياته. لا تحول هذه المادة دون فرض قيود على ممارسة هذه الحقوق من أفراد القوات المسلحة أو الشرطة أو موظفي الإدارة العامة."[1]

يتضح من هذه المادة القانونية على أنها تنص على حرية التجمع كحق يجب حمايته والحرص على ممارسته كما تستثني بعض الحالات المذكورة قانونيا، والتي لا تتناسب مع المجتمع الديمقراطي والتي تسعى بالإخلال بالنظام العام أو التعدي على حرية الآخر... إلا أن التدابير الأمنية التي وضعت لمكافحة الإرهاب قد تقيد من هذا الإجراء خاصة بفرض حالات الطوارئ أو منع التجمعات تحسبا لتسلل جماعات إرهابية من نوع ذئاب منفردة وخلايا نائمة إلى تلك التجمعات والتظاهرات المرخصة قانونيا وبالتالي إغتنام الفرص للقيام بعمل إرهابي وهو ما تستغله بعض الحكومات من جهه أخرى للتقييد من حرية التجمع وخصوصا عندما تكون المطالب من التظاهر أو التجمع تثير حفيظة سياسة الدول و بالتالي هنا تقع حرية الإجتماع أو التجمع مهددة بتأثير الإرهاب.

وهو ما أفادت به تقرير منظمة العفو الدولية التي أشارت إلى منع السلطات الفرنسية حوالي 155 مظاهرة وإصدار نحو6399 إجراء ضد أشخاص بعينهم ومنعهم من التظاهر والمشاركة في التظاهرات وإستندت في التقرير الذي أعدته إلى حوارات ميدانية مع المتظاهرين ومسؤولين عن النقابات العمالية منها نقابة الشرطة الفرنسية وفي خلاصة تقريرها جاء فيه أن أغلب عمليات منع المظاهرات لم تستند إلى القوانين

[1] المجلس الأوروبي، **الإتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان معدلة بالبروتوكولين رقم 11 و14**، ومتممة بالبروتوكول الإضافي والبروتوكولات رقم4 و6 و7 و12 و13، ص 12.

وهي غير مبررة وهي قرارات صادرة سياسية صادرة عن مسؤولين في وزارة الداخلية مستغلين البيئة الأمنية التي تعاني منها فرنسا من حالة الطوارئ لإرتكابهم عدة تجاوزات بمنع المظاهرات السلمية التي تطالب وتدافع عن حقوق العمال أو فئات إجتماعية هشة و ورد في التقرير أنه بإعتمادها على تطبيق حالة الطوارئ منعت مئات المواطنين من المشاركة في المظاهرات دون تبرير.[1] ومع تداخل الضغط المستمر على الحكومات وأجهزة الأمن وإستراتيجتها في حماية أمن الدولة من الهجمات الإرهابية ومكافحتها تتعرض حرية التجمع للتضيق من قبل الأجهزة الأمنية وهذا بذرائع الحفاظ على الأمن وسلامة المواطن الفرنسي كما حصل في فرنسا بعد هجوم ستراسبورغ في ديسمبر 2018م وتزامنا مع مظاهرات السترات الصفراء.

وعقب العملية الإرهابية في ستراسبورغ سار العديد من وزراء الحكومة وإعلاميين للدعوة إلى وقف إحتجاجات السترات الصفراء والتظاهر يوم السبت 15 ديسمبر 2018 م والتي إعتبرتها ضرورية لتكاثف الجهود لمكافحة الإرهاب، وبعد الحادث الإرهابي أعلنت الحكومة على لسان وزير الداخلية الفرنسي كريستوف كاستنير إلى رفع مستوى التأهب الأمني وفرض إجراءات أمنية ورقابية مشددة على حدود الدولة الفرنسية وفي كل أسواق عيد الميلاد[2]. وهذا تحسبًا لأي هجوم جديد ممكن أن تتعرض له في ظل التهديدات الإرهابية المستمرة وهذا بالرغم من الإستراتيجيات والإنجازات التي وُضعت لمكافحة الإرهاب والإسلاموفوبيا في فرنسا وأوروبا.

[1] هشام حصحاص القدس العربي، **العفو الدولية تتهم فرنسا بالتضييق على حرية التعبير وحق التظاهر**، 31 ماي 2017، تم زيارة الموقع يوم: 2018/07/14.

http://www.aec-center.com/archives/3422

[2] سعود الشرفات، **سترات صفراء وإرهاب أسود.. الصراع بين الديمقراطية والإرهاب في فرنسا**، تم زيارة الموقع يوم: 2019/01/30.
https://www.hafryat.com/ar/blog/سترات-صفراء-وإرهاب-أسود-الصراع-بين-الديمقراطية-والإرهاب-في-فرنسا

الفصل الرابع
تقييم الجهود الأوروبية للحد من الإسلاموفوبيا و مكافحة الإرهاب

على الرغم من أن ظاهرة الخوف من الإسلام لها عدة مظاهر سواء كان ذلك على مستوى السياسات أو في العلاقات المجتمعية كما أن ظاهرة الإرهاب مست العديد من شعوب العالم ولا يمكن فصلهما فهناك علاقة سببية بين الإرهاب والإسلاموفوبيا في أوروبا، فالعمليات الإرهابية تؤدي إلى إنتشار وزيادة الإسلاموفوبيا في أوروبا كما سبق ذكره في فصول الدراسة السابقة، لكن هذا لا يعني أن أوروبا لا تعترف بالإسلام أو بحق المسلمين في حريتهم الدينية بممارسة الشعائر الدينية وأن كل الأوروبيين لديهم نظرة سلبية على الإسلام، فهناك العديد من الجهات الغربية والأوروبية التي تعمل على الحد من الإسلاموفوبيا ومحاولة إدماج المسلمين وإحترام الدين الإسلامي لكنها تتعرض إلى بعض التحديات والصعوبات التي تعيقها أو تحول دون تحقيق ذلك، وبالنسبة للإرهاب سارعت العديد من الدول الأوروبية لمكافحته عبر عدة مستويات وأصعدة منها الدول التي تعرضت بشكل مباشر للإرهاب وهي تواجه عراقيل عديدة منها ما هو مرتبط بالإرهاب نفسه أو البيئة الدولية في حد ذاتها وهذا ما سنحاول التعرض إليه من خلال النقاط الأساسية التالية:

المبحث الأول: الجهود الأوروبية للحد من الإسلاموفوبيا بين التحديات والإنجازات.

المطلب الأول: الصعوبات التي تواجه الدول الأوروبية لمحاربة الإسلاموفوبيا.

المطلب الثاني: الإنجازات والحلول الأوروبية المقترحة للحد من الإسلاموفوبيا.

المبحث الثاني: الآليات الأوروبية لمكافحة الإرهابيين التحديات والإنجازات.

المطلب الأول: العراقيل التي تواجه الدول الأوروبية لمكافحة الإرهاب.

المطلب الثاني: الإنجازات الأوروبية لمكافحة الإرهاب.

المبحث الأول: الجهود الأوروبية للحد من الإسلاموفوبيا بين التحديات والإنجازات.

لقد كانت نظرة الأوروبيين للإسلام تستمد من المصادر الفكرية الغربية الأوروبية حتى مطلع القرن الثالث عشر والتي يدور محتواها حول تحريفات بيزنطية قديمة، وروايات تستند إلى الخيال وتصورات تضرب بجذورها إلى العهود القديمة إلى غاية النصف الثاني من القرن الثاني عشر أين بدأ التغيير في وجهة النظر للإسلام بطريقة إيجابية ومقاربة حقيقية للسيرة التاريخية له وأهم من كَتَبَ بهذا الشأن هو "بطرس دالفونسو" و "ويليام ما لمسبري" و"تيميو"، حيث أكدوا أن محمدا عند المسلمين هو رسول وليس مجرد مذهب يمجد تعدد الآلهة، لكن لم يؤخذ بعين الإعتبار ما جاءت بهم كتابتهم وبقيت في الخيال والأوهام إلى غاية سنة 1143م أين كانت أول ترجمة للقرآن إلى اللغة اللاتينية على يد "روبرت كيوتون" مدعوم من قبل رئيس دير كلوني "بطرس المبجل".[1]

ومن هنا بدأت تتغير النظرة حول الإسلام فالعديد من الكُتاب والمدافعين عن الإسلام والمسلمين يُنادون إلى التعايش بين الأديان وإحترام الحرية الدينية والتكفل بحمايتها قانونيا والسماح بممارستها دون قيود حيث تختلف هذه المواقف من دولة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى منها ما إرتبط ببناء المساجد أو السماح للمرأة المسلمة بلباس الحجاب وغيرها من المبادرات، وعلى الرغم من الجهود المبذولة فإن الحد من الإسلاموفوبيا يواجه العديد من الصعوبات التي أصبحت متنامية اليوم في أوروبا أكثر من أي وقت مضى خصوصا مع إنتشار الإسلام وصعوبة إندماج الجاليات المسلمة مع المجتمع الأوروبي أو إعتناق الأوروبيين الإسلام وهي بالنسبة للأوروبي بمثابة حاجز للحد من الإسلاموفوبيا وهذا ما سنحاول التعرض إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: الصعوبات التي تواجه الدول الأوروبية لمحاربة الإسلاموفوبيا.

الفرع الأول: الجاليات المسلمة في أوروبا.

وتبرز المشكلة في سلوكيات بعض الجاليات المسلمة وهي غير متجانسة وغير متماسكة تثير الشك والريبة في ذهنيات الأوروبي، فنجد المعتدلين والمتطرفين وهناك من إندمج في المجتمع الأوروبي والآخر يبحث عن هويته وهناك ثلاث إتجاهات للجالية المسلمة.

الإتجاه الأول: الجالية المسلمة المحافظة.

وهي الجالية المسلمة المهاجرة التي هاجرت لظروف إجتماعية أو إقتصادية والتي تسعى للحفاظ على القيم الإسلامية أثناء عيشها في أوروبا، سواء كان من نمط الحياة بالصلاة في المساجد أو نمط اللباس

[1] ريتشارد سوذرن، **صورة الإسلام في أوروبا في القرون الوسطى**، رضوان السيد، ط2، لبنان، دار المدار الإسلامي، 2006، ص17.

وحتى نوعية الأكل ونظام الزواج والختان وغيرها من العادات المستوحاة من الدين الإسلامي والدولة الأم، فيتشكل الصدام بينها وبين الأنظمة السياسية والقوانين الأوروبية التي تتعارض مع متطلباتهم كمشكلة الحجاب في فرنسا أو المآذن في سويسرا، ومنه هنا يتشكل التحدي أو الصعوبة الأولى لمكافحة الإسلاموفوبيا من جانب تعاليم الإسلام وإحترامها.

وهو ما يؤكده هانس كوكلرز: "... هناك إلتباسا، فيما يتعلق بالهوية الثقافية الأوروبية، بحيث إن الجالية المسلمة في أوروبا تواجه مطالب أوروبية متناقضة فيما بينها: فالعلمانية كديانة بديلة والإلحاح على التأثير المسيحي في أوروبا يقصي بعضها البعض. وهذا المطلب المتناقض مع نفسه والمعبر عن أزمة هوية أوروبا لا ينتج فقط عن الدوخة التي يوجد فيها الغرب فيما يتعلق بتعاملها مع الحضارة الإسلامية، حيث يلعب الدين إلى يومنا هذا دورا مهماً".[1]

الإتجاه الثاني: الجالية المسلمة العلمانية.

وهي تلك الفئات التي تسعى إلى الإندماج الكلي والتعايش مع المجتمعات الغربية وقبول قيمها، والتخلي عن بعض القيم والمبادىء والقيم الإسلامية حتى يحظوا بالقبول في المجتمعات الأوروبية لقوله تعالى: **{ لَنْ تَرْضَى عَنْكَ الَيهُودَ وَلَا النَصَارَى حَتَى تَتَبِعَ مِلَتَهُمْ[2]}** وهذه الفئة تمجد العلمانية وتتوافق مع القيم الأوروبية و تحتفظ في نفس الوقت بإنتمائها إلى الدين الإسلامي ومع ألقاب عربية وسلوكات أوروبية وبالتالي يقع التناقض في المعاملة والتمييز الأوروبي بين الجاليات المسلمة وإحترام الحرية الدينية ومطالب الجالية الأخرى المحافظة بممارسة الشعائر الإسلامية والتصادم بين هذه الفئة المتوافقة مع القوانين الأوروبية وتنتمي إلى الدين الإسلامي تحت شعار"Musulman non Pratiquant" المسلمين غير الممارسين وتلجأ هذه الفئة إلى تبني القيم الأوروبية حتى تحظى بالقبول في المجتمع الأوروبي وتتقلد المناصب السياسية والإدارية في مختلف الدول الأوروبية والتي تسعى السياسات الأوروبية بجعلها النموذج المقتدى به للمسلمين في أوروبا.

الإتجاه الثالث: الجالية المسلمة المهمشة والمتهمة.

وهي فئة الجاليات المسلمة التي تعيش في أوروبا والمهمشة وتعيش في أوضاع إقتصادية وإجتماعية هشة ومزرية أو الحاملة لبطاقة إقامة مؤقتة أو لا تملك حتى أوراق الإقامة كالمهاجرين الغير الشرعيين أو حتى بعض المدرجين أسمائهم في قائمة الإرهابيين والتي لهم سوابق في أحداث شغب.

---

[1] هانس كوكلر، **تشنج العلاقة بين الغرب والمسلمين، الأسباب والحلول**، حميد لشهب، ط1، لبنان، جداول النشر والترجمة والتوزيع، 2013، ص 160.

[2] **سورة البقرة، الآية 120.**

ومن الأحياء الشعبية في أوروبا حي "زولا"zola بباريس، وحي "سلوتيفارت" slotevaart بأمستردام، وحي "كرينزبيرك" kreuzberg ببرلين، وحي" شايبارك" (Schaerbeek) ببروكسل وتشتهر فيها الجريمة وإستهلاك المخدرات مما يجعل دخولها من المهام الصعبة لقوات الأمن في بعض الأحيان بسبب وقوع إشتباكات مع شباب الأحياء هناك سرعان ما يتم إمتدادها وإنتشارها إلى المدن، وهو ما حدث في في فرنسا سنة 2005 م بأحداث شغب على خلفية مقتل مراهقين فرنسيين أحدهم من أصول جزائرية والآخر أصله من مالي... لم تشهد فرنسا مثلها منذ الحركة الإحتجاجية الشبابية في ماي 1968م وقد صرح نيكولا ساركوزي الذي كان يشغل منصب وزير الداخلية الفرنسي آنذاك بوجود خلل في النموذج الفرنسي للإندماج يجب تداركه وإعادة النظر فيه.[1]

وما ينطبق على فرنسا نجده أيضا بحي مونلبيك في بلجيكا أشهر الأحياء التي يقطنها العرب والمسلمين والمتطرفين، وإزدادت صورته النمطية السلبية مع تنامي موجة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 م ويعرف بأنه معقل للمتطرفين والمتشددين من فئة المهاجرين فالعديد من المتورطين في الهجمات الإرهابية لبروكسل وباريس ينحدرون من هذا الحي، فهذه الفئة من الجالية والتي عادة ما تصنع تحد في مكافحة الإسلاموفوبيا من خلال ما تصنعه من سلوكات وأحداث التي تزيد من التشبث بالصورة السلبية الذهنية عن الإسلام والمسلمين.

ووفقا لوايفر، منذ نهاية الحرب الباردة ومع ظاهرة العولمة عبر–وطنية وبناء البيت الأوروبي وظهور القوميات العرقية في أوروبا الشرقية أصبح المجتمع هو المهدد أكثر من الدولة، ومن الآن فصاعدا سوف تصبح المخاوف مرتبطة بإنعدام الأمن وعدم تحمل الآخر والهجرة وفقدان قيم الثقافية وأساليب الحياة وما إلى ذلك من إنشغالات الأفراد التي تثير إهتمامهم كهجمات الإجزنوفوبيا ضد طالبي اللجوء في ألمانيا والرفض الدانماركي لمعاهدة ماستريخت، التطهير العرقي في يوغسلافيا السابقة ما هي إلا أمثلة التي تؤكد هذه المخاوف.[2] وإذا كانت يوغوسلافيا سابقا هي مصدر الخوف فالآن يُعتبر المهاجريين الغير شرعيين واللاجئين من الدول العربية مصدر تهديد الأمن المجتمعي والأمن الهوياتي والديمقراطي بمفهومه العام والأمن الداخلي وتعرقل في نفس الوقت الحد من الإسلاموفوبيا.

[1] عبد الواحد أكمير، العرب الأوروبيون: الهوية والتربية والمواطنة، **المستقبل العربي**، العدد 429، تشرين الثاني /نوفمبر 2014، ص81.

[2] Citant : Ayse Ceyhan, Analyser la sécurité : Dillon, Waever, Williams et les autres, **Cultures et Conflits**, N 31,32, 3/4;1998, p5.

الفرع الثاني: تصاعد وتيرة الهجرة الغير الشرعية واللاجئين من الدول العربية.

لطالما إعتبرت مشكلة الهجرة الغير الشرعية مؤرقة للأمن الأوروبي، حيث تعتبر من أهم القضايا المطروحة على طاولات السياسات سواء كانت على المستوى المحلي للدول الأوروبية أم على مستوى العلاقات الدولية خصوصا فيما تعلق بدول جنوب المتوسط ونقصد بذلك: الجزائر، المغرب، تونس وليبيا فهي تشهد أكبر موجة من هجرة الشباب وليس فقط الشباب بل أصبحت الظاهرة أكثر هجرة عند العنصر النسوي نحو البلدان الأوروبية، مما يجعل العديد من الأسئلة المطروحة؟ لماذا يهاجر الشباب من هذه البلدان نحو البلدان الأوروبية؟ هل هو مشكل التنمية؟ أم تأثير الإعلام عليهم؟ أم هي مغامرات شبابية؟ بل تتعدى ذلك–ما هي الظروف التي جعلتهم يفكرون في الهجرة إلى أوروبا؟ وهل هي مشكلة قناعات نفسية وإجتماعية؟ وتوجد العديد من المبررات وتفسيرات بخصوص الهجرة منها ما إرتبط بالبطالة التي يعاني منها الشباب والتي لا تسمح لهم بالإستقرار وتلبية متطلبات حياتهم اليومية كما أن نمط عيش مجتمعاتهم مقارنة برفاهية الحياة الأوروبية التي تظهر على وسائل الإعلام تؤثر عليهم، وأسباب إجتماعية ونفسية أخرى تختلف من مهاجر ولاجيء إلى آخر، وأهمها الجانب الأمني والظروف السياسية، الإجتماعية والإقتصادية التي تعيشها هذه الدول بعد الإنفلات الأمني الذي تعيشه من الإرهاب والحروب (دول الشمال الإفريقي ودول الشرق الأوسط).

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 م في الولايات المتحدة الأمريكية والحرب على الإرهاب ومحاولة تغيير خارطة الشرق الأوسط كالحرب التي شُنَتْ على العراق سنة 2003 م إنعكس سلبًا على الوضع الإقتصادي والإجتماعي لدول هذه المنطقة فنتج عنها زيادة معتبرة في معدلات الهجرة غير شرعية سواء نحو أوروبا وأمريكا، وما زاد الخوف من هذه الهجرة هو تداخلها مع الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة من خلال إغتنام فرصة العبور مع المهاجرين الغير الشرعيين أو اللاجئين وبعد عشر سنوات من أحداث 11 سبتمبر 2001 م جاءت أحداث ما يسمى بثروات الربيع العربي سنة 2011 م من تونس وليبيا مصر واليمن وسوريا وخلقت الفوضى وعدم الإستقرار الأمني في هذه الدول فتم توفير بيئة أمنية ملائمة ومحفزة للهجرة غير الشرعية.

ونظرا لسرعة تدفق المهاجرين في فترة ما يسمى ثورات الربيع العربي من دول الشرق الأوسط وإفريقيا بشكل لم تشهد مثله من قبل مما جعل معظم قادة دول الإتحاد الأوروبي يعيدون النظر في وضع خطة

وإستراتيجية لمواجهة هذه الموجة الغير مسبوقة من الهجرة نحو أراضيها.[1] ومنه تؤثر الهجرة الغير شرعية على الحد من الإسلاموفوبيا وعلى تغيير صورة الإسلام عند الأوروبيين من خلال تأثيرها على الأمن الأوروبي للأسباب التالية:

1-الطريقة غير الشرعية التي ينتقل بها المهاجرون عبر قوراب في البحر وبواسطة أعضاء ينشطون في مجال الجريمة المنظمة لتسهيل إجراءات التنقل تشكل خطرا وتهديدا على الأمن الأوروبي في حالات إنتقال جماعات إرهابية إلى داخل أوروبا خصوصا بتسللهم أثناء عبور اللاجئين النازحين من الدول التي تشهد فيها بؤر التوتر هو ما يزيد في تشويه صورة المسلمين والإسلام والدول الإسلامية.

2-كما أن عدم الإستقرار والإنفلات الأمني في الدول العربية: ليبيا، تونس اليمن وسوريا ومع نزوح اللاجئين خاصة السوريين إلى الأراضي الأوروبية أدى إلى عدم قبول اللاجئين والمهاجرين عند بعض السياسيين الأوروبيين كأحزاب اليمين المتطرف التي تستخدمها في إطار أمننة الإسلام عن طريق خطاباتها، ومشكلة اللاجئين هي ليست حديثة النشأة بل تعود إلى تاريخ لجوء الفلسطينيين إلى أوروبا.

3-ويوضح بهذا الشأن هانس كوكرز: "هناك عامل جد مهم آخر يجب أخذه في عين الإعتبار في علاقة الإسلام والمسيحية في أوروبا ألا وهو الصراع العربي الإسرائيلي في فلسطين وبالخصوص مشكلة وضع القدس.(...). ولابد من الإشارة هنا إلى أن الإحتلال الإسرائيلي للقدس لا يقبل من طرف المسلمين فقط، بل وأيضا من طرف المسيحيين. تقدم مشكلة القدس في الوضع الراهن إمكانية عمل الديانتين معاً من أجل الإتفاق على إستراتيجية موحدة من أجل إعادة حق الشعوب وإحترام حق كل الديانات التوحيدية في القدس الشريف".[2]

فحل القضية الفلسطينية وإسترجاع الأراضي الفلسطينية وحق الفلسطينيين من الكيان الإسرائيلي يعتبر مفتاح لحل المعضلة الأمنية للاجئين الفلسطينيين في العالم بأكمله وبأوروبا أيضا تجنبا لأي مفاهيم أو ظواهر أخرى تمس بدين معين أو فئة أو عرق معين، كما أن الخوف من أن تصبح أوروبا عربية بوجود العديد من اللاجئين الفلسطينين أو السوريين المهاجرين من الشرق الأوسط أو مهاجرين من شمال إفريقيا موازاة مع ظاهرة الخوف من أسلمة أوروبا وهو الخوف المصاحب من إعتناق الأوروبيين الأصليين الإسلام.

---

[1] محمد مطاوع، الإتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والإستراتيجيات والمستجدات، **المستقبل العربي**، المجلد 37، العدد431، 2015، ص27.

[2] هانس كوكر، **تشنج العلاقة بين الغرب والمسلمين، الأسباب والحلول**، حميد لشهب، ط1، لبنان، جداول النشر والترجمة والتوزيع، 2013، ص، ص 144، 145.

الفرع الثالث: إعتناق الأوروبيين للإسلام.

إن مسألة إعتناق الأوروبيين للإسلام أصبح موضوع شائكاً ومقلقاً ومعقداً في نفس الوقت أمام الأوروبيين، حيث يضعهم أمام صعوبة منح الحقوق والحريات الكاملة لممارسة الشعائر الدينية للأوروبيين المسلمين خصوصا إذا تعلق الأمر بالحقوق المحظورة كالحجاب ورفع الآذان وغيرها من الممارسات الدينية التي منعت في بعض الدول الأوروبية بموجب قوانين، خصوصا وأن معتنقي الإسلام في أوروبا في تزايد مستمر ومتصاعد من فئات مختلفة شباب ورجال ونساء وكهول...

ووفقا لما ورد في المجلة "تايم أوت" الإجتماعية في أحد أعدادها... التي جاء فيه عنوان:" هل مستقبل لندن إسلامي؟ " إستنادا إلى معطيات أجريت ميدانيا وهذا ما يقلق التيارات اليمينة المتطرفة والمتشددة ويفيد: "أن الدين الإسلامي هو أكبر الديانات وأسرعها نموا بين أديان المقيمين في العاصمة البريطانية " وفي صحيفة أخرى "دي تايمز" في العدد الصادر يوم 2007/6/6 م تم ذكر في محتواها أن إسم "محمد" أصبح الإسم الأكثر تدالا وإنتشارا في بريطانيا بعد إسم "جاك" وتشير التوقعات أيضا أنه سيتصدر المرتبة الأولى مستقبلا وفي الأشهر القادمة حيث تشير الإحصائيات أنه في سنة 2006 تم تسمية إسم محمد على 5991 مولودا مقابل 6928 لإسم جاك و5921 لتوماس و5808 لجواشوا و5208 لأوليفر.[1]

وتشير بعض المصادر القريبة من المجتمع الإسلامي في بريطانيا أنه حوالي 10.000 مواطن بريطاني إعتنق الإسلام ويقدر عدد البريطانيين المسلمين البيض بحوالي أقل نصف هذا العدد وهم قلة يقطنون في مدينة " نورويتش " ...[2]

وإنتشرت ظاهرة إعتناق الإسلام في الدول الأوروبية ولكنها بصورة مخيفة من الإسلام في نظر الأوروبيين خصوصا منذ تنامي الإسلاموفوبيا وحملات التشويه لصورة الإسلام والإساءة لمقدساته، عكست بصورة إيجابية لدى الأوروبيين للبحث والمعرفة عن الإسلام ومنه من أقنعته مبادىء وتعاليم الإسلام وأصبح مسلما أو حتى من الذين كانوا يسعون للإساءة للإسلام وجدوا أنفسهم منجذبين للدين الإسلامي ومتأثرين بالقرآن الكريم أو حتى ملحدين والأمثلة كثيرة، والأسباب متعددة ومختلفة منها ما يتعلق بالزواج المختلط بين المسلمين والأوروبيين أو أثناء زيارة سياحية لأحد الدول العربية أو لسبب شخصي.

---

[1] منتصر حمادة، سؤال المرجعية: نحو فقه جديد لمسلمي أوروبا، **الإسلام الأوروبي، صراع الهوية والإندماج**، ط1، مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2010، ص ص، 124، 125.

[2] جون ركس، **الإسلام في المملكة المتحدة، الإسلام الدين الثاني في أوروبا (المشهد الإجتماعي والثقافي والسياسي الجديد)**، أحمد الشيمي، محمد أمين عبد الجواد، ط1، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2016، ص115.

ويمكن تبيان ذلك من خلال تقرير عن معتنقي الإسلام في فرنسا الذي أشار إليه "ديدي ليشي" المسؤول عن التقرير في مكتب الأديان بوزارة الداخلية الفرنسية أنه يتم تسجيل عشرات الحالات من المعتنقين للإسلام، وفي تقرير آخر نشرته صحيفة الإكسبريس الفرنسية في عددها الصادر في 2008/9/20م، أن إعتناق المسلمين الفرنسيين في إزدياد كبير ومن مختلف الطبقات الإجتماعية ومن مختلف الأديان والمذاهب الفكرية في المجتمع الفرنسي ...[1]

ونفس الشيء أشارت إليه الباحثة "ايمان ليشكار" عالمة الإنتربولوجيا في أطروحة الدكتوراه أن هناك عدد كبير من البلجكيين يعتنقون الإسلام بالعشرات والحالات مختلفة إلا أن حسبما ذكرت الباحثة بأن أول حالة إعتناق كانت بسبب الفضول لمعرفة الدين الإسلامي... ووفقا لما إستخلصته الباحثة فإن قيم الإسلام المختلفة والتي من بينها التضامن والكرم هي ما تشد البلجيكين إليهم في ظل غيابها في المجتمع العلماني البلجيكي ولكن بعدما يعتنقون الإسلام تقابلهم مشاكل وصراعات عائلية من عدم التقبل وتمتد إلى المجتمع البلجيكي على مستوى العلاقات الإجتماعية والعملية.[2] فبعض الأسر الأوروبية لا تتقبل مسألة إعتناق أحد من أفرادها الإسلام فتراودها الشكوك والقلق فتعبر عن رفضها لهذا الموضوع بسبب الصورة النمطية السائدة عن الإسلام والمسلمين والتي تكرست مظاهرها في الإرهاب وكوارثه في الدول العربية والخوف من إنزلاق أبنائها في التطرف والعنف والإرهاب بالذهاب إلى العراق وسوريا.

وفي تقرير صادر لمجموعة "الوقاية من الإرهاب" يشير أن الخطر الذي تمثله الألمانيات المسيحيات اللاتي إعتنقن الإسلام أكبر من خطر المسلمات في ألمانيا وتشكل الألمانيات اللاتي إعتنقن الإسلام النسبة الأكبر 73 % من الملتحقات بالقتال في سوريا والعراق على عكس نسبة المسلمات الأصليات التي لا تزيد عن 27 %.[3]

وهناك خطر من تحول هؤلاء إلى جماعات إرهابية ربما قد يقع فيها معتنقي الإسلام الجدد ويتبنونها كالجهاد المزعوم مثلا التي تنادي به الجماعات الإرهابية، فبزيادة عدد معتنقي الإسلام من الأوروبيين في أوروبا تتزايد معه العديد من التحديات والصعوبات التي يمكن طرحها حول–كيف ستتعامل السياسات الغربية مع مسلم أوروبي؟ ماذا عن مسلمة أوروبية إعتنقت الإسلام وأرادت إرتداء الحجاب وقررت البقاء في عملها؟

---

[1] سعيد المغناوي، الإسلاموفوبيا وآثارها السلبية على وضعية المهاجرين المسلمين في فرنسا، **أعمال الندوة الدولية ظاهرة الإسلاموفوبيا وسبل التعامل معها**، ط1، المملكة المغربية، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ايسسيسكو، 2015، ص 94.

[2] **امة واحدة / تزايد عدد المسلمين إلى 20 مليونا في روسيا .. وتضاعف المتطرفين في عام**، تم زيارة الموقع يوم: 2018/07/28. http://www.azhar.eg/ArticleDetails/userid/

[3] **خطة ميركل للقضاء على الإرهاب كيف تعاملت برلين مع تنامي المقاتلين الأجانب؟**،25 أوت2017،تم زيارة الموقعيوم:2018/7/8. http://arb.majalla.com/2017/08/article55260979

أو إكمال دراستها؟ هل سيواجهون هذه العقبات التي واجهها نظرائهم من العرب والمسلمين في أوروبا؟ أم سيتم إحترام حريتهم الدينية لكونهم أوروبيين؟ أم يتم تجاوز حق مواطنتهم الأوروبية في إختيار ديانتهم بإعتناق الإسلام؟ وهو ما يتناقض مع المبادىء الأوروبية الداعمة للحرية الدينية وحقوق الإنسان والعلمانية، كما أن معظم معتنقي الإسلام هم من الفئات المثقفة والمشهورة على الساحة الدولية وهذا يمثل تحد كبير على أوروبا بضرورة إعادة النظر في سياستها إتجاه الإسلام والمسلمين، وهذا على الرغم ما تبذله بعض الجهات وبعض الدول الأوروبية لقبول الإسلام في أوروبا والحد من الإسلاموفوبيا.

المطلب الثاني: الإنجازات والحلول الأوروبية المقترحة للحد من الإسلاموفوبيا.

الفرع الأول: بناء المساجد في أوروبا.

تعتبر المساجد من بين المقدسات التي يمارس فيها المسلمون الصلاة ويُرفع فيها الآذان، ولا يمكن أن إنكار أن الدول الأوروبية سمحت وعبر مدى طويل ببناء المساجد وتكفلت بالسماح للمسلمين بأداء الصلاة داخلها في إطار الحرية الدينية والتي تعتبر مظهر من مظاهر قبول الدين الإسلامي والإعتراف بالمسلمين فلا يمكن إحصاء عدد المساجد في الدول الأوروبية جميعا وإنما نشير إلى عينة من بعض الدول الأوروبية التي تربطها علاقات بالإسلام والمسلمين سواء كان تاريخيا أو ثقافيا أو إقتصاديا كإسبانيا، فرنسا، إيطاليا، بريطانيا، ألمانيا، هولندا والدانمارك.

1-إسبانيا:

إن الوجود الإسلامي في إسبانيا منذ القدم ولعدة قرون وتعايش المسلمين والمسيحيين مع بعضهم البعض وتبادلهم الثقافات والحضارات وتأثيرهم على بعضهم البعض سمح بالتمسك بالعديد من الآثار التي تركها المسلمون أو الأندلسيون في إسبانيا والذي حافظ الإسبان على بعضها من بعد ذلك: كالمساجد، التي لا زالت توجد في إسبانيا والتي تعود إلى فترة الأندلس وبعضها تحولت إلى كنائس كمسجد قرطبة مثلا، إلى أنه أنشأت العديد من المساجد فيما بعد كمسجد عبد العزيز في مدينة مربلة سنة 1981م.

2-فرنسا:

تعتبر فرنسا الدولة التي يعيش فيها أكبر عدد من المسلمين في أوروبا حيث تبدو فرنسا من بين البلدان المهتمة بالسماح بممارسة الشعائر الدينية للمسلمين والتي عرفت بناء وتشييد العديد من المساجد.

ويعتبر مسجد باريس من أهم المساجد التي أقيمت في فرنسا حيث تم تأسيسه في عام 1929م كمكافئة وإعتراف بالخدمات والجهود التي قدمها المسلمون مع الحروب الفرنسية (1914م-1918م) ... وهناك عدة

مساجد في عدة مدن فرنسية تأسست فيما بعد كمسجد إبن سينا في " مونبولييه" ومساجد في مدن " ليل" و" ايفري " و" مرسيليا " و" ليونز" و"ستراسبورج" و" ريمس".[1]

3-إيطاليا:

لا يختلف ظهور الإسلام ومسار تطوره في إيطاليا عن باقي الدول الأوروبية ففي سنة 1970م كان في إيطاليا مسجد واحد أو زاوية صغيرة في روما وكذلك حوالي 130 إلى 150 مكانا للعبادة في إيطاليا و حوالي 15 مركز إسلامي كبير ومن الممكن أن يكون العدد أكبر من هذا إذا تم الأخذ في الحسبان الأماكن التي تستخدم كبدائل للمساجد وهناك ثلاث أماكن للعبادة تأخذ الشكل المعماري للمساجد كالقباب والمآذن يمكن إعتبارها مساجد وأول هذه المساجد هو المسجد الكبير في "مونت أنتين" في روما الذي أصبح رسميا بعد إفتتاحه في جويلية سنة 1995م مع أنه كان يستخدم للصلاة قبلاً وكان أيضا مسجد " عبد الرحمن " في ميلانو بدأ نشاطه سنة 1988م، ويعتبر مركز الأنشطة الإسلامية في إيطاليا والأكثر تأثيرا. [2] وتبدو إيطاليا من الدول الأوروبية الأقل إمتلاكا لعدد المساجد لأنها ترفض بناء المزيد من المساجد خصوصا مع تنامي فكرة الإسلاموفوبيا في أوروبا.

4-بريطانيا:

لقد بلغ عدد المساجد التي سجلت في بريطانيا سنة 1963م ثلاثة عشرا مسجداً و بين 338 مسجدا سنة 1985م ووصل عدد المساجد إلى 500 مع نهاية الثمانينيات... وقُدِرَ عدد المساجد إلى 1000 مسجد بحلول سنة 2000م، ويوجد 50 مسجدا في "برمنجهام " و"براد فورد" وهناك المساجد التي أسست من أولها على أساس أنها مساجد والتي تحوي على مآذن والأخرى كانت منازل... وتم تحويلها إلى مساجد بعد السعي إلى الإعتراف بها من قبل المجالس المحلية، وعدد المساجد الأصلية يحتل ثلثي من مجموع المساجد- الأصلية والمتحولة – وهي في تزايد مستمر وبالإضافة إلى إعتبارها أماكن للقيام بعبادة صلاة إلا أنها تهتم بتقديم دروس لتعليم القرآن الكريم وتوجد العديد من مراكز متقدمة للتعليم الإسلامي مرتبطة بالمساجد.[3]

---

[1] انظر: ريمي ليفو، الإسلام في فرنسا، الإسلام الديانة الثانية، **الإسلام الدين الثاني في أوروبا (المشهد الإجتماعي والثقافي والسياسي الجديد)**، أحمد الشيمي، محمد أمين عبد الجواد، ط1، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2016، ص52.

[2] انظر: استيفانو اليفي، الإسلام في إيطاليا، **الإسلام الدين الثاني في أوروبا (المشهد الإجتماعي والثقافي والسياسي الجديد)**، أحمد الشيمي، محمد أمين عبد الجواد، ط1، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2016، ص ص،161،160.

[3] انظر: جون ركس، الإسلام في المملكة المتحدة، **الإسلام الدين الثاني في أوروبا (المشهد الإجتماعي والثقافي والسياسي الجديد)**، أحمد الشيمي، محمد أمين عبد الجواد، ط1، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2016، ص 126.

5-ألمانيا:

ويوجد في ألمانيا ست وستون مسجدا تم إنشائها لتكون مسجدا منذ البداية، وستة وعشرون مسجدا تحت الإنشاء سنة (2000م)، وتوفر المساجد العديد من الخدمات الواسعة وتسمح بممارسة الأنشطة لروادها، مثل: تعليم القرآن الكريم، وتعليم الألمانية، والقيام بأنشطة رياضية وتم تخصيص قاعات مخصصة للمناسبات الدينية، وقاعات أخرى تحتوي على الكتب وأشرطة "الفيديو" وحتى محلات لبيع البقالة.[1] ومع زيادة معتنقي الإسلام بألمانيا وإرتفاع عدد مسلمين إرتفع معها حجم المطالب بزيادة عدد المساجد وإستجابة لذلك تم بناء أكبر مسجد بأوروبا في ألمانيا في مدينة كولن.

6-هولندا:

إستنادا إلى الدستور الهولندي الذي يمنح ويحترم الحرية الدينية لجميع مواطنيها دون أي تمييز بين الساكنين في هولندا على أساس الدين واللون والعرق والقومية بالإضافة إلى ضمان حرية التعبير وممارسة الشعائر الدينية التي لا تتعدى على النظام العام والصحة، ومن خلال هذا الوضع القانوني إستطاع المسلمون أن يستفيدوا من إنشاء المساجد والمصليات التي وصل عددها إلى حوالي 500 مسجد في سنة 1999م بعد أن كان عددها 300 مسجدا سنة 1990م وهذا نظرا لسهولة المعاملات الإدارية الخاصة بهذا الشأن بل تعدى ذلك إلى دعم السلطات المحلية لهولندا لبناء المساجد مثلما قامت به عندما وفرت قطعة الأرض اللازمة لبناء مسجد آيا صوفيا في مدينة " زاندام"، ومسجد " الفتح" في مدينة " روتردام" ومسجد آخر في مدينة " آلفن".[2]

7-الدانمارك:

على الرغم من أن الدانمارك هي الدولة التي نشرت فيها الرسوم الكاريكاتيرية المسيئة للنبي محمد –صلى الله عليه وسلم–والتي أحدثت جدالا واسعا على المستوى الدولي حولها سواء كان من قبل المسلمين أو غير المسلمين إلا أنها تملك العديد من المساجد تم إنشائها بعد نشر الرسوم الكاريكاتيرية في الدانمارك في مبادرة تشير على قبول الإسلام كدين والمسلمين كجالية مقيمة.

ولقد زاد عدد المساجد في الدانمارك من 115 مسجدا سنة 2006م إلى 170 مسجدا سنة 2017م نظرا لإرتفاع عدد المسلمين في الدانمارك وهذا وفقا لبحث أنجزته الباحثة لينا كوهلي من جامعة آرهوس الدنماركية

---

[1] انظر: أندرياس جولدبورغ، الإسلام في ألمانيا، **الإسلام الدين الثاني في أوروبا (المشهد الإجتماعي والثقافي والسياسي الجديد)**، أحمد الشيمي، محمد أمين عبد الجواد، ط1، القاهرة، المركز القومي للترجمة ، 2016، ص 95.

[2] مسعود الخوند، **الأقليات المسلمة في العالم إنتشار المسلمين في الدول والبلدان غير العربية وغير الاسلامية**، ط2، لبنان، universal company ، 2006 ،ص 180.

بطلب من أحزاب فينيسترا) الليبرالي و(الديمقراطي الإجتماعي) و(الشعب) اليميني المتطرف و(الشعب) المحافظ، لتحديث بيانات البحث الذي أجري عام 2006م لعدد المساجد في الدانمارك.[1]

ليس عدد المساجد أو وجودها من عدمه هو من يحدد الإنجازات الأوروبية في إحترام الإسلام فقط، بل هناك العديد من المبادرات السياسية التي شارك فيها المجتمع المدني والسلطات المحلية للدول الأوروبية و التي تهدف إلى مكافحة الإسلاموفوبيا والحفاظ على الأمن المجتمعي داخل مجتمعاتها وزرع ثقافة تقبل الآخر وذلك من خلال إعترافهم بالدين الإسلامي أو محاولات دمج المهاجرين في مجتمعاتهم مع الحرص على تقبل ثقافتهم المختلفة عن الثقافة الأوروبية الغربية والإستفادة من تجاربهم وهذا ليس بالجديد بل من مسار بناء وتكوين دولهم الحديثة إلى غاية تنامي الإسلاموفوبيا داخل المجتمعات الأوروبية وكيفية التعامل معها.

الفرع الثاني: سياسيات بعض الدول الأوروبية إتجاه الإسلام.

تختلف سياسات بعض الدول الأوروبية إتجاه الإسلام والمسلمين إنطلاقا من طبيعة النظام السياسي و توجهات سياساتها الخارجية وأيضا على نسبة وجود الجاليات المسلمة وتتروح السياسات بين إحترام الحريات الدينية والإعتراف بالدين الإسلامي وسياسات مكافحة الإسلاموفوبيا داخل المجتمع وهذه المواقف والسياسات تتباين من دولة إلى أخرى وليست حكرا على دول ربطت علاقات تاريخية مع الإسلام كإسبانيا أو تمتلك أكبر نسبة جاليات من المسلمين وشهدت هجمات إرهابية داخل أراضيها كفرنسا، بريطانيا وبلجيكا وألمانيا وإنما حتى مع دول محايدة كاليونان، السويد وقد نتطرق في هذه الدراسة إلى بعض من الدول الأوروبية كنماذج مختلفة وهي على التوالي: إسبانيا وفرنسا، بريطانيا، ألمانيا وهولندا وبلجيكا، السويد.

1-إسبانيا:

تتميز إسبانيا عن باقي الدول الأوروبية بتأسيسها لعلاقات تاريخية مع المجتمعات المسلمة خلال فترة حكم الأندلس لمدة سبعة قرون من القرن الثامن عشر إلى القرن الخامس عشر، وقد أثروا في ثقافتهم، لكنهم من جانب آخر خسر المسلمون نفوذهم وسلطتهم السياسية شيئا فشيء في القرن الثالث عشرا وكان آخر حكم لملك مسلم في الأندلس سنة 1492م وكانت غرناطة آخر مدينة خسرها المسلمون وسقط الأندلس.[2] ومع مراحل تطور وبناء الدولة الإسبانية إختلفت نظرتها إلى العالم الإسلامي بين الإستعمار وإسترجاع الحرية وإهتمامها فيما بعد بالحروب العالمية الأولى والثانية وتطورت من خلالها بتوثيق علاقاتها مع الدول العربية

[1] **إرتفاع عدد المساجد في الدانمارك إلى 170 خلال عشرة أعوام**، 31 أكتوبر 2018، تم زيارة الموقع يوم :2019/01/025. http://alnabanews.com/

[2] مسعود الخوند، المرجع السابق، ص200.

الإسلامية لتمرير المصالح السياسية والإقتصادية والأمنية في إطار توجهات سياستها الخارجية كأي دولة من الدول الأوروبية وكذلك كانت العلاقات تحكمها طبيعة الأنظمة السياسية وتوجهات صناع القرار.

ومع مجيء حكومة الجنرال فرانكو والتغييرات التي حصلت في دستور سنة 1978م والتحول إلى دول علمانية بدأ إهتمام الإسبانيين واضحا بالثقافة العربية الإسلامية من خلال البحث في التاريخ عن التراث وعلاقة التأثير بينهما وتنوعت الدراسات في الكتب والمجالات وتتعدد الأسباب والدوافع التي أدت إلى هذا البحث من الدوافع التاريخية وعلمية مع إضمحلال التعصب العرقي والديني الذي كان سائدا في الفترة الأندلسية وخاصة في القرن الخامس عشر، وعلى الرغم أن طول المدة الزمنية قد أثر على الكشف عن الماضي التاريخي والحضاري المشترك بين المسلمين والإسبانيين إلا أنهم تداركوا ما فات بإعترافهم بالآثار والبصمات العربية الإسلامية التي تركوها لهم والتي أصبحت من تقاليدهم كاللغة والفنون بكل موضوعية بل وبالإفتخار ويمكن إيجادها في الكتب المتخصصة بهذا الشأن والمتوفرة بشكل كبير في المكتبات الإسبانية.[1] إضافة إلى هذا لم يبقى من مسلمي الأندلس إلا فئة قليلة فأغلبهم فروا ورحلوا إلى دول الشمال الإفريقي فعاد الإسلام وإنتشر مجددا في إسبانيا عن طريق الهجرة في ستينيات القرن الماضي من الدول المغاربية وعادت قضايا الإسلام مطروحة على الساحة السياسية من جديد في إسبانيا من قبل المسلمين المهاجرين وبدأت المطالبة ببعض الحقوق الدينية المتماشية مع المطالب السياسية.

ويذكر "برنايا لوبيز جارسيا انا بلانت كونتريرز" بخصوص المنظمات الإسلامية التي أنشئت في إسبانيا ما يلي: "وقد قام المسلمون الجدد بين عامي 1979م و1983م بإنشاء منظمات مثل: منظمة المجتمع الإسلامي في إسبانيا في "غرناطة"، ومنظمة المجتمع الإسلامي في "قرطبة " التي أنشئت في عام 1980 م ومنظمة المجتمع الإسلامي الأندلسي في غرناطة في عام 1981م، وجماعات أخرى في "مالقة" وإشبلية " و"المرية" و"جيان".[2]

وأسسوا: "الفيدرالية الإسبانية للهيئات الدينية الإسلاميةFEERI .. و"إتحاد الجمعيات الإسلامية في إسبانيا UCIDE ... والتي تهتم بشؤون الإسلام والمسلمين في إسبانيا لم يُعترف بالدين الإسلامي إلا بعد سنة 1992 أين عقدت تعاون الدولة الإسبانية مع المفوضية الإسلامية في إسبانيا وتنص الإتفاقية على التعاون مايلي:

---

[1] مسعود الخوند، المرجع السابق، ص 199.

[2] برنايا لوبيز جارسيا انا بلانت كونتريرز، **الإسلام في إسبانيا، الإسلام الدين الثاني في أوروبا (المشهد الإجتماعي والثقافي والسياسي الجديد)** أحمد الشيمي، محمد أمين عبد الجواد، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ط1، 2016، ص 278.

"وإستجابة لرغبات هاتين الفيدراليتين ولرغبات المسلمين وبعد مفاوضات جرت في وقت مناسب توصل إلى عقد إتفاقية التعاون هذه والتي تبحث في شؤون في غاية الأهمية بالنسبة للمواطنين المسلمين: قانون الأئمة وعلماء الدين المسلمين والذي يحدد نوع الحقوق التي يتمتعون بها نسبة إلى العمل الديني الذي يقومون به وأيضا الوضع الشخصي لهم في مصلحة التأمينات الإجتماعية وكيفية ممارستهم لواجباتهم العسكرية،الحماية القانونية للمساجد وأماكن العبادة، إضفاءالصفة القانونية لعقود الزواج الإسلامي، الإشراف الديني، الدعوة في المراكز أو الأماكن العامة، التعليم الديني في المراكز التعليمية، الإستفادة من الحقوق المالية التي يمكن تطبيقها والنشاطات التي تقوم بها الجمعيات المنتسبة للفدراليات المكونة "للمفوضية الإسلامية في إسبانيا"،الإحتفال بالأعياد الدينية الإسلامية، وأيضا تعاون الدولة مع المفوضية الإسلامية في حماية وتنشيط التراث التاريخي والفني الإسلامي. "[1]

فهذه الإمتيازات والتسهيلات التي منحت للمسلمين من قبل الدولة الإسبانية دليل على وجود نوع من التسامح والقبول للمسلمين لدى الإسبانيين فخوف الإسبانيين من الإسلام ليس بغاية الأهمية كخوفهم من عودة الأندلس إلى إسبانيا وبخصوص قضية الحجاب التي أصبحت حاليا قضية رأي عام أوروبي وجدلا واسعا بخصوصها وإنحازت إسبانيا لقضية حجاب المرأة المسلمة، وخير دليل على ذلك هو الحكم الذي أصدره القضاء الإسباني سنة 2017م.

في يوم 6 فيفري سنة 2017م منح القضاء الإسباني الحق لموظفة في شركة طيران مسلمة بإرتداء الحجاب أثناء عملها بعدما تلقت إجراء عقابي من قبل الشركة، وإستند القضاء الإسباني في ذلك على حرية العبادة المستمدة من الدستور الإسباني وإعتبرت محكمة الشؤون الإجتماعية في "بالما دي مايوركا" أن البند 16 من الدستور الإسباني يضمن الحق في حرية العبادة وهو ما يسمح للموظفة أن ترتدي الحجاب حتى لو تعارض مع اللباس الرسمي المتطلب في عملها.[2]

2-فرنسا:

إن فرنسا على رغم من أنها من بين الدول التي تعيش فيها أكبر جالية من المسلمين إلا أنها لا تعترف بالدين الإسلامي كدين رسمي في دولتها لكونها دولة علمانية، ففرنسا تحرص على أن يكون لديها دين معتدل يحارب التطرف وتكوين الأئمة ولهذا الغرض أنشئت المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية.

---

[1] القانون رقم 26 تاريخ 10 تشرين الثاني /نوفمبر 1992 الذي صادق على إتفاقية تعاون الدولة الإسبانية مع المفوضية الإسلامية في إسبانيا (الجريدة الرسمية للدولة BOE العدد 272 تاريخ 12 تشرين الثاني/نوفمبر 1992)، ص3. تم زيارة الموقع يوم :2018/01/10.
http://comisionislamicadeespana.org/sites/default/files/descargas/acuerdo_1992_bilingue.pdf

[2] **أبرز أحكام القضاء الأوروبي بشأن الحجاب**، 2017/3/14، تم زيارة الموقع يوم: 2018/06/05.
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/3/14

في20 مارس 2005 م إقترح "دومينيك دوفيلبان" وزير الداخلية الفرنسية آنذاك إنشاء "مجلس الفرنسي للديانة الإسلامية" يهتم بأعمال الإسلام في فرنسا وعلى حسب دوفيلبين، فإن هذا الأمر يتعلق بخلق وسيلة قانونية الأحسن ملائمة لجلب الوسائل لبناء إسلام حقيقي لفرنسا (...) أما المجلس الإقليمي للآلزاس إتفق على دعم مالي للمبادرات ما بين الثقافات أو بين الأديان التي أقيمت من قبل الجمعيات، والجماعات المحلية والمنظمات الدينية، ويتعلق الأمر أيضا بالجهود المبذولة من أجل تعزيز الحوار واللقاءات بين الجاليات الثقافية الدينية لتقوية التماسك المجتمعي، الإحترام الطبيعي التسامح والتفاهم، يستطيع هذا أن يكون على الأرجح مقيد بمبادرات تأخذ أشكال مختلفة: تظاهرات ثقافية وإحتفالية، إجتماعات حول مواضيع مختلفة، أنشطة إنسانية وأعمال خيرية، تربصات تكوينية، كما أن المشاريع يجب أن تكون متعلقة على الأقل على ثلاث مبادئ دينية مقدمة في الآلزاس: الكاثوليكية، البروتستانية، اليهودية والإسلام وهذه المبادرات المقدمة من قبل المجلس الإقليمي تستقبل المال ب 1500 أورو.[1]

ومن نتائج التنسيق المباشر والمستمر بين المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية ووزارة الداخلية الفرنسية تم إنشاء مرصد الإسلاموفوبيا (l'OBSERVATOIR DE L'ISLAMOPHOBIE)، وهو مرصد أنشاه المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية في23 جويلية 2011م للقيام بإحصاء ومتابعة جميع أشكال التمييز والجرائم التي يعاني منها المسلمين في فرنسا وكذلك الإتحاد ضد الإسلاموفوبيا في فرنساCollectif Contre (l'Islamophobie en France)، وعلى غرار مهامها بإحصاء التمييز ضد المسلمين وتصنيفه وتتبعه إلا أنها تعتبر جمعية فرنسية فعالة تهدف إلى مكافحة كل ما يواجهه المسلمين من تمييز وإعتداءات على أساس دينهم الإسلامي مع تقديم المساعدة القانونية والنفسية لهم.[2] منذ سنة2011 م إستفاد CCIF من وضع إستشاري على الساحة المجلس الإقتصادي والإجتماعي (ECOSOC) الأمم المتحدة.[3] وتبعا لما سبق ذكره أعلاه فإننا نجد بأن فرنسا قد إتخذت العديد من الإجراءات وحاولت التوفيق بين المجتمع المدني وسياساتها وذلك بتوفير أرضية ملائمة تساعد على التعايش بين المجتمع الفرنسي بكافة أطيافه الدينية خاصة منها ما يتعلق بالإسلام.

التصريح الرسمي لموقع وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية: "أن الإسلام، بتنوع مدارسه وشعائره وممارسته، جزء لا يتجزأ من المجتمع الفرنسي، على غرار جميع المعتقدات الأخرى السائرة في بلدنا.والعلمانية الجمهورية

[1] **Les Musulmans au Sein de l'Union Européenne Discrimination et Islamophobie,** EUMC 2006, p p, 108, 109.

[2] وليد كاصد الزيدي، **الإسلاموية المتطرفة في أوروبا دراسة حالة الجهاديين الفرنسيين في الشرق الأوسط**، ط1، لبنان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017، ص ص، 75، 76.

[3] http://www.islamophobie.net/nos-partenaires vu : 2018/07/18.

مبدأ تسامح، إذ تضمن لكل المواطنين، مهما كانت معتقداتهم الفلسفية أو الدينية، العيش معا في ظل إحترام حرية الوعي، وحرية ممارسة ديانة ما أو عدم ممارسة أي دين.وتبقى فرنسا عموما متمسكة بشدة بإحترام تنوع الثقافات، وبحرية الوعي".[1] ففرنسا من بين الدول التي تظهر فيها مظاهر الإسلاموفوبيا كقضية الحجاب والعنصرية والإرهاب ولكنها من جهة أخرى سباقة من ناحية أخرى في الحد من الإسلاموفوبيا والمساهمة في إدماج المسلمين في المجتمع الفرنسي وذلك بهدف العيش في مجتمع آمن خال من النزاعات الثقافية والدينية والهوياتية لحماية الأمن المجتمعي والأمن الداخلي.

3-بريطانيا:

تتميز بريطانيا على أنها من بين أكثر الدول الأوروبية التي إنتشر فيها الإسلام وهو في تزايد مستمر في السنوات الأخيرة، كما أن الإسلام في بريطانيا يحظى بالقبول نوعا ما وهذا نظرا لسمة المجتمع البريطاني المتحفظ والمحافظ على إحترام الخصوصيات والحريات الدينية بعيدا عن السياسة.

سمة أخرى من سمات الدولة البريطانية التي لها تأثير حاسم على علاقاتها مع المسلمين وتحديد كيفية التعامل هو: اللامركزية القانونية للسلطات وهذا على الرغم من جهود المحافظين للحد منه، فمعظم القضايا المطروحة من قبل المسلمين والمتعلقة بهم يتم معالجتها من قبل البلديات على المستوى المحلي، نتيجة لذلك، حققت التعبئة المحلية للمسلمين نتائج مع الأخذ بعين الإعتبار مطالب تهم القضايا المهمة بالنسبة للمسلمون كالمقابر، بناء المساجد والمدارس والسجون، المستشفيات، وجبات الطعام ...[2]

وأيضا يحتل المسلمون مكانة متميزة في المجالس المحلية بالتأثير عليها و خاصة التي يسيطر عليها حزب العمال في لندن والمدن الإقليمية الكبيرة مثل"برمنجهام" و" لستر" و"برادفورد" و "رودشال" و "بولتن" إلا أنهم تمكنوا من رئاسة اللجان المهمة ... ويستطيعون من خلال ذلك المساهمة في التقليل من التمييز العنصري والعرقي والديني ولا يشكلون قوة ضغط آسيوية* أو مسلمة متميزة ويهتمون أيضا بالقضايا الإسلامية الخاصة بهم كالحصول على الرخص التي ترخص للجزارين الذبح الحلال ولتوفير لحم الحلال مع توفير الرخص ببناء المساجد وتصريحات رفع الآذان فيها بمكبرات الصوت..[3]

---

[1] نقلا عن: وليد كاصد الزيدي، مرجع سابق، ص ص 86، 87.

[2] Daniéle Joly, Les Musulmans dans la Société Britanique, **Homme et Immigration**, 1299/2012, p17.

[3] جون ركس، الإسلام في المملكة المتحدة، **الإسلام الدين الثاني في أوروبا (المشهد الإجتماعي والثقافي والسياسي الجديد)**، أحمد الشيمي، محمد أمبن عبد الجواد، ط1، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2016، ص134.

*تعتبر الآسيويون أو المسلميون الآتين من القارة الآسيوية أهم فئة تشارك في الحياة السياسية في بريطانيا. (للمزيد من المعلومات راجع: جون ركس، الإسلام في المملكة المتحدة، المرجع نفسه).

بريطانيا قد ساهمت في مواجهة ظاهرة الإسلاموفوبيا بعدة مبادرات حكومية منها مايلي:

1-في 29 مارس 2004 منح الوزير الأول ووزير الداخلية في بريطانيا وكاتبة الدولة في الشؤون الداخلية Mactarggart Fiona نقطة الإنطلاق لمبادرة مراجعة الواجهة الحكومية مع المجتمعات الدينية.

2-وزارة الشؤون الخارجية والكومنويلث (FCO): تشاور الجالية المسلمة البريطانية فيما يخص تأثير السياسة الخارجية فيما يتعلق بالعالم الإسلامي.

3-جمعيات الجماعات المحلية (Local Governmnent Association) LGA: نفذت العديد من المبادرات التي تهدف إلى إدماج ومشاورة الجالية المسلمة.[1]

جاء في وثيقة تخص أهم نقاط تقرير المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية وكراهية الأجانب EUMC، "بعنوان: "المسلمون في الإتحاد الأوروبي: التمييز العنصري والتخوف من الإسلام بخصوص الحوار بين الأديان: "... في المملكة المتحدة أسس قادة دينيون من ديانات الإسلام والمسيحية واليهودية منتدى الديانات الثلاث أ والذي ينظم مؤتمرات ومقابلات مع السياسيين الوطنيين والمحليين."[2] تسعى هذه المبادرة إلى التعايش بين الديانات الثلاث ومحاولة إدماج هذه المبادرة في المجتمع بهدف التخفيف والتقليل والوعي من الإسلاموفوبيا.

وفي نفس السياق نجد مبادرات السلطات البلدية: "في المملكة المتحدة طورت عدة سلطات محلية إرشادات كتابية للإستجابة للإحتياجات الرعوية والدينية والثقافية للتلاميذ المسلمين. وتعتبر واحدة من أكثر الإصدارات تفصيلا وإفادة هي التي أصدرت في مدينة برمنجهام بالتعاون مع جامع برمنجهام المركزي. وقد طورت السلطات المحلية أيضا ممارسات إيجابية في مخاطبة التخوف من الإسلام ومحاولة معالجتها، كما تذكر العداء الديني والإسلاموفوبيا في وثائقها السياسية."[3] وتساهم الشرطة هي الأخرى في مكافحة الإسلاموفوبيا لتوفير الأمن المجتمعي والأمن الداخلي بين مختلف أطياف المجتمع البريطاني وهذا ما يوضح خطورة الظاهرة الأمنية على تماسك المجتمع حيث جاء في هذا الجانب مايلي: "قامت في المملكة المتحدة شرطة مدينة لندنMET() بالتعاون الوثيق مع المنظمة الغير حكوميةFAIR(المنتدى المناهض التخوف من الإسلام والعنصرية ومنظمات أخرى مهمة بتنظيم حملة ا "التخوف من الإسلام – لا تعان في صمت".

[1] **Les Musulmans au sein de l'Union Européenne Discrimination et Islamophobie**, EUMC 2006, p 112.

[2] **أهم نقاط تقرير المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية وكراهية الأجانب EUMC، "المسلمون في الإتحاد الأوروبي: التمييز العنصري والتخوف من الإسلام"**، ص4. تم زيارة الموقع يوم: 2016/10/15.
https://fra.europa.eu/sites/default/.../1936-EUMC-highlights-AR.pdf

[3] **أهم نقاط تقرير المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية وكراهية الأجانب EUMC**، مرجع سابق، نفس الصفحة.

وكانت تلك الحملة القومية الكبرى قد أطلقت من قبل شرطة مدينة لندن في عام 2004 لمكافحة الجرائم ضد المسلمين وتوفير المساعدة لضحايا التخوف من الإسلام وتحسين إمكانية رصد حالات التخوف من الإسلام والعلاقات القائمة مع المجتمع المسلم من قبل شرطة مدينة لندن."[1]

4-ألمانيا:

يرجع وجود المسلمين في ألمانيا منذ أكثر من ثلاثمئة سنة، وكان عددهم قليل ومعتبر ولم يكن دورهم بارز في الحياة الإجتماعية الألمانية إلا بعد أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات وكان هذا مع ظهور رجال الأعمال الإيرانيين في "هامبورج"، ويمكن إعتبار منتصف الخمسينيات هي الفترة التي شهدت هجرة كبيرة للمسلمين في ألمانيا نتيجة للحاجة إلى توسيع نمو التجارة ونقص العمالة في ألمانيا إضافة إلى عوامل أخرى كإزدياد النمو السكاني وإرتفاع البطالة في الدول المسلمة مما جعلهم يلجؤون إلى الهجرة نحو ألمانيا ومع توقيعها لإتفاقيات إستقدام عمالة من تركيا والمغرب وتونس في السنوات التالية على التوالي: 1961م، 1963م، 1965م شملت الهجرة العمال الأتراك والمغاربة والتونسيين.[2] وتتنوع الجالية المسلمة في ألمانيا من الأتراك والبوسنيين والمغاربة والجزائرين والتونسيين والمصرين والإيرانيين والأفغانستانيين ويناضل المسلمون هناك بجهودهم في ألمانيا بالتنسيق مع الهيئات السياسية للحصول على المزيد من الإمتيازات والإعتراف رسميا بالدين الإسلامي وهناك العديد من المبادرات التي تسعى إلى فهم والتعمق في الإسلام حتى لا تكون هناك إنزلاقات للنظرة إلى الإسلام.

في سنة 2004 م قام المفوض الفيدرالي وبالتعاون مع خدمات الإعلام والمعلوماتية الدينية أعطوا من خلالها نقطة الإنطلاق لشبكة الهجرة والدين netzwerk migration and religion بهدف تنظيم مؤتمرات للخبرة حول الدين الإسلامي وتشكيل موقع ويب والتي يمكن من خلاله الحصول على معلومات ذات صلة متنوعة، خصوصا حول الإسلام والمسلمين في ألمانيا.[3]

ولم تستثني ألمانيا من مبادرات حوار الأديان حيث جاء في وثيقة تخص أهم نقاط تقرير المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية وكراهية الأجانب EUMC، "المسلمون في الإتحاد الأوروبي: التمييز العنصري والتخوف من الإسلام مايلي: " لقد تم تأسيس عدة "منتديات للإسلام" في ألمانيا تحمل هدفا صريحا، وهو الحد من الآراء المسبقة والمخاوف تجاه المجتمع المسلم ودعم مناقشة ناقدة بين ممثلي المنظمات الإسلامية

[1] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[2] اندرياس جولدبورغ، الإسلام في ألمانيا، **الإسلام الدين الثاني في أوروبا (المشهد الإجتماعي والثقافي والسياسي الجديد)**، أحمد الشيمي، محمد أمين عبد الجواد، ط1، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2016، ص78.

[3] **Les Musulmans au sein de l'Union Européenne Discrimination et Islamophobie**, EUMC 2006, p108.

وممثلي مجتمع الأكثرية. ولا تتمتع تلك المنتديات بوضع رسمي، إنما تم إطلاقها من قبل منظمة غير حكومية."[1]

وعلى الرغم من ظهور حركة بيغيدا في ألمانيا والتي تعني" الوطنيين الأوروبيين ضد أسلمة الغرب" المناهضة للإسلام وكانت تنظم مظاهرات تدعو فيها بشعارات مناهضة ومعادية للإسلام والمسلمين في ألمانيا إلا أن فئة قليلة جدا يساندون بيغيدا لأن ألمانيا عرفت عدة مظاهرات مضادة لحركة بيغيدا المناهضة للإسلام في ألمانيا.

والأمثلة على ذلك تظاهر عدد من الألمانيين في الأسبوع الثاني من شهر جانفي سنة 2015م في مظاهرات مضادة للمظاهرات التي تدعو إلى العداء للإسلام في مدن ألمانية عديدة هي: هانوفر، ودوسلدورف، وهامبورغ، وميونخ، ودرسدن، ولايبزيغ، وبرلين والتي نظمت بدعوة على صفحات الفيسبوك ودعت جماعة يسارية تدعى "درسدن نازيفراي" – والتي تعني درسدن خالية من النازيين– أتباعها إلى الإحتجاج ضد المتظاهرين الذين يدعمون الإسلاموفوبيا والمعادين للمسلمين، وحرصت الشرطة الألمانية على تجنب الصدام مع المتظاهرين من الجهتين لحفظ والأمن خوفا من تصعيدها أكثر كما أن المظاهرات تزامنت مع الهجمات الإرهابية في باريس.[2] فهذه المبادرات تفتح نقاشا وأفقا أكثر لمدى إندماج المسلمين في ألمانيا والحث على تقبل التنوع الديني في المجتمع الألماني والتعايش وإصدار قوانين أكثر صرامة لمكافحة جرائم الكراهية والحد من الإسلاموفوبيا خصوصا مع تنامي وزيادة أعداد اللاجئين السوريين في ألمانيا.

5-هولندا:

في سنة 1983م تبنى البرلمان الهولندي توجه سياسي خاص بالأقليات من أجل تحديد وتنظيم جهود الدمج لإستقبال الوافدين الجدد في المجتمع الهولندي وتعمل السلطات على خلق مجتمع هولندي متعدد الثقافات يحظى المهاجرون فيه بحقوق وفرص متساوية مع باقي الهولنديين وفقا لسياسية الدمج ما يعني جزءا مقبولا في المجتمع مع السماح بالإحتفاظ بهويتهم الثقافية.[3] على الرغم من أن هذه السياسة لا تصرح بطريقة مباشرة للقبول بالإسلام والمسلمين إلا أنها تشير إلى إحترام ثقافة الغير بهدف التعايش في المجتمع

[1] **أهم نقاط تقرير المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية وكراهية الأجانب EUMC** ، مرجع سابق، نفس الصفحة.

[2] **التقرير الثامن لمرصد منظمة التعاون الإسلامي بشأن ظاهرة الإسلاموفوبيا** – مايو 2014-أبريل 2015-مايو2015، الكويت، ص58.

[3] نيكولا لاندمان، الإسلام في شمال غرب أوروبا (اتحاد دول البنلوكس Benelux)، **الإسلام الدين الثاني في أوروبا (المشهد الإجتماعي والثقافي والسياسي الجديد)**، أحمد الشيمي، محمد أمين عبد الجواد، ط1، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2016، ص198.

الهولندي وهو ما وفر المناخ الملائم للهيئات الإسلامية التشاور مع الحكومة الهولندية بخصوص العديد من قضايا التي تهم المسلمين.

ونجحت المجالس المحلية في بعض المدن الهولندية في التواصل مع السلطات الحكومية، فأعترفت بلدية "روتردام" بصفة رسمية بـ"هيئة المنظمات الإسلامية" كهيئة منظمة يتم التعامل معها والتفاوض بشأن القضايا العالقة للمسلمين وإيجاد الحلول المناسبة لها ومن أهم القضايا التي سعت سلطات مدينة "روتردام" لإيجاد الحلول لها: تخطيط المدن بما في ذلك المساجد، ويتم تعيين الأئمة في السجون في "روتردام" و مناطقها مع وضع مكانة للتعليم الدين الإسلامي في المدارس الإبتدائية لروتردام، كما أن معتنقي الإسلام الجدد الهولنديون كان لهم دور مهم وفعال في سعيهم للتغلب على الإنقسام العرقي في المجتمع الهولندي من خلال جمع و التقريب المسلمين مع تفريقهم للمظاهر الدينية والجوانب الثقافية في تراث المهاجرين المسلمين، ومحاولة البحث والعمل لإيجاد الأرضية المشتركة الإسلامية المناسبة للتعايش بين المجتمعات العرقية و الثقافية المختلفة .[1]

حيث جاء في وثيق تخص أهم نقاط تقرير المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية وكراهية الأجانب EUMC، "المسلمون في الإتحاد الأوروبي: التمييز العنصري والتخوف من الإسلام بخصوص هولندا ما يلي: "في مدينة روتردام الهولندية تدعم البلدية منتدى للمنظمات الإسلامية يسمىSPIOR*وتلك المنظمة التي تم إنشائها عام 1990 تدعم مصالح المسلمين بالمدينة وتمثل 42 منظمة أخرى تتراوح بين ثماني منظمات عرقية ومنظمات للمرأة والشباب. وفي الماضي القريب تولت وظيفة مهمة تمثلت في تحسين التفاهم بين المسلمين وغير المسلمين. وقد نظم مجلس مدينة روتردام تسع"مناقشات إسلامية" بين فبراير/شباط وأبريل/نيسان 2005.خلال تلك المناقشات تم بحث عدة مسائل متعلقة بالإسلام تراوحت من إرتفاع مآذن الجوامع الجديدة إلى التعليم والوضع الإقتصادي."[2] وعليه نجد بأن المجهودات المبذولة من قبل هولندا من أجل تحقيق التعايش السلمي بين الديانات ونبذ كل أوجه العنصرية تعود إلى فترة نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات أي قبل إنتشار ظاهرة الإسلاموفوبيا في أوروبا وقبل تنامي الإرهاب وهذا كخطوة إستباقية تهدف من خلالها إظهار إحترامها وقبولها للإسلام كدين.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 196.

SPIOR*: المنصة الأساسية للمنظمات الإسلامية ريجنيموند RIJNIMOND.

[2] **أهم نقاط تقرير المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية وكراهية الأجانب EUMC، "المسلمون في الإتحاد الأوروبي: التمييز العنصري والتخوف من الإسلام** "، ص4. تم زيارة الموقع يوم: 2016/10/15.
https://fra.europa.eu/sites/default/.../1936-EUMC-highlights-AR.pdf

6-بلجيكا:

إعترفت بلجيكا سنة 1974م رسميا بالدين الإسلامي مع منحه الوضع القانوني الذي منحته لبقية الأديان للمسيحية الكاثوليكية والبروتستانتية واليهودية.[1] وهي خطوة متميزة تمنح للإسلام مكانة قانونية في بلجيكا مما يعني منح المسلمين حقوقا كبناء المساجد للمسلمين وممارسة شعائرهم الدينية.

قامت الحكومة البلجيكية سنة 1994م وبعد مسار طويل من المفاوضات مع المنظمات الإسلامية المختلفة بتعيين لجنة تتكون من سبعة عشرا مسلما وهي "اللجنة التنفيذية للمسلمين في بلجيكا" وحددت مهامها المتمثلة في تعيين معلمي الدين الإسلامي في المدارس العامة والأئمة في المستشفيات والسجون مع منح صلاحيات للجنة للمشاركة في إعداد الانتخابات والمتعلقة بإنشاء " الهيئة المركزية للدين الإسلامي" في سنة 1991م وتتضمن الهيئة 68 عضوا (واحد وخمسون بالإنتخاب المباشر، ثم قاموا بتعيين سبعة عشرا آخرين) وأصبحت معترف بها كممثل رسمي للمسلمين في بلجيكا.[2] وإذا نظرنا إلى بعض الدول الأوروبية التي تحتوي عدد متواضع من المسلمين كالسويد التي تبعد بعدا جغرافيا كبيرا عن الدول الإسلامية إلا أنها لا تلغي الإسلام أو التعامل مع المسلمين بأسلوب مختلف ومتماشي مع سياستها.

7-السويد:

إستطاع المسلمون في الدول الإسكندنافية من تأسيس عدد من المنظمات والمجالس والجمعيات والتجمعات، يقدر عدد التجمعات التابعة لإحدى المنظمات الوطنية في السويد ب: 115 تجمعا وهذه المنظمات التي يحتمي وراءها المسلمون قد أنشئت برغبة من دولة السويد لتنظيم شؤون الإسلام على الطريقة التي تنظم بها المسيحية من خلال الكنائس الحرة وتقدم الدولة الدعم المالي من خلال " لجنة منح الدولة للجماعات الدينية"« commission for state grands to religious communities»، وتشترط على المنظمات الإسلامية ترتيب أمورها، وتنظيم عملها تحت غطاء جمعيات وحركات أكبر... من حيث إمتلاكها مجلس إدارة ورئيسها وأمين المجلس ومديرها المالي وقائمة من الأعضاء مع إعتماد اللجنة على المساعدات للمسلمين لتقوية هذه المنظمات وتوجيه المساعدات المالية عبر ثلاث إتجاهات... وفي سنة 2000م تم إنشاء "الأكاديمية السويدية الإسلامية" لتطوير مستوى التعليم الأكاديمي في العلوم الإسلامية.[3] حيث تسعى السويد من خلال هذه الإجراءات إلى الحفاظ على إستقرارها وأمنها المجتمعي وبناء الثقة بين مختلف أطياف

---

[1] انظر: نيكولا لاندمان، مرجع سابق، ص197.

[2] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[3] ليف ستنبرج، الإسلام في مجموعة الدول الإسكندينافية، **الإسلام الدين الثاني في أوروبا (المشهد الإجتماعي والثقافي والسياسي الجديد)**، أحمد الشيمي، محمد أمين عبد الجواد، ط1، القاهرة، المركز القومي للترجمة،2016، ص 225.

المجتمع السويدي ومع تنامي الإسلاموفوبيا في السويد بعد أحداث 11من سبتمبر 2001م إرتبك الأمن المجتمعي السويدي وسارعت الحكومة بوضع المزيد من البدائل السياسية بهدف مكافحة تفتشي ظاهرة الإسلاموفوبيا والعنصرية في المجتمع السويدي المحافظ.

تتمثل المهمة التي أوكلتها السلطات العامة إلى مجلس الإندماج في تحليل الوضع وتطور العنصرية، بما في ذلك الإسلاموفوبيا في السويد في عام 2003م قررت الحكومة بشأن مجلس الإندماج أنه يجب أن يكون قادراً على تنفيذ مشاريع التي تهدف إلى إعلام الناس بمخاطر الإسلاموفوبيا ومعاداة السامية في السويد، حيث تم تخصيص مبلغ 500.000 كرونة سويدية لهذه المهمة.[1] وعلى غرار جهود بعض الدول الأوروبية المذكور سابقا للحد من الإسلاموفوبيا فإن الإتحاد الأوروبي بمؤسساته حاول التخفيف والمشاركة للحد من هذه الظاهرة عبر العديد من المبادرات.

الفرع الثالث: محاولات الإتحاد الأوروبي للتخفيف من الإسلاموفوبيا.

يعتبر الإتحاد الأوروبي من التكتلات التي إستطاعت أن تجمع أكثر من سبعة وعشرين دولة أوروبية وتتجاوز الخلافات فيما بينها وأن تحارب الأساليب العنصرية لضمان أمن المواطن الأوروبي ولضمان أمنه المجتمعي والهوياتي وأمنه الداخلي، وكانت المفوضية الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصبECRI * من بين المؤسسات التي حاولت الإعتماد عليها للتخفيف من العنصرية على الأساس الديني ...

ومع ذلك الإسلاموفوبيا، ليست ظاهرة جديدة والمفوضية الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب L'ECRI كانت قد عالجت المسألة ثمانية عشر شهرا قبل الهجمات الإرهابية 11 سبتمبر 2001م في توصيتها للسياسة العامة رقم05 والمتعلقة بمناهضة العنصرية والتعصب إتجاه المسلمين، وفي هذه التوصية تقترحL'ECRI مجموعة كبيرة من التدابير والتي ينبغي أن تتخذها الحكومات لمكافحة العنصرية والتعصب إتجاه المسلمين.[2]

---

[1] **Les Musulmans au sein de l'Union Européenne Discrimination et Islamophobie**, EUMC, 2006, p 111.

ECRI*: المفوضية الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب، هي هيئة مراقبة لحقوق الإنسان متخصصة بالمسائل المتعلقة بمكافحة العنصرية، التمييز على أساس العرق، الأصل العرقي/القومي، اللون أو المواطنة أو الدين أو اللغة (التمييز العنصري)، كره الأجانب ومعاداة السامية والتعصب... تم إنشاء **ECRI** في القمة الأولى لرؤساء دول ومجلس حكومات مجلس أوروباو تم إعتماد نظامها الأساسي من قبل لجنة وزراء هذه المنظمة في :13 جويلية 2002، تم زيارة الموقع يوم: 05/05/2016.
. https://rm.coe.int/ecri-european-commission-against-racism-and-intolerance-brochure/16808c6e42

[2] Vincent Geisser, l'Islamophobie en Europe, de l'Anti Mahométisme Chrétien au Racisme « Moderne », **l'islamophobie et ses conséquences pour les jeunes**, rapport du séminaire Ingrid Ramberg, centre européen de la jeunesse, Budapest, 1er - 6 juin 2004, p37.

المفوضية الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب تشجع الدول الأعضاء على تطبيق التدابير بفعالية لمكافحة أي ظاهرة الإسلاموفوبيا كامنة أو ظاهرة – هذه التدابير يجب أن تشمل تنفيذ تشريعات مكافحة الكراهية وغيرها من الأحكام القانونية ذات الصلة وينبغي منح إهتمام خاص لإزالة الممارسات التمييزية في مجالات الحصول على المواطنة والتعليم والعمل، وتؤكد المفوضية الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب على أهمية ضمان تنفيذ التشريع المناسب لمكافحة التمييز ويتم تنفيذها كما أكدت أيضا في توصياتها للسياسة العامة رقم 07 للتشريع الوطني لمكافحة العنصرية والتمييز العرقي.[1]

على الرغم من أن الدين لا يقع ضمن إختصاص الإتحاد الأوروبي على هذا النحو إلا أن اللجنة الأوروبية والبرلمان الأوروبي شددا على أهمية الحوار بين الثقافات من أجل تماسك المجتمع، وفي ديسمبر 2005م، ذكر مجلس العدالة والشؤون الداخلية على وجه التحديد ضرورة تحسين الحوار مع الجاليات المسلمة، في أكتوبر 2005م، تبنت اللجنة الأوروبية إقتراح قرار يهدف إلى الإعلان عن سنة 2008م" كسنة أوروبية لحوار الثقافات "(...) إقترحت اللجنة تسهيل الحوار بين الثقافات وبين الأديان على المستوى الأوروبي بين مختلف المحاورين، وتحسين حوارهم مع المنظمات الدولية والإنسانية على المستوى الوطني، وقد إقترحت إنشاء حوار بين الثقافات إستدلالي وحوار جماهيري هام والترويج لإنشاء منصات للحوار بين الأديان وبين الأديان والمجتمعات الدينية أو بين المجتمعات وسلطات إتخاذ القرار.[2] وقد شاركت أوروبا في أعمال ونشاطات دولية لمكافحة الإسلاموفوبيا حتى على الساحة الدولية.

المنتدى الثالث لتحالف الحضارات والذي عقد في ماي 2010م في "ريو ديجا نيرو" في البرازيل سمح بإعطاءالفرصة ل L'OCI* لمنظمة التعاون الإسلامي لتقديم رؤيتها الجديدة، والتي قدمت من خلال الخطاب وثيقة عمل بعنوان "مكافحة الإسلاموفوبيا"، بحضور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) يمثل هذا المنتدى أول تجمع دولي للحديث عن الإسلاموفوبيا.[3]

---

[1] Ibid, p38.

[2] **Les Musulmans au Sein de l'Union Européenne Discrimination et Islamophobie**, EUMC, 2006, p105.

OCI*: تُعد منظمة التعاون الإسلامي ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة، حيث تضم في عضويتها سبعًا وخمسين دولة موزعة على أربع قارات، وتُمثل المنظمة الصوت الجماعي للعالم الإسلامي وتسعى لحماية مصالحه والتعبير عنها دعماً للسلم والانسجام الدوليين وتعزيزاً للعلاقات بين مختلف شعوب العالم.وقد أُنشئت المنظمة بقرار صادر عن القمة التاريخية التي عُقدت في الرباط بالمملكة المغربية في 12 من رجب 1389 هجرية (الموافق ل:25 من سبتمبر 1969م) ردًا على جريمة إحراق المسجد الأقصى في القدس المحتلةhttps://www.oic-oci.org/page/?p_id=56&p_ref=26&lan=ar، تم زيارة الموقع يوم: 2019/05/21.

[3] Rapport adopté sur l'islamophobie intitulé : « la Lutte Contre l'Islamophobie », p 66.
https://www.oic-iphrc.org/fr/data/docs/studies/675892.pdf

وبما أن الإسلاموفوبيا تتشكل من خطاب الكراهية للدين الإسلامي والمسلمين، نجد جهود الإتحاد الأوروبي في محاولته لتجاوز هذه السلوكات التي تؤدي إلى توتر الوضع المجتمعي الأوروبي وللحد منها وتوعية المجتمع لمخاطر خطاب الكراهية لضمان العيش بأمان في أوروبا مع مختلف الثقافات والديانات.

وفي وثيقة إعلامية صادرة عن المجلس الأوروبي الصادر في:15 جانفي 2015م في بروكسل والمتعلق بمكافحة الإرهاب على المستوى الأوروبي جاء فيها ما يلي:

"يميز الإتحاد الأوروبي، من جانب،"التعبير الذي يغضب، ويصدم أو يضع النظام العام في خطر الإضطراب، أو جماعة من الأشخاص"و"إنتقاد الديانات" كتعبيرات محمية إلخ، ومن ناحية أخرى" التحريض المتعمد، والإجزنوفوبيا أو العنف "، كنوع من الخطابات التي ينبغي أن تكون معاقبة بصفة جنائية .إعتمد الإتحاد الأوروبي, القرار المؤطر بشأن مكافحة بعض أشكال ومظاهر العنصرية وكراهية الأجانب من خلال القانون الجنائي، والتي تراقب عن كثب من قبل المفوضية الأوروبية (...) ينص التوجيه للخدمات السمعية البصرية على أنه يجب على الدول الأعضاء التأكد من أن المحتوى الذي تنتجه وسائل الإعلام في جهتها القضائية لا يحتوي على أي محتوى التحريض على الكراهية على أساس العرق أو الجنس أو الدين أو الجنسية."[1]

لقد حاول الإتحاد الأوروبي بالرغم من الإختلافات اللغوية والدينية والجغرافية التوفيق بين هذه الإختلافات ومحاولة إدماج المجتمع الأوروبي بمختلف أطيافه وذلك برفض خطابات الكراهية والتمييز العنصري على أساس ديني ووجه هذه التوجيهات للإعلام الأوروبي وحثه على الإبتعاد على بث كل ما يساعد على تفشي التمييز العنصري بجميع أنواعه وذلك لضمان تأمين الإندماج في المجتمع الأوروبي.

ومن المراكز الأوروبية لمكافحة العنصرية نجد **المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية وكراهية الأجانب EUMC** فقد حدد ما يلي: "ويؤمن المركز أن الإندماج هو طريق ذو إتجاهين، فالكثير من المسلمين بأوروبا يعترفون أنهم لا يبذلون الجهد الكافي للتفاعل مع المجتمع الموسع. وفي نفس الوقت يجب على القادة الأوروبيين بذل جهود أكبر للتشجيع على الحوار المجدي بين الثقافات ومعالجة العنصرية والتمييز العنصري والتهميش بطريقة فعالة. ويتمثل التحدي الأساسي في تعزيز الترابط داخل المجتمعات الأوروبية، وهذا يعني إحترام التعددية والحفاظ على الحقوق الأساسية وضمان الفرص المتساوية للجميع."[2] والكثير من الأوروبيين

---

[1] Commission Européenne, La Lutte Contre le Terrorisme au Niveau Européen: Présentation des Actions, Mesures et Initiatives de la Commission Européenne,– Fiche d'Information, Bruxelles, 11 janvier 2015 , p 2.vu : 25/05/2016.
http://europa.eu/rapid/press-release_MEMO-15-3140_fr.htm

[2] **أهم نقاط تقرير المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية وكراهية الأجانب EUMC، " المسلمون في الإتحاد الأوروبي: التمييز العنصري والتخوف من الإسلام"**، ص4. تم زيارة الموقع يوم: 2016/10/15.
https://fra.europa.eu/sites/default/.../1936-EUMC-highlights-AR.pdf

يساندون هذه الفكرة حول إشكالية المهاجرين في المجتمعات الأوروبية ومحاولة إحترام الآخر وتقبله كما هو وتجاوز العنصرية وهذه الفئة هي من الطبقة المثقفة والمفكرين.

وهذا ما يؤكده يوزغن هابرماس: "... تفاقم الثقافة الأصولية الجمعوية داخل مجتمعاتنا. هذا المشكل تم التعامل معه ولمدة طويلة جداً من وجهة نظر سياسة الهجرة. ففي أوقات الإرهاب، تم معالجته فقط على المستوى الأمن الداخلي. لكن حرق السيارات في ضواحي باريس، والإرهاب المحلي من طرف الشباب المهمش في أحياء الإنجليزية للمهاجرين، والعنف في مدرسة روتلي، قد علمتنا أن الحماية الأمنية لم تؤت أكلها في تحصين أوروبا. أبناء وأحفاد المهاجرين السابقين هم ومنذ فترة طويلة جزء منا، ... الأمر يتعلق هنا بإحترام ذوي الثقافات والديانات الأجنبية في إختلافهم وإدماجهم في إطار التضامن الوطني."[1]

يرى ريمي ليفو وشيرين. تى. هنتر: "وقد يصل المجتمع الأوروبي إلى حل وسيط بين الدين السياسة ينطلق من نظرة تعددية، ويصبح الإسلام واحدا من العناصر الشرعية للثقافة الأوروبية والهوية الأوروبية، ويفترض هذا التوقع أن تتبنى أوروبا رؤية غير تصادمية مع الإسلام، تسعى إلى إنشاء علاقات حسن جوار وتعاون مع الأقطار الإسلامية الواقعة جنوب وشرق المتوسط، وهي الأقطار التي يأتي منها أغلب المهاجرين. ويفترض هذا التوقع أيضا أن يتبنى المسلمون الأوروبيون إطارا دينيا يناسب ممارسة دينية خاصة بأقلية زرعت نفسها في مجتمعاتها متمدنة لها ميراث مهيمن من المسيحية، وقادرة على حل مشكلات التعايش مع المجموعات الأخرى. "[2] فإذا كانت هذه هي أفكار الأوروبيين حول تجاوز الإسلاموفوبيا بتعزيز تعاونهم مع المهاجرين، فماهي الصعوبات التي يواجهها الأوروبيون لمكافحة الإرهاب؟

[1] يوزغن هابرماس، أوروبا ومهاجروها (محاضرة)، عثمان الشبرعال، **المنتدى**، قطر، منتدى العلاقات العربية الدولية، العدد الأول، 2015، ص40.

[2] ريمي ليفو وشيرين. تى. هنتر، الإسلام في فرنسا، **الإسلام الدين الثاني في أوروبا (المشهد الإجتماعي والثقافي والسياسي الجديد)**، احمد الشيمي، محمد أمين عبد الجواد، ط1، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2016، ص 73.

المبحث الثاني: الآليات الأوروبية لمكافحة الإرهاب بين التحديات والإنجازات.

إن مكافحة الإرهاب يحتاج إلى تظافر وتكاثف الجهود بين مختلف أجهزة الدولة، الأمنية، العسكرية، السياسية وعلى المستوى الداخلي والخارجي وبالتنسيق مع مختلف الأجهزة الإستخبارتية لتبادل المعلومات حول تحرك المتورطين في العمليات الإرهابية أو المشتبه فيهم ومراقبتهم بهدف القضاء على التهديد الإرهابي قبل وقوعه أو الوقاية منه وإحباط مخططاته، وهذه العملية تتداخل فيها العديد من الأساليب القانونية والسياسية والإستراتيجيات العسكرية ولهذا فمكافحة الإرهاب عملية معقدة وتختلف من حالة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى.

المطلب الأول: العراقيل التي تواجه الدول الأوروبية لمكافحة الإرهاب.

الفرع الأول: الإنفلات الأمني في الدول العربية.

تشهد الدول العربية حاليا حالة من الإنفلات الأمني الناتج عن ما يسمى " ثورات الربيع العربي" والتي أدخلت الدول العربية في دوامة من الأحداث المأساوية والتي عكست بصورة سلبية الواقع العربي في تونس ومصر واليمن و سوريا... وكانت النتائج متضررة بالنسبة للمواطن خصوصا في السنوات الأولى والذي زاد من خطورتها هو التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية لهذه الدول سواء كانت هذه التدخلات عسكرية أم سياسية أم إقتصادية كفرض عقوبات على ليبيا وسوريا، حصيلة هذه الأحداث كان إنفلاتاً أمنياً نتجَ عنه إنتشار الفوضى والجريمة المنظمة والمخدرات في الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، كما إرتفعت حدتها مع ظهور التنظيم الإرهابي "داعش" أين إرتفعت معه موجات الهجرة الغير الشرعية من ليبيا أو وصول اللاجئين السوريين نحو أوروبا، فكل هذه الظروف تُعتبر تحدٍ وصعوبة أمام مكافحة الإرهاب، فمناخ الفوضى والحروب يوفر الجو لإنتشار الجماعات الإرهابية والإجرامية مما يعرقل ويثبط عملية مكافحة الإرهاب والقضاء عليه بشكله النهائي، حيث أنه لا تزال العديد من القضايا العالقة والمرتبطة بالوضع العربي والأمن الأوروبي،و التي لها تداعيات عديدة على الأمن الأوروبي منها مايلي:

1-تداعيات أزمة اللاجئين السوريين: تمثلت في وصول موجة اللاجئين السوريين إلى الأراضي الأوروبية الفارين من مقاتلي داعش وجبهة النصرة في سوريا والإشتباكات مع التحالف الدولي ضد داعش والوضع الأمني غير مستقر نتج عنه نزوح السوريين من ريف دمشق وإدلب وحلب وحمص... للبحث على الأمن والإستقرار، فإنتشروا عبر العديد من دول العالم ووصل عدد كبير منهم إلى أوروبا، وقد شكلت معضلة اللاجئين السوريين أزمة سياسية في دول الإتحاد الأوروبي خصوصا ما تعلق بفتح الحدود وإستقبالهم، إلا أن

ما يثير خوف الأوروبيين من اللاجئين هو إمكانية دخول أفراد كانوا مجندين في صفوف داعش وقيامهم بعمليات إرهابية في الأراضي الأوروبية.

2-ويمكن تصنيف السوريون الذي غادروا الأراضي السورية التي تجري فيها القتال إلى ثلاث فئات: نازحون، لاجئون، مهاجرون غير شرعيين، وحسب العديد من الدراسات يصل عددهم إلى 04 ملايين نازح منذ بداية الأزمة في سوريا إلى سنة 2016 م وأغلبهم عبروا عبر الأراضي التركية وآخرون إختاروا دول عربية.[1]

3-بالنسبة للمقاتلين الأجانب هم مجموعة الأشخاص والأفراد أجانب – أوروبيون أو أمريكيون أو حتى عرب-سافروا إلى أراضي العراق وسوريا للإنضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام والإنخراط فيه، كما أنهم يمثلون خطرا على الأمن الأوروبي في حال عودتهم أو دخولهم الأراضي الأوروبية لأنهم يمثلون الفكر الداعشي الإرهابي ويشكلون خطرا على الدول الأوروبية خاصة فرنسا وبريطانيا.

صدر تقييم عن مسؤول مكافحة الإرهاب في الإتحاد الأوروبي"جيل دي كيرشوف" في سبتمبر سنة 2014 م جاء فيه بأن حوالي ثلاثة آلاف أوروبي إلتحقوا بتنظيم داعش الإرهابي في سوريا والعراق وأضاف أن دول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي تخشى من التهديدات الإرهابية من قبل هذه الفئة لدى عودتهم الأراضي الأوروبية وتتعدد جنسياتهم من فرنسا وألمانيا وبريطانيا وهولندا وبلجيكا ...[2]

يشكل عودة المقاتلين الأجانب في سوريا والعراق وليبيا تهديدا على دول البحر الأبيض المتوسط بجهتيه الجنوبية والشمالية ومنها فرنسا التي يقلقها خطر عودة المقاتلين الفرنسين وتهديدهم للأمن القومي الفرنسي وهذا ما تؤكده التقارير الميدانية الفرنسية ... في بيان نشرته لجنة التحقيق التابعة لمجلس الشيوخ الفرنسي في 8 أفريل 2015م بهدف وضع إقتراح لمواجهة " شبكات الجهاديين في فرنسا وأوروبا".[3] وتعتبر فرنسا من أكثر الدول التي تعرضت للهجمات الإرهابية ومحاولات الهجوم من طرف داعش وذلك بسبب المقاتلين الأجانب العائدين من العراق وسوريا.

4-الزيادة في عدد المقاتلين الفرنسيين في المناطق التي تشهد توترات أمنية والصراعات أدى إلى التهديد المباشر للأمن الفرنسي من قبل هذه الفئة وهذا ما شهدته فرنسا من إعتداءات إرهابية خلال الثمانية أشهر الأولى لسنة 2015 م وهذا ما صرح به الوزير الأول مانويل فالس Manuel Valls بعد إحباط محاولة

---

[1] انور الدين حشود، جيوبوليتيك الأزمة السورية بعد الثورة: دراسة لتحولات دوار الفاعلين الإقليميين فى مسرح الصراع السوري ..، **دفاتر السياسة والقانون**، المجلد 9، العدد 16، 2017، ص 72.

[2] وليد كاصد الزيدي، **الإسلاموية المتطرفة في أوروبا دراسة حالة الجهاديين الفرنسيين في الشرق الأوسط**، ط1، لبنان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017، ص 44.

[3] مصطفى صايج، التحديات الأمنية والإستراتيجيات الجديدة في غرب المتوسط، **مجلة الدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 03، العدد 05، جانفي 2017، ص 713.

الهجوم الإرهابي في قاعدة برج بيار Fort Béar العسكرية في جويلية سنة 2015 بأن التهديد الإرهابي الذي تواجهه فرنسا لم تشهد مثله من قبل.[1]

5-تشكل قضية عودة المقاتلين البريطانيين في صفوف والجماعات الإرهابية المتطرفة تهديدا مباشرا للأمن القومي البريطاني والأمن الأوروبي من خلال العدد الهائل من المقاتلين الأجانب سواء كانوا من مواطنيها أو لاجئين أو مقيمين في أوروبا أو الذين إنظموا أو سينظمون مستقبلا للجماعات الإرهابية وهذا ما يضع الحكومة البريطانية أمام العمل على مواجهة هذا التهديد ومن جانب آخر يشكل الأطفال الناشئين في بيئة أمنية إرهابية "داعش" مشكلة أمنية وإجتماعية معقدة لدى عودتهم إلى أراضيهم، وعلى الرغم من تراجع نفوذ الجماعات الإرهابية نوعا ما إلا أن أنه يبقى من أولى الأولويات والتحديات التي تشغل السياسة الأمنية في بريطانيا، وبهذا الخصوص إعتبر مركز كويليام للأبحاث المتخصص بالحد من التشدد بأن المسألة لا ترتبط بمسائل عسكرية أو بدعاية فحسب وإنما بوجود جيل متطرف كامل ووفقا لتقديرات أجهزة الإستخبارات فإن عدد البريطانيين الذين إنظموا إلى التنظيمات الراديكالية أوحتى الذين يملكون شعور بالتعاطف معهم ومع أفكارهم يمكن أن يشكلوا مستقبلا خطرا وكارثة حقيقية مستقبلا على الأمن إذا لم تتمكن الحكومة البريطانية من التعامل والتحكم في هذا الموضوع.[2] إن هذا الجيل الصاعد من الإرهاب نشأ مع التطور التكنولوجي فهو يحاول بشتى الطرق والوسائل التنويع والإبتكار في الإستراتيجيات لإختراق الأراضي الأوروبية وتنفيذ الهجمات الإرهابية على أراضيها.

الفرع الثاني: تنويع وسائل وإستراتيجيات داعش.

قامت الجماعات الإرهابية في الألفية الجديدة بإستغلال الإمكانيات المتوفرة من التقنيات والتكنولوجيات الحديثة التي تمنحها الفرصة من أجل نشر أفكارها المتطرفة وإشاعة الأكاذيب وغسل أدمغة المتلقين التي تؤثر على معنوياتهم في التفكير(...) وعليه فإن تنظيم داعش قد إستغل بفعالية الشبكة العنكبوتية حيث تسنى له فتح العديد من المواقع الخاصة به وإنشاء العديد من المنابر والمجلات والمنشورات التي تحمل أيديولوجية متشددة وتستند على إستراتيجية إعلامية متكاملة بتوفير كل ما يلزمها من طاقات وموارد مختلفة.[3]

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 714.

[2] ا.م امجد زين العابدين، السياسة البريطانية في مكافحة الإرهاب: دراسة في المسارات والتوجهات المستقبلية، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد18، مايو 2018، ص 115.

[3] أمينة بكار، الأساليب الإقناعية الموظفة من قبل التنظيمات الإرهابية لإستقطاب الشباب عبر الميديا الجديدة – تنظيم داعش أنموذجا–، **مجلة العلوم الإجتماعية**، المجلد 15، العدد 27، 2018، ص230.

وكذلك أنشأ تنظيم داعش تطبيقات مجانية على الهواتف الذكية وفتحها لحسابات على تويتر تحمل إسم "فجر البشائر" لتنشر الأخبار الخاصة بها ونشر التغريدات على حسابات المشتركين في الخدمة وتتضمن المواد المنشورة هاشتقات وروابط وصورا ومقاطع فيديو، وهذا التطبيق يعمل بوتيرة كبيرة حيث وصل إلى مستوى عالي جدا من التغريدات في اليوم الواحد، أيضا من إهتمامات داعش نجده بموقعي Diaspora وموقع Vine، اللذان لهما نفس خاصية التويتر، وكذا موقع VK الروسي الذي يحتل المرتبة الثانية في روسيا، ويمكن تحميل فيديوهات من خلاله لأنه لا يتم حذفها.[1]

أصبحت اليوم جرائم الإرهاب تمارس على الإنترنيت كحقيقة واقعية لها تأثيرها اليومي، فإستفادة الإرهابيون اليوم من شبكة الإنترنيت سهلت عليهم مهمة القيام بجرائمهم من خلال تطور الأساليب وكيفية التخطيط والإعداد لها مع تنفيذها، وهذا بفضل شبكة الإنترنيت وتقنية المعلومات والبيانات ونشر الأفكار المتطرفة التي تحث على الخطف وإحتجاز الرهائن مقابل دفع الفدية ومن أمثلة ذلك "القصف الإلكتروني" مع تخريب شبكة المعلومات وإتلاف البرامج والأنظمة التي تصبح غير قادرة على العمل، كما أن إستخدام الشبكة العنكبوتية يخدم الإرهابيين في سرعة التواصل والإتصال بينهم ونشرهم الدعوة بالإنضمام إليهم وتجنيد الإرهابيين وتدريبهم على طريقة تنفيذ هجمات إرهابية.[2]

كما يمكن للإرهاب أن يخترق معلومات لدى الأجهزة الإستخبارتية التابعة لأمن دولة ما من أجل الحصول على معلومات وتشويهها وتشتيتها أو تنفيذ هجمات إرهابية على أراضيها خصوصا وأن بعض المجندين حاصلين على شهادات جامعية في مجال الحاسوب ومتمكنين من التحكم في أجهزة الإعلام الآلي وهو ما جعل الدول تسعى جاهدة لوضع إستراتيجيات لحماية معلوماتها الأمنية من الإختراق وهذا ما يعتبر من أكبر التحديات الذي تواجهه الدول دون إستثناء خصوصا الدول الكبرى والمستهدفة كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وغيرها ...

إن الشبكة العنكبوتية تزيد من صعوبة إكتشاف الإرهابيين مما يمكنهم من التحكم بالنشاطات الإجرامية من بعيد بالضغط على زر الحاسوب فيحققون هدفهم بإعتمادهم على خبرتهم العالية بتقنية المعلومات وبمهارة كبيرة حيث تمكنهم من إستخدام الشبكة العنكبوتية تحت خدمتهم دون إستطاعة أو مقدرة الأجهزة الأمنية ترصدهم أو الوصول إليهم وتتبعهم.[3]

---

[1] أنظر: أمينة بكار، المرجع السابق، ص 231.

[2] موسى مسعود أرحومة، الإرهاب والإنترنت، **دراسات وأبحاث**، المجلد 2، العدد 4، 2009، ص 171.

[3] نفس المرجع السابق، ص169.

وهذا يشكل نوعا من الصعوبة والتحدي بالنسبة لأجهزة مكافحة الإرهاب على المستوى الدولي أو المحلي حيث يتميز الإرهاب المحلي بمرونته وتغيير إستراتيجيته فهو مواكب للتطور التكنولوجي ويدرك جيدا كيفية التحرك والإنتقال من دولة إلى أخرى أو حتى التأثير على أتباعه من بعيد عبر وسائل الإتصال والتواصل فلقد أصبح اليوم بإمكانه أن يقوم بهجوم إرهابي دون أن يتلقى أوامر مباشرة من جماعة إرهابية بل بمجرد وجودِ رغبة وإرادة من ذئب منفرد في دولة ما ينتمي فكريا أو لوجيستيا للجماعات الإرهابية ومن بعدها يقوم التنظيم الإرهابي بالإعلان عن مسؤوليته بالهجوم الإرهابي المُنَفَذْ.

وقد نوع وغير داعش من إستراتيجيته من الذئاب المنفردة سنة 2010م بتجديدها بالخيل المسومة وهي تشترط الإنتماء الفكري أو العاطفي إتجاه التنظيم وتعتبر مهمة صعبة للأجهزة الأمنية لمتابعتهم وترصد تحركاتهم كما حدث مع منفذ عملية الدهس في برشلونة حيث كان متعاطفا مع داعش ولم يكن مجندا فيها..[1]

لم تغير الجماعات الإرهابية في الإستراتيجية فقط بل حتى هناك تطور في إستعمال الأسلحة التي يستند عليها الإرهاب ويقوم خلالها بالهجمات الإرهابية، فالوسائل تتعدد وتتنوع فهي ليست وسائل مرئية كدبابات أو قنابل أو طائرات عسكرية حربية... وإنما سيارات مفخخة ودهس للمواطنين وإستخدام أسلحة بيضاء بالطعن، وهذا الأسلوب يُعتمد بهدف زرع الشك والريبة في إستراتيجيات مكافحة الإرهاب وإحباط الخطط الأمنية والعمل على إنجاح العمليات الإرهابية بإستخدام أسلوب التغيير والتنويع للتخويف والترهيب أكثر، وهذا ما أثبتته العديد من الهجمات الإرهابية التي وقعت في فرنسا وإسبانيا وألمانيا... حيث تنوعت فيها وسائل الهجوم الإرهابي فيها فإسبانيا إستخدم في كاتلونيا صيف سنة 2017م سيارة لدهس المواطنين مثلا، وهذا ما يوضحه الشكل الصادر عن مركز مكافحة الإرهاب CAT، حيث أنه 30%أسلحة بيضاء، 33% عبوات ناسفة 25%أسلحة نارية، 12 %من السيارات.

[1] عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، **داعش: من إستراتيجية "الذئاب المنفردة " إلى "الخيل المسومة "**، 2017/8/25، تم زيارة الموقع يوم 2017/09/06 : .

الشكل رقم 14: نوع الأسلحة المستخدمة

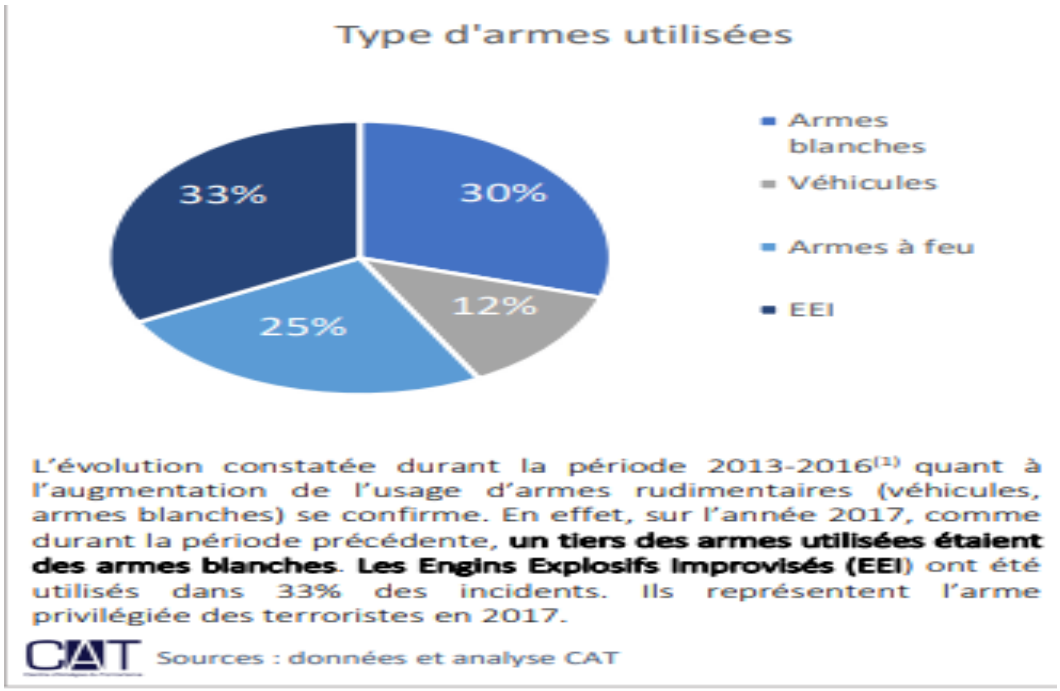

Source: Terrorisme dans l'Union Européenne: Bilan 2017 Attentats, Tentatives et Projets d'Attentats en Relation avec le Contexte Syro – Irakien, Centre d'Analyse du Terrorisme, Janvier 2018, p3.

الفرع الثالث: دور النساء المتطرفات والجهاديات.

لطالما إرتبط دور المرأة في الحروب وسَجَل التاريخ بطولاتهن في فترات الإستعمار من دور المُعدة للأكل إلى الممرضة والمُسعفة لجروح المجاهدين، إلا أنه إنحرف الوصف والدور إلى الجهادية والمتطرفة في صفوف التنظيمات الإرهابية، مع العلم أنه لا يوجد مجال للمقارنة بين دور المجاهدات والبطلات اللواتي قمن بالأدوار العظيمة إبان الفتوحات الإسلامية أو حروب التحرير وبين النساء اللواتي إلتحقن بصفوف داعش، ففي الوقت الحاضر أصبحت المرأة مُستغَلَة من قبل الظاهرة الإرهابية التي هي بعيدة كل البعد عن دورهن ومبادئهن في السابق، ففي ظل إنتشار الإرهاب أصبحت المرأة أو كما تسمى "الجهادية" تشكل خطرا على الأمن وعلى الإنسانية من خلال تجنيدها وإنضمامها في العمل العسكري الإرهابي وتشكل تحديا لمكافحة الإرهاب فقد برز وتطور دورها خصوصا مع ظهور داعش ولم يبرز دورها وأهميتها مع القاعدة من قبل.

لم يكن دور الجهاديات من النساء بارز في صفوف تنظيم القاعدة ولم يكن له أثر أو تأثير على الأعمال الإرهابية إلا غاية ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا وتطور تطورا ملحوظا ليغير في

مفهوم دور المرأة في الجماعات الإرهابية الجديدة.[1] بدأ ظهور دور المرأة في الفروع الإقليمية للتنظيم بإقحامها في مجالات عديدة دعوية ودعائية وإبرازها في الساحة الإعلامية للتنظيم ومشاركتها في المهام اللوجيستية كجمع التبرعات ورعاية أسر القتلى والسجناء وكانت هذه الممارسات عن طريق فرع التنظيم في جزيرة العرب بقيادة يوسف العييري، أما شبكة الزرقاوي التي إلتحقت لاحقا بفرع القاعدة في العراق، وقامت بتأسيس تنظيم الدولة الإسلامية أقحمت النساء في العمليات القتالية والإنتحارية ومشاركتها في التجنيد والإستقطاب خاصة منذ سيطرته على مدينة الرقة السورية ومدينة الموصل العراقية سنة 2014م وإعلانه عن قيام "الخلافة الإسلامية" أين إلتحقت العديد من النساء بالتنظيم في مختلف أنحاء العالم.[2] والملفت للإنتباه هو تعدد وإختلاف جنسيات النساء الجهاديات في صفوف داعش فالمقاتلات والمتطرفات اللاتي إنضمنن إلى داعش ليس فقط من دول عربية وإسلامية وإنما أيضا من دول أجنبية، أوروبية وأمريكية من مختلف الأعمار والمستوى العلمي والإجتماعي والثقافي.

يتم تجنيد النساء في ألمانيا عبر شبكة التواصل الإجتماعي لجمع أكبر عدد من النساء الجهاديات بتشجعيها للفتيات العازبات على الزواج مع المقاتلين والمجندين في التنظيمات الإرهابية وأبرز من يتبنى هذه الأفكار هم داعش وجبهة النصرة، وبهذا الصدد تقول " كلاوديا دنتشيكن" الخبيرة في قضايا التطرف الإسلامي في برلين: «إن المثير في الأمر وجود مجموعات نسائية نشيطة جداً داخل المحيط الجهادي» ومعتنقات الإسلام الجدد يلتحقن بالسلفية لكونهن يبحثن عن مكانتهن كنساء ودورهن الأسري ودورهن بإعانة الزوج وقد إرتفع عدد النساء المتطرفات في السنوات الأخيرة، تمثل المراهقات نسبة 15% من مجموع المتطرفين في الولاية التي تحتوي على 2900 متطرف وإلتحقت 70 إمرأة بالتنظيمات الإرهابية في سوريا والعراق من مجموع 249 متطرفاً يشاركون في الحرب منذ سنة 2012 م.[3]

وتعتبر فرنسا وبلجيكا أكثر الدول التي تضم أعلى النسب من النساء اللاتي إنضممن إلى داعش على مستوى الدول الغربية وربما على المستوى العالمي وهذا وفقا لتقديرات رسمية للدولتين، إذ صدر عن تقرير أمني وجود قفزة كبيرة في أعداد الفرنسيات المهاجرات على أراضي التنظيم، من 10 % سنة 2014 م إلى 35 % في ديسمبر سنة 2015م فبلغ العدد الإجمالي بذلك 220 إمرأة وثلث هؤلاء النساء هن من الفرنسيات

---

[1] انظر: محمد أبو رمان، حسن أبو هنية، **عاشقات الشهادة: تشكلات الجهادية النسوية من القاعدة إلى الدولة الإسلامية**، ط1،عمان، مؤسسة فريدريش إيبرت، 2017، ص127.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص، 87، 88.

[3] انظر: **خطة ميركل للقضاء على الإرهاب كيف تعاملت برلين مع تنامي المقاتلين الأجانب؟**،25 أوت 2017، تم زيارة الموقع يوم: 2018/07/08.

http://arb.majalla.com/2017/08/article55260979

اللواتي إعتنقن الإسلام، كما أن هنالك 59 امرأة وجهت لهن التهمة بقضايا تتعلق بالإرهاب من أصل 280 فردا في فرنسا، بحسب مدعي عام باريس "فرنسوا مولانس"، أما في بلجيكا فإن الأرقام تشير إلى وجود 104 إمرأة من أصل 614 بلجيكي إلى غاية أوت سنة 2016م توجهوا إلى أراضي التنظيم. [1]

وتعددت الأسباب والنظريات المفسرة لإلتحاق النساء بالتنظيمات الإرهابية وأختلفت حولهن الآراء ما بين الإعلاميين والباحثين والسياسيين، فهناك من ألقى المسؤولية على دور وسائل الإنترنيت في تجنيد الفتيات المدمنات على مواقع التواصل الإجتماعي وتذهب آراء أخرى البحث عن الصديقBoy Freind وإغرائهم بفكرة الزواج للمراهقات وأيضا حب المغامرة لدى جيل الشباب الجديد وغسيل الدماغ أو البحث عن الهوية الدينية في المجتمعات الغربية وغيرها من الأسباب.[2] وفضلا عن ذلك لا شك في دور الذي تؤديه مواقع التواصل الإجتماعي والإعلام في التأثير على المشاهدين والمتلقين للمعلومات بنوعيه الإعلام القديم والجديد سواء من خلال التلفاز والجرائد أو المواقع الإلكترونية أو ربما كان البحث أو التصفح من باب الفضول.

تستند مؤخرا الجماعات المتطرفة بإقحام النساء في المشاركة بالعمليات الإرهابية بعدما كان دورها في الماضي القريب يتمثل في دعم المقاتلين في ساحات القتال وجانب التنظيم الإداري وهي خطوة جديدة تحاول من خلالها التنظيمات الإرهابية التشويش على أعدائها بإستخدام النساء اللاتي لا تحوم حولهن الشكوك عند شروعهن بالقيام بالعمليات الإرهابية وخاصة التي تعتمد على الأسلحة الناسفة كالذي يدور في العراق وسوريا منذ سنوات وكما جرت الأحداث الإرهابية في سان دوني في العاصمة الفرنسية باريس.[3] وعليه فقد بدأ المتطرفين بتجنيد النساء للمشاركة في العمليات الإرهابية كما ذكر سابقا ولعدة سنوات وهي عبارة عن أسلوب جديد إستخدمته الجماعات الإرهابية كإستراتيجية تربك بها أعدائها.

وقد جاء في تقرير النساء والراديكالية الإرهابية ما يلي: "عند النظر في الراديكالية الإرهابية النسائية، يميل الباحثون ووسائل الإعلام أن يحدوا أنفسهم بحالات النساء الإنتحاريات، مستثنين على السواء الأدوار القيادية، العملياتية / اللوجيستية و/ أو الأدوار الأيديولوجية التي يمكن أن تضطلع بها النساء. وغالبا ما

---

[1] انظر: أبو رمان محمد، حسن أبو هنية، **عاشقات الشهادة: تشكلات الجهادية النسوية من القاعدة إلى الدولة الإسلامية**،ط1،عمان، مؤسسة فريدريش إيبرت، 2017، ص ص، 359، 360.

[2] نفس المرجع السابق، ص342.

[3] وليد كاصد الزيدي، **الإسلاموية المتطرفة في أوروبا دراسة حالة الجهاديين الفرنسيين في الشرق الأوسط**، ط1، لبنان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017، ص ص، 58، 59.

يتجاهلون كيف يمكن أن تتغير المجموعات الإرهابية، وبيئتها الخاصة وإيديولوجيتها ودوافعها مع الوقت وكيف يتفاعل ذلك ويؤثر على مشاركة النساء في كل مجموعة. "[1]

وبالتالي فدور النساء المقاتلات أصبح اليوم من أهم المواضيع والدراسات لأنها أصبحت تشكل تهديدا أمنيا حيث تعتمد عليها الجماعات الإرهابية بشكل قوي لتنفيذ مخططاتها وأهدافها، وهذا على الرغم من الجهود والإنجازات التي بذلتها الدول الأوروبية لمكافحة الإرهاب.

المطلب الثاني: الإنجازات الأوروبية لمكافحة الإرهاب.

الفرع الأول: الجهود الإنفرادية لبعض الدول الأوروبية.

تختلف الدول الأوروبية في أسلوب مكافحة الإرهاب من دولة إلى أخرى بين الوقاية والعلاج فالدول تتحرك وتعمل وفقا للمعطيات الموجودة، قبل وبعد تعرضها للإرهاب وتتراوح إستراتيجياتها ما بين مكافحة التطرف ومكافحة الإرهاب، يتم التطرق إلى مجموعة من الدول الأوروبية: فرنسا، بريطانيا، بلجيكا، ألمانيا والدانمارك.

1-فرنسا:

بعدما إستهدفت فرنسا في عملية الإرهاب سنة 1986م* أصبحت سياسة مكافحة الإرهاب في فرنسا مسألة "تكييف" حسب المتداول قامت الحكومات الفرنسية بعقد صفقات سرية مع سوريا وإيران وجماعات إرهابية بما في ذلك إفتداء الإرهابيين في الفترة ما بين1987م إلى 1994م... وفي فترة التسعينيات إنتقلت الحكومات الفرنسية من سياسة التكيف والإيواء إلى سياسة القمع الشديد للجماعات الإرهابية وهذا بسبب الحرب الأهلية في الجزائر، التي أثرت على الجماعة الإسلامية في فرنسا بقيامها بتهديدات إرهابية في المستعمرات السابقة، وإنتقلت سياسة مكافحة الإرهاب إلى الوقاية بقيام القوات الفرنسية والإستخباراتية إعتمادا على خبرتها بعمليات مضادة ضد الإرهاب ومع أحداث11 سبتمبر2001م قام بتكثيف العمليات المكافحة للإرهاب.[2]

---

[1] مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان/ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، **النساء والراديكالية الإرهابية التقرير النهائي**، فيينا، 2013، ص3.

*سبتمبر1986:اعتداء بقنبلة أمام محلات "تاتي" في شارع "رين" بباريس يخلف سبعة قتلى و55 جريحا. انظر: **تواريخ وأماكن الإعتداءات الإرهابية في فرنسا**، https://www.mc-doualiya.com/articles/20151113 **13/11/2015**

[2] رونالد تيرسكى، فرنسا الحنين إلى الماضي والنرجسية والواقعية، **السياسات الخارجية الأوروبية هل مازلت أوروبا مهمة؟**، طلعت الشايب، ط1، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2016، ص 264.

ونظرا لتجربتها الطويلة في الإرهاب، فقد زودت فرنسا نفسها بترسانة مهمة لمكافحة الإرهاب تستند إلى ركيزتين أساسيتي: الأولى، الوقاية من العمليات، التي تشرف عليها لجنة الإتصال بين الوزارات المركزية و بكل قوة ضد الإرهاب (Comité Interministériel de Lutte Anti-Terroriste أوCILAT) ووحدة تنسيق مكافحة الإرهاب التابعة لها (Unité de Coordination de la Lutte Anti-TerroristeأوUCLAT)، والموجودة داخل وزارة الداخلية من سنة 1984م، وكذلك القمع إستنادًا إلى الخطة *Vigipirate، ثانياً، التشريع و التدابير القانونية، إستناداً إلى" قانون 9 سبتمبر 1986م". تعتمد أنشطة مكافحة الإرهاب قبل وبعد سبتمبر 2001 على هذين الركنين الرئيسيين وعلى هذا النحو، فإن عملية وضع السياسات وتنفيذها في فرنسا بعد 11 سبتمبر شملت في المقام الأول تفعيل خطط الطوارىء المسبقة لتعزيز الأمن مع تزويد تلك الوكالات المكلفة بمكافحة الإرهاب بمنحها المزيد من حرية التصرف لمنع الهجمات.[1] وقد عرفت فرنسا سلسلة هجمات إرهابية من سنة 2012م والهجوم على صحيفة شارلي ايبدو جانفي 2015م وكانت قبلها في تولوز ومونتلان، وكان الهجوم الأكثر شدة وإنعكاساً على الأمن الفرنسي هو هجوم 13 نوفمبر 2015 م مثلما توضحه الصورة التالية.

الخريطة رقم 02: خريطة تمثل مواقع هجمات باريس.

المصدر: هجمات باريس .. القصة الكاملة، تم زيارة الموقع يوم: 2016/02/25.

http: //www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/11/15

* تعد خطة VIGIPIRATE: أداة أساسية في مكافحة فرنسا للإرهاب، التي تقدم تقاريرها إلى رئيس الوزراء حيث تشمل جميع الجهات الفاعلة الوطنية–الدولة والسلطات المحلية والمشغلين العامين والخاصين والمواطنين– في اليقظة والوقاية والحماية. تم زيارة الموقع يوم: 2019/05/15.https://www.gouvernement.fr/risques/comprendre-le-plan-vigipirate

[1] Kevin A. O'Brien, France**, Europe Confronts Terrorism**, First published, New York, PALGRAVE MACMILLAN, 2005, p21.

لقد ركز الإرهابيين هجماتهم في فرنسا على أماكن عامة يتردد عليها العديد من المواطنين بشوارع هامة متقاربة مع بعضها البعض حيث تلقت باريس عدت هجومات في يوم واحد في: سان دونيس، شارع الجمهورية، باتكلان، شارع فولتير، شارع بومارشي، شارع بيشا، شارع شارون ... وأعلنت من خلالها فرنسا حالة الطوارئ، سعت من خلالها بالسماح للأجهزة الأمنية الفرنسية كالشرطة الفرنسية بالعديد من الصلاحيات كمنع التجمعات وغلق المرافق العمومية وكذلك مداهمة المنازل والأشخاص المشبوهين في التورط بالعمليات الإرهابية بعد إعلانها حالة الطوارىء على أراضي الدولة الفرنسية.

تتمثل أهم الإجراءات فيما يلي:

1-تفعيل إجراء الإقامة الجبرية: إستنادا لقانون الطوارئ الذي يسمح للسلطات الأمنية بفرض الإقامة الجبرية لكل شخص تتوفر فيه الأسباب والشروط التي تجعله يهدد الأمن والنظام العام.

2-تعزيز المداهمات وفقا لحالة الطوارئ التي تعتمد عليها وزارة الداخلية فيتم السماح بمداهمات في الأماكن المشكوك فيها دون المرور بالسلطة القضائية، كما يستثني القانون أماكن مخصصة لممارسة ولاية نيابية أو لنشاط مهني لمحامين أو قضاة أو صحافيين.

3-حذف مواقع إلكترونية: على الرغم من إلغاء الرقابة على الإعلام الفرنسي في سنة 1995م إلا أن النواب قاموا بتعديل قانون مما يسمح للحكومة الفرنسية بحجب مواقع الإنترنت وشبكات التواصل الإجتماعي التي تدعم الأعمال الإرهابية.[1]

وبعدما تعرضت فرنسا إلى الهجمات الإرهابية عدلت في العديد من القوانين والتشريعات لمكافحة الإرهاب من أجل الحفاظ على أمنها وسارعت بوتيرة أكبر في إعادة النظر في إستراتيجيتها بمكافحة الإرهاب بعد هجمات: 2015م،2016م،2017م، وقد أصدرت فرنسا مجموعة من التشريعات والقوانين التي تساعدها على حماية أمن الدولة وأمن مواطنيها شملت إقحام العديد من القطاعات كالإستخبارات ووسعت العديد من صلاحيات رجال الأمن والشرطة والدرك والجنود للمراقبة وترصد تحركات الإرهابيين والمتطرفيين لحماية أمنها الداخلي وإختلفت مضامين هذه القوانين والتشريعات بحسب تجدد الهجمات الإرهابية في فرنسا أو الدول المجاورة لها وأهم القوانين التي يمكن إبرازها من 2014-2017 م كالتالي:

-قامت الحكومة الفرنسية بوضع خطة تضم مجموعة من القوانين بهدف القضاء على الإرهاب وبصفة خاصة ظاهرة تجنيد المقاتلين في تنظيم داعش والتنظيمات الإرهابية الأخرى في فرنسا، وبهذا الخصوص

[1] **حالة الطوارئ في فرنسا..هل نجحت في مواجهة التهديدات الأمنية؟**، 2017/08/09، تم زيارة الموقع في:2017/08/13.
http://www.europarabct.com/

خصصت رقم هاتف يتيح للعائلات التبليغ عن أبناءهم الذين لديهم نية الإنضمام للتنظيمات الإرهابية ومغادرة التراب الفرنسي.[1] كما إعتمدت خطة لمحاربة التطرف العنيف الشبكات الإرهابية منذ مارس سنة 2014م، بهدف الحد من مشكلة المقاتلين الأجانب وإمتد الإجراء إلى إعتماد البرلمان ومجلس الشيوخ الفرنسي مشروع قانون منذ أكتوبر 2014م يتعلق بإتخاذ إجراءات إدارية تمنع مغادرة التراب الفرنسي ومنع رعاية وتقديم الدعم للإرهاب مع توسيعها لمفهوم الإرهاب لتشمل الأعمال الإرهابية المنعزلة.[2]

–قانون 24 جويلية 2015 م المرتبط بالمعلومات المعتمدة بعد هجمات شهر جانفي يحدد الإطار الذي يتم بموجبه السماح لأجهزة الإستخبارات بإستخدام الوصول إلى تقنيات المعلومات، حيث يتم توفير التحكم في خدمات الإستخبارات بواسطة CNCTR (اللجنة الوطنية مراقبة تقنيات المعلومات) هذه اللجنة لديها سلطات أوسع.[3]

–في جويلية 2015، صدر القانون المرتبط بالمراقبة والذي دخل حيز التطبيق حيث يرخص للوزير الأول السماح باللجوء إلى مختلف التدابير لأهداف متنوعة لاسيما في حماية المصالح الإقتصادية، المصالح الكبرى للسياسة الخارجية والوقاية من "الجريمة المنظمة " و" العنف الجماعي" ذات الطبيعة المؤدية إلى إنتهاك النظام العام هذه التدابير تمنح له أيضا سلطة ترخص بإستعمال تقنيات تسمح بممارسة الرقابة الشاملة بغرض الوقاية من الإرهاب.[4] كما أن ظاهرة عودة المقاتلين في صفوف داعش من العراق وسوريا قد برمجت في الأجندات السياسية وأصبحت الشغل الشاغل لرسم السياسات الأمنية في فرنسا، وأصبحت تشكل أحد أبرز المخاوف الأمنية شديدة الخطورة على أمن فرنسا ويمكن أن تشكل تصاعدا للتهديدات الإرهابية.

ومن بين التشريعات لمكافحة الإرهاب نجد القانون الصادر في: 22 مارس 2016 م الذي يعزز الأمن في وسائل النقل والمتعلقة بالوقاية وحماية الأفراد في وسائل النقل الجماعية للمسافرين من العشوائية وسلوكات الإخلال بالنظام العام والهجمات الإرهابية مع السماح لعمال النقل RATP*SNCF** مراقبة الأمتعة أو بالتفتيش... القانون الصادر في:3 جوان 2016م تعزيز مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب من خلال

---

[1] وليد كاصد الزيدي، **الإسلاموية المتطرفة في أوروبا – دراسة حالة الجهاديين الفرنسيين في الشرق الأوسط**–،ط1، لبنان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2017، ص147.

[2] نفس المرجع السابق، ص169.

[3] Benoit Assemat, **le Renforcement de laLégislation Aniterroriste, LIREC**, Institut National des Hautes Etudes de la Sécurité et de la Justice, Département Risque et Crise ,Dossier Thématique, ATTENTAS TERRORISTES : ce qui a changé en France,[2 éme] partie, N 54, Juin 2017, p14.

[4] **Amnesty international**, Des mesures disproportionnées, l'Ampleur grandissante des politiques sécuritaires dans les pays de L'UE est Dangeureux, 2017, p33.

*__SNCF__ : société nationale des chemins de fer Français الشركة الوطنية الفرنسية للسكك الحديدية

**__RATP__ : Régie autonome des transports parisiens الهيئة المستقلة للنقل في باريس .

منح القضاة والنواب العامين العديد من الصلاحيات جديدة كإقرار المداهمات الليلية على المنازل (...) وقانون 28 فيفري2017م المرتبطة بالأمن العمومي، هذا القانون المعتمد في إطار لإجراء المعجل الذي باشرت به الحكومة بعد الإعتداء العنيف على أربع من رجال الشرطة في Niry Chatillon في8 أكتوبر2016م سلطت الضوء على تعزيز الأمن القانوني لتدخل قوات النظام وتسمح على وجه الخصوص بتوحيد قوانين إطلاق النار لجميع قوات الأمن كشرطة، درك، جمارك وجنود منتشرين في إطار عملية السانتينال على سبيل المثال. وبعد الإنذار فإن قوات الأمن يمكنها إطلاق النار في حالات محددة، وخاصة في حالة "رحلة مميتة"، بمعنى في حالة حدوث هجوم ويكون الأشخاص في حالة هروب.[1] في جويلية 2016، تم تمديد قانون حالة الطوارئ الذي عدل قانون الأمن الداخلي، هذا التعديل أيضا مدد من صلاحيات الوزير الأول من مراقبة الإتصالات الإلكترونية.[2] صدرت هذه القوانين في ظل الخطر الذي صاحب القارة الأوروبية تزامنا مع الأحداث الإرهابية التي ضربت في كل من بلجيكا وفرنسا وألمانيا سنة 2016م.

لقد حاولت فرنسا سن قوانين رادعة بصفة عامة للأعمال الإرهابية بهدف القضاء على الإرهاب ولكن هذه القوانين لم تكن رادعة بالنسبة للجماعات الإرهابية التي واصلت الهجومات الإرهابية في كل مرة أشد قوة وشدة كالهجوم المرتكب بمدينة نيس2016م والذي أعتبر مجزرة إنسانية وهجوم شانزيليزيه في أفريل2017م وغيرها... وفي هذا الإطار ومع كل هجوم إرهابي جديد وضعت تشريعات وقوانين خاصة بذلك الفعل الإجرامي محاولة إحتواءه كما هو مذكور أعلاه، وبقيت فرنسا على حالة الطوارئ إلا أنها أقرت قانون أكتوبر2017م لمكافحة الإرهاب والذي يقر برفع حالة الطوارئ، لكن هذا القانون قد أحدث جدلا واسعا حول فعالية تطبيقه ومدى قدرته على الإستجابة لمكافحة التهديدات الإرهابية في فرنسا.

قانون مكافحة الإرهاب صدر في أكتوبر2017م الذي وافق عليه مجلس الشيوخ الفرنسي ومجلس النواب بالأغلبية والذي أثار حفيظة المجتمع الفرنسي لكونه يسمح بتعزيز صلاحيات السلطة الإدارية والشرطة من خلال تحديده لإقامة أشخاص يشكلون تهديدا محتملا مع التحقق من هوياتهم بالحدود دون أخذ رأي السلطة القضائية، مع منح هذا القانون صلاحيات جديدة في مجال المداهمات وإغلاق دور العبادة.[3]

---

[1] Benoit Assemat, **le renforcement de la législation antiterroriste, LIREC,** Institut National des Hautes Etudes de la Sécurité et de la Justice Département Risque et Crise, DossierThématique, ATTENTAS TERRORISTES : ce qui a changé en France,[2 éme] partie, N 54, Juin 2017, p15.

[2] **Amnesty International**, Op Cit, p34.

[3] **فرنسا تقر قانون مكافحة الإرهاب المثير للجدل**، 2017/10/19، تم زيارة الموقع يوم: 2017/12/10.
http://www.aljazeera.net/news/international/2017/10/19

وحسب بيان الرئاسة الفرنسية المتعلق بإقامة"مركز وطني لمكافحة الإرهاب" لدى رئيس الجمهورية الفرنسي"إيمانويل ماكرون" يبدأ العمل بعشرين محلل ومن بين المهام الموكلة إليه الإشراف الإستراتيجي على خدمات الإستخبارات مع مراقبة حسن التنسيق الأمني بالإضافة لإقتراح يتمثل في خطة عمل بشأن عمل أجهزة المخابرات وتقديم تقرير أسبوعي لمجلس الدفاع، ويتم إعداد إستراتيجية مكافحة الإرهاب وذلك من أجل فك العزلة على مختلف أجهزة المخابرات.[1]

تعد فرنسا من بين أكثر الدول متضررة من الإرهاب فمكافحة الإرهاب بالنسبة لفرنسا هو من أولى أولوياتها لحماية أمنها لذا أصدرت العديد من التشريعات والقوانين التي تنص على مكافحة الإرهاب والتطرف وفرض حالة الطوارىء ووسعت من صلاحيات أجهزة الأمن بهدف حماية أمنها القومي والداخلي وتعزيز التعاون الدولي لمكافحة الظاهرة الدولية للإرهاب حتى خارج إقليم فرنسا، وإذا نظرنا إلى نظيرتها بريطانيا فهي تمتلك إستراتيجيات متباينة فكل دولة تمتلك إستراتيجيتها الخاصة لمكافحة الإرهاب إنطلاقا من زوايا مختلفة وإعتمادا على وسائل مختلفة.

2-بريطانيا:

عرفت بريطانيا عدة هجمات إرهابية على أراضيها ورسمت عدة إستراتيجيات لمكافحة الإرهاب منها ما قامت به قبل تعرضها للهجمات ومنها بعد الهجمات الإرهابية ليشمل الوقاية والمكافحة بهدف إحتواء الظاهرة الإرهابية في بريطانيا ولمنع إنتشارها في المجتمع البريطاني.

بدأت جهود بريطانيا في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة سنة 1974م أين تم صدور أول قانون بريطاني لمكافحة الإرهاب وإستمرار العمل به حتى سنة 2000م فبدأ التعديل بتوسيع صلاحيات السلطات الأمنية في متابعة المتهمين في قضايا إرهابية ولكن بعد 11 من سبتمبر 2001م عدلت قوانين مكافحة الإرهاب بسبب تطور أشكال الإرهاب وإنتشاره في كل مكان مع إمكانية وقوع هجمات بشكل أكبر تحت تأثير أفكار دينية وثقافية متطرفة ومنحرفة.[2]

لندن تاريخيا كانت قطب مهم للجهاديين في أوروبا في سنوات 1990 العديد من إسلامويين وجهاديين إستفادوا من اللجوء السياسي المفتوح ومن حرية التعبير معتبرة، لكن وبعد هجمات 11 سبتمبر 2001م، أعلنت السلطات خطة عمل وطنية كبيرة مسبقةcontest، التي تحتوي على مجموعة من البرامج المختصرة

[1] **حالة الطوارئ في فرنسا.. هل نجحت في مواجهة التهديدات الأمنية ؟**، 2017/08/09، تم زيارة الموقع يوم :2017/08/13. http://www.europarabct.com/

[2] ام امجد زين العابدين طعمة، السياسة البريطانية في مكافحة الإرهاب: دراسة في المسارات والتوجهات المستقبلية، **مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 18، مايو 2018، ص ص 100، 101.

من قبل أربع **p:** تحضير Prepare، متابعة Poursuit، حماية Protéger، وقايةPrévenir.[1] ركزت إستراتيجية الحكومة البريطانية لمكافحة الإرهاب في فترة 2005–2008م على مكافحة الإرهاب ومحاربة التنظيمات الراديكالية المسلحة في مناطق مختلفة في العالم خصوصا أماكن تواجد الجماعات الإرهابية القاعدة في أفغانستان والحدود الباكستانية... [2]

وأهم ما جاءت به إستراتيجية الحكومة البريطانية لمكافحة الإرهاب والتي تم الإعلان عنها في جويلية سنة 2008م على ما يلي:

1- إنشاء قوة حدودية موحدة جديدة لها سلطة حماية كل الموانئ والمطارات.

2- تعزيز ضوابط إلكترونية وبيومترية لمراقبة دخول وخروج المسافرين على الحدود.

3- إعداد سجلات جديدة خاصة بالمتهمين بالإرهاب مع إمكانية مراجعة إستخدام أدلة الدفاع في المحاكم المختصة.

4- توسيع صلاحيات لإضافة المعلومات من مختلف الوكالات الحكومية.[3]

وقد لقيت إستراتيجية الوقاية Prevent أهمية بعد أحداث 7 جويلية 2005م في مترو لندن إستراتيجية ، وبعد ذلك قاموا بمراجعة محتوى contest في مارس 2009م حتى يتم أخذه بعين الإعتبار كمركز في النظام، كان هذا التشريع مصحوب بتصعيد للتشريعات القمعية لمكافحة الإرهاب وبتسليط الضوء على نقطة: "قانون مكافحة الإرهاب والأمن" والتي صُوت عليها في فيفري 2015م، التي تجبر مؤسسات الدولة (الشرطة، السجون، السلطات المحلية، المدارس،الجامعات، إلخ) لمنع الأفراد بإندماجهم في الإرهاب.[4] وعلى غرار الأجهزة الأمنية المذكورة سابقة ونظرا لخطورة التهديدات الإرهابية قررت إقحام أهم الأجهزة البريطانية المختلفة في مكافحة الإرهاب نجد وزارة الداخلية.

ووفقا للإستراتيجية مكافحة الإرهاب التي قدمها وزير الداخلية "ساجد جاويد" التي تدمج التبادل المعلوماتي بين جهاز الأمن " إم أي 5" والشرطة والسلطات المحلية والقطاع الخاص وصرح "جاويد " حول تعديل إستراتيجية مكافحة الإرهاب التي سميت "كونتييت" (مكافحة) والتي تشمل الدروس المستخلصة من الإعتداءات الإرهابية لسنة 2017م وردود الأفعال إتجاهها.[5] فمكافحة الإرهاب لا تقتصر على دول معينة

[1] Abdelasiem el Difraoui, Milena Uhlmann, Prévention de la Radicalisation et déradicalisation : Les Modèles Allemand, Britanique et Danois, **Politique Etrangère**, 4/ 2015, p176.

[2] ا م امجد زين العابدين طعمة، مرجع سابق، ص103.

[3] نفس المرجع السابق، ص ص 103، 104.

[4] Abdelasiem el Difraoui, Milena Uhlmann, Op Cit, p 176.

[5] **بريطانيا تكشف إستراتيجية جديدة لمكافحة الإرهاب**، 2018/06/04، تم زيارة الموقع يوم: 2018/08/13.

دون الأخرى فالواضح أنه بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م العديد من الدول الغربية والأوروبية أعادت النظر فيما يخص أمنها ومكافحة الإرهاب وتعددت الزوايا التي تنطلق منها كل دولة لرسم إستراتيجياتها لمكافحة الإرهاب وحماية أمنها وأمن مواطنيها وهذا ما قامت به بلجيكا.

3-بلجيكا:

أشار قانون 19 ديسمبر2003م لظهور أول قانون لمكافحة الإرهاب على ساحة قانون الجنائي البلجيكي هذه كانت كنتيجة لتحول في القانون البلجيكي في قرار تحت إشراف مجلس الإتحاد الأوروبي الصادر في 13 جوان 2002 م والمرتبط بمكافحة الإرهاب كنتيجة مباشرة للهجمات التي إرتكبت في 11 سبتمبر 2001م في الولايات المتحدة الأمريكية في مركز التجارة العالمي والبنتاغون.[1] وقد ورد في وثيقة للمجلس الأوروبي عن الخطة لمكافحة الإرهاب: "بلجيكا نشطة أيضا في الكفاح ضد التطرف والتجنيد واعتمدت سنة 2005م "خطة وطنية لمكافحة الراديكالية" (خطةR*)".[2]

ولقد سبق وأن تعاملت السلطات البلجيكية مع تنظيمات متطرفة أين إكتسبت الخبرة في التعامل معها كتنظيم "الشريعة من أجل بلجيكا" الذي تأسس في 3 مارس 2010 م وهدف إلى إنشاء حكومة تستند على الشريعة في بلجيكا ورفضت السلطات البلجيكية ذلك وقامت وزيرة الداخلية آنذاك "آنمي توتلبو" بإغلاق الموقع الخاص بالتنظيم على الإنترنيت ... وإعتبره القضاء البلجيكي تنظيما إرهابيا مع إصدار أحكام قضائية بسجن أعضاء التنظيم سنة 2012م وعلى رأسهم زعيم التنظيم فؤاد بلكاجم الملقب بـ" أبو إمام" لمدة عامين بتهمة "الكراهية والخطاب العدائي" وتبعه بعد ذلك حل التنظيم وتواصلت التحقيقات والمتباعات بشأنه إلا أن تم إتهامه بالتواطىء والعمل مع التنظيم الإرهابي داعش لتجنيد المقاتلين بالإنضمام إلى سوريا وأعيد فتح الدعوى القضائية سنة 2014 م حول هذا التنظيم وتم سجن العديد من الأعضاء المنتمين له حتى تم القضاء

---

https://arabic.rt.com/world/948356

[1] Emeline Thielen, **la Lutte Contre la Radicalisation Violente : Comparaison entre la Belgique et le Danemark**, Master en Droit, Université Catholique de Lourain, Faculté de Droit et de Criminologie, 2016, P 24.

[2] Conseil de l'Europe, **Comite d'Experts sur le Terrorisme (codexter), Profils Nationaux Relatifs à la Capacité de Lutte Contre le Terrorisme**, Belgique, Octobre 2016, p6.
https://rm.coe.int/16806ed6ba, vu : 15/05/2017.

*تمت مراجعة هذه الخطة R لسنة 2005 والتي تمت الموافقة بشأنها في 14 ديسمبر 2015 من قبل مجلس الأمن القومي، ويتمثل في خطة عمل ممنهجة تهدف من خلال التعاون متكامل للخدمات العامة للحد من التطرف في المجتمع وتحقيقا لهذا الهدف وفقا لخطة عمل لها هدفين: رسم خارطة الأشخاص والجماعات المتطرفة الذين يؤثرون على محيطهم والحد من ناقلات التطرف والغرض منه هو إكتشاف المبكر للجهات الفاعلة المتطرفة، من أجل أخذ التدابير اللازمة في الوقت المحدد.(Idem)

نهائيا على هذا التنظيم.[1] وبالتالي تبدو الإستراتيجية التي إعتمدتها بلجيكا في القضاء على الإرهاب بداية من الجذور أي من الأفكار التطرفية وذلك بالمراقبة والترصد والتتبع ومحاصرة زعمائهم والأعضاء المنتمية إليهم وهذا بهدف عدم نشر الأفكار المتطرفة التي تؤدي إلى الإرهاب فإعتمدت على الوقاية والعلاج في وقت واحد.

ويمكن التركيز على أهم النقاط التي إرتكزت عليها بلجيكا لمكافحة الإرهاب فيما يلي:

1-موضوع تمويل الإرهاب تم دمجه سنة 2004م ضمن قانون 11 جانفي 1993م والمتعلقة بالوقاية من إستعمال النظام المالي لأغراض تبيض الأموال(...) في سنة 2017م نص على أن قانون 1993م ينبغي أن يستخلف بقانون بلجيكي جديد لتحويل التوجيه الصادر في 20 ماي 2015م والمرتبط بالوقاية من إستعمال النظام المالي لأغراض تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب (التوجيه الرابع لمكافحة تبييض الأموال) القانون الجديد يشكل تحديث كامل للتوجيه الوقائي لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، تبعا للتطورات الهامة المعتمدة في هذا الموضوع على المستوى الأوروبي والدولي.[2]

2-إن مكافحة الراديكالية هي أيضًا إحدى أولويات إطار الأمن الشامل 2016-2019م لخطة الأمن القومي للفترة 2016-2019 م.[3]

3-فريق عمل الخاص بـForeign terrorist fighters المقاتلون الإرهابيون الأجانب تم إنشاؤه في إطار التعليمة الوزارية الصادرة في21 أوت 2015م.[4] مسألة المقاتلون الإرهابيون الأجانب Foreign terrorist fighters تتطلب مقاربة أمنية خاصة، إعتمد كل من وزير الأمن والداخلية و وزير العدل في 27 أوت 2015م على تعليمة مرتبطة بمقاربة Foreign terrorist fighters توفر التعليمة التحليل شخصي لتهديد كل مقاتل إرهابي أجنبي إعتمادا على معلومات من مختلف الخدمات، جمعت في قاعدة بيانات واحدة، مع مجموعة من التدابير المشخصة والتدابير محددة الدعم على المستوى المحلي.[5]

4-سطرت بلجيكا نهجا شاملا لمكافحة الإرهاب وتولي أهمية كبيرة للتوازن بين الوقاية والملاحقة القانونية وإعادة التأهيل، ويتطلب هذا النهج تعاونًا وتنسيقا وثيقين بين مختلف الجهات الفاعلة وعلى مختلف مجالات السياسة ومستوى السلطات، من الفيدرالية إلى المحلية هذه المقاربة تشمل: الهيئة التنسيقية لتحليل التهديدات

---

[1] نرمين محمد توفيق، **بلجيكا.. معقل الإرهاب في قلب أوروبا**، 2018/8/5، تم زيارة الموقع يوم: 2018/09/12.
http://www.almarjie-paris.com/3047

[2] Conseil de l'Europe, Op cit, p6.

[3] Ibid, P7.

[4] Idem.

[5] Ibid, p6.

(OCAM)، وتعمل مع العديد من الهيئات الشريكة لها مثل الخدمة العمومية الفيدرالية للشؤون الخارجيةSPF، والداخلية والعدالة ،المالية والدفاع، وكالة الإستخبارات، خلية معالجة المعلومات المالية، الشرطة الفيدرالية و المحلية، النائب العام والمجتمعات المحلية، والبلديات والأقاليم وبهذا تلتزم هذه المؤسسات على تحقيق أهداف مشتركة أهمها: حماية المواطنين والبنية التحتية ضد الهجمات الإرهابية، مكافحة التطرف والتطرف العنيف، تفكيك الشبكات الإرهابية ومحاربة تمويل هذه الشبكات؛ مقاضاة مرتكبي الجرائم الإرهابية ومعاقبتهم وإعادة إدماجهم في المجتمع، ودعم ضحايا الإرهاب.[1] وعليه إعتمدت بلجيكا أيضا مقاربة متنوعة لمكافحة الإرهاب مثل الوقاية من التطرف ومحاربة التطرف ومكافحة تمويل الإرهاب وتعزيز أيضا التعاون مع الدول لمكافحة الإرهاب، خصوصا وأنها من بين الدول المتضررة من الإرهاب، ولكن مكافحة الإرهاب لا تقتصر على الدول المتضررة من الإرهاب بل حتى الدول الأخرى كالدانمارك مثلا.

4-الدانمارك:

إعتمدت الدانمارك على القوانين الصادرة على التوالي سنة 2002م و2006م التي تشكل الأرضية الثابتة لمكافحة الإرهاب عبر الوقاية والتحقيق والملاحقة الفعالة للأنشطة الإرهابية على الأقليم الدانماركي.[2] فيمكن القول أن قانون 2002م قد جاء إستجابة لأحداث 11 سبتمبر 2001م بالولايات المتحدة الأمريكية للوقاية من الإرهاب وقانون 2006 م قد جاء بعد موجات الغضب والتهديدات التي طالت الدانمارك بعد نشر الرسوم الكاريكاتورية المسيئة للنبي محمد- صلى الله عليه وسلم - إلا أن تهديد تنظيم داعش الإرهابي قد أيقظ فكرة ضرورة مكافحة الإرهاب والتطرف لدى الحكومة الدانماركية مجددا.

وفي سنة 2014م بادرت الحكومة الدانماركية بإنشاء برنامج لمكافحة التطرف وإدماج الجهاديين l'EXIT programme وينظم حول" دار الإعلام infohus التي تم إنشائها سنة 2010 م في مدينة Aarhus هدفه تحطيم" الروايات الكبرى المؤسسة لدعاية الجهاديين وإعطاء النصائح للشباب المتطرفين ودعوة المتطرفين والجهاديين الذين ذهبوا إلى العراق وسوريا على العودة.[3] المقاربة الدانماركية لمكافحة التطرف ملحوظة بدرجة التعاون بين المجتمع المدني ومؤسسات الدولة، وتهمش الجانب السوسيو إقتصادي والتمثيل الضعيف للشباب الدانماركي المهاجر للجيل الثاني والثالث وتتجنب المنظمات المسلمة من أجل تدابير

[1] https://diplomatie.belgium.be/fr/politique/themes_politiques/paix_et_securite/terrorisme/lutte_contre_le_terrorisme vu : 14/04/2018.

[2] Emeline Thielen, la **Lutte Contre la Radicalisation Violente Comparaison entre la Belgique et le Danemark**, Master en Droit, Université Catholique de Lourain, Faculté de Droit et de Criminologie, 2016. P 30.

[3] Abdelasiem el Difraoui, Milena Uhlmann, Prévention de la Radicalisation et Dé radicalisation : Les Modèles Allemand, Britanique et Danois, **Politique Etrangère**, 4/2015, p180.

الحساسة والمختلفة.[1] الدانمارك مثلها مثل بلجيكا إنضمت إلى التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة ضد تنظيم داعش الإرهابية كما أن إسهام الدانمارك في هذا التحالف إنتهى فى نهاية سنة 2015م عند إرسال قوات F16 إلى العراق.[2] وتتعاون الدول الأوروبية هي الأخرى في مجال مكافحة الإرهاب على المستوى الدولي خصوصا عندما يكون التهديد مشترك بين الدول الأوروبية وذلك من خلال أساليب وآليات جديدة.

5-ألمانيا:

بدأت في ألمانيا المبادرات الأولى للوقاية من التطرف بدأت بين 2003م و2004م في خطوات أولى بعد هجمات 11 سبتمبر 2001م والتي تم إعدادها جزئيا في Hambourg بعد التدخل الأمريكي في العراق سنة 2003م، عدد كبير من الألمانيين إلتحقوا بمسارح الجهاديين العراقيين وفي المناطق القبلية في أفغانستان وباكستان، في هذه الفترة مبادرات الوقاية كانت موجودة بالأخص في دعائم التكوين (رسوم متحركة، الكتيبات، والفيديوهات... إلخ) إلى المؤسسات المدرسية والجمعيات أو مؤسسات الدولة.[3]

وقد وضعت ألمانيا تدابير وخطط أمنية لمكافحة الإرهاب:

1- إسقاط الحصانة التي كانت تتمتع بها المؤسسات الدينية في ألمانيا، مع مراقبة التمويل بشكل تام.

2- إمكانية محاكمة المدنيين بالتهم الإرهابية في محاكم خاصة داخل ألمانيا.

3- العمل بصرامة لكبح قدرة الإرهاب.

4- إبرام الإتفاقيات بتسليم المتهمين قضائيا للدول الأخرى الموجودين على الأراضي الألمانية بشرط التعهد أن لا تطبق فيهم عقوبة الإعدام عند أخذهم وفقا لما يصدر عن القضاء الألماني.

5- إقرار قانون مكافحة الإرهاب سنة 2002 م وتم تجديده عام 2006 م ويسمح لأجهزة الأمن بمعالجة القضايا المتعلقة بالإرهاب دون العودة إلى السلطة القضائية.[4]

هذه التدابير والإجراءات إتخذتها الحكومة الألمانية كإجراء أولي وقائي لأن الإرهاب لم يكن يهددها بشكل مباشر وليست مستهدفة من قبله ولكن موقعها الإستراتيجي ودورها السياسي على الساحة الدولية جعلها تتخذ إحتياطاتها المختلفة ومع تزايد التهديد الإرهابي ووقوع هجمات إرهابية على الدول الغربية والأوروبية سارعت ألمانيا إلى ضبط إستراتيجيتها لمكافحة الإرهاب.

وتكمن المقاربة الألمانية العامة في مكافحة الإرهاب فيما يلي:

---

[1] Idem.

[2] Emeline Thielen, Op cit, P 29.

[3] Abdelasiem el Difraoui, Milena Uhlmann, op cit, p 172.

[4] نوار جليل هاشم، السياسة الألمانية تجاه الإرهاب، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 2، مايو 2015، ص 28.

1-تحطيم البنى التحتية للإرهاب بكل أشكاله في ألمانيا وخارجها إعتمادا على أسلوب وقائي إستباقي يستند على أحدث الوسائل الإستخباراتية لمكافحة الإرهاب قبل إختراقه لألمانيا.

2-محاربة كل أنواع التطرف المؤدي إلى الإرهاب مع تحديد الإرهابيين والجماعات الداعمة لهم ومقاضاتهم في العدالة.

3-تقديم المساعدات للدول التي تواجه تهديد الإرهاب وتعاني من فشل مواجهته لحمايته منه.

4-وقف إنتشار أسلحة الدمار الشامل ومنع إمتلاكه من قبل الدول والأفراد.

5-دعم التعاون المتعدد الأطراف لأي عمل عسكري وبرعاية الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى.[1]

ولأن التطرف يوفر الجو الملائم والمناسب الذي تنشأ فيه الجماعات الإرهابية سارعت بدورها ألمانيا لمكافحة التطرف... تم تطبيق هذه الإستراتيجية لمكافحة الإرهاب خصوصا بعد ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في الشام والعراق ومشاركتها في التحالف الدولي ضده.

يعتبر برنامج حياة Hayat أول برنامج ضد التطرف على ساحة المجتمع المدني التي تم الإعلان عنه من قبل مركز الثقافة الديمقراطي (ZDK) لبرلين متاح للخبرة في مجال مكافحة التطرف في أوساط اليمين المتطرف "EXIT Deutsch land"، « Hayat « vie حياة بالعربية وبالتركية والتي تحوي في صفوف عملها، ضابط شرطة سابق ومختصين في الإسلام الراديكالي، هو برنامج للنصائح يتتبع الشباب المتطرفين وعائلاتهم، ومنذ جانفي 2012 إنضمت وزارة الفيدرالية الداخلية إلى هذه المبادرة.[2]

ونجد المبادرة الألمانية Violence Prévention Network (VPN) شبكة الوقاية من العنف تحت إشراف المركز المعلوماتية والمهارة ضد التطرف لHesse (Kompetenzzentrum Hessisches Information Und Gegen Extremismus HKE) الذي يعتمد على وزارة الداخلية والرياضة والتي وضعت برامج مكافحة التطرف في السجن لحوالي عشرين من المعتقلين مجزئة إلى جماعتين – في طريق نحو التطرف أو متطرفين – يخضعون لرصد خاص، من بين هؤلاء يوجد معتقلين مدنيين ينتمون إلى جماعات إرهابية- القاعدة، داعش-أو لمحاولاتهم القيام بهجمات إرهابية في ألمانيا.[3] وخشية من تعرض ألمانيا لهجمات إرهابية خصوصا بعد إنتشار نفوذ داعش في سوريا والعراق وجذبها العديد من الأوروبيين أصبح خطر الإرهاب يهدد

[1] نفس المرجع السابق، ص 27.

[2] Abdelasiem el Difraoui, Milena Uhlmann, prévention de la radicalisation et dé radicalisation : les modèles Allemand, Britanique et Danois, **politique étrangère**, 4/ 2015, p 173.

[3] Ibid, p 174.

أمن ألمانيا وبالتالي وضعت مخططا وإستراتيجية للقضاء على داعش كغيرها من الدول الأوروبية حسب ما تقتضيها الضرورة كخطوة إستباقية وإمتدت النظرة إلى خارج الحدود الألمانية.

وتمكنت ألمانيا من وضع إستراتيجية للقضاء على تهديد داعش في العراق والمنطقة المحيطة بها والتي عبرت عنها الحكومة الألمانية عبر وزير خارجيتها شتاينماير سنة 2014م على أربعة نقاط أساسية:

1- تشكيل حكومة عراقية فعالة تشمل مختلف فئات المجتمع.

2- التعاون والتفاهم بين دول المنطقة من أساسيات العمل المشترك للقضاء على جميع أشكال الإرهاب وبصفة خاصة التنظيم الإرهابي داعش.

3- المساهمة في التخفيف من إنعكاسات الصراعات الدينية داخل العالم الإسلامي وذلك لغرض سحب الشرعية الدينية التي تستغلها داعش في عملياتها الإرهابية والتنظيمات الإرهابية الأخرى المشابهة لها.

4- ضرورة التعاون الدولي لمنع إنتشار المقاتلين ومنع تمويل والدعم لتنظيم داعش.[1] وبعد تعرض ألمانيا لهجمات إرهابية سنة 2016م وتبني خطط ومشاريع جديدة لمكافحة الإرهاب تطورت أساليبها الأمنية بطريقة تتماشى ومتطلبات حماية الأمن الداخلي تم إستحداث العديد من الأجهزة الأمنية بمشاركة القطاعات الأخرى كفرق الحدود لحماية المواطن الألماني من الإرهاب.

تم إنشاء وحدة شرطة جديدة تسمى "وحدة معاينة الأدلة، وتنفيذ الإعتقال" مقرها بالقرب من العاصمة برلين تتشكل من 50 شرطيا وإنشاء أربع وحدات إضافية في عام 2016م تحتوي كل واحدة منها 50 موظفا متمركزة في مواقع أخرى من ألمانيا، وهذا لمواجهة التهديدات الأمنية الإستثنائية كالإرهاب ولتدعيم الأنظمة الأمنية الأخرى التي تعمل في الحدود إضافة إلى فرق التدخل السريع الموجودة في الولايات الألمانية المختلفة.[2]

الفرع الثاني: التعاون على المستوى الإتحاد الأوروبي.

على مستوى الإتحاد الأوروبي، النقاشات في البرلمان الأوروبي المتعلقة بمكافحة الإرهاب في الفترة بين(سبتمبر 2001م و جوان 2003م) توحي أنه قبل 11 سبتمبر 2001م، المسائل المتعلقة بتطبيق تدابير الطوارىء نادرا ما إعتبرت أنها مرتبطة بالإرهاب.[3]

---

[1] نوار جليل هاشم، المرجع السابق، ص 31.

[2] **خطة ميركل للقضاء على الإرهاب كيف تعاملت برلين مع تنامي المقاتلين الأجانب؟**، 25 اوت 2017، تم زيارة الموقع يوم: 2018/07/08.

http://arb.majalla.com/2017/08/article55260979

[3] Didier Bigo RB Walker et chercheurs ELISE, Liberté et Sécurité en Europe : Enjeux Contemporains, **Cultures et Conflits**, printemps ,61/2006, p10.

وفي وثيقة لتقرير "التهديد الوضعي للداعش والقاعدة في أوروبا" الصادر سنة 2017م جاء فيها ما يلي:" في أوروبا تاريخ التشريعات المشتركة لمكافحة الإرهاب إرتفعت سنة 2002م القرار المشرف عليه من قبل مجلس الإتحاد الأوروبي والمرتبط بمكافحة الإرهاب (2002/475/JAI) شكل أول المفاهيم المشتركة حول "الإرهاب" و"الجماعات الإرهابية". وقبل هذا التاريخ وحدها خمس دول الأعضاء (المملكة المتحدة، ألمانيا، إيطاليا، فرنسا،إسبانيا) هي التي كانت تملك عدد معتبر من الوسائل التشريعية المتطورة تبعا للمتطلبات الوطنية وإنعكاسا للوضع المحلي والمشاكل الناجمة عن التطرف".[1]

وقد تبنى الإتحاد الأوروبي العديد من الإجراءات وعبر العديد من الأجهزة:

1-الإتحاد الأوروبي تبنى إجراءات مصيرية لتأمين النقل، فالوكالة الأوروبية للنقل الجوي (AESA) طبقت بدءا من سبتمبر 2003 م معايير مشتركة لا سيما في معلوماتية الطاقم ومراقبة الأمتعة.[2] وشملت مكافحة الإرهاب قطاع النقل في أوروبا وذلك من خلال إدخال النظام المعلوماتي في شبكة النقل لمراقبة هوية الأشخاص المتنقلين وأمتعهتم لمحاولة تحديد هوية الإرهابيين عند تنقلهم داخل التراب الأوروبي.

فأحداث 11 سبتمبر قد سرعت من وتيرة العمل لحماية الإقليم الأوروبي ومع تبني لخطة عمل بدأت في 21 سبتمبر 2001م، من قبل المجلس الأوروبي فوق العادة، وإتباعا لهذا فأوروبا هي الأخرى قد عرفت بشكل قوي ضربات مع هجمات مدريد سنة 2004 م ولندن سنة 2005م، وبعد الهجمات الإرهابية المرتكبة في مدريد في 11 مارس 2004م، قرر المجلس الأوروبي إنشاء منصب منسق مكافحة الإرهاب، وفي ديسمبر سنة 2005م تبنى المجلس إستراتيجية الإتحاد الأوروبي مركزا على مكافحة الإرهاب هذه الإستراتيجية ركزت على أربع محاور رئيسية: الوقاية، الحماية، التتبع وردة الفعل، إعترفت هذه الإستراتيجية بهذه المجالات، وعلى أهمية التعاون مع بعض الدول والمؤسسات الدولية، إتخذت مجموعة من المبادرات ذات طبيعة تشريعية أو عملياتية.[3]

وتستند إستراتيجية الإتحاد الأوروبي وفقا لما جاء في دراسة الموسومة ب: **أوروبا آمنة في عالم أفضل الإستراتيجية الأمنية الأوروبية** الصادرة سنة 2010 :" إستراتيجية الإتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب، أيضا منذ 2005، مبنية على إحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي وتتبع توجها من أربعة أجزاء: منع التشدد والتجنيد والعوامل المرتبطة بهما، حماية الأهداف المحتملة، ملاحقة الإرهابيين، والإستجابة لعواقب الهجوم و

[1] Andrea MANCIULLI, Assemblée parlementaire de l'OTAN groupe spécial Méditerranéenne et moyen Orient / **la menace posée par DAESH et AL QAIDA à l'Europe**, Italie, 23 novembre 2017, p13.
[2] Philippe Delivet, l'Union Européenne et la Lutte Contre le Terrorisme, **Question d'Europe**, Fondation Robert Schuman, policy paper, N 386, 23Mars 2016, p3.
[3] Ibid, p2.

بينما يكون العمل الوطني محوريا ،فإن تعيين منسق لمكافحة الإرهاب كان خطوة مهمة للأمام على المستوى الأوروبي." [1]

ولم يتخلى الإتحاد الأوروبي في مكافحته للإرهاب عن مبادىء حقوق الإنسان وذلك من أجل عدم المساس بالحريات الفردية للمواطنين الأوروبيين مع تعدد جنسياتهم ومعتقداتهم الدينية، بالرغم من إتخاذ الإتحاد الأوروبي الإحتياطات اللازمة بموجب إجراءات مشتركة لردع الإرهاب وخاصة إعتمادها على المراقبة في التنقل إلا أن هذا لم يحد من الهجمات الإرهابية المتواصلة على دول الإتحاد الأوروبي، حاول حينها التنسيق القضائي بين دوله لمواجهة الهجمات الإرهابية بالتنسيق بين النظام المعلوماتي وإدخاله وفق العمل القضائي على مستوى الجهات القضائية.

2-نظام ECRIS (European Criminal Records Information Systéme) النظام المعلوماتي للسوابق العدلية الأوروبية والذي يهدف إلى مراقبة السوابق العدلية وتسهيل تبادل المعلومات حول الأحكام بين الدول الأعضاء.[2] وذلك لتبادل المعلومات المشتركة للمعتقلين المشتبه فيهم من أجل تعزيز المزيد من التضامن في مجال مكافحة الإرهاب على المستوى الأوروبي.

3-بهدف مكافحة ومحاصرة الأعمال والأنشطة الإرهابية أصدر وزراء عدل دول الإتحاد الأوروبي قرار يقضي بتجريم التحريض على الإرهاب وبإستخدام الشبكة العنكبوتية بالدعاية للأعمال الإرهابية وجذب الأفراد لتجنيدهم في التنظيم الإرهابي ويتيح هذا القرار للسلطات المختصة بتسهيل التعاون بين مستخدمي الأنترنيت للتعرف على المجرمين فهي مبادرة وخطوة قامت بها دول الإتحاد الأوروبي لتوحيد العمل القضائي بين مختلف دوله للتصدي للنشاطات الإرهابية ويقوم على أساس التعاون والكشف عن الإرهابيين والهدف من القرار وضع الأرضية المناسبة لتسهيل العمل القضائي الذي يقتضي مقاضاة مشجعي الإرهاب والداعمين له وناشري كيفية صنع المتفجرات، إذ صرح منسق الإتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب أمام البرلمان الأوروبي يوم 7 أفريل 2008م بأن حوالي5000 آلاف موقع الأنترنيت تساهم في الدعوة إلى التشدد وتطرف الأوروبيين وإنطلاقا من هذا أصدر توصية بدعم إقتراح ألماني سابق بتحويل شرطة "يوروبول" الأوروبية لمهمة مراقبة الإنترنيت.[3] ومع صدور التوصية المشتركة بين دول الإتحاد الأوروبي والذي أرادت بموجبه

---

[1] مجلس الإتحاد الأوروبي، **أوروبا آمنة في عالم أفضل الإستراتيجية الأمنية الأوروبية**، لوكسمبورغ، مكتب الإصدارات الإتحاد الأوروبي، 2010، ص12.

https://www.consilium.europa.eu/media/30826/qc7809568arc.pdf

[2] Philippe Delivet, op cit, p3.

[3] موسى مسعود أرحومة ،الإرهاب و الإنترنت، **دراسات وأبحاث**، المجلد 2، العدد 4، 2009، ص ص 179، 180.

توحيد العمل القضائي بينها لمعرفة هوية المجرمين وتجريم بعض الأفعال يساعد على كشف منفذي الهجومات الإرهابية بعد إرتكابهم لها وأثناء تنقلهم في أوروبا.

تصر دول الإتحاد الأوروبي على مواجهة الأنشطة الإرهابية التي تمارس عبر الإنترنيت بالإنترنيت، وهو ما إتضح في مسودة البيان الصادرة عن سفراء دول الإتحاد الأوروبي والتي أُعِدَتْ لإجتماع وزراء العدل والداخلية ودعت إلى تعاون دول الأعضاء فيما بينها في مشاريع مشتركة لتبادل المعلومات بخصوص مواقع تواجد الإرهابيين على الإنترنيت، وأهم ما توصلت إليه المسودة هو أن وكالة الشرطة اليوروبول تعمل على إقامة بوابة تسمح بتبادل المعلومات من شأنها مراقبة مواقع الأنشطة الإرهابية وتتضمن هذه البوابة روابط إلكترونية التي ستخضع للمراقبة مستقبلا.[1] وإستعان الإتحاد الأوروبي بالخبراء في مجال المعلوماتية لمحاولة تفكيك العديد من الشبكات الإرهابية الناشطة عبر الإنترنت وقد ساهم بالتقليل من الهجمات الإرهابية عليها.

ومع أحداث باريس في جانفي ونوفمبر سنة 2015م، وبروكسل في مارس سنة 2016م، ومن أجل ديناميكية جديدة ولبذل الكثير من المجهودات ووضعها في المكان المناسب على المستوى الأوروبي، وعليه بعد هجمات جانفي سنة 2015م، تم عقد إجتماع فوق العادة تم تنظيمه في باريس بمبادرة من فرنسا، أين تم إعلان باريس في 11 جانفي والذي طبق في أفريل سنة 2015م بتبني اللجنة الأوروبية للبرنامج الأوروبي في المجال الأمني، ثم في أكتوبر سنة 2016م تم تعيين المفوض الأوروبي المكلف بإتحاد الأمن.[2]

في مواجهة تحدي التهديد الإرهابي المستمر والصاعد، إعلان 11 جانفي 2015م حافظ على مبدأ العمل الذي سيبقى مسجلا كجزء من نهج عالمي كما أن إعلان أعضاء المجلس الأوروبي في 12 جانفي 2015م حدد ثلاثة أولويات: ضمان الأمن للمواطنين بإستخدام أفضل للوسائل الموجودة، الوقاية من التطرف وحماية قيم الإتحاد والتعاون مع شركاء الإتحاد على المستوى الدولي، كما أن الأجندة الأوروبية للأمن 2015-2020م المقدمة من قبل اللجنة الأوروبية الصادرة في 28 أفريل 2015م وضعت هي الأخرى مكافحة الإرهاب والتطرف في قلب الإستراتيجية الجديدة.[3]

وقد وردت في وثيقة اللجنة الأوروبية لمكافحة الإرهاب على المستوى الأوروبي الصادر في بروكسل سنة 2015م بهدف توجيه الأمن الداخلي في الإتحاد الأوروبي: "1-إستمرار تحسين فعالية النظام المعلوماتي شنغن، من خلال مراقبة صارمة أكثر إستهدافا وغير تمييزية.2-تقييم الحاجة إلى إمكانية تعزيز

[1] موسى مسعود أرحومة، المرجع السابق، ص 179.

[2] Séverine Wernert, l'Union Européenne et la lutte contre le terrorisme, **Politique Etrangère**, Institut Français des Relations Internationales (IFRI), 2/2018, étè, p134.

[3] Philippe Delivet, l'Union Européenne et la Lutte Contre le Terrorisme, **Question d'Europe**, Fondation Robert Schuman, Policy Paper, N 386, 23 mars 2016, p 4.

الإطار القانوني الجنائي.3-تعزيز التعاون بين "اليوروبول "و الوكالات و الهيئات الأوروبية الأخرى المسؤولة عن تقييم التهديد في الإتحاد الأوروبي، ولا سيما INTCEN (مركز تحليل المعلومات الإتحاد الأوروبي).4-مواصلة الجهود لإتاحة الوصول إلى المعلومات ذات الصلة بالخدمات من أجل الوقاية والمتابعة من الأنشطة الإجرامية في جميع أنحاء الإتحاد الأوروبي والحدود الدولية.5-تعزيز تبادل المعلومات على المستوى الأوروبي والدولي فيما يتعلق بالأسلحة النارية غير المشروعة."[1]

ولمراقبة تحركات ورصد المعلومات حول حركة تنقل المواطنين الأوروبين المشتبه فيهم من وإلى خارج أوروبا ودخول الأجانب أيضا المشكوك فيهم تم الإعتماد على بيانات أسماء المسافرين PNR في قطاع النقل للكشف عن الإرهابين عند دخولهم على الأراضي الأوروبية.

سجلات أسماء الركاب (PNR) هي معلومات لم يتم التحقق منها تنقل من قبل الركاب، جمعها وتخزينها من قبل شركات النقل الجوي في أنظمة الحجز والتحكم في المغادرة للأغراض التجارية. يحتوي الملف معلومات مختلفة، مثل التواريخ المخططة للرحلة، مسار الرحلة، والمعلومات المتعلقة بالتذكرة وتفاصيل الإتصال، ووكالة السفر التي تم الحجز منها، وسيلة الدفع المستخدمة، رقم المقعد ومعلومات متعلقة بالأمتعة.[2]

وتم إبرام إتفاق مؤقت بين البرلمان الأوروبي ومجلس المفاوضين في 2 ديسمبر سنة 2015م يقوم بالأساس على إقامة مشروع موجه من الإتحاد الأوروبي يقوم بتنظيم إستخدام سجل بيانات أسماء المسافرين PNR وذلك لمنع حركة المجرمين والإرهابيين لتسنى كشف وتحقيق مقاضاة الإرهابيين المشاركين في الأعمال الإرهابية والجرائم الخطيرة ... وتم طرح مشروع التوجيه للتصويت في البرلمان الأوروبي في بداية سنة 2016م.[3] ولم يتوقف الإتحاد الأوروبي عن البحث والتنسيق بين دوله للمكافحة المستمرة للإرهاب بشريا وماديا وذلك بوضع مشاريع قوانين لدى البرلمان الأوروبي وإنجاز مراكز متخصصة تمولها الدول الأوروبية هدفها الرئيسي القضاء على الإرهاب في أوروبا.

ومن بين الإجراءات أيضا إعلان وزراء داخلية ووزراء العدل لدول الإتحاد الأوروبي بصفة رسمية سنة 2016م مركزا أوروبيا لمكافحة الإرهاب داخل مكتب الشرطة الأوروبية "يوروبول" في لاهاي من أهم مهامه:

---

[1] Commission Européenne, **La lutte Contre le Terrorisme au Niveau Européen : Présentation des Actions**, **Mesures et Initiatives de la Commission Européenne** – fiche d'information, Bruxelles 2015, pp 3, 4.vu : 25/05/2016.
http://europa.eu/rapid/press-release_MEMO-15-3140_fr.htm

[2] Ibid, p4.

[3] وليد كاصد الزيدي، **الإسلاموية المتطرفة في أوروبا – دراسة حالة الجهاديين الفرنسيين في الشرق الأوسط –** ط1، لبنان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017، ص ص، 145، 146.

1- توفير المعلومات الإستخبارتية المشتركة بين دول الإتحاد ومعالجة مسألة ضعف توفر المعلومة الإستخباراتية لعدم وجود الثقة بين الدول الأوروبية في تبادل المعلومات الإستخباراتية.

2- توفير حوالي 40 إلى 50 خبيرا في مجال مكافحة الإرهاب.

3- الإهتمام بقضايا متعددة ومتعلقة بالإرهاب كتتبع مسألة المقاتلين الأجانب وترصد تحركات أعضاء التنظيمات...[1]

ومع زيادة الهجمات الإرهابية في أوروبا بين فترة 2016م و2017م سارعت إلى إكمال إستراتيجيتها لإستئصال الظاهرة الإرهابية من جذورها الفكرية كالتطرف ومنع إنتشاره ومراقبة تداول وتراخيص الحيازة على الأسلحة حتى يتسنى لهم متابعة الإرهابيين وشركائهم.

ومن أجل مراقبة مصادر تمويل المالي والدعم اللوجيستي للجماعات المتطرفة، أعلن مجلس الإتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي سنة 2017م تعليمات تخص مراقبة شراء وحيازة السلاح والمتفجرات التي من الممكن أن تتحصل عليها الجماعات المتطرفة، وفي جويلية 2017م أنشأ البرلمان الأوروبي لجنة مكافحة الإرهاب داخل البرلمان الأوروبي ومن مهام اللجنة تعزيز التعاون بين الدول والمؤسسات الإتحادية في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف في الإتحاد الأوروبي.[2] ولكي يتم تطويق وسد الثغرات التي يتسلل منها الإرهابيين من الحدود الخارجية لأوروبا ولضمان الأمن الخارجي وضع الإتحاد الأوروبي التدابير اللازمة لمراقبة تحركات الإرهابيين والمتسللين من مناطق الصراع إلى داخل الأراضي الأوروبية.

إضافة إلى التعليمة المرتبطة بمكافحة الإرهاب التي تبنت في سبتمبر سنة 2017م وفيها يجرم الدول الأعضاء فعل السفر من وإلى مناطق القتال، وفعل تمويل الإرهاب أو التدريب وكذلك تضمنت إجراءات الداعمة لضحايا الإرهاب.[3]

وبعد العمل في إطار التنسيق والتعاون على المستوى الأوروبي إستطاع الإتحاد الأوروبي بعد بذله للعديد من المجهودات أن يتوصل إلى توحيد العمل المشترك في إطار مكافحة الإرهاب عن طريق إصداره للتعليمات المشتركة المذكورة أعلاه التي أضافت إجراءات جديدة تعزز حماية المتضررين من الهجومات

---

[1] **تعزيز دور وكالة "اليوروبول" لمكافحة الإرهاب**، 2017/9/2، تم زيارة الموقع يوم: 2018/03/05.
http://www.europarabct.com

[2] حسن الرماحي، **التعاون الاستخباري بين دول أوروبا بعد «البريكست» إلى أين؟ خريطة طريق لإقامة اتفاق اتحاد للأمن في القارة العجوز**، 2018/3/9، تم زيارة الموقع يوم : 07/31 /2018.
http://arb.majalla.com/2018/03/article55264232

[3] Séverine Wernert, l'Union Européenne et la lutte contre le terrorisme, **Politique Etrangère**, Institut Français des Relations Internationales (IFRI), 2/2018, étè, p136.

الإرهابية، وتعزز الأمن الداخلي والخارجي وبما أن ظاهرة الإرهاب لها أبعاد دولية فإن التعاون الأوروبي وإتصاله بالدول المتضررة من الإرهاب قد مهد وساعد على محاصرة الإرهاب بنسبة كبيرة دوليا وذلك لمنعه من الإنتشار وتنفيذ أعماله الإرهابية التي تمس بالبشرية وإستطاع التعاون الدولي الحد ومنع إنتشاره ولو نسبيا وذلك بفضل الإجراءات المتخذة بذلك الصدد في جميع الميادين حاولت من خلال ذلك دول الإتحاد الأوروبي التنسيق مع الدول من خارج أوروبا والتي لها تجربة سابقة في مجال مكافحة الإرهاب للإستفادة من تجاربها خاصة دول البحر المتوسط.

الفرع الثالث: التعاون على المستوى الدولي.

في سنة 2001م بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، تبنى الإتحاد الأوروبي أول مخطط عمل الموجه لمكافحة الإرهاب، ومع تأثير هجمات مدريد سنة 2004م ولندن سنة 2005م إستدعت تبني "إستراتيجية الإتحاد الأوروبي من أجل مكافحة الإرهاب"، وخلق منصب المنسق الأوروبي لمكافحة الإرهاب والذي شغله جيلس كيرشوفGilles Kerchove منذ سنة 2007م.[1]

ومع ظهور داعش وإعلانه الخلافة وإقامة الدولة الإسلامية في العراق وسوريا وتهديده للعالم وتجنيده للمقاتلين الأجانب من مختلف الجنسيات إرتفع مستوى تهديده في الدول الغربية والأوروبية كما شكل هذا مناخ من الخوف والتهديد وخسائر في البنية التحتية للدول المخترقة من قبل الإرهاب أدى بالدول إلى التحالف والتعاون وتنسيق الترتيبات الأمنية والأولويات لمكافحته والتي شاركت فيها بعض الدول الأوروبية.

في 23 سبتمبر 2014م بدأت الضربات العسكرية من قبل التحالف الدولي المشكل في الولايات المتحدة الأمريكية ضد التنظيم الإرهابي "داعش" وبعد سيطرته على أجزاء من الأراضي السورية والعراقية من أجل تجزئتهما إلى دويلات صغيرة ليمتد آثارها السلبية إلى منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي إنعكاس سلبي على الأمن والسلام العالميين وبهذا تشكل التحالف الذي يحتوي حوالي ستين دولة تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ومن بين الدول الأوروبية المشاركة معها فرنسا وبريطانيا وألمانيا التي وفرت الأسلحة والعتاد العسكري والتدريبات والإستشارات والمعلومات الإستخباراتية.[2]

ووفقا لبيان أوروبي الذي أشاد بضرورة العمل لمكافحة الإرهاب على مستوى الإتحاد الأوروبي والتعاون مع العديد من الفواعل الدولية والإقليمية والعمل المتعدد الأطراف والتعاون مع الشركاء وبهذا قام الإتحاد الأوروبي بالعديد من الخطوات منها:

---

[1] Séverine Wernert, op cit, p134.

[2] نوار جليل هاشم، السياسة الألمانية تجاه الإرهاب، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 2، مايو 2015، ص29.

1- العمل على تعزيز قدرة الإتحاد الأوروبي على مكافحة الإرهاب إعتمادا على خبراء مكافحة الإرهاب وخبراء الأمن.

2- التنسيق والتعاون في الإجراءات الأمنية لضمان الأمن الداخلي والأمن الخارجي.

3- الإعتماد على الحوار السياسي والدعم المالي لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف مع الدول المتضررة من الإرهاب وعلى رأسها دول الشرق الأوسط والشمال الأفريقي وتركيا ودول غرب البلقان.

4- ولإحتواء ومحاصرة خطر الإرهاب من الحدود الخارجية عمقت أوروبا التعاون الدولي مع العديد من دول العالم: الولايات المتحدة الأمركية والجزائر، المغرب وتركيا ومصر ودول الساحل الإفريقي ودول الخليج العربي وهيئة الأمم المتحدة وحلف الناتو والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب وذلك بمعالجة العديد من القضايا المرتبطة بالإرهاب ومكافحته لزيادة مستوى التعاون في مجال مكافحة الإرهاب ومنع دفع الفدية للإرهابيين وتجريم تمويل الإرهابي على المستوى الدولي وذلك لتتبع الإرهابيين والشبكات التي تدعمهم ومعالجة قضية عودة المقاتلين الأجانب ومكافحة التطرف ومراقبة الحدود وإجراءات السفر والتعاون في مجال الجريمة المنظمة مع الأنتربول والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية الدولية لتطويق حركة الإرهابيين على المستوى الدولي.[1]

[1] عبد الله مصطفى، **قادة الاتحاد الأوروبي أقروا خطوات لـ«مكافحة الإرهاب«تبادل معلومات وتعاون مع شركات الإنترنت لمواجهة المقاتلين الأجانب**، 2017/07/24، تم زيارة الموقع يوم: 2018/08/29.
https://aawsat.com/home/article/959001

الخاتمة

الخاتمة

عالجت وحللت هذه الدراسة موضوع الإسلاموفوبيا والإرهاب وتأثيرهما على الأمن الأوروبي والتي حاولنا من خلالها معرفة أسباب الإسلاموفوبيا والإرهاب أولا ثم طبيعة التهديد على الأمن الأوروبي كلا على حدا وأهم الجهود والصعوبات التي يواجهها الأوروبيين في مجال القضاء على الظاهرتين ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

1-الإسلاموفوبيا مصطلح أنشأه الغرب لوصف الكره والرفض للإسلام كدين ومبادئه من طرف الغربيين، كمفهوم هو جديد وكفكر قديم وكظاهرة لا تزال خاضعة للتطور ومرتبطة بالأحداث الدولية، وهناك رؤيتان للإسلاموفوبيا أوروبية ورؤية أمريكية: تعتمد الرؤية الأوروبية على النشأة لإعتبارات دينية كالخوف على الديانة المسيحية في حين أن الرؤية الأمريكية تهتم بتطوير الإسلاموفوبيا كمفهوم وكظاهرة والترويج له عبر وسائل الإعلام وربط الإسلام بالإرهاب لتمرير السياسات الداخلية والخارجية، كما أن الإسلام لا يعتبر تهديدا مطلقا عند الأوروبيين أو الغربيين بصفة عامة وإنما هو خطر عندما يستعمل لأغراض سياسية.

2-إختلف الباحثين في وصف وتعريف الإسلاموفوبيا وربطها بالظواهر السياسية والإجتماعية كالإجزنوفوبيا، إلا أن جاءت أحداث 11 من سبتمبر 2001م والتي إعتبرت الشرارة الأولى لظهور الإسلاموفوبيا كظاهرة تمس بالإسلام والمسلمين، وعلى أساسها تم التفريق بين المفاهيم المشابهة لها ويمكن القول أنه إذا زاد الخوف من المسلمين أكثر من الإسلام يمكن إعتباره مسلموفوبيا أي الخوف من المسلمين ويترجم هو الآخر على شكل سلوكيات عنف تخص هذه الفئة ومنه تطور المفهوم ليشمل مسلموفوبيا.

3-ترجع أسباب الخوف من الإسلام في نظر المجتمع الغربي إلى: بناء المساجد و إرتداء المرأة للحجاب و تحريم الخمر والربا... و قيم الإسلام التي تتنافى مع القيم الغربية وهي من أهم الأسباب التي تدفع إلى رفض الإسلام، دون إنكار دور وسائل الإعلام الغربية -القديمة والجديدة-، حيث توجد وسائل إعلامية متخصصة تساهم في نشر العداء للإسلام عن طريق التضخيم والتهويل والتخويف منه وتشويه صورة الدين الإسلامي والمسلمين من خلال الإستهزاء بهم والتلفظ بمصطلحات تربط الإسلام بالهمجية والعنف والإرهاب واللإنسانية، ولا سيما دور المستشرقين الأوائل في تشويه صورة الإسلام والتي ساهمت وسائل الإعلام في نشر أفكارهم وخصوصا مع تنامي موجة الإرهاب بإسم الإسلام والعنف الممارس من قبل الإرهابيين والتي تتعارض مع مبادئ الإسلام الحنيف الذي يدعو إلى التسامح، السلم، حس المعاملة و تحريم قتل النفس بغير حق.

4-أما الأسباب الخفية لكره الإسلام وهي المرتبطة بالغرب وتتمثل في: الخوف من إنتشار الإسلام في جميع أنحاء العالم وخاصة في أوروبا أو ما يعرف "أسلمة أوروبا" أما الأسباب الظاهرية فهي الواقع الذي عاشه

المسلمون من أزمات، كالإرهاب وما خلفه في الجزائر في فترة التسعينيات وحروب الخليج الأولى والثانية، وما زاد من تناميها هو واقع المسلمين الحالي خاصة في الدول العربية مثل: العراق، سوريا، اليمن وليبيا والتخلف في شتى الميادين، وبسبب التخلي عن مبادئ الإسلام التي تحث على العلم والأخلاق والأخوة، الرحمة، السلام والتعايش وهذا راجع إلى الجهل بالإسلام وكما ذكرنا سابقا أن الإرهاب سبب من أسباب إنتشار الإسلاموفوبيا.

5-أما بالنسبة للإرهاب لا زال المصطلح يواجه صعوبة في تعريفه وتحديد ماهيته بشكل دقيق أو معرفة الأسباب التي تؤدي إلى وقوع الأعمال الإرهابية لأن الظاهرة الإرهابية تتطور والإرهابيون المجندون يختلفون في التصنيف إلا أنه يمكن القول بأن الإرهاب ظاهرة وعملية تفرزها بيئة جهل وتخلف وكراهية وحقد وإنتقام ويأس من قبل إرهابيين يعانون عادة من فراغ فكري أو ديني أو مشاكل نفسية أو شخصية فيجذبهم الإرهاب كوسيلة لتحقيق غاياتهم ولإثبات ذاتهم، كما أن أسباب الإرهاب تختلف من مكان لآخر ومن زمان لآخر إلا أنهم يشتركون في صفة الترهيب من خلال أساليب القتل والترويع، فالإرهاب في أوروبا يختلف عن أنواع الإرهاب الذي تعرضت له الدول الغربية الأخرى فهو محلي ومن قبل ذئاب منفردة وخلايا نائمة تعمل عن بعد بوساطة أجهزة الإتصال الحديثة أوحتى بأسلوب الإقناع والتأثير وهو إنعكاس للسياسة الداخلية و الخارجية للدول الأوروبية.

6-أسباب الإرهاب في أوروبا يكمن في شخصية الإرهابي والعنصرية الممارسة والتهميش الذي يتعرض له سكان الأحياء الفقيرة في أوروبا ومعضلة عدم إندماجهم أو عدم التوفيق في التأقلم بين هويتهم الحقيقية وهوية الدول الأوروبية، إضافة إلى دور وسائل الإعلام ومواقع التواصل الإجتماعي وبالدعاية التي تؤثر على الشباب دون وعي أو تقييم لمحتوى المادة الإعلامية والتي تدعو إلى العنف، دون أن ننسى التدخل بصفة مباشرة أو غير مباشرة في الشؤون الداخلية أو حتى في بعض الأحيان التحريض على تهديد إستقرار وأمن الدول العربية.

7-لا يوجد إتفاق أو إجماع حول مفهوم الأمن الأوروبي بسبب إختلاف الرؤى والزوايا من ناحية وإختلاف المصالح والسياسات والهويات من جهة أخرى، كما أن هذا المفهوم مميع و ديناميكي يتماشى مع التطورات الدولية فقد سعت الدول الأوروبية إلى بناء أمنها العسكري والإقتصادي منذ نهاية الحرب العالية الثانية وتسعى لتحقيق الأهداف الحالية لحماية أمنها الديمقراطي ناهيك عن جهودها في حماية أمن الإنسان الأوروبي الداخلي والخارجي والمجتمعي وتعزيز وحماية أمنها الهوياتي من أي تهديدات قد يكون الإسلام مصدر تهديدها بالنسبة للأوروبين.

8-مع دراستنا للجانب النظري للأمن الأوروبي وربطه بالجوانب المتعلقة بالدراسة وجدنا أن أبحاث مدرسة باريس للدراسات الأمنية تقدم أفكار يمكن الإستناد عليها في تفسير وتحليل الأمن القومي في ظل التهديد الإرهابي حيث تعتمد على دمج قوات الأمن الداخلي والخارجي لحماية الأمن الأوروبي لأن الإرهاب قد طور مفهوم الأمن القومي من حيث طبيعة التهديد الأمني بمساسه للتنمية والأمن الداخلي، على عكس الأمن المجتمعي الذي يعتبر المجتمع مهدداً في هويته مما يؤدي إلى خلق أزمة أو معضلة أمنية مجتمعية وتعتبر مدرسة كوبنهاجن الرائدة الأساسية لهذه الأفكار،والأمن الهوياتي هو مفهوم متداخل مع الأمن المجتمعي لإشتراكهما في عنصر الهوية، فالخوف من هوية أخرى أو على الهوية الأصلية تجعل من الفرد والمجتمع والدولة في تهديد وبالتالي يجب تحصين هذه الهوية بعد إدراكها فالأمن المجتمعي هو حماية المجتمعات من النزاعات المجتمعية التي قد تكون سببها الهوية أما الأمن الهوياتي هو حماية الهوية من الفقدان والضياع.

ومن بين النظريات التي تستند في تحليلها على الأمن الهوياتي: النظرية البنائية التي تزامن ظهورها مع النداءات المحافظة على الحضارات والهويات وضرورة تحصينها ومنعها من الزوال والضمور، إلا أن مساهمة العديد من المقاربات النظرية للعلاقات الدولية في الأفكار والمفاهيم الأمنية التي تعتبر جديدة ومفسرة نوعا ما للأمن الأوروبي كنظريات: الواقعية، الليبرالية، النقدية (مدرسة ابريستويث) التي تدعو إلى التحرر والنسوية التي تنادي بإقحام العنصر النسوي في التحليل والتنظير بحماية المرأة وحقوقها في التعبير والمشاركة في صنع القرار بمنحها مكانة أفضل والإهتمام بقضاياها كأولويات، فكل نظرية تطرح أفكارها وتنتقد من قبل نظرية أو مدرسة أخرى وتنطلق في البحث والتفسير والتحليل من مبادئها لتوافقها الرأي أو تتعارض معها، إلا أن المشترك بينهم هو إهتمامهم بمصلحة الدولة والظهور على المستوى الدولي وحماية أمن الإنسان على المستوى العالمي والتحرر وحمايته من جميع التهديدات وتحقيق الأمن الشامل.

9-إن صعوبة بناء هوية أوروبية موحدة نظرا لتعدد وإختلاف الهويات في أوروبا وأولوية المصالح الوطنية على المصلحة العامة، كما أن للدين الإسلامي دورا مهما في إحياء الدافع لنشأة وتكوين الهوية الأوروبية وإنعكاس الخوف من الإسلام على الأمن الهوياتي الأوروبي وتجسد ذلك في تشويه صورة الإسلام وإعتباره كتهديد للقيم الأوروبية ونمط الحياة الغربية والتي إنعكست أيضا في جانب الأمن المجتمعي والتي تمثل المرأة المسلمة أنموذجا لها وغيرها من النقاشات، والعنصرية التي طغت على المجتمع الأوروبي والتي تعبر عن إنعكاس للسياسة الإستعمارية الأوروبية سابقاً في الدول العربية والإسلامية، أما الرسوم الكاريكاتورية المسيئة للرسول محمد -صلى الله عليه وسلم- فهي محاولة للقضاء على الإسلام من خلال التعدي على رموزه كما يمكن إعتباره إستفزاز للمسلمين لتكون ردة فعل عنف وتتعدى لهجمات إرهابية وبذلك يستغل الوضع لربط

الإرهاب بالإسلام وتكوين معضلة أمنية مجتمعية بين المسلمين والأوروبين في أوروبا أما على مستوى السياسات فقد إنعكس الخوف والرفض من الإسلام في العديد من القرارات السياسية...

10-يهدد الإرهاب سيادة وديمقراطية الدول الأوروبية ويتعرض لوحدة وعمل الأجهزة الأمنية الأوروبية كما أن الأمن الديمقراطي هو أهم جزء مهدد لأمن الدولة الأوروبية حيث كشفت الظاهرة الإرهابية في أوروبا عن إمتداد مفهوم الأمن القومي إلى حماية الأمن الديمقراطي والتي يعتبر كركيزة أساسية لبناء الدولة الأوروبية المعاصرة وإرتباط التهديد بالأمن الداخلي والخارجي وعن دور الأجهزة الأمنية الداخلية كالشرطة في تنسيقها مع بعضها البعض في مكافحة الإرهاب، كما أنه يمس ويهدد بحقوق وحريات المواطن الأوروبي ومنه يعيد الترتيبات الأمنية في أوروبا ويهدد ويخترق حدود الدولة إلى المجتمع والمواطن في أبسط حقوقه وحرياته التي كان يمارسها يوميا دون أي شروط ولا قيود.

11- إن نظرة الأوروبين السلبية للإسلام ليست مطلقة وتعتمد على تغيير سلوك المسلمين والمهاجرين وتجاوز مفاهيم الأنانية والعنصرية وإحترام الهويات والثقافات والديانات، كما أن العديد من الأوروبين يحملون النظرة الإيجابية للإسلام ويستجبون لنداءته كدين ويحاولون التعايش مع مختلف الجاليات المسلمة مع إحترام حرياتهم الدينية، ووجود المساجد في أوروبا هو مؤشر على الرغبة في تجاوز الإسلاموفوبيا.

كما أن نظرة الدول الأوروبية للإسلام تختلف من دولة إلى أخرى، تمتزج الرؤى والتوجهات ما بين من تملك الرغبة في توجيه الإسلام في أوروبا وبين ربط الإسلام بالإرهاب، وهناك من يرفضون أسلمة أوروبا مع إرتفاع معدلات الهجرة الغير الشرعية وتنامي شعور الخوف على هويتها، لغتها وثقافتها من المهاجرين و الذي بدوره يؤدي إلى إنتشار التطرف في أوروبا.

12-مكافحة الإرهاب تخلق معضلة المساس بأمن المواطن الأوروبي وإنتهاك حريته وحقوقه كما أن مكافحته في الدول الأوروبية تقتصر على المقاربة القانونية والحل العسكري ومكافحة التطرف مع تجاوز الأسباب الحقيقية لمعالجة الإرهاب بالإضافة أن معظم الجهود تتراوح بين الوقاية أكثر منها إلى العلاج وكذلك التعاون الأمني بين دول الإتحاد الأوروبي، إضافة إلى ذلك البعض من سياسات مكافحة الإرهاب على المستوى الدولي تؤدي إلى زيادة معدل الهجمات الإرهابية في الدول العربية، التدخل في الشؤون الداخلية بمفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة أو إتهامها بإستعمال الأسلحة النووية أو حظره على دول دون غيرها وفرض شروط وحصار إقتصادي عليها من الأمثلة الواقعية، كما أنه لكل دولة خاصية التعامل مع الإرهاب بحكم المعطيات الأمنية المحيطة بها وتجربتها الخاصة وسياستها الأمنية الداخلية والخارجية.

-بالنسبة للفرضية الأولى: كلما إزدادت الهجمات الإرهابية في أوروبا تنامت ظاهرة الإسلاموفوبيا. تبين لنا أنه:

13-الهجمات الإرهابية بإسم الإسلام تشوه صورة الإسلام وتزيد من إرتفاع المشاعر العدائية إتجاه الإسلام والمسلمين وتنتشر عدوى الإسلاموفوبيا في أوروبا إلا أنها لا تنطبق على جميع الدول فهناك دول أوروبية تعاني من الإسلاموفوبيا ولم تشهد هجمات إرهابية، وبالتالي فهي ليست سبب مطلق بل نسبي لأن الهجمات الإرهابية لها أسباب قد تكون سياسية.

-و فيما تعلق بالفرضية الثانية: كلما تدخلت الدول الأوروبية عسكريا في الدول العربية والإسلامية، كلما زادت معها الهجمات الإرهابية في أوروبا.

14-الدول التي تتدخل في الشؤون الداخلية والعسكرية للدول العربية الإسلامية هي الأكثر عرضة لتهديد الإرهاب وبنسبة أكثر التي تتدخل في الشؤون الداخلية عسكريا، حيث وجد أن إسبانيا وبريطانيا قد إشتركتا في التدخل العسكري للعراق 2003م ولذلك قد شهدت هجمات إرهابية: إسبانيا سنة 2004م وبريطانيا سنة 2005م على التوالي، في حين رفضت فرنسا المشاركة وبالتالي لم تشهد هجمات إرهابية على أراضيها، ولقد شهدت كل من: فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، بريطانيا وإسبانيا، على التوالي سنوات: 2015م، 2016م و2017م هجمات إرهابية بسبب سياستها الخارجية كما أن المواقف السياسية العقيمة والتدخلات العسكرية لهذه الدول إتجاه الأزمات في كل من العراق 2003م وسوريا 2011م هي التي ساهمت في خلق البيئة الأمنية الغير مستقرة وإنتشار السلاح في المنطقة هذه العوامل والظروف هيأت لنشأة التنظيم الإرهابي داعش مما يدل على أن العامل السياسي هو أيضا يوجه الإرهاب على الدول الأوروبية.

-الفرضية الثالثة: يعتبر الإسلام دين دخيل على أوروبا ومنافس بتعاليمه للدين المسيحي وبالتالي يشكل تهديدا على الأمن الهوياتي والمجتمعي في أوروبا لدى غالبية الأوروبين.

15-فمن الدراسة تبين صحة الفرضية من خلال تأثير الإسلاموفوبيا على جانب الأمن الهوياتي والخوف على المسيحية في أن ينافسها الإسلام فتصبح القارة الأوروبية مسلمة "أسلمة أوروبا" فتتغير القوانين والمبادىء الغربية لصالح الإسلام والمسلمين كالديمقراطية والحرية، وتعتبر قضية الحجاب من أكثر القضايا المجتمعية التي تمس بالأمن المجتمعي في أوروبا، حيث يمنع الأوروبيين المرأة المسلمة من إرتداء الحجاب لعدة حجج منها: أنه يقيد من حرية المرأة ويتعارض مع قضايا العلمانية وحقوق المرأة...مع أنهم يتجاهلون مكانة المرأة التي منحها إياها الإسلام ففي القرآن الكريم سورة كاملة بإسم النساء، كما أوصى الرسول- صلى الله عليه وسلم- عن النساء و قال: "**اِسْتَوْصُوا بِالنِسَاءِ خَيْرًا**"، كما أن قضية الرسوم الكاريكاتيرية المسيئة

للنبي محمد – صلى الله عليه وسلم– تعتبر إستفزازا لمشاعر المسلمين وإهانة للمقدسات الإسلامية والتمييز العنصري إتجاه العرب والمسلمين بل تعدت إلى أكثر من ذلك بحظر بناء المآذن في سويسرا ورفض عضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي.

–شملت الفرضية الرابعة على ما يلي: الهجمات الإرهابية في أوروبا تهدد القيم الأوروبية التي تبنى عليها الدول الأوروبية أمنها وتتعدى إلى تهديد أمن و مصالح المواطن الأوروبي.

16–يهدد الإرهاب الأمن القومي وإقتصاد الدول الأوروبية، كما يتعرض لأمن المواطن الأوروبي بحقوقه و حرياته: أمن الحياة، أمن التنقل... فبالنسبة إلى دولة مثل فرنسا فقد فرضت حالة الطوارئ مما أثر على أمنها كما أن زيادة النفقات العسكرية على حساب القطاعات الأخرى الحيوية يهدد أمنها الإقتصادي، فالإرهاب يهدد الحرية والديمقراطية اللذان يعتبران أساسيان في المجتمع الأوروبي لأنه يقيد حرية المواطن و ينتهك ديمقراطية الدولة... كما أنه يمس العديد من الجوانب الأمنية، الحريات وحقوق الأوروبيين وهي قيم التي لطالما حاربت أوروبا من أجلها ومن أجل المحافظة عليها وإرساءها في دساتيرها، وأيضا يمس الإرهاب الأمن الديمقراطي الذي أصبح من بين أهم المفاهيم الأمنية الحديثة التي يسعى الغرب لتحقيها، ولهذا فقد أصبحت الديمقراطية اليوم مهددة من قبل الإرهاب.

–الفرضية الخامسة: القضاء على الإسلاموفوبيا والإرهاب في أوروبا يحتاج إلى معالجة الأسباب وتكاثف الجهود الدولية لتفعيل الأمن الأوروبي.

17–جهود الأوروبيين في مكافحة الإسلاموفوبيا معتبرة ونسبية نظرا للتحديات والصعوبات التي تواجهها والتي تضعها دائما أمام خيارات إبقاء ظاهرة الإسلاموفوبيا وذلك لوجود العديد من الصعوبات: كزيادة عدد معتنقي الإسلام الأوروبيين خصوصا من الطبقة الإجتماعية البسيطة أو من الطبقة السياسية المثقفة والتي تثير حفيظة السياسات الأوروبية، كما أن سلوكات المهاجرين المسلمين والجاليات المسلمة تثير أيضا حفيظتهم حول الدين الاسلامي، إضافة إلى زيادة معدلات الهجرة الغير الشرعية وقضايا اللاجئين تحول دون محاربة الإسلاموفوبيا أو القضاء عليها.

حاولت العديد من الدول رسم إستراتيجيات وتشريعات قانونية تخص مكافحة الإرهاب والتطرف سواء كان ذلك على المستوى الداخلي – أي العمل بمفردها– أو على مستوي الإتحاد الأوروبي وبالتعاون على المستوى الدولي وذلك بمنع تمويل الإرهاب أو بتوجيه الضربات العسكرية على معاقل داعش في سوريا والعراق، لكن يبدو أن هذه الإستراتيجية فعاليتها نسبية لأنها عالجت الظاهرة ولم تعالج الأسباب الحقيقية للإرهاب ولم تقضي عليه.

وخلاصة القول إن الإرهاب والإسلاموفوبيا ظاهرتان تهددان وتؤثران على الأمن الأوروبي بصورة فعالة وسلبية، كما كشفت الدراسة المعمقة للأسباب والإنعكاسات والإنجازات والصعوبات بأن أمن أوروبا مرتبط بأمن المتوسط وأمن المتوسط من أمن إفريقيا وأمن إفريقيا من أمن آسيا وأمن آسيا من أمن الأمريكيتين وأمن القارات يؤدي إلى الأمن العالمي، ففي الأخير خلق الإنسان ليحيا ويتعايش مع مختلف الثقافات والحضارات لقوله تعالى: { **وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَ قَبَائل لتَعَارَفُوا** } **الآية 13 سورة الحجرات.**

و لتفعيل الأمن الأوروبي والأمن العالمي نقترح التوصيات التالية:

التوصيات:

مكافحة الإسلاموفوبيا:

- ❖ تحمل المسلمين مسؤولية تمثيل الدين الإسلامي في صورته الصحيحة والحقيقية من خلال العمل بالأخلاق الحميدة وإحترام حقوق الإنسان وحرياته وإحترام الديانات الأخرى والدعوة إلى طلب العلم النافع وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني والحكومات إلى تبني مفاهيم التسامح والتعايش والإحترام المتبادل بين الشعوب والأمم التي حث عليها الإسلام، بحيث لا يُرغم أحدا بالسيف أو بالقتل والترهيب على فرض وإعتناق الإسلام لقولة تعالى: **{ لَكُمْ دِينُكُمْ وَ لِيَا دِينِ }**سورة الكافرون الآية 6.
- ❖ ضرورة سن قانون دولي يجرم ويعاقب كل من يسيء أو يسخر على الأديان السماوية الثلاثة: الإسلام، المسيحية واليهودية، ورسلها وكتبها السماوية وأماكنها المقدسة.
- ❖ ضرورة الإعتماد على حوار الحضارات كمفهوم أساسي للتعارف وتبادل الثقافات بين الشعوب، فالإسلام لا يهدد أوروبا لأنه هناك نماذج مثالية من تعايش بين المسلمين وغير المسلمين مثل: سوريا، لبنان، فلسطين، تركيا والعراق وغيرها.
- ❖ ضرورة تجاوز مفاهيم: الإجزنوفوبيا، الإسلاموفوبيا والمسلموفوبيا وما شابهها من المفاهيم التي تحمل نزعة العنصرية لقوله – صلى الله عليه وسلم–: { **لاَ فَرْقَ بَيْنَ اَعْجَمِي وَ عَرَبي وَ لاَ أَسْود وَ لاَ أَبْيَضٍ إِلاَ بِاَلْتَقْوَى** }.
- ❖ مكافحة الإسلاموفوبيا بالإعتماد على وسائل الإعلام من خلال التعريف بمبادىء وتعاليم الدين الإسلامي التي تنص على السلم والسلام والتعايش والأخوة.

مكافحة الإرهاب:

- ❖ إعتماد برامج توعية لمكافحة التطرف وتحصين الشباب خاصة من الإنزلاق في فخ الإرهاب.

- ❖ تسوية القضايا السياسية العالقة بالطرق السلمية للحفاظ على حقوق الإنسان والحريات الفردية منها حق الإنسان في الحياة كحق ومبدأ أساسي وذلك لحمايته من خطر فقدان الحياة إبان الحروب والنزاعات والهجمات الإرهابية.
- ❖ التراجع عن مبدأ التدخل العسكري بإسم حقوق الإنسان والديمقراطية في الدول وإحترام سيادة الدول وحق الشعوب في تقرير مصيرها المنصوص عليها في المواثيق الدولية، فالتدخل العسكري في الدول يخلف الدمار والتخريب ويؤدي إلى جرائم إنسانية لتحقيق أهداف سياسية، وضرورة تفعيل الحلول السلمية كالوسطات والمساعي الحميدة كتسوية القضية الفلسطينية وقضايا اللاجئين والأزمة السورية... والقضايا السياسية العالقة و إحترام حقوق الشعوب في تقرير المصير.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

الكتب:

باللغة العربية:

1-أبي الفداء إسماعيل بن عمربن كثير القريشى الدمشقي، **تفسير القرآن العظيم**،ج3، المملكة العربية السعودية، دار طيبة، 1999.

2-إحسان أوغلي أكمل الدين، **العالم الإسلامي وتحديات القرن الجديد منظمة التعاون الإسلامي**،ط1، مصر، دار الشروق، 2013.

3-أرسلان الأمير شكيب، **لماذا تأخر المسلمون؟ ولماذا تأخر غيرهم؟**، قطر، وزارة الثقافة القطرية، 2015.

4-أرمسترونغ كارين، **حقول الدم الدين وتاريخ العنف**،غاوجي أسامة، ط1، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر،2016.

5-البوطي محمد سعيد رمضان، **الإسلام والغرب**، دار الفكر.

6-الخوند مسعود، **الأقليات المسلمة في العالم إنتشار المسلمين في الدول والبلدان غير العربية وغير الإسلامية**،ط2، لبنان، universal company،2006.

7-الزيدي وليد كاصد، **الإسلاموية المتطرفة في أوروبا دراسة حالة الجهاديين الفرنسيين في الشرق الأوسط**،ط1، لبنان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2017.

8-السماوي محمد نعمة، **الخلايا النائمة والتقنيات المتطورة لصناعة الإرهاب**، ط1، دار الكتب التاريخية ناشرون، 2015.

9-الشنقيطي محمد بن المختار، **أثر الحروب الصليبية على العلاقات السنية الشيعية**،ط1، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر،2016.

10-الطويل يوسف العاصي، **حملة بوش الصليبية على العالم الإسلامي وعلاقتها بمخطط إسرائيل الكبرى**، ج2، ط1،لبنان، مكتبة حسن العصرية، 2014.

11-العظمة عزيز، فوكاس إيفي، **الإسلام في أوروبا التنوع والهوية والتأثير**، الشيمي أحمد، ط1، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2011.

12-العقيقي نجيب، **المستشرقون**،ج1، ط3، القاهرة، دار المعارف، مصر، 1964.

13-الكتاني علي بن المنتصر، **المسلمون في أوروبا وأمريكا**،ج 2، لبنان، دار الكتب العلمية، 2005.

14-الميداني محمد أمين، **النظام الأوروبي لحماية حقوق الإنسان**، ط3، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية ،2009.

15-الوهيبي عبد الله بن عبد الرحمن، **حول الإستشراق الجديد – مقدمات أولية**، ط1،-الرياض، مركز البحوث والدراسات، البيان،1435هـ.

16-الشيباني المنصوري المبروك، **صناعة الآخر المسلم في الفكر الغربي المعاصر من الإستشراق إلى الإسلاموفوبيا**،ط1، بيروت، مركز نماء للبحوث والدراسات، 2014.

17- الحويش ياسر، مهند نوح، **حقوق الإنسان**، الإجازة في الحقوق، الجهورية العربية السورية، الجامعة الإفتراضية السورية، 2018.

18-المهدي محمد عبد الفتاح، **سيكولوجية الدين والتدين**،ط1، الإسكندرية، البيطاش سنتر للنشر والتوزيع ، 2002.

19- الحيدري إبراهيم، **سوسيولوجيا العنف والإرهاب**، ط1، لبنان، دار الساقي، 2015.

20-القصاب عبد الوهاب، **الحرب العراقية- الإيرانية 1980-1988 قراءة تحليلية مقارنة في مذكرات الفريق الأول الركن نزار عبد الكريم فيصل الخزرجي**،ط1، بيروت،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2014.

21-بلينيل إيدوي، **من أجل المسلمين**، القرشي عبد اللطيف، قطر، وزارة الثقافة والفنون، 2015.

22-بورتشيل سكوت، ديفيتاك ريدتشارد وآخرون،**نظريات العلاقات الدولية**، صفار محمد،ط1،القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2014.

23-بوعمامة زهير، **أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية -بعد نهاية الحرب الباردة**، ط1، الجزائر، دار الوسام العربي للنشر والتوزيع،2011.

24-تيرسكي رونالد، أودينارن جون قان، **السياسات الخارجية الأوروبية هل مازالت أوروبا مهمة؟**، الشايب طلعت، ط1،القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2016.

25-ت .كورو أحمد، **العلمانية وسياسات الدولة تجاه الدين – الولايات المتحدة، فرنسا، تركيا**، السيد ندى ،ط1، لبنان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر،2012.

26-جرجس فواز، **داعش إلى أين؟ جهاديو ما بعد القاعدة**، شيا محمد، ط1، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية،2016.

27-جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**،ط1، الجزائر، دار الخلدونية،2007.

28-جول محمد زاهد، **التجربة النهضوية التركية كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم؟**،ط1، لبنان، مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013.

29-حمود عبد الحميد، **الإعلام التضليلي – دور الدعاية والإعلان الغربية في تشويه صورة الإسلام-** ،ط1، لبنان، مركز الدراسات والترجمة، 2010.

30-دان تيم، كوركي ميليا، سميث ستيف، **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع**، الخضرا ديما،ط1، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2016.

31- أوغلوا أحمد داود، **العمق الإستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، جابر ثلجي محمد و عبد الجليل طارق، ط1، قطر، مركز الجزيرة للدراسات الأكاديمية، 2010.

32-روا أوليفييه، **الإسلام والعلمانية**، الأشمر صالح ،ط1، لبنان، دار الساقي، 2016 .

33-زيادة خالد، **لم يعد لأوروبا ما تقدمه للعرب**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،2015.

34-سولت جيرمي، **تفتيت الشرق الأوسط – تاريخ الإضطرابات التي يثيرها الغرب في العالم العربي-** الطويل نبيل صبحي، ط1، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2011.

35-سوذرن ريتشارد، **صورة الإسلام في أوروبا في القرون الوسطى**، السيد رضوان،ط2، لبنان، دار المدار الإسلامي،2006.

36-شمل أنا ماري،**أوروبا في مواجهة العالم الإسلامي**، خلف محمد نبيل، ط1، الرياض، دار السيد للنشر، 2010.

37-صادق يوسف محمد، **الإرهاب و الصراع الدولي**، دار سردم للطباعة النشر، 2013.

38-عبد السلام محمد هيثم، **مفهوم الإرهاب في الشريعة الإسلامية**، ط1، لبنان، دار الكتب العلمية، 2005.

39-عبد الغني مصطفى،**عرب أوروبا الواقع والمستقبل**، جمهورية مصر العربية، دار الجمهورية للصحافة، 2009.

40-عطوان عبد الباري، **القاعدة التنظيم السري**، ط1، لبنان، دار الساقي، 2007.

41-عمار عبد الرحمان، **قضية الإرهاب بين الحق والباطل دراسة**، دمشق، منشورات إتحاد الكتاب العرب، 2003.

42-عمارة محمد، **الإستغلال الأمريكي للأقليات**، ط1، القاهرة، مكتبة وهبة/ دار الكتب المصرية، 2011.

43-عمارة محمد، **الإسلام في عيون غربية .. بين إفتراء الجهلاء، وإنصاف العلماء**، دار الشروق، (ب س ن).

44-عامر حاج ميلود، **الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية**، الرياض، دار جامعة نايف للنشر، 2016.

45-غازي خالد محمد، **طوفان ما بعد العولمة صناعة الإعلام وتحول السلطة**، (ب د س).

46-غريفيش مارتن وأوكالاهان تيري، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**،ط1، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث،2008.

47-فايدنر ستيفان، **خطاب ضد الإسلاموفوبيا في ألمانيا والغرب مناهضة بيغيدا**،ط1، بوطيب رشيد،قطر، منتدى العلاقات العربية والدولية، 2016.

48-فرج أنور محمد، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية -دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة** - السليمانية، مركز كردستان للدراسات الإستيراتيجية، 2007.

49-فركوس صالح، **المختصر في تاريخ الجزائر، من عهد الفنيقيين إلى خروج الفرنسيين(814 ق، م 1962م)**-، الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع.

50-فولر جرايهام أي،**عالم بلا إسلام ماذا لو؟**، أبو الليل أحمد جمال، ط1،القاهرة، مكتب السطور للنشر، 2013.

51-فيفر جون، **الحرب الصليبية الثانية – حرب الغرب المستعرة مجددا ضد الإسلام** – نشواتي محمد هيثم ،ط1، قطر، منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015.

52-قاسم عبده قاسم، **ماهية الحروب الصليبية**، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،1990.

53- قطب محمد، **المستشرقون والإسلام**، ط1، القاهرة، مكتبة وهبة،1999.

54-كوكلر هانس، **تشنج العلاقة بين الغرب والمسلمين،الأسباب والحلول**، لشهب حميد،ط1، لبنان، جداول النشر والترجمة والتوزيع، 2013.

55-كومار ديبا، **فوبيا الإسلام والسياسة الإمبريالية**، فهمي أماني، ط1، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2015.

56- كوندناني آرون، **المسلمون قادمون الإسلاموفوبيا والتطرف والحرب الداخلية على الإرهاب**، مجاهد شكرى، ط1، قطر ،منتدى العلاقات العربية والدولية، 2016.

57-لاتيون ستيفان وهاني باتريك،**جدل الوجود الإسلامي في أوروبا**،سلطاني عومرية،مصر،مكتبة الإسكندرية،2012.

58-ماستناك توماس، **الإسلام وخلق الهوية الأوروبية**،السباعي بشير،الإسكندرية، دار النيل،1995.

59-مجموعة مؤلفون، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، ط1، قطر، مركز الجزيرة للدراسات/ الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.

60-مجموعة باحثين،**الإسلام الأوروبي صراع الهوية والإندماج**،ط1،مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2010.

61-مجموعة مؤلفين،**عشر سنوات هزت العالم عقد على إحتلال العراق2003-2013**،ط1،بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2015.

62-مجمع الفقه الإسلامي الهند **(الإرهاب والسلام)** بحوث فقهية وعلمية حول الإرهاب والسلام العالمي من وجهة نظر الشريعة الإسلامية، ط1، لبنان، دار الكتب العلمية،2007.

63-مراد علي عباس، **الأمن والأمن القومي مقاربات نظرية**،ط1، الجزائر، إبن نديم للنشر والتوزيع، 2017.

64-مجموعة من باحثين، **صورة العرب والمسلمين في المناهج الدراسية حول العالم**، ط1، الرياض، مجلة المعرفة،2003.

65-محمد أبو رمان، أبو هنية حسن، **عاشقات الشهادة: تشكلات الجهادية النسوية من القاعدة إلى الدولة الإسلامية**، ط1، عمان، مؤسسة فريدريش إيبرت،2017.

66-نخبة من الباحثين، **الإسلام الدين الثاني في أوروبا(المشهد الإجتماعي والثقافي والسياسي الجديد)**، الشيمي أحمد ،عبد الجواد محمد أمين ، ط1،القاهرة، المركز القومي للترجمة،2016.

67-نخبة من الباحثين والكتاب، **مسلموا الغرب بعد أحداث سبتمبر**،ط1،قطر،مركز البحوث والدراسات/ وزارة الاوقاف والشؤون الإسلامية،2004.

68-هنتغتون صمويل، **صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي**، طلعت الشايب، ط2،1999.

69-هولبورن هارلمبس، **سوسيولوجيا الثقافة والهوية**،محسن حاتم حميد، ط1، سورية، دار كيوان للطب والنشر والتوزيع، 2010.

70-هاغوبيان أيلين،ك،**إستهداف العرب والمسلمين الحقوق المدنية في خطر**،البجيرمي محمد توفيق ،ط1،المملكة العربية السعودية، مكتبة العبيكان،2006.

71-ولد أباه السيد،**الدين والهوية إشكالات الصدام والحوار والسلطة**،لبنان،جداول للنشر والتوزيع، ط1،2010.

72-ونت ألكسندر،**النظرية الإجتماعية للسياسة الدولية**،العتيبي عبد الله جبر صالح،المملكة العربية السعودية، النشر العلمي والمطابع – جامعة الملك سعود، 2006.

73-ئاكرة يى نجدت صبري،**الإطار القانوني للأمن القومي – دراسة تحليلية** –،الأردن، دار دجلة. (ب س ن).

باللغات الأجنبية:

BOOKS:

74-Aslan Ednan Ebrahim Ranja, Hermansen Marcia Eds, **Islam, Religions and Pluralism in Europe**, Springer VS, 2016.

75- Gole Nilufer,**The Daily Lives of Muslims**, Jacqueline Lerescu, UK ,London, Zed Books Ltd , 2017 .

76-Hippel Karin Von, **Europe Confronts Terrorism**, First published, New York, PALGRAVE MACMILLAN, 2005.

77- HAMM MARK S and SPAAIJ RAMON, **THE AGE OF LONE WOLF TERRORISM**, New York, Columbia University Press, 2017.

78-Jenkins Philip,**GOD'S CONTINENT Christianity, Islam, and Europe's Religious Crisis ,** New York , OXFORD University Press , 2007.

79-L.Esposito John, Kalin Ibrahim**, ISLAMOPHOBIA THE CHALLENGE OF PLURALISM IN THE 21ST CENTURY**, NewYork, Oxford University Press, 2011.

80-Manabilang Nassef**, International Relations and Islam –Diverse Perspectives** –, First Published, UK, Cambridge Scholars Publishing, 2013.

81-Quellien Alain, **La Politique Musulmane Dans l'Afrique Occidentale Française,** Paris, Émile Larose, 1910.

82-Ramón Spaaij,**Understanding Lone Wolf Terrorism Global Patterns, Motivations and Prevention**, Springer Dordrecht Heidelberg, London, New York, 2012.

83-Van Ham Peter and Medvedev Sergi, **Mapping European Security after Kosovo**, First published, UK, Manchester University Press ,2002.

القواميس والمعاجم:

1- إيفانز غراهام ونوينهام جيفيري، **قاموس بينغوين للعلاقات الدولية**،ط1، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2004.

2- الشربيني لطفي، **معجم مصطلحات الطب النفسي**، مركز تعريب العلوم الصحية.

3-مختار عمر أحمد، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، المجلد الأول،ط1، القاهرة، عالم الكتاب، 2008.

Dictionnaire:

1- Yves Morin, **petit la rousse de la médecine**, Paris, 2003.

التقارير:

1-**التقرير الثامن لمرصد منظمة التعاون الإسلامي بشأن ظاهرة الإسلاموفوبيا** مايو-2014 أبريل2015، الكويت.

2-**التقرير العاشر لمرصد منظمة التعاون الإسلامي بشأن ظاهرة الإسلاموفوبيا أكتوبر -2016 مايو 2017 المقدم إلى الدورة الرابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية**، أبيدجان جمهورية كوتديفوار، يوليو2017.

3-منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، **تقرير اليونسكو عن العلوم لعام 2010 الوضع الحالي للعلوم في مختلف أنحاء العالم الموجز التنفيذي** -منشورات اليونسكو.

4-منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، **تقرير اليونسكو للعلوم حتى عام 2030** الملخص التنفيذي، منشورات اليونسكو،2015.

5-منظمة الأمن والتعاون في أوروبا،**الوقاية من الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤيديين إليه:** فيينا، مقاربة الشرطة المجتمعية، 2014.

6-مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان/ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، **النساء والراديكالية الإرهابية التقرير النهائي**، فيينا،2013.

Repports:

1-**Amnesty International**, Des mesures disproportionnées, l'Ampleur grandissante des politiques sécuritaires dans les pays de L'UE est dangereux, 2017.

2-Ali Wajahat Ali, Eli Clifton, Duss Matthew, Fang Lee, Keyes Scott, and Shakir Faiz, **Fear, Inc. The Roots of the Islamophobia Network in America**, Center for American Progress , 2011.

3-All Party Parliamentary Group on British Muslims, **Islamophobia definded**, Report on the inquiry into Working Definition of Islamophobia /Anti-Muslim hatred, 2017.

4-Collectif Contre l'islamophobie en France Rapport CCIF 2018, **Rapport sur l'Islamophobie Pendant l'Année 2017: Dates, Chiffres et Questions**, CCIF.

5-EUMC, **Les Musulmans au Sein de l'Union Européenne Discrimination et Islamophobie**, 2006.

6-Geisser Vincent, l'Islamophobie en Europe, de l'Anti Mahométisme Chrétien au Racisme « Moderne », **l'islamophobie et ses conséquences pour les jeunes**, rapport du séminaire Ingrid Ramberg, centre européen de la jeunesse, Budapest, 1er- 6 juin 2004.
7-La Commission Nationale consultative des Droit de L'Homme, **La Lutte Contre le Racisme ، l'Antisémitisme et la Xénophobie 2014,** Paris, 2015.
8-MANCIULLI Andrea, Assemblée parlementaire de l'OTAN groupe spécial Méditerranéenne et moyen Orient/ **la menace posée par DAESH et AL QAIDA à l'Europe**, Italie, 23 novembre 2017.
9-Pew Research Center,**The future of world Religions population growth projections,2010-2050 ,**Why Muslims Are Rising Fastest and the Unaffiliated Are Shrinking as a Share of the Word's Population, 2015.
10-Pew Reasearch Center, Europe's **Growing Muslim Population Muslims are Projected to Increase as a Share of Europe's Population – even with no future Migration,** 2017**.**
11- The Runnymede Trust, **Islamophobia A Challenge for Us All**, Report of the Runnymede Trust Commission on British Muslims and Islamophobia, The Runnymede Trust, 1997.

المقـالات:

1-أرحومة موسى مسعود، الإرهاب والإنترنت، **دراسات وأبحاث**، المجلد2 ،العدد 4، 2009.

2-أكمير عبد الواحد، العرب الأوروبيون: الهوية والتربية والمواطنة، **المستقبل العربي**،العدد 429، تشرين الثاني /نوفمبر 2014.

3- البازى محمود، الذئاب المنفردة "الملاذ الأخير لداعش"، **المستقبل العربي**، العدد 456، شباط /فبراير 2017.

4-الجابري ستار جبار، أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا دراسة في الأفكار والدور السياسي، **دراسات دولية**، العدد الخامس و ثلاثون، 2008.

5-الزازية ستيتي، الثروة البترولية والأمن الإقتصادي العربي، **المستقبل العربي**، المجلد 37، العدد 432 ،فيفري 2015.

6-العيسى طلال ياسين، السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر "دراسة في مدى تدويل السيادة في العصر الحاضر"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية**، المجلد 26، العدد الأول،2010.

7-المصري خالد، النظرية البنائية في العلاقات الدولية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية**،- المجلد 30 ، العدد الثاني، 2014 .

8-المكي هشام،عن مستقبل الإسلام في الغرب،**المنتدى**، قطر ،منتدى العلاقات العربية الدولية، العدد الأول، 2015.

9-السعدون حميد حمد، العلمانية في أوروبا والمسألة الدينية، **دراسات دولية**، العدد 39، 2009.

10-الخطيب معتز، ظاهرة كراهية الإسلام الجذور والحلول، **ثقافاتنا للدراسات والبحوث**،المجلد 5، العدد17، 2008.

11- بن السيجمو محمد المهدي ،بن مولاي مبارك، حرية التنقل في الدستور الجزائري والمواثيق الدولية و الإقليمية، **مجلة الحقيقة**، العدد 41، 2017.

12-بكار أمينة، الأساليب الإقناعية الموظفة من قبل التنظيمات الإرهابية لإستقطاب الشباب عبر الميديا الجديدة – تنظيم داعش انموذجا-، **مجلة العلوم الإجتماعية**، المجلد15، العدد27، 2018.

13- بلحميزي فهيمة، ظاهرة الإرهاب وتأثيرها على حقوق الإنسان،**القانون الدولي والتنمية**،المجلد 5، العدد 1، 2018.

14-بولكعيبات أحلام، الكاريكاتير كخطاب إعلامي يشوه الواقع، **مجلة العلوم الإجتماعية**، المجلد 21،العدد 21، نوفمبر2016.

15-بومدين عربي،الإستمرار أو التغيير في العلاقات الأورو-مغاربية بعد الحراك العربي،دراسات، **المستقبل العربي**، العدد472 حزيران / يونيو، 2018.

16-بومقورة نعيم، مفهوم الحرية بين التنظير والممارسة،**مجلة العلوم الإجتماعية**،المجلد3،العدد 8، 2014.

17- بوصابة عبد النور، دور وسائل الإعلام والإتصال في نصرة الرسول "صلى الله عليه وسلم" والتصدى للمسئين له، **مجلة آفاق العلوم**، المجلد 2، العدد السادس، 2017.

18-بن حمد إيمان،"الإنفصام اللغوي"والأمن الهوياتي في الجزائر ،**مجلة الفكر المتوسطي للبحوث والدراسات في حوار الديانات**،مجلد 08،عدد 01، ماي 2019.

19-جليل هاشم نوار،السياسة الألمانية تجاه الإرهاب، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 2، مايو2015.

20-حشود نور الدين، جيوبوليتيك الأزمة السورية بعد الثورة: دراسة لتحولات أدوار الفاعلين الإقليميين فى مسرح الصراع السوري، **دفاتر السياسة والقانون**، المجلد 9، العدد 16، 2017.

21- زغوني رابح،الإسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أوروبا: مقاربة سوسيو ثقافية،**المستقبل العربي**، المجلد 36، العدد 421، 2014.

22-شرناعي/عزيرو سعاد، البروفيل السيكولوجي للفرد الإرهابي، **مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية**، المجلد 1، العدد الثالث، 2013.

23-صايج مصطفى،التحديات الأمنية والإستراتيجيات الجديدة في غرب المتوسط، **مجلة الدراسات القانونية والسياسية**،المجلد 03، العدد 05 ،جانفي 2017.

24-طعمة زين العابدبن ا م امجد، السياسة البريطانية في مكافحة الإرهاب: دراسة في المسارات والتوجهات المستقبلية، **مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 18، مايو 2018.

25-عديلة محمد الطاهر، المقاربة النسوية للعلاقات الدولية، **دفاتر السياسة والقانون**،المجلد 7،العدد 12، الجزائر، جانفي2015.

26-فاروق غازي، دولة القانون في جمهورية تركيا: معايير كوبنهاغن قيد الإختيار، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، العدد 10، جوان 2018.

27-قوجيلي سيد أحمد، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، **دراسات إستراتيجية**، ط1، العدد169، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

28-كربوسة عمراني، ظاهرة الإسلاموفوبيا: المفهوم والآليات، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 44، المجلد 16، جوان 2016.

29-كشوط عبد الرفيق، فلسفة الأمن والدفاع في سياسة الجوار الأوروبية، **مجلة تنمية الموارد البشرية**، المجلد07، العدد الثاني، ديسمبر2016 .

30-مرابطي ياسمينة، السعد عبد الأمير ، إشكالية إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي في ظل التوسع نحو الشرق،**التواصل في الإقتصاد والإدارة والقانون**، المجلد 22، عدد 48، ديسمبر 2016 .

31- مزوز كريمة، خطاب الكراهية من خلال وسائل الإعلام وأثره على مسألة حماية المؤسسات الإعلامية زمن النزاعات المسلحة، **مقاربات**،المجلد 4، العدد 3، 2016.

32-معراج هواري، جردات محمد سليمان، السياحة وأثرها في التنمية الإقتصادية العالمية حالة الإقتصاد الجزائري، **مجلة الباحث**،عدد/1، 2004.

33-مقلد حسين طلال، محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية**، المجلد25، العدد الأول، 2009.

34-مقلد حسين طلال،تركيا والإتحاد الأوروبي بين العضوية والشراكة، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية**، المجلد 26، العدد 01، 2010.

35-مطاوع محمد،الإتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والإستراتيجيات والمستجدات، **المستقبل العربي**، المجلد 37، العدد 431، 2015.

36-هابرماس يوزغن،أوروبا ومهاجروها-محاضرة،عثمان الشبرعال،**المنتدى**،العدد الأول،قطر،منتدى العلاقات العربية الدولية، 2015.

Articles /periodicals:

1-Amiraux Valerie et Desrochers Florence, Parler D'islamophobie: Comment, Pourquoi ? **Vivre Ensemble**, volume 21, N 71, Automne 2013.

2-Asal Houda, Islamophobie: La Fabrique d'un Nouveau Concept, Etat des lieux de la recherche, **Socioligie**, Vol 5, N 1,2014.

3-Allen Chris, Contemporary Islamophobia Before 9/11: A brief History, **Arches Quarterly**, **Islamophobie ou Racisme Antimusulman**, Edition 7, Volume 4, Winter 2010.

5-.Assemat Benoit**, le Renforcement de la Législation Antiterroriste, LIREC**, N 54, 2éme partie, Institut National des Hautes Etudes de la Sécurité et de la Justice Département Risque et Crise, Dossier Thématique, ATTENTAS TERRORISTES: ce qui a changé en France (2éme partie), Juin 2017.

6-BISCOP Sven, The European Security Strategy Implementing a Distinctive Approach to Security, **Sécurité et Stratégie**, No 82, Brussels,2004 .

7-Bayramzadeh Kamal, les Etats Faillis et le Terrorisme Transnational, **Doctrine**, Revue de la Faculté de Droit de l'Université de Liège, Vol 1, 2015.

8-Ben Attar Oriane, LES MODALITÉS ACTUELLES DE LA LUTTE CONTRE LE TERRORISME DANS LES ÉTATS EUROPÉENS, **« Civitas Europa »**, N° 34/2015.

9-Bigo Didier, R.B.J. Walker chercheurs ELISE, Liberté et Sécurité en Europe: Enjeux Contemporains, **Cultures et conflits**, printemps, 2006/61, p 17.

10-Commander Wing P. E. O'Neill RAF, The European Union and Migration: Security Versus Identity?, **Defence Studies**, 6: 3,2006.

11-Ceyhan Ayse, Analyser la sécurité: Dillon, Waever, Williams et les autres, **Cultures et Conflits,** N 31,32, 3/4**;**1998.

12-C.A.S.E. Collective Critical Approaches to Security in Europe: A Networked Manifesto, **Security Dialogue**, vol 37, no 4, December 2006.

13-Denizeau Charlotte, l'Europe Face au (x) Discours de Haine, **Revue genrale du droit**, Etudes et Réflexions, 9éme conférence –débat du CDPC – le Discours de Haine, sous Direction de Robet Badinter N 11, le 9 Avril 2015.

13-Delivet Philippe, l'Union Européenne et la Lutte Contre le Terrorisme, **Question d'Europe**, N 386, Fondation Robert Schuman, Policy Paper, 23 mars 2016.

14-El Difraoui Abdelasiem, Uhlmann Milena, Prévention de la Radicalisation et Dé Radicalisation: les Modèles Allemand, Britanique et Danois, **Politique Etrangère**,4/ 2015.

15-E Cheng Jennifer, Islamophobia, Muslimophobia or Racism? Parlimentary Discourses on Islam and Muslims in Debates on the Minaret Ban in Switzerland, **Discours and Society**, Vol 26 (5) 2015.

16-Guillot Philipe ch-A, Ombres et lumières Sur le Droit Fondamentale à la Protection des Données Personnelles Confronté aux Services de Renseignement en Matière de Prévention du Terrorisme, **les Annales de Droit**, 10/2016.

17-Gabon Alain, les Mythes de la « Menace Djihadistes « et de la Radicalisation Islamiste » en Occident, **Cordoba Papers**,Vol 4, Issue 1,Septembre 2016.

18-Hanon Jean–Paul, Sécurité Intérieure et Europe : Elargie Discours et Pratiques, **Revue Internationale et Stratégique**, (N 52), 4/ 2003.
19-Joly Daniéle, Les Musulmans dans la Société Britanique, **Homme et Immigration**, 1299/2012.
20-kafyeke Chantal, « l'Adhésion de la Turquie à l'Union Européenne: Enjeux et Etats du débat», **Courrier Hebdomadaire du CRISP,** (N 1933-1934), 28/2006.
21-Larsson kristoffer, Sweden and Anti- Muslim Hysteria**, ISLAMOPHOBIA AND ANTI-MUSLIM HATRED: CAUSES ET REMEDIES, ARCHES QUARTERLY**, Vol 4, Edition 7, 2010.
22-Macleod Alex, les Etudes de Sécurité: du Constructivisme Dominant au constructivisme critique, **Cultures et Conflits**, 54,2004.
23-Macleod Alex, Masson Isabelle et Morin David, Identité Nationale, Sécurité et la Théorie des Relations Internationales, **Etudes internationales**, Vol 35, N 1, Mars 2004.
24-Motilla Agustin, Security and Religious Radicalization Securutization of Islam in Europe, **Revista Telematica**, N1, Del, 2018.
25-PHILIP-GAY Mathilde, Liberté Religieuse et Laïcité: une Véritable Singularité Française ?, **la Revue des Droits de l'Homme / Religion et Cour Européenne des Droits de l'Homme – Acte du Colloque par l'APIDH (Edition 2013**), Centre de Recherche et d'Etudes sur les Droits Fondamentaux, 7, 2015.
26-Rabbi Reuven Firestone, Islamophobia et Anti –Semitism: History and Possibility, **Arches QUARTERLY**, **ISLAMOPHOBIA AND ANTI-MUSLIM HATRED: CAUSES ET REMEDIES,** Edition 7, Vol 4, Winter 2010.
27-Rigoulet-Roze David, LE COÛT ÉCONOMIQUE DU TERRORISME: L'ÉQUATION IMPOSSIBLE ?, **Géoéconomie**, N° 80, 3/2016.
28-Stever Max, the Council of Europe and Democratic Security: Reconciling the Irreconcilable? **Politikon TAPSS Political Science Journal**, V 29, March 2016.
29-Sarter Frédèric, Intégrer l'Islam à l'Europe?, **Etudes**, Tom1, 416, 2012.
30-STONNE Marianne, Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis, **Security Discussion Parers Series**, Spring 09.
31-Shamieh Luna and Szenes Zoltan, The Propaganda of ISIS /DAESH through the virtual space, **DATR**, 7 (1), 2015.
32-Vékony Daniel, Potential Threats of Securitisation of Muslim Minority Politics in Western Europe, **Biztpol Affairs**, Vol 2/2, 2014.
33-Van der Noll Jolanda and Saroglou Vassilis, Anti-Islam or Anti-religion? Understanding Objection against Islamic Education, **Journal of Ethnic and Migration Studies,** Vol 41, N2, 2015.
34-Waever Ole, European Security Identities, **Journal of Common Market Studies**, Vol 34, N1, March, 1996.
35-Wernert Séverine, l'Union Européenne et la Lutte Contre le Terrorisme, **Politique Etrangère**, Institut Français des Relations Internationales (IFRI) Eté ,2018/2.

الإتفاقيات والقرارات:

1-**الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب** 1998/4/22،الصادرة عن مجلسي وزراء الداخلية والعدل العرب القاهرة: أبريل نيسان،1998.

2-الجمعية العامة،**التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي**،9 ديسمبر1994،الدورة التاسع والأربعون، الأمم المتحدة.

3-المجلس الأوروبي، **الإتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان**، معدلة بالبروتوكولين رقم 11 و14، ومتممة بالبروتوكول الإضافي والبروتوكولات رقم4 و6 و7 و12 و13.

4-الأمم المتحدة، **الإعلان العالمي لحقوق الانسان .10 ديسمبر 1948م**.

https://www.oic-iphrc.org/ar/data/docs/legal_instruments/Basic_IHRI/775283.pdf

الأطروحات والمذكرات:

1-عمراني كمال الدين، **السياسة الجنائية المنتهجة ضد الجرائم الإرهابية (دراسة مقارنة) كلية الحقوق والعلوم السياسية**، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان – الجزائر-، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، 2016.

2-قنوفي وسيلة، **حق الإنسان في الأمن بين مقاربة الأمن الإنساني ومبادىء القانون الدولي**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في القانون العام، قسم الحقوق، جامعة سطيف 2 ،2017.

3-توازي إيلاس، **الأمن والهجرة، دراسة في السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2013.

4- عبد القادر محمد خليل ياسمين، **تأثير نشر الرسوم الكاريكاتيرية المسيئة للنبي محمد " صلى الله عليه وسلم " على المسلمين في الدانمارك**، قسم الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2017.

Theses:

1-A Gordon Ewan, **Between Securitization and Secularisation: A Political Discourse Analysis on Members of Parliament in the British House of Commons and the Securitization of Islam and British Muslims**, Presented in Partial Fulfilment of the Requirements For the Degree of MSc International Security, Intellegence and Stategic Studies Faculty of Social Sciences,University of Glasgow, July 2017.

2-Clavinval Aurélien, **la Contribution des Médias Grands Publics à la Propagande de Daech Après les Attentas de Paris et de Bruxelles-Analyses du Traitement Médiatique des**

Attentats à Travers Liberation et le Soir, Master en Criminologie à Finalité Spécialisée: Criminologie de l'Intervention, Université Catholique de Louvain, 2016.
3-Chenna Salim, **l'Orientalisme latent de l'Ecole de Copenhague la Sécurité sociétale Appliquée au Cas Français**, Master Gouvernance des institutions et des organisations politiques mention « Affaires internationale » parcours: relations internationales, sciences po Bordaux, 2006- 2007.
4-Marchand Joseph, **Psychopathologie du Terrorisme et de la Radicalisation**, Thèse pour le Diplôme d'Etat de Docteur en Medecine, Université Lille 2, Droit et Santé, 2016.
5-SCHNEUWLY PURDIE Mallory, **Etre Musulman en Suisse Romande –une enquete Qualitative sur le Role du Referrent Religieux dans la Construction Identitaire** – Thése de Doctorat – Faculté des Lettres de l'Université de Fribourg (Suisse), 2006.
6-Labayle Simon, **Les Valeurs de l'Union Européenne**, Thése de Cotutelle Doctorat en Droit, Université Laval Québec, Canada et Aix –Marseille Université Aix –en provence, France, 2017.
7-Thielen Emeline, **la Lutte Contre la Radicalisation Violente Comparaison entre la Belgique et le Danemark**, Master en Droit, Université Catholique de Lourain, Faculté de Droit et de Criminologie, 2016.

<u>الندوات و الملتقيات:</u>

1-المشوح سعد عبد الله،**العوامل النفسية لواقع الظاهرة الإرهابية**،الندوة العلمية استشراف التهديدات الإرهابية، مركز الدراسات والبحوث قسم الندوات واللقاءات العلمية، 2007.

2-الملا فتحى عوض،دور الإعلام في إيضاح الصورة الحقيقية للإسلام والمسلمين، ورقة علمية مقدمة للندوة العلمية " **الأمن ودور الجامعات في تعزيزه** "، مركز الدراسات والبحوث قسم الندوات واللقاءات العلمية، 28/27 /8/ 2013.

3-المغناوي سعيد، الإسلاموفوبيا وآثارها السلبية على وضعية المهاجرين المسلمين في فرنسا، **أعمال الندوة الدولية ظاهرة الإسلاموفوبيا وسبل التعامل معها**، ط1،المملكة المغربية، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ايسسيسكو، 2015 .

4-شريف محمود والمشاركون،**التوجهات الغربية نحو الإسلام السياسي في الشرق الأوسط**، ندوات29، ط1،عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط،2000.

5-مزعل عبد الكريم، مستقبل الجاليات العربية والإسلامية في أوروبا بعد أحداث أيلول وأزمة الرسوم الكاريكاتورية،**الدين والسياسة الديمقراطية**، ط1،مركز حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية، شمس،2007.

6- ملكاوي عصام فاعور، **تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة**، الملتقى العلمي " الرؤى المستقبلية العربية و الشركات الدولية، الخرطوم، (3-2013/12/5).

7-هيثم موسى حسن،**المركز الدولي لحركات المقاومة في القانون الدولي المعاصر**، الملتقى الدولي الخامس)حرب التحرير الجزائرية والقانون الدولي الإنساني (جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف - الجزائر،-9 .10/11/2010

Séminaire:

Reconnaitre ce qui nous Lie l'Identitè Européenne la Question de l'Identitè Européenne dans la Construction de l'Union, Compte Rendu Séminaire du 24 Novembre 2005, Projet de Recherche Coordonné par Azilzi Couez avec la Collaboration de Nadége chambon et Marjorie Jouen .

دراسات وأبحاث:

رضوان زيادة، إشكالية حرية الرأي والتعبير في أزمة الرسوم الدانماركية، **الأديان وحرية التعبير إشكالية الحرية في مجتمعات مختلفة**، مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان، سلسلة مناظرات حقوق الإنسان (10).

Working papers:

1-BEUZE Canelle Attentats, Tentatives et Projets d'Attentats en Relation avec le Contexte Syro-Irakien dans les Pays Occidentaux (2013-2016), **Centre d'Analyse du Terrorisme,** Mars 2017.

2-Chaigneau Clémentine, **Regards Croisés sur l'Identité Européenne – Point de vue Interne et Externe à l'Europe**, Collection Working Paper, Solidarité, Septembre 2010.

3-DG Statistique – Statistics Belgium DG analyses économiques et de l'économie internationale Division analyses économiques – services compétitivité et service conjoncture et développement sectoriels, Note attentas terroristes en Belgique**, Economie**, Février 2017.

4-European Parliament, **the European Union's Policies on Counter- Terrorism Relevance, Coherence and Effectiveness,** Brussels, Policy Department Citizen's Rights and Constitutional Affairs, 2017.

5-Ejdus Filip, **Democratic Security Sector Governance in Serbia**, PRIF-Reports, No 94 ,Germany, Peace Research Institute Frankfurt (PRIF), 2010 .

6-Jouhault Marie Kandil Mariam et Vainqueur Julie, **les Nouvelles Formes Emergentes de Racisme,** Paris, leCercle de la Licra, 6 Mai 2014.

7- **Revue Stratégique de Défence et de Sécurité National**, République Française, 2017.
https://www.defense.gouv.fr/content/download/514684/8664656/file/2017-RS-def1018.pdf

8- ROOSENS EDWARD, **l'Impact Economique des Attentats Terroristes**, FEB Fédération des Entreprises de Bélgique, Décembre 2016.

9-**Terrorisme dans l'Union Européenne: Bilan 2017 Attentats, Tentatives et Projets d'Attentats en Relation avec le Contexte Syro–Irakien**, Centre d'Analyse du Terrorisme, Janvier 2018.

10-Triandafyllidou Anna**,** European Muslims: Caught Between Local Integration Challenges and Global Terrorism Discourses, **IAI Working Papers**, Istituto Affari Internazionali, 15/15, May 2015.

مواقع الإنترنت:

باللغة العربية:

1-محمد زكى محمد خضر، **تنمية العلم والتكنولوجيا في العالم العربي**، الجامعة الأردنية، تم زيارة الموقع في: 2017 /11/24.

www.al-mishkat.com/khedher/wp-admin/Papers/paper8.pdf

2-ميشيل حنا الحاج، **الذئاب_المنفردة، ، خلايا نائمة أم فاعلة بتنفيذ العمليات_الإنتحارية؟**، 18-04-2017، تم زيارة الموقع يوم: 2017/12/08.

http: //www.Europarabct.com/

3-كريستوف ريويتر، **تنشيط الخلايا النائمة: إستراتيجية "داعش" الجديدة في أوروبا**، عبد الرحمن الحسيني، 2016/3/29، 04 ابريل 2016، تم زيارة الموقع يوم: 2017/09/22 .

http: //www.alghad.com/articles/930022-

4-ميشيل حنا الحاج، **التمييز بين الذئاب المنفردة و الخلايا النائمة**، 06-09-2016، تم زيارة الموقع 2017/11/08.

http: //www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=530441&r=0

5-دانيال بايمان،**إرهاب بلا قيادة: تهديدات "الذئاب المنفردة " لليبرالية الدول الغربية**، إبراهيم منشاوي، 2017/03/24، تم زيارة الموقع يوم: 2017/10/05 .

https: //futureuae.com/ar/Mainpage/Item/2617/

6-سيف الهرمزي، **الذئاب المنفردة: هويات غير المنتمين للإرهابيين**، 12/ 16/7، تم زيارة الموقع يوم: 2017/5/5.

https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/lone-wolves-the-identities-of-non-affiliated-terrorists

7-ما هي خطة داعش الجديدة لإغواء الشباب للإنضمام اليه، 2017/6/28، تم زيارة الموقع يوم : 2017/08/26.

http://www ،europarabct ،com

8-**أبرز الهجمات " الإرهابية " في أوروبا و تداعياتها على المسلمين**، 8 جانفي 2015، تم زيارة الموقع يوم: 2017/06/06 .

https: //www.sasapost.com/terrorist-in-europe/

9-علاء الدين السيد، **متى و أين حدثت إساءة للنبي محمد في الصحف الغربية و ما كانت أبرز ردود الفعل**، 5 مارس 2015، تم زيارة الموقع يوم: 2017/05/05.

https: //www.sasapost.com/bad-cartoons-timeline-2/

10-**التفاصيل الكاملة حول الهجوم على صحيفة شارلي إيبدو الفرنسية**، 8 جانفي 2015: تم زيارة الموقع في 2017/01/19.

http: //wwwassakina.com/news/news2/61236.htm

11-فاطمة شوقي، **الصحافة الاسبانية: اسبانيا: لا نرغب في تكرار خطأ حرب العراق لعدم تكرار تفجيرات مدريد .. حزب اسباني يطالب بحظر بيع الأسلحة لمنع وصولها لداعش .. و بالحث استراتيجي: مخاوف حول تطور دور المرأة في " داعش"**، 19 نوفمبر 2015، تم زيارة الموقع يوم: 2017/09/08.

https: //www.youm7.com/story/2015/11/19

12-عزيز العرباوى، مفهوم الحرية في الإسلام و في الفكر الغربي: **رؤية بانورامية**، قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية، مؤمنون بلا حدود، 2016، تم زيارة الموقع يوم: 15-02-2017.

https: //www.mominoun.com/pdf1/2016-02/fikrgharbi.pdf

13-خالد شمت، **برلين تدرس إلغاء حظر الحجاب في الدوائر الرسمية**، 2016/12/29، تم زيارة الموقع يوم: 2018/08/04.

http: //www.aljazeera.net/news/international/2016/12/29

14-**تعرف على قرار محكمة العدل الأوروبية الخاص بالحجاب**، 2017/03/14، تم زيارة الموقع يوم: 2018/08/04.

http: //www ،aljazeera ،net/en cyclopedia/events/2017/3/1

15-**أهم نقاط تقرير المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية وكراهية الأجانب EUMC، "المسلمون في الإتحاد الأوروبي: التمييز العنصري و التخوف من الإسلام** "، تم زيارة الموقع يوم: 2016/10/15.

https: //fra ،europa ،eu/sites/default/ ، ، ،/1936-EUMC-highlights-AR ،pdf

16-صلاح حسن أحمد، **بعد إنحسار شبه كامل في أوروبا اليمين المتطرف يجد أسبابا ليعود**، أفاق المستقبل، العدد 17، مارس 2013، ص 1 ،تم تصفح الموقع يوم : 2017/12/06.

http://www.ecssr.com/ECSSR/ECSSR_DOCDATA_PRO_EN/Resources/PDF/AafaqAlMustaqb3al/Aafaq-2013/Aafaq-issue-17/22-23-issue-17 ،pdf

17-**اليمين المتطرف بأوروبا 2017، عام من ذهب**، تم زيارة الموقع يوم: 2018/05/25..

http: //www.Aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/12/23

http: //www.turkeytravel2.com/maps-arabic2017-03-12

18-**دور الهوية في السياسة: الموقف الفرنسي من إنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي،** 11فيفري2015 ، تم زيارة الموقع يوم: 2017/08/18 .

http: //rawabetcenter.com/archives/3852

19-**طريق تركيا للإتحاد الأوروبي المزروع بالأشواك،** 2017/3/13، تم زيارة الموقع يوم: 2018/05/05.

http: //www ،aljazeera ،net/encyclopedia/events/2017/3/11

20-ماري وجدي، **رغم الرفض و الممطالة .. تركيا تتمسك بحلم "الأوروبي"**، 10 يناير 2018، تم زيارة الموقع يوم: 2018/04/03.

https: //aawsat.com/home/article/1139196

21-السيد سلامة، **مسلمو سويسرا.. الصعود إلى القمة،** 2007/11/08، تم زيارة الموقع يوم: 2018/06/05.

http: //midad.com/article/217288

22- swissinfo.ch مع الوكالات، **دراسة أوروبية: "المسلمون يندمجون بشكل جيّد في المجتمع السويسري"**، 25 اغسطس 2017، تم زيارة الموقع يوم: 2018/07/06.

https: //www.swissinfo.ch/ara/society

23-إصلاح بخات، **حظر المآذن: سويسرا تستقطب أنظار العالم،** 30 نوفمبر 2009، تم زيارة الموقع يوم: 2017/12/05 .

https: //www.swissinfo.ch/ara/

24-حسن الرماحي، **التعاون الإستخباراتي بين دول أوروبا بعد " البريكست" إلى أين ؟**، 09 مارس 2018، تم زيارة الموقع يوم: 2018/07/07..

http: //arb.majalla.com/2018/03/article55264232

25-جاسم محمد، **الإستخبارات الفرنسية ليست على مستوى مهمة مكافحة الإرهاب،** 2017/8/09، تم زيارة الموقع يوم: 2018/07/07.

https: //www.europarabct.com

26-منى مصطفى، **إرهاب مانشستر: كيف تسلل داعش عبر الثغرات الأمنية البريطانية ؟**، 23 ماي 2017، تم زيارة الموقع يوم: 15-02-2018.

https: //futureuae.com/ar/Mainpage/Item/2824/

27-إبراهيم عرفات، **الأمن الديمقراطي، المصطلحات الهاربة والمصطلحات المتسربة**، 2017/01/30، تم زيارة الموقع: 29- 07-2018.

http: //www.al-watan.com/Writer/id/4529

28-**بلجيكا: عشرات القتلى في تفجيرات إرهابية استهدفت المطار الدولي ومحطة مترو ببروكسل**، 2016/03/23: تم زيارة الموقع يوم: 2018/06/05.

http: //www.france24.com/ar/20160322-%

29-انطوان هاسداي، **الحرية مقابل الديمقراطية، ، كيف تؤثر "مكافحة الإرهاب" على ديمقراطيات العالم؟** نون بوست، 12 جانفي 2017، تم زيارة الموقع يوم: 30- 07- 2018.

https: //www.Noonpost.org/content/16146

30-حسن طارق، **الإرهاب والديمقراطية**، 27 مارس 2015، تم زيارة الموقع يوم: 2018/07/30.

https: //www ،alaraby.Co.uk/opinion/2015/3/26

31-**خطة ميركل للقضاء على الإرهاب كيف تعاملت برلين مع تنامي المقاتلين الأجانب؟**، 08/25/ 2017، تم زيارة الموقع يوم: 2018/07/08.

http: //arb .majalla.com/2017/08/article55260979/

32-أمل عبد اللطيف أحمد، **هلتنجح إستراتيجية بريطانيا الجديدة لمكافحة الإرهاب في إستئصال خطر القاعدة ؟**، مركز الخليج للدراسات. تم زيارة الموقع يوم: 2018/06/06.

https: //www.policemc.gov.bh/mcms-store/pdf/2839e94c-ca00-436f-831c-d5ff872fa004_%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8 ،pdf

33-**أنظمة التأهب..درجات وألوان ترسم مستوى الخطورة**،2017/05/27،تم زيارة الموقع يوم: 2018/06/01.

http: //www.Aljazeera.net/encyclopedia/military/2017/5/27

34-**بريطانيا ترفع مستوى التأهب الأمني من "خطير" إلى "حرج"**، تم زيارة الموقع يوم 15 /2018/02.

https: //www.dw.com/ar/

35-عبد الله مصطفى، **تمديد نشر الجيش في شوارع بلجيكا لمواجهة التهديدات الإرهابية**، 04 ديسمبر 2017، تم زيارة الموقع يوم: 2018/07/08 .

https: //aawsat.com/home/article/1102791

36-**بعد الهجمات الارهابية.. " ستارباكس " تغلق محلاتها في بلجيكا**، 2016/03/23، تم زيارة الموقع يوم: 2017/05/02.

http: //alwatan ،kuwait.tt/articledetails ،aspx?id=473307&yearquarter=20161

37-**الإرهاب يضرب السياحة العالمية، و فرنسا و تركيا من أكبر المتضررين**، تم زيارة الموقع يوم: 2017/10/03.

http: //alwaght.com/ar/News/63449/

38-عبد الله مصطفى، **بروكسل تخشى من تداعيات مكافحة الإرهاب على السياحة.عقب محاولة تفجير فاشلة في محطة قطارات وعملية دهس لعناصر الأمن**،26 جويلية 2017،تم زيارة الموقع يوم: 2017/12/02.

https: //aawsat.com/home/article/960266/

39-عماد فؤاد، **هجمات بروكسل الإرهابية كلفت بلجيكا 322 مليون يورو**، 26 /2018/10، تم زيارة الموقع يوم: 2018/07/05.

http: //24 ،ae/article ،aspx?ArticleId=290508

40-**دراسة: الإرهاب كلف اقتصاد بريطانيا 41.7 مليار جنيه استرليني**، 6 جويلية 2018، تم زيارة الموقع يوم: 2018/06/25.

http: //www.akhbarelyaom.com/1164553

41-عدنان فرحان الجوراني، الحوار المتمدن، العدد 3389 -7/6/2011- **الإنفاق العسكري وأثره على التنمية الإقتصادية**-تم زيارة الموقع يوم: 2018/07/07.

http: //www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=262173

42-**فرنسا تخصص 300 مليار يورو لتحديث الجيش**، 2018/02/08، تم زيارة الموقع يوم: 2018/09/04.

https: //arabic.sputniknews.com/world/201802081029841573-

43-سبوتنيك، **مليار يورو نفقات فرنسا على مكافحة الإرهاب في 2015**، 2016/03/26، تم زيارة الموقع يوم: 2018/07/07.

https: //arabic.rt.com/news/816465

44-**أكثر من 100 مليون يورو تكاليف التدابير الأمنية في بلجيكا**، 2017/04/21، تم زيارة الموقع يوم: 2018/08/25.

https: //arabic.sputniknews.com/world/201704211023615831

45-أحمد علوي، **بالتواريخ تعرف على أهم الهجمات الإرهابية التي نالت من فرنسا خلال عامين**، 2017/04/27، تم زيارة الموقع يوم: 2018/07/04.

https: //www.youm7.com./story/2017/4/27/

46- **مسلسل الهجمات الإرهابية في ألمانيا 2016**، 2016/12/20، تم زيارة الموقع يوم: 2018/06/26.

http: //arabic.euronews.com/2016/12/20/terror-attacks-this-year-in-germany

47-خالد إبراهيم المحجوبي، **تأصيل حق الأمان في منظومة حقوق الإنسان**، الحوار المتمدن – العدد: 2944 -14/3/2010، تم زيارة الموقع يوم: 2017/02/18.

http: //www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=207670&r=0

48-**التجسس الرقمي.. بين الحرب ضد الإرهاب و تقليص الحريات العامة**، 19 ماي 2015، تم زيارة المواقع يوم: 2017/10/03.

http: //annabaa ،org/arabic/informatics/2168

49-محمود عبد الله، **داعش في أوروبا: وجود محدود و خطير و سياسات جزئية**، 16 سبتمبر 2017، تم زيارة الموقع يوم: 2017/120/08.

http: //www.acrseg.org/40566ظ

50-مهدي الرسام، **التجسس الالكتروني وأنظمة المراقبة في مفهوم الأمن القومي**، 30 /2017/08، تم زيارة الموقع يوم: 2017/10/05.

http: //www.Europarabct.com

51-**إعادة فرض الرقابة على حدود "شنغن" لمواجهة التهديدات الإرهابية**، 2017/09/28، تم زيارة الموقع يوم: 28-09-2017.

https: //www.europarabct.com

52-**الإتحاد الأوروبي يقر تعديلات على قوانين منطقة "شنغن"**، 13 فيفري 2015، تم زيارة الموقع يوم: 2018/05/23.

https: //www.lebanese-forces.com/2015/02/13/european-union-44/

53-**خطة أوروبية جديدة لتأمين الحدود من مخاطر الإرهاب**، 28 /09/ 2017، تم زيارة الموقع: 2018/05/03.

https: //alarab.co.uk/

54-**مجلس الإتحاد الأوروبي يقرّ تعديلات جديدة على نظام "شينغن"**، 20 نوفمبر 2017، تم زيارة الموقع يوم: 2018/09/26.

https: //www.Hespress.com/international/372118.html

55-هشام حصحاص القدس العربي، **العفو الدولية تتهم فرنسا بالتضييق على حرية التعبير و حق التظاهر**، 31 ماي 2017، تم زيارة الموقع يوم: 2018/07/14.

http: //www.aec-center.com/archives/3422

56-سعود الشرفات، **سترات صفراء و إرهاب أسود .. الصراع بين الديمقراطية و الإرهاب في فرنسا**، تم زيارة الموقع يوم: 2019/01/30.

https: //www.hafryat.com/ar/blog/-سترات-صفراء-وإرهاب-أسود-الصراع-بين-الديمقراطية-والإرهاب-في-فرنسا

57-**أمة واحدة / تزايد عدد المسلمين إلى 20 مليونا في روسيا .. و تضاعف المتطرفين في عام**، تم زيارة الموقع يوم: 2018/07/28.

http: //www.azhar.eg/ArticleDetails/userid/

58-**إرتفاع عدد المساجد في الدانمارك إلى 170 خلال عشرة أعوام**، 31 أكتوبر 2018، تم زيارة الموقع يوم: 2019/01/025.

http: //alnabanews.com/

59-القانون رقم 26 تاريخ 10 تشرين الثاني /نوفمبر 1992 الذي صادق على إتفاقية تعاون الدولة الإسبانية مع المفوضية الإسلامية في إسبانيا (الجريدة الرسمية للدولة BOE العدد 272 تاريخ 12 تشرين الثاني /نوفمبر 1992) . تم زيارة الموقع: 10-01-2018.

http://comisionislamicadeespana.org/sites/default/files/descargas/acuerdo_1992_bili ngue.pdf

60-**أبرز أحكام القضاء الأوروبي بشأن الحجاب**،14 /2017/3، تم زيارة الموقع يوم: 2018/06/05.

http: //www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/3/14

61-عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، **داعش: من إستراتيجية "الذئاب المنفردة " إلى "الخيل المسومة "**، 2017/8/25، تم زيارة الموقع يوم: 2017/09/06.

www.europarabct.com

62-**خطة ميركل للقضاء على الإرهاب كيف تعاملت برلين مع تنامي المقاتلين الأجانب؟**، 25 اغسطس 2017، تم زيارة الموقع يوم: 2018/07/08.

http: //arb.majalla.com/2017/08/article55260979

63-**تواريخ وأماكن الإعتداءات الإرهابية في فرنسا**، 13/11/2015.
https: //www.mc-doualiya.com/articles/20151113

64-**هجمات باريس.. القصة الكاملة**، تم زيارة الموقع يوم: 2016/02/25.
http: //www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/11/15

65-**حالة الطوارئ في فرنسا..هل نجحت في مواجهة التهديدات الأمنية ؟**، 2017/08/09، تم زيارة الموقع في: 2017/08/13.
http: //www.europarabct.com/

66-**فرنسا تقر قانون مكافحة الإرهاب المثير للجدل**، 2017/10/19، تم زيارة الموقع يوم: 2017/12/10.
http: //www.aljazeera.net/news/international/2017/10/19

67-**بريطانيا تكشف إستراتيجية جديدة لمكافحة الإرهاب**، 2018/06/04، تم زيارة الموقع يوم: 2018/08/13.
https: //arabic.rt.com/world/948356

68-نرمين محمد توفيق، **بلجيكا .. معقل الإرهاب في قلب أوروبا**، 2018/8/5، تم زيارة الموقع يوم: 2018/09/12.
http: //www.almarjie-paris.com/3047

69-**مجلس الإتحاد الأوروبي، أوروبا آمنة في عالم أفضل الإستراتيجية الأمنية الأوروبية**، لوكسامبورغ، مكتب الاصدارات الإتحاد الأوروبي، 2010 .
https: //www.consilium.europa.eu/media/30826/qc7809568arc.pdf

70-**تعزيز دور وكالة "« اليورو «بول" لمكافحة الإرهاب**، 2017/9/2، تم زيارة الموقع يوم: 2018/03/05.
http: //www.europarabct.com

71-حسن الرماحي، **التعاون الاستخباري بين دول أوروبا بعد «البريكست» إلى أين؟ خريطة طريق لإقامة اتفاق اتحاد للأمن في القارة العجوز**، 2018/3/9، تم زيارة الموقع يوم: 31/ 07/ 2018.
http: //arb.majalla.com/2018/03/article55264232

72-عبد الله مصطفى، **قادة الاتحاد الأوروبي أقروا خطوات لـ« مكافحة الإرهاب «تبادل معلومات وتعاون مع شركات الإنترنت لمواجهة المقاتلين الأجانب**، 2017/07/24، تم زيارة الموقع يوم: 2018/08/29.
https: //aawsat.com/home/article/959001

Web link:

1-https: //www.opensocietyfoundations.org/who-we-are2019/06/15

2-https: //www.americanprogress.org/mission/26/07/2019

3-Burak Erdiner ،**Islamophobia qua Racial Discrimination**, vu: 15/06/2016.
https://www.ab.gov.tr/files/di%C4%9Fer%20faydal%C4%B1%20dok%C3%BCmanlar/islamophobia_qua_racial_discrimination.pdf

4-Mohammed Moussaoui ،**Islamophobie ou racisme anti musulman** ? vu: 24/06/2016.
https: //www ،umfrance ،fr/images/Islamophobie-CNCDH-octobre-2013-Vf ،pdf

5-FRANCIS SZPINER ،**DEFINIR LE TERRORISME**. Vu: 15/06/2016.
http: //www ،sos-attentats ،org/publications/szpiner ،pdf

6-Lewis W.Dickson ،**Lone Wolf Terrorism a Case Study: theRadicalizationProcess of Continually Investigated and & Islamic State Inspired Lone Wolf Terrorist ،Faculty of Health and Society**.
https: //muep.mau.se/bitstream/handle/2043/19258/Lone%20Wolf%20Terrorism%20-%20Masters%20Thesis%20-%20Lewis%20W.Dickson.pdf?sequence=2 vu: 15/04/2016

7-Pauline Claessens, **Comment Définir une Identité Européenne ? Entre Unicité et Multiplicité**, 18 mars 2014, Vu: 06/12/2017.
https: //europinion2014.wordpress.com/2014/03/18/comment-definir-une-identite-europeenne-entre-unicite-et-multiplicite/

8-Rostane Mehdi, **L'Identité de l'Union Européenne**.
https: //halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-01425625/documentvu le 15/03/2018

9-Gérard – François Dumont, **l'Identité Européenne: LE Débat,** Entretiens autour de l'Identité Européenne, Centre International de Formation Européenne ,2013 .
https: //halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-01150408/documentVU 15-10-2016.

10-Council of Europe: Compass Manual for Human Rights Education with Young people /.Democratie vu: .2019/05/12
https: //www.coe.int/ar_JO/web/compass/democracy

11-Jocelyne Cesari**, Une Démocratie Islamique est – elle envisage?**, 22 juillet 2013 ,vu: 20/08/2017.
https: //oumma.com/une-democratie-islamique-est-elle-envisageable/

12- Belgique: L'OCAM utilisé pour faire passer des mesures ,vu **,** 28 septembre 2016.
https: //secoursrouge.org/Belgique-L-OCAM-utilise-pour-faire-passer-des-mesures

13-Attentats à Bruxelles, que Signifie « Alerte de Niveau 4 » ? ,23 mars 2016, vu: 22/07/2018.

http: //www،infor-jeunes،be/site/news-infor-jeunes-428-Attentats-a-Bruxelles،-que-signifie-%C2%AB-Alerte-de-niveau-4-%C2%BB

14-https: //www.vsse.be/fr/lorgane-de-coordination-pour-lanalyse-de-la-menace-ocam /07/22 2019.

15-https: //www.scoopnest.com/fr/user/libe/757927660395823104vu 15/0/2018

16-http: //www.islamophobie.net/nos-partenaires vu: 2018/07/18

17-https: //rm.coe.int/ecri-european-commission-against-racism-and-intolerance-brochure/16808c6e42VU 05-05-2016.

18-https://www.oic-oci.org/page/?p_id=56&p_ref=26&lan=ar.2019/05/21 تم زيارة الموقع يوم: ،

19-Commission Européenne, **La Lutte Contre le Terrorisme au Niveau Européen: Présentation des Actions**, Mesures et Initiatives de la /Commission Européenne,– Fiche d'Information , Bruxelles, 11 janvier 2015 ,vu: 25/05/2016.
http: //europa.eu/rapid/press-release_MEMO-15-3140_fr.htm

20-https: //www.gouvernement.fr/risques/comprendre-le-plan-vigipiratevu 15/09/2019

21-Conseil de l'Europe, **Comite d'Experts sur le Terrorisme (codexter), Profils Nationaux Relatifs à la Capacité de Lutte Contre le Terrorisme**, Belgique, Octobre 2016.
https: //rm.coe.int/16806ed6ba, vu: 15/05/2017.

22https://diplomatie.belgium.be/fr/politique/themes_politiques/paix_et_securite/terrorisme/lutte_contre_le_terrorismevu: 14/04/2018

23-**Rapport adopté sur l'Islamophobie Intitulé: « la Lutte Contre l'Islamophobie ».**
https: //www.oic-iphrc.org/fr/data/docs/studies/675892.pdf

الفهارس

فهرس الأشكال

الرقم	عناوين الأشكال	الصفحة
الشكل رقم 01	يوضح ممولين وخبراء التضليل في الولايات المتحدة الأمريكية.	39
الشكل رقم 02	هجمات الذئب المنفرد في أوروبا , 2004–2015.	63
الشكل رقم 03	هجمات، محاولات ومشاريع هجمات مرتبطة مع السياق السوري العراقي حدثت في أوروبا: الغربية والولايات المتحدة وكندا وأستراليا (2013 –2016).	71
الشكل رقم 04	عدد الهجمات، ومحاولات ومشاريع الهجوم عبر الدول (2013–2016).	72
الشكل رقم 05	عدد هجمات بالسنة على ساحة الإتحاد الأوروبي والتي لها علاقة مع السياق السوري – العراقي.	74
الشكل رقم 06	يمثل زياد عدد المسلمين في أوروبا سنة 2016 والمقدرة 4.9%.	120
الشكل رقم 07	طبيعة الأفعال الإسلاموفوبية.	123
الشكل رقم 08	يمثل مستويات التهديد الأربعة لبلجيكا.	159
الشكل رقم 09	مبتات الفنادق في منطقة العاصمة بروكسل.	164
الشكل رقم 10	مبتيات الغير مقيمين في فنادق وأماكن إقامة أخرى في بلجيكا.	164
الشكل رقم 11	عدد القتلى في الإتحاد الأوروبي من قبل الإرهاب 2001–2015.	171
الشكل رقم 12	يمثل عدد قتلى في الهجمات الفرنسية بين 2012–2016.	172
الشكل رقم 13	نزول بالسهم لعدد المسافرين في مطار بروسل بعد هجمات 22 مارس.	186
الشكل رقم 14	نوع الأسلحة المستخدمة.	220

فهرس الجدوال:

رقم الجدول	عناوين الجدول	الصفحة
الجدول رقم 01	الآراء المغلقة والمفتوحة حول الإسلام.	17
الجدول رقم 02	عدد المتوقع للسكان المسلمين 2010-2050.	32
الجدول رقم 03	يوضح مجموع معدلات الخصوبة الإجمالية (الطفل المولود لكل إمرأة) مع مرور الوقت في أوروبا، لسيناريو الهجرة المتوسطية.	34
الجدول رقم 04	يوضح توقعات عدد الأطفال المسلمين في أوروبا مقارنة بغير مسلمين في الفترة بين 2015_2020.	35
الجدول رقم 05	الفرق بين المقاومة والإرهاب من إعداد الباحثة.	57
الجدول رقم 06	مراحل إقامة السكان المسلمين في سويسرا.	140
الجدول رقم 07	جدول يمثل عددالهجمات ومحاولات الهجوم ومشارع الهجوم في أوروبا الغربية (بالدول).	154

فهرس الخرائط:

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
الخريطة رقم 01	خريطة تمثل موقع تركيا	130
الخريطة رقم 02	خريطة تمثل مواقع هجمات باريس	224

الفهرس

مقدمـة 2
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة الإسلاموفوبيا والإرهاب والأمن الأوروبي 13
المبحث الأول :مقاربة مفاهيمية للإسلاموفوبيا 14
المطلب الأول :تعريف الإسلاموفوبيا وعلاقته بالمفاهيم المتشابهة..... 14
الفرع الأول :تعريف الإسلاموفوبيا 14
الفرع الثاني: علاقة الإسلاموفوبيا بالمفاهيم المتشابهة 21
أولا : الإجزنوفوبيا. Xenophobia 21
ثانيا: مسلموفوبياMuslimophobia 22
المطلب الثاني :مراحل نشأة الإسلاموفوبيا 24
الفرع الأول: نشأة الإسلاموفوبيا كفكر 24
الفرع الثاني :نشأة الإسلاموفوبيا كمفهوم 28
الفرع الثالث :نشأة الإسلاموفوبيا كظاهرة..... 30
المطلب الثالث: أسباب نشأة الإسلاموفوبيا..... 31
الفرع الأول: أسباب متعلقة بالعالم الغربي..... 31
أولا: الخوف من إنتشار الإسلام في العالم 31
ثانيا :دور المستشرقين في تشويه صورة الإسلام 37
ثالثا : دور الإعلام الغربي في تشوية صورة الإسلام والمسلمين. 40
رابعا : ربط الإسلام بالإرهاب. 42
الفرع الثاني: أسباب تتعلق بالعالم الإسلامي 43
أولا: الجهل بالإسلام..... 43
ثانيا : تأخر المسلمين علميا 45
ثالثا : النزاعات في العالم الإسلامي 47
المبحث الثاني :مقاربة مفاهيمية للإرهاب 51
المطلب الأول :تعريف الإرهاب وعلاقته بالمفاهيم المرتبطة..... 51
الفرع الأول :تعريف الإرهاب 51

الفرع الثاني: علاقة الإرهاب بالمفاهيم المرتبطة..... 55
أولا :العنف..... 55
ثانيا :المقاومة 56
المطلب الثاني :الإرهاب في أوروبا: النوع و الأسباب..... 58
الفرع الأول :الخلايا النائمة..... 58
الفرع الثاني: الذئاب المنفردة 59
الفرع الثالث :أسباب اللجوء إلى الإرهاب في أوروبا 63
أولا: شخصية الإرهابي 64
ثانيا: وضعية المهاجرين في أوروبا 65
ثالثا :وسائل التواصل الإجتماعي 66
رابعا: الرسوم الكاريكاتيرية الساخرة لنبي الإسلام محمد) صلى الله عليه وسلم(..... 68
خامسا :تداعيات السياسات الخارجية الأوروبية إتجاه أزمات الدول العربية 70
المبحث الثالث :تعريف الأمن الأوروبي. 75
المطلب الأول :نحو تحديد مفهوم الأمن الأوروبي..... 75
المطلب الثاني :المفاهيم الأمنية المفسرة للأمن الأوروبي 77
الفرع الأول :الأمن القومي 77
أولا : مفهوم الأمن القومي 77
ثانيا :الرؤى المختلفة لمقاربات النظرية للعلاقات الدولية حول الأمن القومي..... 77
الفرع الثاني :الأمن المجتمعي 81
أولا :مفهوم الأمن المجتمعي..... 81
ثانيا : رؤى مدرسة أبريستويث ومدرسة باريس للأمن المجتمعي. 83
الفرع الثالث :الأمن الهوياتي 85
أولا : مفهوم الأمن الهوياتي..... 85
ثانيا :نظرة المقاربات النظرية للعلاقات الدولية لمفهوم الأمن الهوياتي 85
الفصل الثاني: إنعكاسات الإسلاموفوبيا على الأمن الهوياتي والمجتمعي في أوروبا.....90
المبحث الأول :إنعكاسات الإسلاموفوبيا على الأمن الهوياتي في أوروبا 91

المطلب الأول :الدين والهوية الأوروبية 91
الفرع الأول :مفهوم الهوية الأوروبية 91
الفرع الثاني :نشأة الهوية الأوروبية 95
المطلب الثاني :تهديد الإسلام لقيم الهوية الأوروبية من المنظور الأوروبي 100
الفرع الأول :تهديد الإسلام للديانة المسيحية من المنظور الأوروبي..... 100
الفرع الثاني :تهديد الإسلام للديمقراطية من المنظور الأوروبي..... 104
الفرع الثالث :تهديد الإسلام للحرية من المنظور الأوروبي 107
المبحث الثاني :ملامح الإسلاموفوبيا وإنعكاساتها على الأمن المجتمعي في أوروبا..... 109
المطلب الأول :تأثير الإسلاموفوبيا على المجتمع الأوروبي..... 109
الفرع الأول :قضية الحجاب 109
الفرع الثاني :الرسوم الكاريكاتيرية المسيئة للنبي محمد) صلى الله عليه وسلم(..... 113
الفرع الثالث :العنصرية إتجاه الجاليات المسلمة 117
المطلب الثاني :تأثير الإسلاموفوبيا على السياسات الأوروبية 125
الفرع الأول :سياسات اليمين المتطرف 125
الفرع الثاني :رفض إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي 130
الفرع الثالث :حظر بناء المآذن في سويسرا..... 139
الفصل الثالث :إنعكاسات تهديد الإرهاب لأمن الدولة والمواطن في أوروبا.....145
المبحث الأول :تهديدات الإرهاب للبيئة الأمنية والإقتصادية للدول الأوروبية 146
المطلب الأول :الواقع الأمني للدول الأوروبية في ظل التهديد الإرهابي..... 146
الفرع الأول :تهديد الإرهاب للأمن القومي..... 146
الفرع الثاني :تهديد الإرهاب على الأمن الديمقراطي 150
الفرع الثالث :إنتشار الفوضى والإرباك الأمني..... 153
المطلب الثاني :الآثار السلبيةعلى إقتصاديات الدول الأوروبية 161
الفرع الأول :تضرر القطاع السياحي..... 161
الفرع الثاني :زيادة النفقات العسكرية 166
المبحث الثاني :تداعيات الإرهاب على الحقوق والحريات..... 170

المطلب الأول :الإرهاب ومسألة حقوق المواطن الأوروبي 170
الفرع الأول :تهديد الإرهاب لحق الحياة 170
الفرع الثاني :تهديد الإرهاب لحق التمتع بالأمن 174
الفرع الثالث :تهديد الإرهاب للحق في الحرية 177
المطلب الثاني :تأثير الإرهاب على حريات المواطن الأوروبي..... 178
الفرع الأول :تهديد الإرهاب للحرية الشخصية 178
الفرع الثاني :تهديد الإرهاب لحرية التنقل 182
الفرع الثالث :خطر الإرهاب على حرية تجمع في أوروبا..... 187
الفصل الرابع : تقييم الجهود الأوروبية للحد من الإسلاموفوبيا و مكافحة الإرهاب.....190
المبحث الأول :الجهود الأوروبية للحد من الإسلاموفوبيا بين التحديات والإنجازات 191
المطلب الأول :الصعوبات التي تواجه الدول الأوروبية لمحاربة الإسلاموفوبيا 191
الفرع الأول :الجاليات المسلمة في أوروبا 191
الفرع الثاني :تصاعد وتيرة الهجرة الغير الشرعية واللاجئين من الدول العربية 194
الفرع الثالث :إعتناق الأوروبين للإسلام 196
المطلب الثاني :الإنجازات والحلول المقترحة الأوروبية للحد من الإسلاموفوبيا 198
الفرع الأول :بناء المساجد في أوروبا..... 198
الفرع الثاني :سياسيات بعض الدول الأوروبية إتجاه الإسلام 201
الفرع الثالث :محاولات الإتحاد الأوروبي للتخفيف من الإسلاموفوبيا..... 211
المبحث الثاني :الآليات الأوروبية لمكافحة الإرهاب بين التحديات والإنجازات..... 215
المطلب الأول :العراقيل التي تواجه الدول الأوروبية لمكافحة الإرهاب 215
الفرع الأول :الإنفلات الأمني في الدول العربية..... 215
الفرع الثاني :تنويع وسائل وإستراتيجيات داعش 217
الفرع الثالث :دور النساء المتطرفات والجهاديات..... 220
المطلب الثاني :الإنجازات الأوروبية لمكافحة الإرهاب 223
الفرع الأول :الجهود الإنفرادية لبعض الدول الأوروبية 223
الفرع الثاني :التعاون على مستوى الإتحاد الأوروبي..... 235

الفرع الثالث :التعاون على المستوى الدولي 241
الخاتمة 244
قائمة المصادروالمراجع 253
فهرس الأشكال 279
فهرس الجدوال: 280
فهرس الخرائط: 281
الفهرس 282